جـامعة عمار ثليجي بالأغـواط



دراســــــات

مجلّة دولية محكّمة

العدد: 46
سبتمبر 2016

ISSN 1112-4652

مجلّة "دراسات"

مجلّة دولية علمية محكّمة متعدّدة التخصّصات

تصدر عن جامعة عمار ثليجي بالأغواط

مجلّة دراسات - العدد :46 - سبتمبر 2016

مجلّة دراسات - العدد :46 - سبتمبر 2016

الهيئة الاستشارية

قواعد النشر

1- تنشر المجلّة البحوث العلمية للأساتذة الباحثين في مختلف التخصّصات.

2- تقدّم البحوث على قرص مكتوب بنظام word أو عن طريق البريد الإلكتروني:

bourguiba_d@yahoo.fr

3- يرفق البحث بملخّص في حدود 70 كلمة من نفس لغة البحث، وملخّص ثانٍ باللغة الإنجليزية، مع الكلمات المفتاحية، وكذا ملخّص للسيرة الذاتية للباحث.

4- أن لا يكون البحث منشورًا من قبل، أو مقدّمًا للنشر في جهة أخرى، ويقدّم الباحث تعهّدًا مكتوبًا بذلك.

5- أن لا يكون البحث فصلاً من رسالة جامعية.

6- أن لا تقلّ صفحات البحث عن 15 صفحة (أي في حدود 4000 كلمة)، وأن لا تزيد عن 30 صفحة.

7- أن يلتزم الباحث منهجية علمية معتمدة.

8- البحوث التي تخلّ بأيّ ضابط من الضوابط أعلاه لا تؤخذ بعين الاعتبار.

9- تخضع البحوث والمقالات لرأي محكّمين من مختلف الجامعات.

10- ترتيب البحوث لا يخضع لأهمّية البحث ولا لمكانة الباحث.

11- البحوث التي تقدّم للمجلّة لا تردّ إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر، ولا تلتزم المجلّة بإبداء أسباب عدم النشر.

ملاحظة:

جميع الآراء الواردة في المجلّة تعبّر عن وجهة نظر أصحابها, ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلّة أو الجامعة.

مجلّة دراسات - العدد :46 - سبتمبر 2016

فهرس المحتويات

المعاجم اللسانية في الثقافة العربية
- إشكالاتها اللغوية واختلالاتها المنهجية-

د. حاج هني محمد
جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة وصفية تحليلية نقدية لمتون المعاجم اللسانية التي وضعها العرب المحدثون؛ وذلك بكشف أهم الإشكالات اللغوية التي تضمنتها في شتى المستويات: الصوتية، الصرفية، التركيبية، المعجمية، والدلالية، هذا من جهة، مع محاولة رصد مختلف الاختلالات المنهجية المسجّلة في هذه المصنّفات؛ والتي تتعلق أساسا بمدى استجابتها لضوابط الصناعة المعجمية الحديثة، كمسألة التسمية، وقضية التفاوت في الرصيد المصطلحي، وعشوائية الجمع، وتذبذب آليات الوضع، من جهة أخرى؛ كل ذلك في سبيل رصد جلّ العقبات اللغوية والمنهجية التي تعرقل مسيرة المعجم اللساني في الثقافة العربية، بغية تخليصه منها.

الكلمات المفتاحية: المعاجم المتخصصة- اللسانيات- المصطلح- إشكالات لغوية- اختلالات منهجية.

Abstract:

This research aims to provide a critical and analytical descriptive study of the corpus of linguistic dictionaries developed by Modernists Arabs through uncovering the most important linguistic problems contained at various levels: phonetic, morphological, Synthetics, lexical, semantic, this on one hand, while trying to monitor the different methodological defects recorded in these works; and which relate primarily to the extent of their response to the controls of modern lexicography, as the issue of labeling, and the issue of disparity in the terminological balance, and combination randomness, and the instability of the situation mechanisms, on the other hand; all that in order to monitor the linguistic and methodology obstacles that impede the march of the linguistic dictionary in Arabic culture in order to rid it of them.

Keywords: Specialized dictionaries- linguistics- term- linguistic problems- methodology defects

Keywords: Specialized dictionaries- linguistic- term- linguistic problems- methodology defects.

مقدمة:

لقد اجتهد العرب المحدثون في وضع معاجم لسانية؛ بغية تقريب اللسانيات- هذا العلم الوافد إلى الثقافة العربية من الغرب- إلى القراء، متخصّصين كانوا أم مبتدئين، فكانت لهم -في هذا المجال- عدة مصنّفات، تتنوع لغاتها، وتختلف مجالاتها، وتتباين الفئات التي تستهدفها، ولكن هذه المعاجم المتخصّصة واجهتها عدة صعوبات، منها ما يتعلق بالجانب اللغوي، ومنها ما يرتبط بالإجراء المنهجي، مما حال دون تحقيقها للغايات التي وُضعت من أجلها، وهذا البحث سيسلط الضوء عليها، بغية النهوض

بالمعجم اللساني في الثقافة العربية، وجعله مواكباً للبحث اللساني الحديث، مما ينعكس إيجابا تقدم القارئ العربي المتخصّص في هذا الحقل المعرفي المتعدد المشارب، والمتنوع الاختصاصات.

أولا: الإشكالات اللغوية:

وتتعلق بالجوانب اللغوية وهي على هذا النحو: صوتية، وصرفية، وتركيبية، ومعجميّة، ودلالية.

1- المستوى الصوتي:

ويتجلى في كون المصطلحات اللسانية الأجنبية التي تشتمل على الصوامت التالية: G-P-V تعرّب بعّدة صوامت في العربية (ك- ج- غ- ب)، وتبرز في كثير من المصطلحات اللسانية المترجمة أو المعرّبة؛ إذ تتباين طريقة نقل الأصوات غير الموجودة في الألفبائية العربية، على غرار أصوات (G,P,V) من معجم لساني لآخر، وكأنّ بهؤلاء المؤلفين يكررون عيوب سابقيهم، وهذا الاضطراب والخلط الصوتي قد يجوز في معجم عامّ لا في معجم متخصّص؛ فبدون وحدة لا وجود للمصطلح.

والبداية تكون بالغلاف؛ فالعنوان مختلف في المعاجم التي اعتمد أصحابها اللغة الإنجليزية؛ إذ تتباين طريقة نقل الصامت الأعجمي (G) في كلمة (English)، فهناك من يفضل نقله جيماً، أي (إنجليزية)[1]، فيما يكتبه الفريق الآخر كافاً، أي (إنكليزية)[2].

وإذا كان هذا حال الغلاف فإنّ متون المعاجم تضمنت اختلافات صوتية عديدة؛ ويمكن توضيح ذلك من خلال ثلاثة مصطلحات؛ أوّلها (Glossem)، وثانيها (Graphem)، وثالثها (Tagmemics)، إذ يظهر اختلاف المعجميين في نقلها إلى العربية، من خلال هذه النماذج:

1- ينظر الغلاف في هذه المعاجم:

المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي-فرنسي-عربي)، مكتب تنسيق التعريب، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ط:1، 1989.

والمعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي- فرنسي- عربي)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط:2، 2002م.

ومعجم المصطلحات اللسانية (إنجليزي- فرنسي- عربي)، عبد القادر الفاسي الفهري بمشاركة نادية العمري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط:1، 2009م.

ومعجم المصطلحات اللغوية والأدبية (ألماني- إنجليزي-عربي) مع كشافين بالإنجليزية والعربية، علية عزت عياد، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط:1، 1994.

2- ويتعلق الأمر بالمعاجم الآتية:

معجم علم اللغة التطبيقي (إنكليزي- عربي) مع مسرد عربي- إنكليزي، محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط:1، 1986م.

معجم علم اللغة النظري (إنكليزي- عربي) مع مسرد عربي- إنكليزي، محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1982م.

معجم مصطلحات علم اللغة الحديث (عربي-إنجليزي وإنجليزي-عربي)، محمد حسن باكلا وآخرون، مراجعة: محمد حسن باكلا وآخرون، مكتبة لبنان، بيروت، ط:1، 1983م.

معجم المصطلحات اللغوية (إنكليزي-عربي) مع 16 مسرداً عربياً، رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط:1، 1990.

معجم اللسانيات الحديثة (إنكليزي-عربي)، سامي عياد حنا وآخرون، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط:1، 1997.

معجم المصطلحات اللغوية (عربي- فرنسي- إنكليزي)، خليل أحمد خليل، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط:1، 1995م.

معجم المصطلحات الألسنية (فرنسي- إنكليزي-عربي)، مبارك مبارك، دار الفكر اللبناني، ط:1، .1995

المعاجم	Glosseme	Grapheme	Tagmemics
معجم الخولي- 1982	غلوسيم	غرافيم	نظرية القوالب
معجم الخولِي- 1986	-	غْرَافيم؛ جَرْفيم	-
المعجم الموحّد- ط1	كلوسيم	-	التاكميمية
المعجم الموحّد- ط2	كلوسيم	حرف	تَاكْميميّة
معجم الفاسي الفهري	غْلُوسيم، مَعْنَم	خَطِية، رَوْسَمِية	تَاكْميميّة
معجم منير بعلبكي	غلوسيم	غرافيم	القالبية
مصنف باكلا ورفاقه	الگْلوسيمُ	الگْرَافيمُ	التَّگْميميّة/التَّاگْميميّة
قاموس المسدي	مَعْلَم	رَوْسَم	موقعية
معجم سامي عياد حنّا ورفاقه	-	الجَرَافيم	نظرية القوالب التّجميميّة

يتضح مما سلف اختلاف واضعي المعاجم اللسانية العربية في طريقة نقل المصطلح الدخيل إلى اللغة العربية؛ فمصطلح (Glosseme) هو كلوسيم، أوغلوسيم، أوالگْلوسِيمُ تارة، ومَعْلَم تارة أخرى.

أمّا مصطلح (Grapheme) فهو غرافيم، أو الجرافيم، أو الگْرَافِيمُ لدى طائفة، وهو معرّب إلى رَوْسَم، أو خطيّة أو حرف لدى طائفة أخرى، فيما تمّ تعريب مصطلح (Tagmemics) لدى أغلب واضعي المعاجم اللسانيّة.

كما يمكن ملاحظة اضطراب محمد علي الخولي في تعريب كلمة (English) في "معجم علم اللغة التطبيقي"؛ فتارةً تجد "إنكليزية": كما في "الإنكليزية الأساسية" (Basic English)، والإنكليزية للعلوم والتقنية (English for Science and Technology)[1]، وطوراً تصادف "إنجليزية": على غرار "الإنجليزية لأغراض أكاديمية (English for Academic Purposes)[2].

2- المستوى الصرفي:

ومن جملة إشكالات المصطلحات اللسانية في المعاجم المتخصّصة، هو اشتمالها على مصطلحات لا تستند للقواعد الصرفية؛ لأنّها تخالف سنن اللغة العربية في بناء المفردات.

وفي هذا الصدد يمكن تسجيل عدة عينات صِيغت وفق أوزان غير قياسية:

المعجم	المصطلح اللساني	المقابل العربي	الصفحة
علم اللغة النظري- الخولي علم اللغة	(Grammaticalization)	قَعْودة	110
	(Grammaticalize (v))	يُقَعْود	111
معجم اللسانية- بركة	(Explication)	مُقَوْنَنْ	76
معجم المصطلحات الألسنية	(Lexicalisé/Lexicalized)	مُمَفْرَد	165
معجم المصطلحات اللسانية الفاسي الفهري	(Structured/Structuré)	مُبَنْيَن	319
	(Idealized/Idéalisé)	مُؤَمْثَل	136
معجم علم اللغة التطبيقي	(Automatic Teaching)	تعليم مُؤَتْمَت	9

3- المستوى التركيبي:

3 - ينظر: معجم علم اللغة التطبيقي، محمد علي الخولي، ص:11، 38.

4- ينظر: المصدر نفسه، ص:149.

ويبرز في التغيرات التي تنجر عن نقل المصطلح اللساني الغربي المركّب، إلى اللغة العربية؛ وفي هذه الحالة يأخذ المصطلح العربي عدة أشكال، هي:

أ- المصطلح الغربي مكوّن من مفردتين ومقابله العربي يضم ثلاث مفردات:

(Linguistique Applique): علم اللغة التطبيقي[1]، (Glottal Stop): صوت حنجري انغلاقي[2]، (Sémiotique du Discours): علم علامات الخطاب[3]، (Articulation Rate): معدل سرعة القراءة[4]، (Articulatory movement/Mouvement Articuloire): حركة إخراج الحرف[5].

ب- المصطلح الغربي مكوّن من مفردتين ومقابله يشتمل على أربع مفردات:

(Taxonomic Phonemics/Phonémique Taxonomique): دراسة تصنيف الوحدات الصوتية[6]، (Jenderless noun): اسم غير مبيّن للجنس[7].

ج- المصطلح الغربي مكوّن من مفردتين ومقابله العربي يحتوي على خمس مفردات:

(Deponent verb): فعل مجهول الصيغة معلوم المعنى[8]، (Phonemic change/chengement phonologique): تحول في نظام الحروف الصوتية[9]

ومما سبق يتضح التفاوت الكبير في المركبات المصطلحية في المعاجم اللسانية العربية؛ مقارنة بنظيرتها الغربية، يوحي بعدم الدقة في وضع المصطلح؛ إذ يعتمد واضع المعجم المقاربة الاسمية (Approche Onomasiologique) الخاصة بالمعجم؛ والتي لا تلبي احتياجات المصطلحيات، فتكون النتيجة خلق تسميات مصطلحية، وليس مصطلحات؛ لأنّ هذه الأخيرة تعتمد المقاربة المعنوية (Approche Semasiologique)، التي تنطلق من المفهوم نحو المصطلح.

وهكذا يبلغ المركب المصطلحي- أحيانا- شكل العبارة؛ وهذا ما يفقده سمة الإحالة الدقيقة على المجال المعرفي، كما يطمس ذلك معالم المصطلح العلمي؛ المتميّز بالتكثيف والاختصار للمفهوم.

4- المستوى المعجمي:

1- ينظر: معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي، ص:21، ومعجم علم اللغة التطبيقي، محمد علي الخولي، ص:5، ومعجم المصطلحات اللغوية والأدبية، علية عزت عيّاد، ص:16، ومعجم المصطلحات اللغوية، رمزي بعلبكي، ص:53، ومعجم مصطلحات علم اللغة الحديث، محمد حسن باكلا وآخرون، ص:4/65.

2- ينظر: معجم اللسانيات الحديثة، سامي عياد حنا وآخرون، ص:54.

3- ينظر: معجم المصطلحات اللغوية والأدبية الحديثة، (فرنسي- عربي وعربي- فرنسي)، سمير حجازي، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، ط:1، د ت، ص:191.

4- ينظر: معجم علم اللغة التطبيقي، محمد علي الخولي، ص: 6.

5- ينظر: المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، مكتب تنسيق التعريب، ط:1، المصطلح:220، ص: 14.

6- ينظر: المصدر نفسه، المصطلح 2819، ص: 144.

7- ينظر: معجم المصطلحات اللغوية، رمزي منير بعلبكي، ص:552.

8- ينظر: معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي، ص:69.

9- ينظر: المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، مكتب تنسيق التعريب، ط:1، المصطلح 2065، ص:106.

ويتجلى في وجود ثغرات معجمية (Lexical gap/Trou lexical)[1] في المعاجم اللسانية العربية؛ وهنا يرى أحد الباحثين أنّه "قد تُقبل مصطلحات فوناتيك، وفونولوجي، وفونيم عند إبراهيم أنيس ومحمود السعران، إلاّ أنّه ليس ثمّة مسوغ لاستخدامها عند المتخصّصين في الثمانينات والتسعينات بنفس الصورة، بعد مرور وقت طويل"[2].

وما يُلاحظ أنّ تلك "المقابلات العربية للمداخل الأجنبية غير مفهومة للمتلقي فتوقعه في اللبس، وهي لا ترقى إلى مصاف الاصطلاحات اللسانية عند أهل الاختصاص"[3]؛ ومن ذلك: "الألومورف (allomoroh) عضو الوحدة الصرفية، والألوفون (allophone) عضو الوحدة الصوتية، الألوسيم (alloseme) عضو الوحدة الدلالية، والألوتون (allotone) عضو الوحدة النغمية"[4].

كما عرّب بعضهم المصطلحات الأجنبية حين انعدم البديل المقابل، فامتلأ المعجم اللساني العربي بألفاظ دخيلة، غريبة على السمع العربي؛ من قبيل:

رَوْسم (allographe-graphème)[5]، ضمفموي (Intra-oral)[6].

5- المستوى الدلالي:

وتظهر فيه إشكالين بارزين هما: الترادف، والاشتراك الاصطلاحي.

أ- **إشكال الترادف:**

تعاني المعاجم اللسانية العربية من إشكال الترادف؛ إذ يتضخم الرصيد المصطلحي اللساني أمام القارئ؛ فيتشتت ذهنه أمام تعدد المقابلات العربية للمصطلح الغربي الواحد؛ مما يخلق عسراً في استيعاب المفاهيم اللسانية، وهذه الظاهرة عامة في كل المعاجم اللسانية، ولكن بنسب متباينة؛ يمكن توضيحها في هذا الجدول:

المعجم	المصطلحات الغربية	مقابلاتها العربية	الفارق	نسبة التضخم
مصنّف الحمزاوي	1200	1288	+88	%7,33
مصنّف وهبة وزميله	2128	2751	+623	% 29,27
مصنّف الخولي-1982	4616	5367	+751	% 16,26
مصنّف المسدي	4397	4088	- 309	لا توجد
مصنّف علية عزت عيّاد	964	1145	+181	% 18,77
مصنّف بسام بركة	3411	4752	+1341	% 39,31
مصنّف الخولي-1986	1839	2090	+251	% 13,64

1- هي "عدم وجود كلمة واحدة للدلالة على مفهوم معين، وفي هذه الحالة تستعين اللغة بعدة كلمات". ينظر: محمد علي الخولي، معجم علم اللغة التطبيقي، ص:68.

15- من قضايا المصطلح اللغوي العربي، مصطفى طاهر الحيادرة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط:1، 1424هـ-2003م، ج:3، ص:40.

3- آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، خالد اليعبودي، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، ط:1، 2006م، ص:205.

4- ينظر: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، باكلا ورفاقه، ص:3.

5- المصدر نفسه، ص:121.

6- ينظر: معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي، ص:138

مصنّف يعقوب ورفاقه	1911	2096	185+	% 9,68
المعجم الموحّد- ط 1	3059	3523	464+	% 15,16
المعجم الموحّد- ط 2	1744	1820	76+	% 4,35
مصنّف مبارك مبارك	2748	3809	961+	% 33,74
مصنّف حنا ورفاقه	225	254	29+	% 12,88
مصنّف الفاسي الفهري	11980	13733	1753+	% 14,63
مصنّف سمير حجازي	901	908	7+	% 0 ,77

يبيّن هذا الإحصاء تفاوتاً ملحوظاً بين المعاجم اللسانية في وقوع الترادف المصطلحيّ، ويمكن تصنيف المعاجم السالفة الذكر إلى ثلاث فئات:

- **معاجم عالية الترادف**: وتمثلها مصنّفات وهبة، وبركة، مبارك؛ إذ بلغ مقدار الترادف نسبة تقدّر بثلث المعجم الواحد.

- **معاجم متوسطة الترادف**: وتشمل معظم المعاجم اللسانية على غرار: معجمي الخولي، والفاسي الفهري، والمعجم الموحّد في طبعته الأولى، ومصنفي عيّاد، وحنّا ورفاقه؛ وتتراوح نسبة الترادف بين (12و18 %)؛ أي ما يعادل سُدس المعجم تقريباً.

- **معاجم ضئيلة الترادف**: وفي مقدمتها المعجم الموحّد في طبعته الثانية، ثمّ معجم يعقوب ورفاقه؛ إذ لم تتجاوز النسبة (9%) أي ما معدله عُشر المعجم.

ولقد خالف قاموس اللسانيات للمسدي هذه الظاهرة؛ فلم يشتمل على الترادف المصطلحي؛ وذلك لأنّ واضعه حرص على مقابلة كل مصطلح فرنسي بلفظ عربي واحد فقط، ولكن ارتفاع عدد مصطلحات القسم الفرنسي يمكن تفسيره بكون المسدي يورد أحياناً مصطلحين أجنبيين، أو أكثر في مقابل مصطلح عربي واحد؛ مثل:

حركة (Kineme, mouvement)[1]، مزماري (Glottal, Laryngien, Laryngé)[2].

ويأخذ الترادف في المعاجم اللسانية العربية عدة أنماط:

1- الترادف الثنائي: ويتجسد بوضع مصطلحين عربييْن لمقابلة المصطلح اللساني الغربي، وهذا النمط شائع جداً في معظم المعاجم اللسانية العربية؛ ومن نماذجه:

لِكْسيم، مفردة مجرَّدة (Lexeme)[3]، بناء، تركيب (Syntagm/Syntagme)[4]،ذرائعيات، تداوليات (Pragmatics/Pragmatique)[5]، نظم الكلام، تركيب الجمل (Syntactic Structure)[6]، قابلية لغوية، استعداد لغوي

20- ينظر: قاموس اللسانيات، (عربي- فرنسي وفرنسي- عربي) مع مقدمة في علم المصطلح، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، د ط، 1984م، ص:111.

21 - ينظر: المصدر نفسه، ص:123.

3- ينظر: معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي، ص:152.

4- ينظر: المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، مكتب تنسيق التعريب، ط:1، المصطلح 2788، ص:142.

5- ينظر: المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، مكتب تنسيق التعريب، ط:2، المصطلح 1248، 116.

6- ينظر: معجم اللسانيات الحديثة، سامي عيّاد حناً وآخرون، ص:138.

(Language aptitude)[1]، العُرف اللغوي، الاستعمال (Sprachgebrauch m/Usage of language)[2]، اصطلاح خاص، لُغيَّة (Slang/Argot)[3].

2- **الترادف الثلاثي**: يُقابَل المصطلح اللساني الغربي بثلاثة مصطلحات عربية؛ ومنه:

تقعيدي، معياري، قياسي (Normatif/Normative)[4]، حركة، شَكْلَة، علامة مميِّزة (Accent)[5]، تقييس اصطلاحي، تنميط اصطلاحي، معيرة اصطلاحية (Terminological Standardization/Normalisation terminologique)[6].

خطأ صريح، خطأ بيِّن، خطأ جليّ (Overt error)[7]، نغم، درجة الصوت، طبقة الصوت (Tonhohe f/pitch)[8].

3- **الترادف الرباعي**: يُعطَى للمصطلح الأجنبي أربعة مقابلات عربية، على شاكلة:

إيقاع، تناغم، تآلف، توافق (Harmonie/Hamony)[9]، حشو، إسهاب، إطناب، تأكيد لفظي (Redondance/Reduncy)[10]، رمز، نظام، اصطلاح، رموز اتصال (Code)[11].

4- **الترادف الخماسي**: ويبرز من خلال الإتيان بخمسة مصطلحات عربية– في الآن ذاته- للدلالة على المفهوم اللساني الأجنبي؛ مثلما هو عليه الحال في هذه العينة:

صيغة، شكل، مبنى، بنية، وزن (Forme/Form)[12].

ب- **الاشتراك الاصطلاحي:**

تعدّ ظاهرة التعدّد الاصطلاحي من أهمّ إشكالات المعجم اللساني المتخصّص، والمتمثل في عدم خضوع المقابلات العربية المقدمة لنفس المصطلح الأجنبي لمعايير لسانية تمكن الدارس من اختيار المقابل الأمثل، وبالتالي يمكن ملاحظة وجود أكثر من مقابل عربي لنفس المصطلح الأجنبي؛ ولكن الأصل أن يكون لكلّ مصطلح أجنبي مقابل عربي واحد؛ وتتجسّد هذه الظاهر في جلّ المعاجم اللسانيّة، ومن ذلك:

جملة (Nexus)، (Phrase)، (Proposition)[13]، أصل (Radical)، (Root/Racine)[1].

1- ينظر: معجم علم اللغة التطبيقي، محمد علي الخولي، ص:63.

2- ينظر: معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، علية عزت عيّاد، ص:135.

3- ينظر: معجم المصطلحات اللغوية، خليل أحمد خليل، ص:13.

4- ينظر: معجم المصطلحات الألسنية، مبارك مبارك، ص:198.

5- ينظر: معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي، ص:2.

6- ينظر: المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، مكتب تنسيق التعريب، ط:2، المصطلح 1576، 151.

7- ينظر : معجم علم اللغة التطبيقي، محمد علي الخولي، ص:88

8- ينظر: معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، علية عزت عيّاد، ص:149.

9- ينظر: معجم المصطلحات الألسنية، مبارك مبارك، ص: 129.

10- ينظر: المصدر نفسه، ص:250.

11- ينظر: معجم اللسانية، بسام بركة، ص:38.

12- ينظر: معجم المصطلحات الألسنية، مبارك مبارك، ص:114.

13- ينظر: معجم اللسانية، بسام بركة، ص:160،139، 169 .

تلفظ (Enunciation/énonciation)، (Utterance/énoncé du langue)، (Pronunciation/pronciation)[2]، استماع (Auding)، (Listening)[3].

معجم (Dictionary)، (Vocabulary)، (Word book)[4].

مطياف: (Sonagraph/Sonagraphe)، (Spectrograph/Spectrographe)[5].

اختصار: (Appreviation)، (Reduction)، (Shortening)[6].

وهذا ما يعكس بالفعل مشكلة التشتت التي أصابت المصطلح العربي، وهذه الأزمة لم تكن حكراً على قاموس اللسانيات للمسدي وحده، بل وجدت في سائر المعاجم الأخرى؛ فالحمزاوي مثلاً لا يلتزم بمقابل واحد للمصطلح الأجنبي، فهو يستخدم كلمة صَوْتم ومرّة فُونيم كمقابل للمصطلح (phoneme)، ويستعمل النبرة والضغط مقابلين لمصطلح (accent) الأجنبية[7].

ثانيا: الاختلالات المنهجية:

وتتصل هذه الاختلالات اتصالاً وثيقاً بمسائل الصناعة المعجمية، وما تستلزمه من ضوابط، وهنا يمكن تسجيل عدة مزالق ترتبط بقضايا المنهج؛ ولعلّ من أبرزها:

1- مسألة التسمية:

هل ما وُضع من مصنفات في مجال المصطلح اللساني، يمكن عدها معاجم، أم هي معاجم موسوعية، أم هي مسارد؟

فمحمد علي الخولي، يرى أنّ المعجم "مرجع يشتمل على كلمات لغة ما أو مصطلحات علم ما، مرتبة ترتيباً خاصّاً، مع تعريف كلّ كلمة أو ذكر مرادفها...وقد يكون معجم مفردات أو مصطلحات، كما قد يكون معجم مترادفات أو ترجمات أو تعاريف، وقد يكون معجماً هجائيّاً مرتباً حسب حروف الهجاء، أو معنويّاً مرتباً حسب المعاني"[8]، وهو بذلك يضع معجماً، ويرفقه بمسرد في النهاية، ونفس العمل قام به في "معجم علم اللغة التطبيقي"، وكان بعلبكي قد وسم مصنّفه بالمعجم (Dictionary)، وأردفه بستة عشر (16) مسرداً كاملاً.

أما بسام بركة فعلى الرغم من التسمية المقترحة "معجم اللسانية: فرنسي- عربي مع مسرد ألفبائي بالألفاظ العربية"، فإنّ الناتج في الحقيقة مسرد وليس معجماً.

1- ينظر: المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، مكتب تنسيق التعريب، ط:1، المصطلحين: 2306-2423، ص:119، 124.

2- ينظر: معجم المصطلحات اللسانية، عبد القادر الفاسي الفهري ونادية العمري، ص: 93، 167، 268، 223.

3- ينظر : معجم علم اللغة التطبيقي، محمد علي الخولي، ص:7، 71.

4- ينظر: معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي، ص:74، 302، 310.

5- ينظر: المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، مكتب تنسيق التعريب، ط:2، المصطلحين:1453-1463، ص:137، 138.

6- ينظر: معجم المصطلحات اللغوية، رمزي منير بعلبكي، ص: 23، 420، 463.

7- ينظر: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية،(معجم عربي أعجمي وأعجمي عربي)، محمد رشاد الحمزاوي، الدار التونسية للنشر، تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ط، 1987م، ص:48.

46- معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي، ص: 74.

وفي هذا السياق ينتقد الحمزاوي تسمية مصنّف المسدي "قاموس اللسانيات؛ إذ يرى أنّ "إطلاق اسم "قاموس" على مؤلفه، مرادفاً لمصطلح "معجم"، وهو لا يفيد هذا ولا ذاك لأنّ للقاموس والمعجم قواعد وتقنيات ليست متوفرة في المؤلف المذكور"[1].

وبخصوص مصنّف الفاسي الفهري ونادية العمري "معجم المصطلحات اللسانية (A lexicon of linguistic terms)؛ فسمياه معجماً (lexicon) انطلاقاً من دعوة الفاسي الفهري إلى التمييز بين مصطلحي معجم (lexique)، وقاموس (Dictionnaire)؛ فالمعجم ذو طابع ذهنيّ (Montal)، فليس له محتوى محدود، بينما القاموس فهو ذو طابع صناعيّ يحتوي كمّاً مفرداتياً محدّداً من الكلمات يمكن عدّها وحصرها، ولذلك فإنّ القواميس تكون دائماً متجاوزةً بمجرد ما نقوم بوضعها[2].

ويدعم الفاسي الفهري في هذا الرأي مجموعة من الباحثين، منهم: عبد العلي الودغيري، وليلى المسعودي، وإبراهيم بن مراد.

فعبد العلي الودغيري يؤكد على وجوب الفصل بين "قاموس" و"معجم"؛ إذ يستعمل المصطلح الأوّل للدلالة على "كلّ كتاب أو تأليف له هدف تربويّ وثقافي، ويجمع بين فئة قائمةً من الوحدات المعجميّة (المداخل)، والتي يتحقق وجودها بالفعل في لسان من الألسنة، ويخضعها لترتيب وشرح معينين، ويقابله في الفرنسية كلمة (Dictionnaire)، أمّا مصطلح "معجم" فهو أنسب للدلالة على المجموع المفترض واللاّمحدود من الوحدات المعجميّة التي تمتلكها جماعة لغويّة معيّنة بكامل أفرادها، ويقابله في الفرنسية (Lexique)[3].

وتضع ليلى المسعودي "قاموس" كمقابل للمصطلح: (Dictionary/Dictionnaire)؛ والذي "يقدم المداخل المعجميّة مصحوبةً بمعلومات تخصّ النطق، والاشتقاق والمرادفات والأضداد والتعاريف إلخ، ويكون القاموس أحادي اللغة أو متعدّد اللغات، ويرد فيه المتن اللغوي مرتباً حسب الألفباء أو الأبجدية"[4]، أمّا المعجم فيقابل (Lexicon/Lexique)؛ وهو "يقتصر على إدراج مجموعة محصورة من المصطلحات تنتمي إلى حقل معرفيّ محددّ، ولا تكون مصحوبةً بالمعلومات التي نجدها في القواميس"[5].

ولما كانت المسعودي من لجنة مراجعة المعجم الموحّد؛ فقد جاء تعريف المعجم (Lexicon/Lexique)-حسبها- على هذا النحو:

"فهو في اللسانيات العامة، مخزون مفرداتيّ مودَع في ذهن المتكلّمين داخل عشيرة ما.

1- المعجم العربي- إشكالات ومقاربات، محمد رشاد الحمزاوي، بيت الحكمة، تونس، ط:1، 1991م، ص:374.

2- ينظر: المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، المغرب، ط:1، 1998م، ص:164.

3- ينظر: قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي، عبد العلي الودغيري، اللسان العربي، العدد:33، 1989م، ص: 119-.134

50- ملاحظات حول معجم اللّسانيات، ليلى المسعودي، اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، العدد 35 ،1991م، ص:20

5 - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وهو في النحو التوليدي أحد عناصر المكوّن الأساس مهمته تحديد الخصائص التركيبية والدلالية والصوتية لكلّ وحدة معجميّة قبل دمجها في السلمية المركبية، وهو بذلك يتضمّن المعلومات المخزنة في ذهن المتكلّم أو تلك القدرة المستنبطة عند مستعملي اللغة"[1]

أما إبراهيم بن مراد فالمعجم لديه هو "الرصيد العام الشامل لكلّ ما يستعمله أفراد جماعة لغويّة ما– سواء كبرت أو صغرت- من الوحدات المعجميّة"[2]، أما القاموس هو"رصيد الوحدات المعجمية الجزئي الذي يُؤخذ من المعجم اللساني- أي من الرصيد العام الشامل- ويوضع في كتاب بعد أن تُجمع الوحدات المعجمية المكونة له جمعاً منهجياً وتُعالج قاموسياً معالجةً منهجيةً أيضا"[3].

ويتضح مما سبق أنّ هؤلاء الباحثين ينظرون إلى القاموس على أنّه جزء من المعجم؛ على اعتبار أنّ هذا الأخير يستحيل الإحاطة به في مؤلَّف واحد، وإن كان الخليل بن أحمد الفراهيدي قد سعى في معجمه (العين) إلى إحصاء مفردات لغة العرب، ولكن الأمر يبقى في غاية في الصعوبة؛ لكونه يتجاوز طاقة الفرد الواحد.

ولكن إبراهيم السامرّائي يرى رأياً آخر؛ فكلمة "معجم" مازالت غير مألوفة لعامة المثقفين، فهم يؤثرون كلمة "قاموس" عليها لكثرة سماعهم إيّاها، ويتعجب الباحث من كون الباحثين المختصين يرددون هذه الكلمة، بل هي متداولة حتّى لدى الصفوة من أعضاء المجامع اللغوية[4]، وفي إجابته عن السؤال: "هل يعدّ خطأً أن يستبدل بالمعجم القاموس؟ يقول السامرائي: "أنّه خطأ إذا ورد هذا المولَّد الجديد في مبحث لغوي، أو في كلام أحد المختصين، ولكنّنا نغضّ الطرف عن ذلك إن قرأنا في الصحف مثلا أنّ الاستراتيجية تعني في القاموس السياسي كيت وكيت، أو أنّنا قرأنا أنّ مكتبة لبنان نشرت قاموساً في مصطلح علوم الفضاء، أو ما يقرب من هذه الأحوال ممّا يشيع في استعمال "قاموس"[5].

فالسامرائي يقبل كلمة "قاموس" مرادفاً للمعجم في كتابات المثقف العادي، ولكنّه يرفض هذا الترادف في مبحث لغوي ضمن الدراسات اللغوية، ولاسيما عند المختصّين في لغة الضاد، كما يعيب الباحث هذا الاستعمال، ويكشف أنّ الصواب هو استعمال كلمة "معجم" للتمييز بين كتاب "الفيروز أبادي" المشهور، والمؤلفات المعجمية الأخرى.

ولكن جمهور اللغويين العرب المحدثين يجعلون القاموس والمعجم شيئاً واحداً؛ نتيجة ما حظي به "القاموس المحيط" من شهرة واسعة بين العلماء والطلبة؛ نتيجة لما امتاز به من إيجاز وضبط ودقّة[6]؛

1- ينظر: المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، مكتب تنسيق التعريب، ط:2، المصطلح 920، ص:80.

2- من المعجم إلى القاموس، إبراهيم بن مراد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط:1، 1431هـ-2010م، ص:7.

3- المرجع نفسه، ص:6-7.

4- معجم ودراسة في العربية المعاصرة، إبراهيم السامرائي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2000 م، ص:121.

5- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

6- ينظر: المعجم العربي- نشأته وتطوّره، حسين نصّار، دار مصر للطباعة، ط:4، 1988م، ج:1، ص:11.

ولهذا "اشتغل الدارسون بالقاموس للفيروز أبادي بحثاً، ودراسةً واستعمالاً، حتّى صار عندهم كلّ معجم لغويّ قاموساً، فإذا سمعت كلمة قاموس انصرف الذهن إلى مفهوم المعجم اللغوي خاصّة بغضّ النظر عن شكله، وحجمه، وأغراضه"[1].

ولعل هذا ما جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة يقرّ هذا الاستخدام، ويجعله مرادفاً لمعجمه المسمّى "المعجم الوسيط" على سبيل المجاز أو التوسع في الاستخدام[2]، بل وغدا القاموس يشير مجازاً إلى كلّ إنسان بارع في اللغة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ لفظة "قاموس" لا تحقق الإجماع بين الدارسين، بل وحتى لدى واضعي المعاجم أنفسهم؛ فجلهم يفضلون كلمة معجم عليها؛ لأنّ هذه الأخيرة تحظى بنسبة استعمال عالية في كتابات المعجميين العرب، دراسةً وتطبيقاً وتصنيفاً؛ "فمن بين 624 عملاً معجمياً يحمل أحد الاسمين، نجد أنّ 362 منها (أي بنسبة 58%) يحمل اسم (معجم) و262 منها (أي بنسبة 42%) يحمل اسم قاموس"[3]، ولعلّ هذا ما يفسر شيوع مصطلح "معجم" وتداوله بصورة واسعة عكس مرادفه" القاموس" الذي يُستعمل مجازاً بغرض التوسع في المعنى.

فمعظم مؤلفي المعاجم اللسانية يعتبرون ما وضعوه معجماً (Dictionnaire)، وإن كانت التسمية صالحة في كلّ" مرجع يشتمل على ضروب ثلاثة:

الأوّل: وحدات اللغة مفردة أو مركبة.

الثاني: النّظام التبويبي.

الثالث: الشرح الدلالي."[4]

وعليه يمكن تصنيف المعاجم اللسانية انطلاقاً من احتوائها على هذه العناصر في آن واحد، وهي: الرصيد المصطلحي، وجود الترتيب، تعريف المداخل.

ومن ثَم أمكن التمييز بين المعاجم والمسارد على هذا النحو:

58- المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظرية التربوية الحديثة، ابن حويلي الأخضر ميدني، دار هومه، الجزائر، د ط، 2010م، ص:67.

59- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط:4، 1425هـ-2004م، ص: 758.

60- المعجم والقاموس- دراسة في علم المصطلح، علي القاسمي، قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية، إعداد: عز الدين البوشيخي، ومحمد الوادي، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، ومعهد الدراسات المصطلحية، فاس، سلسلة الندوات-12، 2000م، ج:2، ص:231-233.

61- المدارس المعجميّة- دراسة في البنية التركيبية، عبد القادر عبد الجليل، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط:1، 1420هـ– 1999م، ص:27 .

62- ينظر: المعاجم اللسانية التالية: معجم علم اللغة النظري، ومعجم علم اللغة التطبيقي، محمد علي الخولي، على التوالي، ومعجم مصطلحات علم اللغة الحديث، محمد حسن باكلا وآخرون، ومعجم اللسانية، بسام بركة، ومعجم المصطلحات اللغوية والأدبية، علية عزت عيّاد، ومعجم المصطلحات اللسانية، عبد القادر الفاسي الفهري ونادية العمري.

المعاجم: وتمثلها مصنّفات الحمزاوي، وهبة، ومعاجم الخولي الثلاثة، علية عزت عياد، منير البعلبكي، سمير حجازي، العبيدي، المعجم الموحّد في الطبعة الثانية، قاموس إميل يعقوب ورفاقه، وسامي عياد حنا وزملاءه، ومبارك مبارك، وخليل أحمد خليل.

المسارد: وهي ما وضعه كل من: باكلا ورفاقه، المسدي، بسام بركة، المعجم الموحّد في طبعته الأولى، مصنّف الفاسي الفهري والعمري.

واستناداً لمبدأ الشيوع في اعتماد المصطلح الأنسب فإنّ ثنائية المعجم/القاموس متداولة في جلّ المعاجم اللسانية محل الدراسة؛ فمصطلح "معجم" يأتي مرادفاً لمصطلح "قاموس" في مقابلة المصطلح الأجنبي (Dictionary/Dictionnaire)[1]، أما المسارد فتضم المصطلحات اللسانية بدون تعريف.

2- التفاوت في الرصيد المصطلحي:

يمكن تسجيل مدى تفاوت المعاجم اللسانيّة العربية في الرصيد المصطلحي؛ وذلك تبعاً لما تتضمنه من مفاهيم لسانيّة، تخصّ مستويات اللسانيات وفروعها ونظرياتها، المتعددة المشارب، والمنقولة إلى العربية عبر مراحل متلاحقة.

وإذا كان من الواضح تفسير سرّ هذا التفاوت بين معاجم الثمانينيات ومعاجم الألفية الثالثة، إذ لا غرابة أن يضمّ معجم المصطلحات اللغوية للبعلبكي رصيداً يفوق ما اشتمل عليه قاموس اللسانيات للمسدي، بحكم عامل الزمن، فإنّه من غير المعقول أن يتفاوت معجمان لسانيان ظهرا في السنة نفسها؛ كما الحال في مصنفي مبارك مبارك، وخليل أحمد خليل، والظاهرة نفسها تتكرر مع معجم المصطلحات اللغوية والأدبية لعلية عزّت في طبعته الأولى، وقاموس اللسانيات للمسدي[2].

وهكذا يتّضح التفاوت بين المعاجم اللسانيّة في التعريف بمفاهيم اللسانيّات، وفروعها النظرية منها والتطبيقية، ومختلف مناهجها؛ فإذا كان مصنّف الفاسي الفهري والعمري أكثر تمثيلاً لعلوم اللسان مقارنة بسابقيه، بحكم فترة ظهوره، فإنّ بعض المعاجم الأخرى– وإن كانت متزامنةً- إلاّ أنّها أغفلت العديد من العلوم اللسانيّة؛ فالفرق واضح بين معجم بركة، وسابقه قاموس المسدّي، ولاحقه معجم علم اللغة التطبيقي للخولي.

وفي هذا السياق يمكن رصد مدى تغطية المعاجم اللسانية للمفاهيم اللسانية المستحدثة، انطلاقاً من تتبع اشتمالها على مشتقات مصطلح أساسيّ، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن، ولقد أفضت الدراسة الإحصائية لمدخل (Lexie) وكافة مشتقاته إلى هذه النتيجة:

المعجم	المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية للحمزاوي	المعجم الموحّد- ط 1	معجم المصطلحات اللغوية لبعلبكي	معجم المصطلحات اللسانية للفاسي الفهري
سنة صدوره	1977	1989	1990	2009

63- كان تاريخ صدورهما سنة 1984م.

64- ينظر: معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، محمد حسن باكلا وآخرون، ص.:143.

مداخل المصطلح (Lexie)	2	47	60	100

وعطفاً على ما سبق، في الوسع تبيان هذا التفاوت بتتبع مصطلحات في المعاجم اللسانية العربية، لها صلة وثيقة بصناعة المعاجم؛ ويتعلق الأمر بخمسة مصطلحات، هي: (Dictionnaire)، (Lexique)، (Vocabulaire)، (Nomenclature)، (Glossaire) قصد إبراز وجودها في المعاجم اللسانية من عدمه، ولقد أفضى الإحصاء إلى ما يلي:

المعجم	Dictionnaire	Lexique	Vocabulaire	Nomenclature	Glossaire
الخولي 1982	معجم، قاموس	مفردات اللغة، معجم، قاموس	معجم، معجمية	-	مسرد المفردات
باكلا ورفاقه	القاموس، المعجم	مجموعة المفردات، المعجم	مجموعة المفردات، الثروة اللفظية	مجموعة الأسماء، المصطلحات	المسرد
المسدي	قاموس	رصيد	رصيد	ثبت اصطلاحي	كشف
بسام بركة	معجم، قاموس	معجم، مصطلح علم، مفردات لغة	مفردات لغة	تسمية، مصطلحات، مدوّنة	معجم، مسرد المفردات الصعبة
الخولي 1986	معجم، قاموس	مفردات	مفردات، كلمات	-	مسرد
الموحّد- ط1	قاموس	مجموعة مفردات، متن اللغة	مفردات لغة	-	مسرد لغوي
منير بعلبكي	معجم	معجم، مجموعة المفردات	رصيد	ثبت اصطلاحي	مسرد
مبارك مبارك	-	قاموس، معجم	معجم، ثبت مصطلحات لغة، معجمية	-	تفسير، معجم
خليل أحمد خليل	معجم	اصطلاح معجمي	مصطلح، مفردات لغة، معجم مختصر، مصطلح فنّي	-	-
عياد	معجم، قاموس	معجم المفردات	معجم، معجمية	-	المعجم الخاصّ، المعجم المفسّر
حنّا مجدي وهبة	قاموس	معجم المفردات	ثبت مفردات لغة، مفردات لغة	-- -	المعجم الخاص، المعجم المفسّر
الموحّد- ط2	قاموس	معجم	ملفظة	صنّافة	مَلسنة
الفاسي لفهري	قاموس (معجم)	معجم	مفردات، مَلْفَظَة	-	مسرد المفردات

وما سبق يتجلى بوضوح اختلاف واضعي المعاجم اللسانية في المصطلحات المعجمية المقابلة للمصطلحات الغربية الموحّدة، سواء في اللفظ الدال عليها أو حتى في عدد المصطلحات العربية المقترحَة كمقابل له.

3- إشكالات الجمع:

من جملة إشكالات الجمع ما يتصل بالمصادر والمراجع التي اعتُمِد عليها في بناء أيّ معجم لسانيّ متخصّص، فما يؤخذ على بعض واضعي المعاجم استخدامهم لمصادر لا تخدم المختصين في اللسانيات، بل المبتدئين في تعليم اللغات، ولعل هذا ما يتجسّد في معجم اللسانية لصاحبه بسام بركة؛ فقد مصادره على كثرتها ثانوية لا تسمن ولا تغني من مصطلحات ومفردات مفيدة، نحو: معجمي الشامل والمورد، فهي معاجم تصلح للطلاب لا المختصين في ميدان اللسانيات، كما ما يلاحظ على هذه المراجع أنّ بها عناوين لمراجع نظرية لمهتمين من العرب المشارقة مع إغفاله للمهتمين العرب من المغاربة، الذين اجتهدوا بدورهم- ولا يزالون يسعون- لتقريب اللسانيات في الثقافة اللغة العربية.

وما زاد الأمر تعقيداً أنّ هناك غرابة في بعض المراجع باللغات الأجنبية الأخرى، والإشكال الأكبر في هذا كلّه هو عدم وجود قائمة للسانيين الفرنسيين الذين أسسوا للسانيات في المدرسة الفرنسية، وكأنّ ببسام بركة قد نسيهم أو تناساهم وفضّل بذلك استعراض كتب أخرى لا تمت بصلة لمعجمه، بل راح يكشف ما تزخر به مكتبته الخاصة لا غير! فضلاً عن غياب المراجع الخاصة بالمصطلح والمصطلحيات، وهو في صميم عمله، ناهيك عن تغاضيه عن أهمّ المراجع المتعلقة بالمدارس اللسانية الغربية المتخصّصة الحديثة على غرار المدرستين الأمريكية والإنجليزية.

والجدير بالتنبه أنّ مصادر معجم الخولي النظري هي ذاتها مصادر علية عزّت عيّاد في معجمها؛ على الرغم من ظهور معجم الخولي قبل معجم علية، وكأنّ بالقارئ العربي يخيّل له أنّ الدرس اللساني العربي لم يتطور.

4- تذبذب طرائق الوضع:

وتتضح اختلالاتها في عدة معاجم لسانية؛ ومن ذلك معجم الخولي النظري، فقد انحصر منهجه المبيّن في مقدمة معجمه على توضيح الرموز المستعملة ضمن متن المعجم، ولكن ما يعاب عليه أنّه لم يكشف عن كيفيّة نقله للمصطلحات اللسانية، ولم يشر إلى المنهج الذي اتبعه في ذلك.

أمّا بالنسبة لمعجم مصطلحات علم اللغة الحديث، وبالرجوع لهذا العمل الجماعي الذي طرحه لفيف من اللغويين على رأسهم محمد حسن باكلا، فإنّه يفتقر إلى الأسس اللغوية المصطلحية التي يقوم عليها نقل المصطلحات، والتي يُفترض أن تكون واردة في ثنايا المقدمة، أمّا بخصوص ما أشير إليه لاحقاً، فهي المعايير التي اتخذت أثناء المراجعة، والتي قام بها محمد حسن باكلا وإسماعيل صيني، ومن ذلك مثلا:

- الاقتصار على مقابل عربي واحد، وإعطاء الأولوية للمقابلات العربية المشهورة قديماً وحديثاً، نحو: البدل وعطف البيان (appositive)[1].

- غياب التعريف المصطلحي في هذا المعجم، وقد لجأ واضعوه للترجمة والتعريب دون تبيان المنهج المتبع في ذلك.

65- معجم علم اللغة النظري، محمد علي الخولي، المقدمة.

يضاف إلى ذلك مشكلة أخرى ألا وهي ضبابية المصطلح العربي؛ كيف لا والخولي سارع لخلق معضلة عدم استقرار المصطلح اللساني، حيث أكّدها بقوله: "وعندما كنت أجد مرادفات عربية كثيرة، كنت أسردها بادئاً بما أراه أفضلها، وأترك لمستعمل المعجم الحرية في تبنّي ما يشاء منها"[1].

ومشكلة عدم وضوح المصطلح اللساني العربي وغموضه ترجع في الأساس للمصطلح اللساني الأجنبي نفسه، فعند ترجمته في بعض المعاجم على غرار: معجم المصطلحات اللغوية والأدبية لعليّة عزّت عيّاد، تعمد هذه المؤلفة وغيرها وضع عدة مقابلات عربية عند ترجمة بعض المصطلحات مثل: رطانة، لهجة، حرفيّة، لغة طبقية، Jargon .

وليس المعجم الموحّد في طبعته الأولى أحسن حالاً من باقي المعاجم اللسانية المتخصّصة؛ فهذا مصطفى غلفان ينتقد رصيده المصطلحي، قائلاً: "ذلك أنّ عددا وافراً من مصطلحات المعجم الموحّد تتناول جوانب عامّة جدّاً في دراسة اللغة، تتعلّق بالخطّ والكتابة والنقوش والإملاء والقراءة وتعليم اللغة والترجمة والشعر والبلاغة والعروض ونشأة اللغة وأنظمة سيميولوجية أخرى"[2].

كما يمكن توضيح إشكالات تعريف المصطلح اللساني من خلال دراسة قام بها الباحث توبي لحسن حول "تعريف المصطلح التداولي" في ثلاثة معاجم لسانيّة[3]، إذ استخلص جملة من السلبيات، منها:

1- غياب النسقيّة في التعريف؛ وذلك بإغفال أشكال التعالق بين المفاهيم المنتمية إلى شبكة مفهومية واحدة.

2- عموميّة التعريف المخلّة بالمطلوب.

3- تخصيص مدخل المصطلح من دون التصريح بمجاله الاستعمالي، ولذا لا يصدق التعريف عادة إلاّ من زاوية مدرسة لسانيّة واحدة.

4- إسقاط بعض مكوّنات التعريف كالتجافي عن المعنى التداولي للمصطلح؛ ممّا يومئ بوجود تحيّز لمذهب لسانيّ معيّن.

5 - إغفال التعريف بالصورة على الرغم ممّا له من أهميّة بيداغوجيّة[4].

خاتمة:

ومما سبق يمكن القول أنّه على الرغم مما بُذل من جهود في سبيل وضع المصطلح اللساني، وتقريبه للقارئ العربي، إلاّ أنّ المعاجم اللسانية المتخصّصة لازالت عرضة للعديد من الإشكالات اللغوية، والتي

66- المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات: أيّ مصطلحات لأيّ لسانيات؟ مصطفى غلفان، اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، العدد:46، 1998م، ص: 45.

67 - ويتعلّق الأمر ب: معجم الحمزاوي، ومعجم الخولي النظري، ومعجم علية عزت.

68- ينظر: التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربية- تعريف المصطلح التداولي نموذجا، توبي لحسن، اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، العدد48، ص:161.

تمس المستويات الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والمعجميّة، والدلاليّة، كما يعاني هذا المعجم المتخصّص من اختلالات منهجية تتجلى في التسمية، والتفاوت في الرصيد، واضطراب الجمع، وتذبذب طرائق الوضع.

الفكرانية العربية وتاريخها:
من الولاء الإيديولوجي إلى الاقتراب الإبستيمولوجي

د.سماح بلعيد
جامعة الطارف

الملخص:

إن موضوعة الفكرانية والتفكير وتاريخها في تراثنا العربي الإسلامي، يشكل أيقونة معرفية متوافقة ومجيبة، إلى حد بعيد وعميق ،لرهانات وتحديات الواقع الاجتماعي العربي الراهن. وإننا نتصور في هذه الدراسة أن العالم العربي ليس **قابلا** للعلاج ، بل إنه **قادر** على العلاج بأدواته التفكيرية الداخلية. فجاءت هذه الورقة ،تسأل المستقبل العربي من خلال سلاح الأفكار والفكرانية دون سواها ،لكن بنظرة مأمولة وواعدة قادرة على بلورة خريطة الطريق الجديد ، بنقل الاجتماع العربي(فكر – واقع) من الولاء الإيديولوجي إلى الإبستيمولوجي والموضوعاتي والعلمي.

الكلمات المفتاحية: الفكرانية، الولاء الإيديولوجي، التحليل الإبستيمولوجي، التبنين

Abstract:
The subject of thought and thinking ,and its history in our heritage arab Islamic,it is an icon of knowledge compatible respondent to the deep end the stakes and challenges arab social reality.we imagine in this study,that the arab world not viable treated ,but it even able to treatment,his tools of internal think-thank. This paper came ask the arab future,through the force of ideas not others, but look hopeful and promising, able to desing the new road map, to transfer of the arab meeting thought –reality from ideological loyalty to epistemological ,scientific analysis

Key words: Thought, ideological loyalty, epistemological analysis, soundly

تمهيد:

إن إنتاج نهضة عربية بالأمس، قادتها فكرانية متميزة ،أصبحت علامة(ماركة) مسجلة بامتياز في التاريخ الحضاري والإنساني، ثم فراقها اليوم لسبب أخطاء وانزلاقات، والتفكير في إعادة إنتاجها وإحيائها عربيا ... في عدة سياقات وتمظهرات تحيط بالإنسان العربي الذي مني كثيرا وأحبط كثيرا، يؤدي بنا إلى التساؤل حول العقل العربي ذاته، ما العراقيل والمثبطات التي واجهته؟ وهل كانت القيادة السياسية والفكرية العربية، قيادة إبستيمية، مخلصة وأمينة، فهمت تضاريس الخصوصية العربية في لججها وتعقيداتها؟ ما هو تاريخ الفكرانية العربية التي انتهت اليوم إلى هذا المآل؟ ما مشروعها؟ ما تحدياتها الآنية والمستقبلية أساسا؟ لاشك أن تحليل هذه الموضوعة، عمل راهن يحتم علينا الرجوع إلى بعض الحقائق وعديد المفاهيم والمطارحات...

أولا. الفكرانية تعريف وتحديد:

تعرف الفكرانية، في تفكير **محمد عبد الرحمن مرحبا**، بأنها علم الأفكار في انبثاقها وتفجرها وتطورها وتفاعلها وما يتولد عنها من أفكار وأجيال الأفكار وعلاقة الأفكار في المجال العربي الإسلامي

الكوني"(محمد عبد الرحمن مرحبا،2005،ص8).إنها السيكوسوسيوديناميك كما يطلقها المفكر. إذ لا يحدث شيء في عالمنا الروحي وتطورنا العقلي والحضاري إلا بضغط الأفكار وقوة الأفكار وتفاعلات الأفكار... إن الأفكار قوة بل هي قوة التغيير الأساسية في هذا العالم، فقوة الغرب مثلا لا تعود إلى ما لديه من أسلحة وقنابل (كل العالم يمتلك ذلك) ولكنها كامنة في المنظومات الفكرية التي صنعت هذه الأسلحة، في عمليات الخلق والابتكار والأفكار الكامنة فيها...هذه هي الفكرانية" (محمد عبد الرحمن مرحبا،2005،ص17)ترى كيف ارتسمت أبعادها في النموذج العربي الذي نقاربه في هذه الدراسة الموضوعاتية؟

حين يطرح مالك بن نبي موضوعته الشهيرة"...يوجد في عالم الأفكار داخل المجتمع تراتب بين الأفكار، واحدة تغير الإنسان وأخرى تغير الأشياء. فالأفكار الأولى تضع قدرة تكيف الطاقة الحيوية على عتبة الحضارة، أما الأفكار الثانية فإنها تطوع المادة لحاجات الحضارة"(مالك بن نبي، 1992 :ص58)... إن الأفكار التي تتعرض للخيانة تنتقم لنفسها، وليست كوارث التاريخ في مختلف الأزمان سوى النتيجة التي تكاد فورية لانتقام الأفكار التي خانها أصحابها وإن فساد علاقات الأفكار فيما بينها مرتبة أو في علاقتها مع عالم الأشخاص أو في علاقتها مع عالم الأشياء، لابد أن يولد اضطرابا في الحياة الاجتماعية وشذوذا في سلوك الأفراد، وهكذا تموت الأفكار تاركة العقول فارغة ،وحتى اللغات تستسلم للعجز ويقع المجتمع في الطفولة حين لاتوجد أفكار لا توجد كلمات" (مالك بن نبي ،1992: ص 66). نعم غياب الأفكار أو تغييبها كان علة تحويل الظهير العربي إلى ساحة فداء، جماعات متصارعة، تفريغ تدريجي من إمكانياتهم وثرواتهم، بقاء العرب خارج الثورة التكنولوجية والمعلوماتية (مجتمع معلوماتي مستأجر بامتياز)،"الإصرار على استمرار الفساد ومؤسسات المصلحة، حتى تحول العالم العربي إلى مفرخة لآلاف المشكلات والأمراض الاجتماعية التي تنتجها أنظمة متآكلة"(قيرة اسماعيل، 2003 : ص 14)

وإننا نتصور أن براديغم الفكرانية دون سواها(العالم الذي نادى به مالك بن نبي)...هي البدء الجديد للعالم العربي والإسلامي ما بعد الثورة والانتفاضات العربية ، التي قال فيها البعض أن منظومة إحباطات عربية أدت إلى منظومة تعنفات عربية، لأن الواقع العربي لم يجد من يفهمه بالأساس .

ثانيا . تاريخ الفكرانية وقوانينها في العالم العربي:

إذا أخذنا بالموضوعة التي طرحها الدكتور مرحبا في كتابه **الفكرانية** : "إن مكتبتي تجعلني أعيش في أي زمن من التاريخ وأي مكان من الأرض ،فأنا أستطيع أن أتحدث مع كبار المفكرين ومع الفلاسفة ومع الخارجين على القانون والمجرمين مع الصعاليك والملوك، إنهم جميعا في بطون الكتب في انتظار قدومي الكريم ولا بأس أن ينتظروا قليلا"(محمد عبد الرحمن مرحبا ،2005 :ص 410) إن هذه المطارحة العميقة ،تشكل جزء من فضول الباحثة في هذه الورقة العلمية .لهذا سنعتمد على آلة الحفر المعرفي في جزئيات وكليات الفكرانية التي رافقت عالمنا العربي، يبدو أنه عمل مجهد وحساس

يحتم علينا الرجوع إلى البدايات، من خلال تحري مواطن التفكير التي رافقت الذات الفكرانية العربية، وكيف ساهمت الأيديولوجيا والتحيز الفكراني في ذبح الإنسان العربي ،حتى أصبح هذا الإنسان ضحية للآلة الفكرانية بالأساس.

1. قانون النداء الفكراني الأول-الحضارة أفكار" طهرانية"* والجغرافيا تابعة-

إن الأفكار هي التي تصنع الحرب وهي التي تصنع السلام. وكما يقول فرانسيس بيكون" المعرفة قوة" بل سبقه بآلاف السنين إمبراطور الصين العظيم صان تسو القائل "إن المعرفة هي القوة التي تمكن العاقل من أن يسود والقائد من أن يهاجم بلا مخاطر وأن ينتصر بلا إراقة دماء وأن ينجز ما يعجز عنه الآخرون، إن تاريخ العلم والمعرفة هو التاريخ الحقيقي للإنسان وهو نواة قصة الحضارة في تطورها الصاعد"(محمد عبد الرحمن مرحبا،2005، ص 441).

واستقراء التاريخ يكشف أن اليونانيين أصبحوا عاجزين عن استئناف حياة الإنجاب لعبقريتهم العظيمة .وقد يقول قائل أن العامل الجغرافي والمناخي لم يعد مواتيا. الحقيقة أن الجغرافيا لا تصنع التاريخ ،إنما التاريخ هو الذي يصنع الجغرافيا ويتحكم في الجغرافيا ولو كان للجغرافيا أي مدخل في هذا الباب لبقيت أثينا منارا للعالم إلى آخر الأزمان، لقد مضت أثينا إلى غير رجعة فالإبداع لا يتكرر ، الإبداع مانع من الإبداع إلا بقيود وشرائط صارمة جدا، هذا قانون أساسي من قوانين الفكرانية.

وجاء العرب بعد احتضار أثينا ليعيدوا الحياة إلى الفكر الذي توقف في أثينا ، رغم حواجز الجغرافيا التي نشأوا فيها والتي لم تعرفها أثينا، فقد قام محمد عليه السلام بثورته العظيمة في أرض فقر وواد غير ذي زرع، ولكنه سخر من الجغرافيا وحطم حواجز الجغرافيا ليقيم الدليل على أن إرادة التاريخ فوق إرادة الجغرافيا ، إذا كانت له إرادة محمد وتصميم محمد ، وإذا توفر له القرار الذاتي الذي أوفر لمحمد. هذا هو **قانون النداء الفكراني الأول** .الجغرافيا ذريعة يتعلل بها الكسالى والجبناء والخاملون الذين لا يقدرون على تحمل التبعات الكبيرة ويؤثرون السلامة والعافية، فما أكثر الأساطير والذرائع التي تشل حياة الإنسان وتقيد خطواته وتمنعه من الحركة والتطور ،إذا أردت أن تكون رجلا فعش في خطر" (محمد عبد الرحمن مرحبا، 2005، ص ص12-13).

تدرك الباحثة أن **قانون النداء الفكراني الأول** ،هي لحظة اختراع جديد للعقل العربي في زمن الفكرانية المحمدية بإمكان اكتشاف قسماته من الداخل، فالعقل العربي، لم يكن عقلا ظرفيا أو بيئيا بالمرة ، لم يقيم المعرفة على مجرد التخمينات والفرضيات التي تحتاج إلى برهان لا منتهي... لم يجهد نفسه في تلك المغامرة اللامتناهية من المساءلات والافتراضات والحلول، بعضها يلغي بعضا -كما ذهب ضحيته العقل الغربي -الذي تمثل عالم المعرفة/عالم الحقيقة " صك مفتوح " فالبحث شره دائم ورحلة المعرفة أبدية، والشك سيد المعرفة وحاكم الطريق ، لأن ما يكتشف لا يلبي أبدا الهدف الحقيقي (عقل

* أفكار طهرانية، بمعنى منظومة فكرية صافية ونقية ، بعيدة عن التشويشات والتأويلات والأدلجات..

فاقد الثوابت)، هذا ما أوقعه في مزالق لا حدود لها وأبعده عن الأصالة .والعكس فحال العقل العربي ليس يسير في المضمار. إذ من خلال الموضوعة التي يطرحها ابن تيمية " موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول" ، جازما بأن ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الوحي، فالرسل لا يخبرون بمحالات العقول بل بمحارات العقول .. أي بما يعجز العقل عن معرفته(فضيل دليو، 2004 :28).

إذن العقل العربي، ليس مجرد حدث في نص / خطاب/ تجريبي، وضعي ... كما هو الشأن في العقل الغربي –الحسي التجريبي – المرتاب الشكاك الذي يمكن أن نقاربه فقط بالاقترابات وندرسه بالمناهج والأدوات والتقنيات .. إنما العقل العربي هو – مواضعة إرثية/ أصالية مرتبطة بالتأويل الديني والعقيدي(الإسلامي) له سلطته وكفايته وأهليته الثابتة في منظومة الفكر الإنساني وطالما أن بدايات التموقع كانت ممكنة في حدود الأبعاد التي عرضنا إليها إلا أننا سوف نكتشف ما لم نكن نتوقعه أو ننتظره ، في بنية هذا العقل ، فالمجهر التاريخي الذي يترقبه في تطوراته. يؤكد أن نقطة الانطلاق موفقة لكن المسافة التي تصل لحظة الانطلاق بلحظة الوصول لم تسلم من التعثر ،إنها علامات الوقوف الأخاذة والمريعة التي سوف نكتشفها في التكوين التاريخي للفكرانية العربية ،رافقتها منذ زمن وحتى اليوم لم تتركها تمض بسلام.

دلنا الدرس التاريخي أن العرب هم الورثة الشرعيين لليونانيين والامتداد الروحي لهم. فقد كانوا في يوم من الأيام أصحاب أفكار عظيمة وأوعية لأفكار عظيمة وبالتالي كانت لهم في التاريخ جولات عظيمة وكانوا أصحاب مشاريع عظيمة. لقد كانوا على موعد مع الأحداث لتستخلفهم في الأرض وتجعل منهم أمة عظيمة، فما دامت تؤاتيهم الأفكار العظيمة كانت الأحداث طوع بنانهم، ما إن توقفوا عن إنجاب الأفكار العظيمة حتى هووا من عليائهم كما هوى اليونانيين من قبلهم. ذلك هو جهاز الأفكار العظيمة الذي تصنعه الأمة العظيمة وتنشره من حولها.. لقد تسلقوا القمم وطال مقامهم في القمم ثم هووا إلى الحضيض وتمرغوا في التراب بالأفكار عزوا وارتفعوا وسادوا وبانعدام الأفكار ذلوا وزلوا وبادوا، لقد دخلوا التاريخ من كل باب ثم خرجوا منه وأوصدت من دونهم جميع الأبواب "(محمد عبد الرحمن مرحبا، 2005، ص13).في هذا السياق يقول مالك بن نبي: " فالعبقرية الإسلامية التي فقدت مرونتها الخاصة، ومقدرتها على التقدم والتجدد، حتى إذا وهنت الدفعة القرآنية توقف العالم الإسلامي ، كما يتوقف المحرك عندما يستنزف آخر قطرة من الوقود ، وما كان لأي معوض زمني أن يقوم خلال التاريخ مقام المنبع الوحيد للطاقة الإنسانية ألا وهو" الإيمان"(مالك بن نبي ،2002: 31).

2.قانون ميلاد الإثارة الفكرانية أم التمييز بين الحياة البيولوجية والحياة الحضارية في العمران العربي الإسلامي:

تكونت في شبه الجزيرة العربية شبكة فكرانية امتدت خيوطها إلى آفاق بعيدة في الزمان والمكان، إنه الإسلام ذلك الانفجار المدوي في شبه الجزيرة العربية في القرن الأول للهجرة والذي أطاح بالكثير من الأسس والقواعد والرموز والمعادلات التي كانت تقوم عليها حياتهم" (محمد عبد الرحمن مرحبا،2005

، ص 20).فقد ذهب عمر ابن الخطاب في معرض أحاديثه مع الصحابة الأجلاء -في هذا السياق- قائلا:" كنت أضحك أحيانا وأبكي أحيانا، فقيل له ما يبكيك وما يضحكك ياعمر؟ فقال كنت أضحك لأني عندما كنت في الجاهلية ،كنت أعبد التمر فإن جعت أكلتها فقلت في نفسي ما هذا الجنون كيف يمكن للعبد أن يأكل ربه ، أما ما يبكيني فقد كنت آخذ ابنتي ذات السنين وأحفر لها الحفرة ، وبينما كنت أحفر علق بلحيتي التراب فنشت بيدها الصغيرة التراب من لحيتي فذرفت من عيني دمعة لكن غلبتني جاهليتي فألقيت بها في الحفرة"...هذه هي مدلولات الحياة البيولوجية أو ما قبل التحضر في العمران العربي الإسلامي، قبل أن ينبثق ميلاد الإثارة الفكرانية الأولى "الفكرانية المحمدية".

في حر المواجهة وانتفاء المعادلات ورحيل الوثن الفكراني أو ذوبانه (الحياة البيولوجية)،" **توفي الرجل** الذي ألهب الأرض وأشعل فتيل الأحداث فيها، لقد رحل النبي والمسلمون معبؤون بالإثارة والضغط والحوافز، لقد كانت المحن والأزمات والشدائد ،طريق هذه الأمة إلى المجد والعطاء لقد أثقلتها الطاقة حتى غدت مستودعا للطاقة (محمد عبد الرحمن مرحبا،2005، ص 18).فقد كان العرب آنذاك في عصر تحول كبير وعصور التحول هي عصور الطاقة وفيض الطاقة... ولكن لا خوف فقد خلف النبي وراءه ألف نبي لقد خلف روادا عظماء خلقوا للنضال والمواجهة. لقد ترك النبي فكرانية تحمل مشروعه وتريد أن تمضي به إلى أقصى غايات واعدة ومأمولة. فكيف جرت القاطرة يا ترى؟ هل تعثرت ،أم تقدمت ؟هل يمكن إعادة إنتاجها في سياقات الآية الكريمة "وتلك أيام نداولها بين الناس"...

3.قانون الاختلال:

...إنه النزاع على الإمامة ،فقد كان أول نزاع بين المسلمين واختير أبو بكر أميرا للمؤمنين وانثال عليه الناس وبايعوه سوى جماعة من بني هاشم وأبي سفيان وعلي ابن أبي طالب. الرأي يولد الرأي المضاد والثورة تولد الثورة المضادة هذا قانون أساسي من قوانين الفكرانية العربية(محمد عبد الرحمن مرحبا،2005 ، ص 20).من هنا انطلقت الآراء المضادة والثورات المضادة ونشأت حروب الردة الفرق والشيع والمذاهب المختلفة ومضى عهد أبي بكر وعمر ،لكن الأزمة تفجرت في عهد عثمان، فتوترت الأجواء من جديد واحتدمت الإثارة الفكرانية من جديد.

ولابد من التنويه أن النكسة الأولى للفكرانية العربية انبثقت في زمن خلافة عمر ابن الخطاب ردا على أفكاره التنويرية(**نظرية التقوى، من أين لك هذا)** التي طبقها على أقرب الناس إليه من بني عرشه، وما كان لهذه الفكرانية أن تصمد طويلا أو يتوقف عندها العمران العربي الإسلامي.

4. قانون النزاع والخلاف :

ثم جاء وصول علي بن أبي طالب للسلطة ليصب الزيت على النار من جديد فكان التحكيم نقمة عليه أحدثت شرخا في صفوف المسلمين، فقد كانت بيعة علي بيعة خاسرة أفقدته شطرا كبيرا من أخلص أتباعه لقبوله بمسرحية التحكيم فخرجوا عليه واعلنوا كفره. هؤلاء هم **الخوارج** وهم أول فرقة في الإسلام .إن الخوارج هم طوائف كثيرة تختلف فيما بينها في بعض التفاصيل لكن يجمعهم

القول بالتبري من عثمان وعلي كما أنهم يكفرون القائلين بالتكفير **ويرون الخروج على الإمام إذا خالف آراءهم. وهناك تطابق تام عندهم بين الإيمان والعمل وأن الشذوذ في ذلك إن لم يقترن بالتوبة يقود صاحبه إلى نار جهنم خالدا فيها"** (محمد عبد الرحمن مرحبا،2005 ،ص 20)وهكذا وضعوا لأول مرة مسألة الإيمان والكفر وعلاقة الإيمان بالعمل وشروط الخروج على الإمام، وقد فعلو ذلك كله على مستوى الفطرة بلا تعمق ولا تحليل. تاركين للأجيال اللاحقة مهمة التفصيل والتنظير والتعليل.

تدرك الباحثة ،أن الخوارج هم حجر الزاوية في تاريخ الفكر العربي الإسلامي، سيخرج من هذا المعين شتى الأفكار والأنظار والفلسفات التي تبارك وتعارض تؤيد وترفض...ستصطرع الأفكار بالأفكار والآراء بالآراء وسيتبدل القوم غير القوم والعقل غير العقل. فمعلوم قبل الخوارج لم تكن مذاهب ولا مدارس ولا تيارات دينية أو فكرية أو إيديولوجية... لكن منهم انطلقت المذاهب والمدارس والإيديولوجيات والتصورات والخيارات ولن يغلق هذا الباب إلا باكتمال المسيرة، هذا ما يعبر عنه بإغلاق الاجتهاد. عندئذ سيهوى العرب من سدة التاريخ إلى حضيض الجغرافيا.

5. قانون الغموض:

لقد طرح الخوارج للنقاش قضايا لم تكن مطروحة بين المسلمين من قبل عندما كان النبي بين ظهرانيهم يحل مشاكلهم ويجيب عن أسئلتهم، وأما الآن فهم موكلون إلى أنفسهم مدعوون إلى إعمال عقولهم واتخاذ قرارهم وقد أبلوا في ذلك خير بلاء. ولاشك أن الشرط الأساسي للفعل الفكراني وصول المجتمع إلى مستوى عال من النضج والتماسك والتنظيم وذلك لا يكون إلا في فترات الصعود"(محمد عبد الرحمن مرحبا، 2005، ص21).

قلنا إن الرأي يولد الرأي المضاد والفكرة تنتقض بالفكرة هكذا برزت **حركة التشيع**، فعلى نقيض الخوارج ظهرت الشيعة. لقد جوز الخوارج أن تكون الإمامة مثلا من غير قريش بل من غير العرب، بل أن تكون امرأة وهكذا مضوا بالديمقراطية إلى أقصى الشمال– ان صح القول بها في هذا العصر- أما الشيعة فقد ردوها إلى أقصى اليمين فحصروا الإمامة في علي بن أبي طالب وأولاده من بعده باسم الحق الإلهي لآل البيت. وهكذا يتبين لنا أن الخوارج والشيعة كانا على طرفي نقيض فمنطق الفكرانية يقتضي ظهور فرقة ثالثة وهكذا نبتت **المعتزلة الأولى** ففيهما تلتقي آراء مأخوذة من هنا ومن هناك بعضها يرجع الى الكتاب وبعضها يرجع الى السنة وبعضها يرجع الى السياسة والمصلحة واجتهاد الرأي وصب ذلك كله في الساحة العربية "(محمد عبد الرحمن مرحبا، 2005،ص22) .

وسط هذه **الشبكة الفكرانية** غدا العالم العربي بحيرة فسيفسائية، بعمق الاختلاف والتشاكل والسجال والتضارب والتناحر بين الوثن والتنوير... تضرب به الجهات والفرق والأحزاب المختلفة، العقل العربي ومن خلاله الإنسان العربي، المجتمع العربي". **ومما لاشك فيه ،إن هذه الحاضنة التاريخية** التي احتوت العقل العربي الإسلامي ، كانت العلة في تفرقعه اليوم ومنعه من تذوق **التنوير**

السلمي بين هؤلاء وهؤلاء، إنها علامات التفكير الأخاذة والمريعة التي أحاطت بالعقل العربي ووضعته في قفص الاتهام **(العقل المعيق والعتيق من الداخل لا من الخارج) ...وهذا ما تنكشف صورته اليوم ،في الوضع في لبنان وسوريا وايران والعراق واليمن ومصر ...فكانت العوامل الخارجية مجرد تبعات لبيت عربي متكسر في داخله. ذلك أن الشعوب تموت أولا من الداخل لا من الخارج كما دلنا الدرس التاريخي.**

إن الفكرانية المأدلجة في التراث العربي الإسلامي، بما حملته من تضمينات فلسفية وقيمية وإيديولوجية المنبثقة من الخبرة العربية **ومحاولات الفهم الأولى** لها، في تعاطيها مع قضايا الخلافة/ السياسة والدين والواجب والأخلاق والعرف،...لم تكن مساعيها صافية ونقية في تشكيل لوحة المدينة العربية الجديدة (ما بعد الفكرانية المحمدية) فالدولة الإسلامية الفاضلة والإنسان المسلم المثالي ، الذي ناضلت من أجله الذات العارفة /المفكرة، لم تنتصر به عن النزعة الإيديولوجية التي تحوم في مخيلاتها بعد سلسلة من التغيرات العميقة التي رافقت وفاة النبي –ص-وهكذا يذهب العالم العربي إلى سيناريو **التجارب والإصلاح وإصلاح الإصلاحات ... إصلاحات بعضها يلغي** بعضا وانتهى الأمر لأن تتحدد أزمة المجتمع العربي في نهاية المطاف " **أزمة الأفكار** " كما يقول مالك بن نبي "**أفكار ميتة** "أو" **أفكار مسمومة**" حلت بهذا المجتمع،" **أفكار موضوعة** " وموهومة حلت محل" **الأفكار المطبوعة**" والمهمومة ،هي أزمة ليست عارضة بالتأكيد، كما سيدل التحليل الإبستيمولوجي لعالم الأفكار بعيون الرواد العرب.

عند هذه الرؤية، يظهر أن فراق الولاء الإيديولوجي لعالم الأفكار الذي عطل حيزا كبيرا من تطلعات الإنسان العربي هو الحل المعقول والمقبول ،لمستقبل عربي مأمون وواعد .

سنكتشف مع الرواد الجدد أن التصيرات الراهنة، التي يعانيها العالم العربي ومن خلاله الإنسان العربي، في خريفه المشؤوم، الذي أطلقه البعض بأنه ربيع عربي، شتاء عربي ، تنوير عربي وغيرها من المسوغات والمشتقات... ليست إلا فاتورة من ورقة الماضي، أعني مسوغات الفكرانية المأدلجة بطريقة بليغة ما بعد وفاة النبي (ص).ترى كيف نخوض الفكرانية بعدسة ابستيمية تفهم حقيقة ماذا يحدث لنا وبنا؟

نعترف- **إبستيميا** -أن المرض قديم ومتفرخ في النسيج الداخلي العربي ، في مفاصله وفكرانيته بالأساس. وإن الفكرانية التي نرجوها – ابستيميا-تتطابق بشكل كبير مع الموضوعة التي طرحها **نزار قباني**" ... إن **الفكر** هو الجلوس على حافة الهاوية لا على فراش حرير ولا على سجادة تبريزية ولا على كرسي هزاز إنه الإبحار في فضاء من الأسئلة دون ان يكون معك تذكرة العودة .... **الفكر عمل انقلابي، عمل يستهدف تغيير هندسة الكون وهندسة الإنسان** وعندما يغيب الشرط الإنقلابي في الكتابة ينتهي مبرر وجودها ، بتعبير آخر ليس ثمة فكر لايرج ولا يخض ولا يخلخل ولا يحدث حفرة عميقة في داخل الوجدان المجتمعي" (محمود عبد الفضيل،1995 :138).

6. قانون فك الغموض:" تبنين" السياسي في العقل العربي ... المعضلة الكبرى:

منطقة الغموض ،تكمن في المعضلة الكبرى التي تعرقل الاجتماع العربي الإسلامي، معضلة **تبنين السياسي في خيارات الفكرية العربية**، إنها الفرضية المثبتة بامتياز ،على أوراق الأجندة العربية **،تطرح فضلاتها أو قل نزواتها اليوم حتى جعلت مشروع المستقبل العربي عصي بطريقة بليغة**...ففي عالمنا العربي المعاصر، تعقد السلطة السياسية(الحاكمية) زواجا عرفيا مع السلطات الاجتماعية(الثقافية، الفكرية، الإعلامية...) فتنجب ملايين الشياطين التي يتلبس كل واحد منها جسد إنسان عربي ثم لا يلبث هذا الشيطان أن يتسرب إلى عمق أعماق هذا الإنسان ليتولى مهمة قمعه وتفريغ عقله وإعادة شحنه بما يراه ملائما والنتيجة هي أن يتحول الإنسان إلى مسخ شأنه، لا يدري حقيقة ذاته لكن عدسة المثقف هي التي تنقل لنا عبر المجاز حقيقة هذا الإنسان، بعد أن تم اغتصابه وانتهى إلى أن أصبح هو نفسه أكبر قاهر لنفسه. هنا يجلس السلطان مسترخيا إلى الأبد، ويزداد اطمئنانا كلما طالع سلالة المقهورين المنحدرين من صلب هذا الإنسان"(أحمد عبد الحي،2004، الديباجة).

ليس هناك سلطة عربية غير مهتمة بما يكتب أو يذاع أو ينشر واستتبع ذلك غياب الحريات الفكرية والتعبيرية والأكاديمية إلى حد بعيد" ... حيث التنازل عن المضمون لصالح الشعار(الملتقيات والمؤتمرات والورشات) وعن الحكمة لمصلحة الحكومة(السلطة) وعن صراحة الرأي لمصلحة (الامتياز) (علي عقلة عرسان، 1995 :63).

وحتى إن توفرت هذه المواد التعبيرية، فإن هناك"، دوائر يحظر الاقتراب منها " **وحدود لما يكتب وما لايكتب**" . معنى ذلك أنها مواد فكرانية، لم تعد صافية ونقية.

هذه هي حالة الارتياب المطلق حيال فعل المفهمة العربية، الفكرانية العربية، ليست كل مناطق (الفهم، التفكير، المعرفة، الحل،...) مفتوحة بالدرجة نفسها وقابلة للاختراق بالدرجة نفسها فبعضها محروس وممنوع علانية (مناطق مميزة ومميزة) تحجب النظر عن ما ينبغي أن ننتجه من معرفة حيالها ،في حين أن البعض الآخر يبدو مفتوحا، فالمذهب والأيديولوجيا (السياسي) حقق نزوته بشكل كافي، أي إخضاع الذوات المتكلمة للخطابات وإخضاع الخطابات لجماعة الأفراد المتكلمين (ميشيل فوكو ،1984 :ص 27)

ملاحظة الواقع واستقراء الأحداث يكشف نزوة السياسي العربي ،كيف نفذت إلى التأسيسات المحتملة لتكريس المستقبل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي والتربوي والإعلامي العربي الشامل ، يكشف كيف **تبنينت** في سلبية واعتدائية الاتصال الانهزامي بالآخر المختلف، المستمر في الإغراء... بتأطيراته وتنظيراته، ومنه توزيع تصورات عقيمة، وأسناد غير مفهومة وصكوك معرفة مضادة، كل ذلك جرى ويجري باسم الوعي والحضارة وأوضاع متلبسة أخرى...مما أوقع ثلة من المشتغلين بقيادة ومسؤولية قضايا المستقبل العربي في خدمة طموحات النداء الغربي الإستعلائي والعدائي... بإملاءات فكرية محكومة بمشروعه الأصولي : الغرب مصدر الحقيقة والحق والتنوير ومنه التحول اليوم ...نحو

أسلوب **التشويش الداخلي في البيت العربي** هذه المرة... عبر أشكال مبتكرة، من الاختراق لم تعد وسيلته **الحديد والنار**، بل **"الأفكار"***، مرة أخرى...

هكذا أصبحنا نرى الاعتداءات والاختراقات اليوم ،**ومحاولات نقل العرب من عصر التجزئة إلى عصر تجزئة التجزئة** وتقسيم القسمة وهي الفلسفة المعهودة حيال الرجل العربي المريض(بالمفهوم التقليدي)، في سياق تدويل قضاياهم وجغرافية مشكلاتهم وخلخلة تماسكهم وإضعاف حسهم بالولاء والانتماء الوطني والقومي ووحدة الصف العربي(فكرة بروفيسور علم الاجتماع في الجزائر قيرة إسماعيل). حتى أنه قبيل انفجارات الشارع العربي -الثورات العربية - صرحت وزيرة الخارجية "**هالاري كلينتون"** في إحدى الفضاءات الإعلامية الأوربية: "**كنا نريد سلاما ولا نريد ديمقراطية والآن أصبحنا نريد ديمقراطية ولانريد سلاما في المنطقة العربية"**، هكذا أرادت وأمرت إدارة العالم الغربي اختلاق وتهيئة عالم عربي جديد – متفرقع في داخله-

إذن إن أزمة العمران العربي هي من الداخل لا من الخارج ، وفك الشفرة في إمكانية إعداد مستقبل، واعد ومأمول بآمال وطموحات الإنسان العربي، الذي مني كثيرا وأحبط كثيرا، كان أساسا بفعل الإرادة السياسية العربية العرجاء، التي اختارت **النموذج المستأجر للفكرانية** (النظر للواقع بعدسة الآخر الغربي)،وأبعدت الفكرانية العربية عن أي محاولة جادة لخلق– العربي الجديد-الذي يعد ظهيرا منتصرا، مسبوقا عن كل النماذج.

سوف تحاول الباحثة ،ضمن هذه المحطة المعرفية عقد جلسة حوار مع بعض الرواد الجدد ، من منظري المستقبل العربي من خلال رصد أبعاد فكرانيتهم الموضوعاتية – الإبستيمولوجية_ المجيبة إلى حد بعيد وعميق في حدود رؤيتهم، عن ما يحدث في عالمنا العربي اليوم نستعرض هذه الحوارات في الآتي:

- **حوار مع أحمد ابراهيم الفقيه (ليبيا):**

"...لم أعد صراحة أثق كثيرا في المشاريع، ولكلمة المشروع بعد التداعيات التي تتصل بالاتجاه الواحد وغيره، يجب أن نعود إلى هذا الأداء الضعيف الذي نراه في القياسات العالمية للعالم العربي ويستطيع كل بلد عربي أن يضع سياسات ترفع اسمه من قوائم العار في هذه القياسات، ولكن ذلك لن يحدث إلا إذا تحرك العقل العربي لأنه كان معطلا بالقهر والكبت السياسي، وربما استطاعت ثورة الربيع أن تصنع طاقة يأتي منها النور، وتوقظ العقل الذي أخذ إجازة من التفكير، لأنه يكفي أن نجد ...من يفكر بالنيابة عن الجميع ويضع حلولا للبشرية جمعاء... فكيف يمكن أن يعمل العقل أو تتحقق

---

*نعطي أمثلة في ذلك : الجرائد التي تشهر صور وخطابات مسيئة للرسول صلى الله عليه وسلم-، منظومة ويكيليكس التي فرقعت الحضيرة العربية من أقصاها إلى أقصاها في ثورات وانتفاضات يصعب تقدير مدى عنفيتها وضحاياها(أطفال ، شباب...) وخسائرها المادية والقومية...

النهضة، ...بداية الطريق والنهوض بأمل ألا نجد أنظمتهم ...تعيد إنتاج نفسها في شكل زعيم ديني يأمر بما يراه المعروف أو يراه المنكر ونعود للدائرة الشريرة نفسها"(أحمد ابراهيم الفقيه، 2012، ص 357).

- **حوار مع مطاع صفدي:**

" في مجتمع كهذا ...حيث يظهر الحلال والحرام صفتين جامعتين له تتقاسمانه ، الحلال ما تراه السلطة مناسبا لها والحرام ما تراه معاديا لها ، لا يولد فكر في مجتمع الحرام ، لأنه يصير الفكر الحرام في مجتمع الحرام هذا الذي صار كله حرام ، فالفكر الذي يصيبه وباء الحرام في دماغه وخلايا جسده ورؤية عينيه ، لايعرف كيف يتعامل مع ذاته باعتباره حلال نفسه، باعتباره مباحا لدماغه ويديه وأقلامه وأوراقه (مطاع صفدي ، 1990 : ص7).

في سياق آخر يقرر مطاع صفدي، حقيقة **مشروع المستقبل العربي الممنوع نحته:** ...وسط أساليب القمع السياسي ووسط علائق التبعية والفقر اليومي لأفراد هذه الأمة تفرخ الانقلابات السلطوية والمشاريع السياسية الجاهزة " نهضة عرجاء"وعجزا دائما عن تحقيق التقدم ، فيكون خطاب المشروع المستقبلي خطابا مسكوتا عنه ممنوعا نحته بما استعيض عنه من أشكال اللغونات الطقوسية، فتظل الكتابة النقدية المخرج الوحيد لهذا المشروع لأنها كتابة ترفض الأمر الواقع وترفض الصمت حول الصمت المضروب على المشروع المستقبلي". فيقوم -**الفعل النهضوي الخداعي لدولة الميراث-**

"...**حكومة الأمر الواقع** و**حكومة الرفض** ،في البيئة العربية بالمفهوم الصفدي(سواء كانت سلفية أو حتمية اتصالية أو انفصالية) جعلت **فعل التسمية**(المفهمة) **فعلا خداعيا يتظاهر بالإتجاه لتحقيق النهضة لكنه يتجه الى نقيضها، الشيء الذي جعل المشروع** يتحول إلى **نصوص بدون لغة** إلى **مدن بدون شعوب إلى دول بدون مجتمعات**"(مطاع صفدي ،1986 : ص 140) ...فحين تغيرت الأسماء والمسميات فأصبحت الأمة جمهرة قامعة ومقموعة ، غارقة في مستنقع التشاكل، لأن بدون ذلك لا يمكن تحريكها ضد الثورة وأصبحت الشريعة لوائح أحكام قاطعة... تتطلب الخضوع والامتثال حتى تساعد الدولة الأقوامية على البقاء وأضحى الميراث تراثا أو بالأحرى تظاهر الميراث بكونه تراثا وباشر " دعاء التمسك بالطقس الديني والمبالغة في حدود التحريمات والممنوع " حتى يؤخر انهيار دولة الميراث فسقطت السلطة في السلطنة وابتعدت عن أن تكون " مجتمعا إنسانيا حقيقيا " (مطاع صفدي ، 1986 : ص257) .من هنا جاءت الحاجة لتجاوز هذا الوضع وذلك بإعادة النظر " "فيما نعرفه حتى ينسجم وعينا مع التاريخ والحضارة " من هذا المنطلق يدعو مطاع صفدي إلى القراءة والقراءة تعني تأويلا وليس ترتيلا والتأويل يعني فهما وليس استنساخا هذه هي المعالم الجديدة التي تفتحها استراتيجية كتاب "**استراتيجية التسمية**" ...هكذا **يعدم الصمت** و**ينبثق الكلام** أو بالأحرى ينبثق السؤال الذي يفك **عبوديتنا للنص** ويحطم آليات السيطرة فيه . قد حاولت **دولة الميراث تضخيم المكتوب** و**تحريم الكلام** فيه باسم **الخوف** على **وحدانيته** وجعلت منه **سلطة ضد كل تجديد** واحتكرت تأويله ومنعت قراءته فصمت التراث واختزل إلى نص غير قادر على النطق لكن مباح استنساخه. واستنساخه يؤدي الى الانخراط في نظام آلياته

فيخضعنا تحت سلطانه ويتحول الى مرجع .وتعود العلاقة معه علاقة بين مرسل ومتلقي ،في حين أن فعل قراءة يقلب هذه المعادلة" (مطاع صفدي،1986: ص 242) .

- حوار مع عبد الله العروي:

" في معرض نقده للفكر السياسي العربي نوه" إلى غياب النظرية السياسية العلمية (النقدية) لصالح سيطرة الطوباوية ، الدينية ، القومية وتسلطها على الوعي العربي ، فالدولة العربية الراهنة ممزقة بين نمطين : سلطاني / مملوكي وبيروقراطي / عقلاني وهي تتظاهر ذلك في كلهما وإن هذه الهوة هي مخلفات الدولة السلطانية القديمة ، وزاد من تعميقها نمط الإدارة الاستعمارية "(عبد الله العروي ، 1981 : ص186).

- حوار مع كمال المنوافي :

إن الذي حدث عندنا أن عملت الدولة العربية البوليسية (المستبدة) على تزييف الوعي العربي -ذاته -بدلا من إنضاجه ودفعه وتحددت وظيفتها في حدود تبرير سياسات الدولة (النظام القائم) وصرف الجماهير العربية عن الاهتمام بما يحدث لها عن طريق إلهائهم بمواد إعلامية – خطابية – هابطة ومموهة ،وفيما عدا حالات نادرة ... فإن مواد التفكير والتعبير لا تثير نقاشات جادة حول القضايا العربية وهي أيضا "تتحدث إلى الناس" ولا تتحدث معهم " إذ تنقل رسائل من القمة إلى القاعدة دون القيام بالتغذية العكسية ،بمعنى نقل أفعال القاعدة إلى القمة (كمال المنوافي ، 1992 : ص134) نعم يحدث هذا عندنا.

- حوار مع نوال السعداوي:"

في تجربتي الحياتية في السجن قضيت الليل والنهار أبحث عن الجريمة التي اقترفتها لم أدخل أي حزب سياسي ، لم أقترف خيانة زوجية ، لم أحمي سفاحا لم أسب أحدا ، وبعد ثمانين يوما وليلة من البحث داخل الزنزانة ، أدركت أن جريمتي هي عدم إفناء ذاتي في ذات رئيس الجمهورية "(نوال السعداوي،1992 : ص320). إنه وضع عربي قمعي، لا يحتمل لابد من تجاوزه أو تصحيحه. في سياق آخر : "في بعض أعمالي ...أترك بين السطور كلمات غير مكتوبة أو مساحات خالية ، أو بعض النقط ، وأحيانا أجعل للحرف ذيلا طويلا بلا معنى وقد أطلق في نهاية السطر زفيرا عميقا ، غير مسموع ينتهي بالصمت أو نقطة واحدة ويصبح على القارئ المبدع أن يقرأ الكتاب غير المكتوب، داخل الكتاب المكتوب " وفي سياق آخر تقول . حين تعصف بي الشجاعة ، بما يشبه الجنون أكتب ما أريد بلا حرص ولا حذر وهذا بالطبع لا يجرأ أحد على نشره وينطوي داخل دوسيه غلافه أزرق كتب عليه العبارة – منشورات ما بعد الموت – إنها الكتابات التي أنجح في كتابتها دون رقيب داخلي هذا الرقيب الذي يختفي داخل ملابس عسكرية وفي يده صولجان يشبه ذلك الذي يحمله الملوك والأمراء" (نوال السعداوي، 1992 : ص320).

- حوار مع برهان غليون :

" ... إن كل شيء تجد جوابه المختصر في القمع ، الحل الوحيد المطروح لكل مشكلات المجتمع العربي هو القمع ، قمع الأقلية للأكثرية كشرط لتكوين دولة حديثة، لا تتنازعها الكتل والجماعات والقبائل والعشائر ، التي يتكون منها المجتمع العربي ، قمع اقتصادي كشرط لإقامة اقتصاد حديث استهلاكي وطفيلي ، قمع ثقافي كشرط لتكوين ثقافة محلية لا تنفذ إليها التيارات والطفرات والثورات التي تهز الثقافة العالمية ووسيلة لعزل الجماعة ككل عن تاريخها وعما يجري في بقية العالم" (برهان غليون، 1986 :ص304).

- حوار مع هشام شرابي :

"لنسأل لماذا خسرنا نحن أبناء هذا الجيل ، كل معركة خضناها مع العدو في فلسطين ومع التخلف في أنظمتنا ومع الرجعية في المجتمع؟ السبب هو المرض الفتاك الذي ينخر في صميم بنية مجتمعنا، المرض الذي يفتك بلبنان والجزائر والمغرب، وتظهر عوارضه في أطراف الجسم العربي كله ، على صعيد الفرد، تتخذ أعراض هذا المرض على مستوى الدولة شكل السلطنة الحديثة سواء في الأنظمة المحافظة أو شبه القبلية أو التقدمية من زاوية العلاقات (الوطنية والعربية والخارجية) ونرى هذه الأعراض على الصعيد المجتمعي في التركيب الاجتماعي البطرجي والعلاقات المهيمنة فيه مثلا في تغليب الانتماءات الجزئية ولمحلية كالطائفية والقبلية، في الممارسات الاجتماعية في هيمنة السلطة الأبوية ، في العلاقات الذاتية وتضاربها مع الأهداف والمصالح العامة " التي تجسدت في ثقافة سلبية أصبحت راسخة في ذهنية الإنسان العربي (هشام شرابي، 1987 :ص119).

تبين هذه الاقتراحات أن السياسي العربي لم يكن طهرانيا ،فقد تبنين بشكل كافي وحقق نزوته بشكل كافي في خيارات العقل العربي. مما تسبب في غياب أيقونة فكرانية ناقدة ومستقلة. لقد زعم السياسي العربي أن المسأليات والقضايا العربية ، لا تنتظر لا تتريث لا تتعقل ، كما يدعي أهل العقل ،أهل الفكر. ومن ثم " ... إن هناك **داء واحدا ينهش الشعوب العربية في كل مكان** ... ذلك الداء هو **فقدان الثقة بالنفس** وما طبع أخلاقنا من الوشاية والتشهير وعبادة التشريفات وتملق الرؤساء وفي كلمة واحدة : هذا التردي المزمن الذي **حمل الخلفاء والأباطرة والأمراء العرب على فرض نظام صارم على هذا الشعب،** لا ينطوي على أدنى اهتمام بالتربية أو بالتقدم الاجتماعي وكان هذا حتى قبل أن يفكر الاستعمار في استغلال هذه النقائص بوصفها سلاحا فتاكا في الشرق والغرب(مالك بن نبي،2002: ص147).وهكذا سار العالم العربي في الخط التاريخي: الشعوب تموت من الداخل لا من الخارج ولا يوجد أن شعبا مات أو تأخر لأن عدوا خارجيا فرض عليه ذلك لكنه يموت وينتحر بظروفه وإرادته الداخلية.

7. تذليل الصعب –القانون الإبستيمولوجي الواعد- في الفكرانية العربية:

نحاول في هذه الموضوعة التي صغناها ،تقديم آخر قانون من قوانين الفكرانية في راهن عالمنا العربي، قانون تذليل الصعب لعالم عربي جديد ،وإن هذا القانون هو لحظة فهم مختلف عن الفهومات

والتصورات والبراديغمات التقليدية، نستعرضها بعيون الرواد الجدد وايقونة التحليلات الإبستيمية(العميقة)، المنتجة والممنوعة أساسا ما قبل الحراك العربي:

- حوار مع إدوارد سعيد (فلسطين)

"... إن كل الإيديولوجيات السابقة أصبحت بفضل الانتفاضات العربية الجارية حاليا ، ما بين قوسين من أجل الحرية والعدالة الإجتماعية ومحاربة الفساد والأنظمة المغلقة الشمولية، لكن ينبغي الاعتراف بأن مراجعة الإيديولوجية العربية الرثة إذا جاز التعبير، ابتدأت قبل ذلك، أقصد تلك الإيديولوجيا المعروفة بكل مقولاتها وشعاراتها الديماغوجية منذ زمن طويل ، ونحن ندعو للانتقال من المرحلة الأيديولوجية إلى المرحلة الإبستيمولوجية: أي المعرفية والفلسفية العميقة، لقد طرحنا ذلك كشعار عريض لكل المرحلة القادمة. **نعم آن الأوان لكي ينتقل العرب من عصر الصراخ والندب والعويل إلى عصر التفكير المتزن والرصين والمسؤول، وإلا فإن العالم لن يأخذنا على محمل الجد أبدا.سوف ينظر إلينا كأطفال من الناحية العقلية لم نبلغ سن الرشد بعد"** (هاشم صالح ،2013 ،ص 169)... انفتحت أمامنا أبواب الفكر النقدي الحر على مصراعيها... وكل ما كان مكبوتا اصبح ينفجر في وجوهنا كالبراكين وهذا ما كنا نتوقعه أصلا ونخشاه منذ زمن طويل... وهنا تكمن مهمة الفكر العربي المتحرر من براثن الأيديولوجيا الغوغائية التي هيمنت علينا طيلة ستين سنة وهي أيديولوجيا توتاليتارية لا تعترف بوجود عناصر التنوع والتعددية في العالم العربي، بل تكبتها وتغطي عليها وكأنها غير موجودة وبما أنها لا تعترف بها فإنها تشعر بالغبن والحرمان والتهميش الظالم ، وعلى هذا النحو تستفحل المشاكل العرقية والمذهبية وتتفاقم وتنفجر كما هو حاصل حاليا. وبدلا من أن يكون التنوع نعمة يصبح نقمة، وبدلا من أن تكون التعددية غنى وثروة لبلادنا تصبح وكأنها عالة علينا. بحياتنا كلها لم نعترف بالتعددية الدينية أو المذهبية قديما ، فكيف يمكن أن نعترف بالتعددية السياسية والديمقراطية حديثا؟ نقول ذلك ونحن نعلم أن الأحزاب السياسية حاضرا هي المعادل الموضوعي للمذاهب الدينية سابقا، كيف يمكن أن نصبح ديمقراطيين ونحن نرفض التعددية ونخشاها ...مستحيل لقد حاولنا طمس المختلف بأي شكل بل وسحقه، فتحول إلى مشكلة رهيبة تكاد تستعصي عن الحل" (هاشم صالح ،2013 :170).

ثم يعترف إدوارد سعيد ، لحسن الحظ فإن الانتفاضات العربية الأخيرة تخلت عن هذه الطريقة الديماغوجية وألقت بمسؤولية الفشل على الداخل لا على الخارج، من هنا شعاراتها المفاجئة لنا التي تختلف عن كل شعارات المرحلة السابقة، وهذا دليل على نضج سياسي ينبغي أن نعترف به لشعوبنا أو على الأقل لشبيبتنا، إنهم يقولون لنا إن المرض في الداخل والعلة في الاستبداد المحلي في الدرجة الأولى، المشكلة تكمن في الأنظمة الشمولية عاجزة عن الاعتراف بالمعارضة وما تمثله من ثقل شعبي في الشارع ومشروعية تاريخية ، وعن هذا الرفض العقيم الخاطئ ينتج الانسداد السياسي فالتفاقم فالانفجار، ثم نلقي بمسؤولية فشلنا كله على كاهل الاستعمار...ولكن ما عدا الاستعمار

الاستيطاني المتواصل في فلسطين حتى هذه اللحظة ، لم يعد هناك أي استعمار في العالم العربي منذ استقلال الجزائر 1962،فهل سنظل نلقي بمسؤولية تخلفنا وانحطاطنا على كاهل الاستعمار إلى الأبد، هل سنظل أسرى ذلك الخطاب القديم المهترئ والأيديولوجيا الفارغة التي مل منها حتى أطفال المدرسة الابتدائية" (هاشم صالح ،2013 :ص171).

- حوار مع فؤاد خليل(لبنان)

"... اتصال الزمن الجاري وانتسابه إلى بعض الأفكار النهضوية، لا يكون بنسخها أو بتكرارها، بل يكون من خلال جدلية التجاوز، أو بتعبير آخر، حين يؤول هذا الزمن إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية يجري تجاوز إشكالية التوفيق بين العقل والشرع في الفكر الديني الإصلاحي، ذلك أن دولة تنظر إلى الفرد المواطن قيمة إنسانية بذاتها، يشرع ما ينسجم ويحقق مقاصد الشريعة وأحكامها الكلية، ومن خلال وطنية الدولة، يتم تجاوز إشكالية محاكاة الفكر الليبرالي للنموذج الغربي والأخذ بليبرالية تجمع الوطنية والقومية إلى الحريات الفردية والعامة(فؤاد خليل،2012 :93).

ومن طريق ديمقراطيتها يحصل التجاوز لإشكالية التسلط والاستبداد في الفكر القومي العربي والعمل على بناء عروبة ديمقراطية تؤطر التنوع بين مكونات الأمة الثقافية والمجتمعية كرابطة جامعة لها، ومع عدالة الدولة وديمقراطيتها، تتوفر شروط تجاوز إشكالية رهن النهوض والتحديث بتحقيق الاشتراكية ومن ثم دخول الفكر الماركسي في عملية إعادة إنتاج مفاهيم الوحدة والتقدم والعدالة والنهوض من داخل شروط تجربتنا المجتمعية"(فؤاد خليل،2012 :94ص)

وعلى أساس هذه الجدلية، ينفتح الزمن الجاري ، الذي تحمله سيرورة التغيير، على مشروع نهضوي يقوم على فكر ديني إصلاحي تنويري وعقلاني، وعلى ليبيرالية وطنية وفكر قومي ديمقراطي وعلى يسارية عروبية تنظر إلى العروبة على نحو كونها رابطة ثقافية وحضارية جامعة لكل مكونات الأمة، ومشروع سياسي ينشد التوحيد القومي الديمقراطي وفق شروط التغيير عينها"(فؤاد خليل،2012 : ص94).

"...إزاء هذه التحديات والأخطار أو غيرها، يغيب سؤال النهضة بين حاضر انتقالي قلق ومستقبل تلفه صورة غائمة، لكن ضمانة السؤال تبقى قائمة في طبيعة حامليها المجتمعيين أنفسهم، في كتلة مدنية تتوزع على المستقلين، والليبيراليين واليساريين والقوميين، وتشكل جسما وازنا في تركيبة الحراك، وقد تتوسع أكثر فأكثر إذا استطاع الإسلام السياسي (المعتدل) أن يجتهد في فقه التنوير والعقلانية ، لا في فقه التقية وأن يتحول حقا إلى تنظيم مدني حديث، حينذاك تتنامى سيرورة التغيير وتتمكن من أن تجابه تحديات الداخل والخارج وأخطارهما على السواء. ومن ثم تتصلب ضمانة السؤال النهضوي ويترسخ مشروعه في ظل دولة مدنية ديمقراطية تحفظ الدين في المجتمع وتخرجه منها" (فؤاد خليل، 2012 ،ص 95).

– حوار مع خليل أحمد خليل(لبنان)

"... **لا مفر من كشف الوهم الإيديولوجي** السائد عربيا بعلم سوسيولوجي ...، ذاك أن حراك العالم العربي نحو التغيير كان يصطدم وما برح بتغطية إيديولوجية عنوانها" **القنينة يغيرون لها الفلينة**" بمعنى أن الظالم يتغير ولكن الظلم يستمر(خليل أحمد خليل،2012 :54) ...ويخال المظلومون أن سقوط ظالم ما كاف لتغير الظلم (الظلامية والمظلومية العامة)، سوسيولوجيا عندما تفور القنينة لا يكفي تغيير فلينتها، بل ينبغي الكشف عن محتوى القنينة ذاتها، بإفراغها وحتى بكسرها، وصولا إلى قلب النظام الذي يصبرها مومیائیا، يضحي بالفرعون للحفاظ على الفرعونية"(خليل أحمد خليل،2012 ،56)...لكي يسقط نظام ظالم لا مناص من القطع مع الظلم، بتحويل المحكومين إلى حاكمين والمظلومين إلى عادلين،وإلا فإن التوهيم الإيديولوجي السياسي /الظلامي سيستمر بوهم ، أن الظلم بالسوية عدل في الرعية/ وبأدلجة أن الحكم توهيم هنا وهناك، إذ يكون المطلوب التحرر من وهم الوهم وجعل الحكم حوكمة، شراكة في السلطة، مشاركة في الأمر العام، بعدما جعل الواحد حاكما للمتعدد وجعل المتعدد عابدا لواحد أكبر تارة وأصغر بشري وعادي تارة أخرى" (خليل أحمد خليل،2012 :56).

إن **الحكم تعليم وتكوين** كما يقرر خليل احمد خليل وبدون التعليم والتكوين سيبقى العالم العربي **إمبراطورية موقوفة."**... في البحث العلمي تعلمنا أن نسمع ما نرى، ولكننا تكونا في العالم العربي أن نسمع ونصدق ما لا نرى ... ولاحظت في أبحاثي المتواصلة فلسفيا وسوسيولوجيا أننا لم نشهد بعد سوسيولوجيا للعالم العربي وأن ما نفعله هو متكون داخل مطابخ البحث الغربي.. .، وبعد ، نرى أن الموقف بدأ يمشي كجواد تاريخي، يسأل نفسه من أنا ليخدم روحه ويندمج في روح عصره ونسأله أين أنت لنرى مكانه لكن هل لهذا العالم العربي الحالي مخزون معرفي كافي لإنطلاقته المنشودة؟ (خليل أحمد خليل،2012: 57)...والمؤسف أكثر أن تعويض هذا النقص الفادح لا يكون باسترجاع المأثور الفلسفي والاجتماعي والعلمي عند العرب ، وكذلك لا يكون بإكثار المراكز العلمية / التعليمية (المدارس والجامعات) التي يلتبس فيها العلمي بالوهمي والتاريخي بالعقدي ويمنع فيها الفكر الانتقادي" (خليل أحمد خليل،2012 :61).

" ...ولكن على علماء اجتماع العالم العربي المقبلين ألا يتسرعوا في توقع الانتقال الفوري ، الطفري أو الفجائي ، من الجمود إلى التطور ومن الوهمي إلى العلمي ، وفوق ذلك لا تكفي الحرية الفلسفية أو السياسية لتسريع هذه النقلة وأقصى ما تحرزه هذه الحرية هو التطور الفكري ولكنه لا يكفي إن لم يقترن بالإبداع" (خليل أحمد خليل،2012 :61)... ولاحظنا أن التكوين العلمي العربي ما نفك يجري خارج جامعات العالم العربي ومعاهده وأن من أصل 500 جامعة عالمية ، لا نجد جامعة عالمية عربية واحدة... من هنا نتساءل ما جدوى أن تتكاثر مراكز التكوين العلمي الوهمي وأن يتناقص العلماء ويتصادم العلم مع الوهم " (خليل أحمد خليل، 2012 ،ص62).

وطالما أن معظم العلماء العرب يبقون في مراكز تكوينهم ، ولا يجري استردادهم من منفاهم، ولا تجري الاستعاضة عنهم بمكونات جديدة محلية ، فمن المؤسف أيضا ألا نرى أبحاثا علمية إنسانية واجتماعية تتناول العالم العربي برمته كما هو، وفي إهاب تطوره الحالي والمقبل... والأسوأ أن الفلسفة وعلم الإجتماع هما العلوم الممنوعة في بعض الجامعات العربية أو المسموحة بقيود، فإجازة البحث العلمي (أطروحة دكتوراه) في بعض البلاد العربية لابد أن تكون بمرسوم رئاسي وملكي، وفي بعض آخر تحدد السلطة سقف النتائج التي يجب أن يصل إليها الباحث، كأن تريد منه مثلا ألا يتعدى سقف الفقر20% فيما هو ميدانيا 80 % وبعض السلطات تريد استطلاعا للرأي يجيز الكلام على نسبة مؤيدين تصل الى 99.99% ... وأقول لك ختاما " من يستطيع البحث العلمي في ظل قيادات أبدية؟... تعلمنا في مدرسة الإبداع " أن لا شيء يحرر العالم العربي كالحرية ولا شيء يطور العلوم الإنسانية والاجتماعية هنا وفي كل مكان سوى الإبداع العقلي" وللعبرة أقول يمكنكم الاهتمام بالنفس الإنسانية على نحو كونها مكونا وطنيا ويمكنكم الذهاب إلى المستقبل بعيون جديدة فإذا كان الواقع قذرا ولا تستطيع الآن تغييره ، غير عينيك، غير عقلك" (خليل أحمد خليل ،2012 : 62- 63).

"... اشتغل فلاسفة وعلماء اجتماع ، عرب وغير عرب، على هذا العالم (العالم العربي) عالم بالغ التنوع، والقادر على إعاشة 3 مليار إنسان وتشغيلهم إذا استعاد جودته واستقل في تطوره الفلسفي والحضاري ، وأعاد العقل العلمي إلى مكانته ووظيفته(البحث والكشف وإنتاج المعلومات وإنشاء مجتمعات عالمة ومتعلمة، تتوجها دول علمية علمانية، بمعنى أنها تسوس المجتمعات العربية **بعلم لا بوهم** ، وتمادوا في تفكيك المفكك متوهمين أن هذا العالم العربي يستمد بقاءه من جموده وتريثه .وفاتهم أنه مقابل الجمود السطحي يجري في العمق تطور أو توازي، وبين التريث والتحديث، بدأت البنى (البروتوديمقراطية) تتفكك جزئيا منذرة ببداية مسار جمهورية، مضادة لمسارات العسكرة واستملاك الحكم ، بالتوريث السياسي، الملكي ، الجمهوري، مضادة لمسارات الاستبداد ومفاسده ومبشرا بحريات تفك طوق الخوف (الذي أنبت للناس أجنحة وجعلها تفر إلى عالم آخر مغيوب أو إلى عالم غربي مرهوب فيه جنة وجحيم كما هي حال العالم العربي"(خليل أحمد خليل،2012 : 59-60).

- **حوار مع ابتسام الكتبي (الإمارات)**

"**العرب في حاجة** فعليا إلى مشروع عربي خاص، لكي يؤتي هذا المشروع ثماره فلابد أن يعمل بالتوازي مع سائر المشروعات الإقليمية...إن المشروع العربي في فترة ما بعد الثورة ، لابد أن يعكس الهوية العربية بشكل متفرد, ولكن لا يمكن بناء مشروع عربي شامل من دون بناء المشاريع الوطنية للدول العربية خاصة، فالكيانات الكبرى لا تتأسس على كيانات ضعيفة أو هشة، أو تفتقد إلى مشروع والمنزل القوي لا يقوم إلا على لبنات قوية، يتعين الوضع في الاعتبار كذلك أن يعتمد المشروع العربي على نهضة شاملة في جميع المجالات مثل قطاعات التعليم والصناعة والاقتصاد بشكل يمثل دعما كبيرا لهذا المشروع على المستويين الإقليمي والدولي مما يكسبه ثقلا كبيرا على المستويات الخارجية

كافة...أما بخصوص الأسس التي ينطلق منها المشروع العربي ، فينبغي له أن يتأسس على رؤية واضحة، تقوم على استراتيجية من آجال زمنية محددة وفق أهداف تقوم على متابعة تحقيقها وتطويرها أجهزة وهيئات جديدة لشباب عربي واعد، بعيدا عن أجيال أفلست وتورطت في الفساد، ففساد الأنظمة استند إلى نخب فاسدة أيضا، يجب تجنبها والابتعاد عنها...فالاستبداد يجب أن يختفي من المشروع العربي الجديد"(ابتسام الكتبي ،2012 :356)

– حوار مع عبد الإله بلقزيز(المغرب)

"...**إن الوحدة العربية حاجة حيوية للبقاء**...فالعرب اليوم ممزقون ولا روابط مؤسسية حقيقية تجمعهم، وجامعتهم العربية ترهلت وضؤل وزنها ودورها، لأنه لا أحد يريدها أن تكون أكثر حجما من لباسها، وهم في المقابل أمام أربعة مشاريع دولية وإقليمية لا تقترح عليهم سوى الفناء والذوبان خارج رابطتهم : المشروع الشرق أوسطي (الأمريكي- الإسرائيلي)، المشروع المتوسطي(الأوربي)، المشروع الإقليمي التركي، المشروع الإقليمي الإيراني... تخوض هذه المشاريع صراعا على المنطقة العربية ومصيرها ، ودول العرب ودويلاتهم موزعة بين ممالأة هذا ومشايعة ذاك، والانتظام تحت سقف خياراته البرنماجية الاستراتيجية، وهي في ذلك لبعضها تكيد، من دون انتباه إلى المغبة الناجمة من ذلك، ولا إلى الفرص التي تهدر، وهكذا نبيع الممكن ونشتري المستحيل ...إن اتحادا عربيا على مثال نموذج الاتحاد الأوربي هو الحل الوحيد لإنقاذ المستقبل من أخطار الحاضر وخطاياه يوفر هذا الاتحاد للدول العربية ونخبها الحاكمة اطمئنانا على استقلال دولها وسيادتها... فهل من إرادة عاقلة وشجاعة لركوب هذا الخيار التاريخي" (عبد الإله بلقزيز،2012،ص ص367-368)

-حوار مع عبد الحسن شعبان(العراق):

"... **لاتقوم** التنمية المستقلة بحسب المشروع النهضوي العربي على فرضيته الأولى(الاكتفاء الذاتي والانقطاع عن العالم) أو فرضيته الثانية (الاندماج في السوق العالمي) بل تقوم على الاعتماد على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الأول، وفي مقدمة ذلك القدرات البشرية والمدخرات الطبيعية والتعامل الصحيح مع العولمة. وأهم مبادئ التنمية المستقلة هي تحرير القرار التنموي من السيطرة الأجنبية واعتماد مفهوم واسع للرفاه الإنساني كهدف للتنمية ، يتجاوز المكونات المادية إلى المكونات المعنوية للتنعم الإنساني، مثل الحرية والمعرفة والجمال وإنشاء نسق مؤسسي للتكامل العربي والانفتاح الإيجابي على العالم المعاصر... ولكي يصار إلى آليات المشروع النهضوي العربي،...يمكن أن يتخذ سلسلة مسارات مختلفة ومتفاوتة، كما لابد أن يستند إلى قاعدة عريضة من قوى لها مصلحة في التغيير بتوفير كتلة تاريخية تشارك فيها القوى التغييرية والمنظمات المدنية والقوى ذات الأجندات الوطنية" (عبد الحسن شعبان،2012،ص370).

–حوار مع محمد الرميحي(الكويت):

" المشروع العربي جائز وممكن ومطلوب ولكني لا أراه معزولا عن تجارب العالم، ليس هناك مشروع عالمي من أجل (تخلف العرب) ،العرب يخلفون أنفسهم باعتمادهم الخرافة والتسلط وقمع الحريات بأشكال وطرق دنيوية ودينية. العالم يتيح لمن يريد أن ينهض– في هذا الفضاء العالمي-أن ينهض وقد فعلتها أمم كثيرة، ولكن المشروع العربي له مواصفات نجاح بأن يرى المشتركون فيه مصالحهم، أي لا ندخل من جديد في حرب عربية باردة، بين من لديهم ليعطوا من دون حساب ومن يحتاجون ليخضعوا من دون حساب أيضا. العرب يحتاجون إلى نهضة تعادلية ، يضع فيها أهل المال مالهم ويضع فيها أهل الخبرة خبرتهم من أجل صالح عام يفيض بالخير على الجميع. أول ما يجب تأكيده في الفضاء العربي كمشروع مشترك، أن يتم تسهيل انتقال رأس المال المادي والبشري وتأمينه بوضوح من الناحية القانونية، الخطوة الثانية إنشاء مشروعات مشتركة لإنتاج ما يحتاجه المواطن العربي من حاجات أساسية، كما أن هذا المشروع يتكئ على البحث العلمي المستقل والتعليم ذي الجودة الذي يمكن أن ينافس مخرجات التعليم العالمية، مع إيجاد هيئات ومؤسسات مستقلة للجودة والمتابعة والتحكيم. هذا المشروع الحضاري والنهضوي يحتاج إلى عقول تفكر فيه وعقول تصونه وثقافة تعرف أهميته"(محمد الرميحي،2012: 380- 381).

- حوار مع مالك بن نبي(الجزائر):

" إن العبقرية الإسلامية التي فقدت مرونتها الخاصة، ومقدرتها على التقدم والتجدد ، حتى إذا وهنت الدفعة القرآنية توقف العالم الإسلامي ، كما يتوقف المحرك عندما يستنزف آخر قطرة من الوقود وما كان لأي معوض زمني أن يقوم خلال التاريخ مقام المنبع الوحيد للطاقة الإنسانية ألا وهو " الإيمان"(مالك بن نبي ،2002: 31). يرى مالك بن نبي، أن العلم الإسلامي هو الذي يحقق الظروف النفسية لظهور(الإنسان الجديد) وأن رسالته في هذا العصر التوفيق بين العلم والضمير، بين الأخلاق والصناعة ، بين الطبيعة وما وراء الطبيعة، وأنه في المنتصف إلى هذه الغاية، وأنه وإن كان يجب عليه بلوغ مستوى المدنية الحالي المادي، باستخدام مؤهلاته كلها على اعتياد النظام، في العهد الذري الذي يسيطر عليه الفكر الصناعي العلمي سيطرة شديدة: غير أن مهمته تظل روحية تقوم على التخفيف من حدة الفكر المادي والأنانية القومية"(مالك بن نبي ، 2002 :12).

خاتمة

إن التشدق **بالفكرانية**، أصبح بديلا عنها- **كما ورد في تصورات الرواد-** بل وأنه قد مررت تحت عباءة الفكرانية ،إجراءات وسياسات وممارسات وبرامج هي في النهاية ضد الفكرانية، وقطع معها. مع التأكيد أن الربيع العربي سمح بالمصادقة على فرضية (الأزمة العربية أزمة مؤسسية) وأن ما حدث يعود إلى قصور توظيف الفكرانية- الذي ساد في البيئة العربية ، وإلى غياب نموذج عربي مستقل للفكرانية وبراديغم ابستيمولوجي للمفاكرة العربية. كما أن العمل العربي **في المجال الفكراني، عمل متراخ** على **محاوره الثلاثة**: **الدولي والقومي والقطري**"وإذا أردنا مستقبلا أفضل للإنسان العربي، فعلينا أن نؤكد

هنا ، ضرورة توفير المقومات الأساسية، التي وردت في أطروحات الرواد بصفتها المفتاح المشترك لإدارة المستقبل العربي، بفكرانية مطبوعة ومهمومة بهموم وتطلعات الإنسان العربي، الذي أحبط بقوة فانتفض كثيرا.

فهرس المراجع

1- إسماعيل قيرة ،"مابعد الإمبريالية الجديدة، تسييس وأدلجة التاريخ، مجلة الدراسات الاجتماعية- مشكلات قضايا المجتمع في عالم متغير- دار الهدى للطباعة، طبعة2007 .

2- الرميحي محمد،" المشروع العربي البديل عن المشاريع الإقليمية أو الدولية غير العربية"، في محمود حيدر ،ثورات قلقة مقاربة سوسيو-استراتيجية للحراك العربي لمجموعة مؤلفين، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2012.

3- الكتبي ابتسام ، " المشروع العربي البديل عن المشاريع الإقليمية أو الدولية غير العربية"، في محمود حيدر ،ثورات قلقة مقاربة سوسيو-استراتيجية للحراك العربي لمجموعة مؤلفين، إعداد وتقديم ، ، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2012.

4- المنوافي كمال ، الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي"،الثقافة والمثقف في الوطن العربي ، سلسلة المستقبل العربي، ع 10 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992

5- السعداوي نوال ، تجربتي مع الكتابة والحرية ، مجلة فصول ، مج 11 ، ع 3،1992 .

6- العروي عبد الله ، العرب والفكر التاريخي ، بيروت: دار الحقيقة ، ط 3، 1980 .

7- بلقزيز عبد الإله ،" المشروع العربي البديل عن المشاريع الإقليمية أو الدولية غير العربية"، في محمود حيدر ،ثورات قلقة مقاربة سوسيو-استراتيجية للحراك العربي لمجموعة مؤلفين، إعداد وتقديم ، ، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2012.

8- بن نبي مالك ، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ترجمة بسام بركة وأحمد شعبو، دمشق : دار الفكر، ط1، 1992.

9- بن نبي مالك ،مشكلات الحضارة- وجهة العالم الإسلامي، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر،2002.

10-حيدر محمود ،ثورات قلقة مقاربة سوسيو-استراتيجية للحراك العربي لمجموعة مؤلفين، إعداد وتقديم ، ، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2012.

11-خليل خليل أحمد ، "كشف الوهم الإيديولوجي بعلم سوسيولوجي"، في محمود حيدر ،ثورات قلقة مقاربة سوسيو-استراتيجية للحراك العربي لمجموعة مؤلفين، إعداد وتقديم ، ، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2012.

12-خليل فؤاد ، "الثورة محادثة مجتمعية كبرى"، في محمود حيدر ،ثورات قلقة مقاربة سوسيو-استراتيجية للحراك العربي لمجموعة مؤلفين، إعداد وتقديم ، ، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2012.

13-شرابي هشام ، البنية البطركية .بحث في المجتمع العربي المعاصر، سلسلة السياسة والمجتمع بيروت ، دار الطليعة ،1987 .

14-صالح هاشم ، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، بيروت دار الساقي، ط1، 2013.

15-صفدي مطاع ، استراتيجية التسمية في نظام الأنظمة المعرفية، بيروت: مركز الإنماء القومي،1986.

16-صفدي مطاع ،"أصل الاستبداد في منعطف الألف الثالث"، مجلة الفكر العربي المعاصر ، ع74، 1990.

17-عبد الحسن شعبان ،" المشروع العربي البديل عن المشاريع الإقليمية أو الدولية غير العربية"، في محمود حيدر ثورات قلقة مقاربة سوسيو-استراتيجية للحراك العربي لمجموعة مؤلفين، إعداد وتقديم ، ، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2012.

18-عبد الحي أحمد ، الشاعر والسلطة، القاهرة : بيتراك للنشر والتوزيع، ط1، 2004 ،الديباجة .

19-عبد الفضيل محمود ،" المثقف العربي سعيا وراء الرزق والجاه"، أحمد صدقي الدجاني، محمد عابد الجابري، برهان غليون وآخرون، في المثقف العربي همومه وعطاؤه ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 1995.

20-عرسان علي عقلة ،"سقوط المنظومة الاشتراكية وأثره إسلاميا وعربيا ودوليا، في المثقف العربي والمتغيرات، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب،1995.

21-غليون برهان ، مجتمع النخبة ، بيروت: معهد الإنماء العربي،1986 .

22-فضيل دليو ، علم الاجتماع المعاصر -ثنائياته النظرية والمنهجية، مخبر علم الاجتماع الاتصال، :قسنطينة /الجزائر: جامعة منتوري، 2004.

23-الفقيه احمد إبراهيم ، " المشروع العربي البديل عن المشاريع الإقليمية أو الدولية غير العربية"، في محمود حيدر ثورات قلقة مقاربة سوسيو-استراتيجية للحراك العربي لمجموعة مؤلفين، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2012

24-فوكو ميشيل ، نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، بيروت، دار التنوير، 1984.

25-مرحبا محمد عبد الرحمن ، الفكرانية، دار النهضة العربية،2005.

26-هاشم صالح ، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، بيروت دار الساقي، ط1، 2013.

إسهامات تجربة محمّد مصايف النقديّة في الوعي النّقدي المعاصر

د. أوريدة عبود
جامعة مولود معمري- تيزي وزو

(هل تتصوّر أنّ اللآلئ تطفو فوق سطح البحر، ينبغي أن تغوص
في مياه البحر سواء كان هذا البحر هائجا أم رهوًا).
محمّد مصايف

الملخص:
حاولت الحركة النّقدية الجزائريّة أن تؤسّس وعيّا نقديّا معاصراً يقوم على الاختلاف بخصوص ارتكازاته عن كلّ راهنيّة نقديّة سائدة وذلك بالنّظر إلى انبثاقه من سياقات مختلفة، وإن تراوحت هذه المرتكزات بين الموضوعيّة والذّاتيّة. ويعدّ محمّد مصايف (من النّقاد الذّين استطاعوا أن يقدّموا منظوراً نقديّا مغايراً مجاوزاً للرّاهنيّة النّقديّة بتطوير تجربته في إطار موضوعي ممنهج وفق رؤية شموليّة، باحثا عن علاقة الأدب بالمجتمع. لقد بحث مصايف عن واقع جمالي يقوم على الالتزام النّقدي والاستقراء والاستنتاج والتّقييم.

الكلمات المفتاحية :الحركة النقدية -الناقد- النقد المضموني- الالتزام- الحداثة –الوعي النقدي

Abstract
Algerian cash movement tried to establish awareness of contemporary cash based on the difference regarding Artkazath all actuality cash prevalent given the Anbthaqh of different contexts, but these cornerstones ranged between objective and subjective. The Mohammed Resorts () of the critics who were able to provide a different perspective on cash Mjaoza cash relevance of experience in the development of an objective framework systematically according to a comprehensive vision, a researcher on the relationship of literature to society. We have researched resorts from the reality of an aesthetic based on the monetary .commitment and induction and conclusion and evaluation

مازالت الحركة النّقديّة الجزائريّة تبحث عن نفسها وتجدّد في مناهجها وأدواتها الإجرائيّة ومصطلحاتها النّقديّة، لتواكب بذلك الرّاهن الثّقافي والحضاري كون أنّ الأديب يتأثّر حتما بالتحوّلات الثّقافيّة والحضاريّة التّي تسود البيئة والمجتمع. فإذا كان الأدب تمظهرا ثقافيّا وشكلاً من الأشكال التّعبيريّة، فإنّه يتفاعل هو الآخر بشكل جدّي مع الظّاهرة النّقديّة.

برزت الدّراسات النّقديّة الجزائريّة الحديثة في فترة السّبعينيات مع التّحوّلات التّاريخيّة والاجتماعيّة، التّي عرفها المجتمع الجزائري منذ الفترة التّي تعرف بالنهضة في المشرق العربي، فتفاعل المثقّف الجزائري مع هذه المعرفة، ذلك أنّ الكثير من النّقاد الجزائريين تخرّجوا من الجامعات

المشرقيّة، ممّا جعلهم يتأثرون بها، فمنها تكوّنت ثقافتهم واتجاهاتهم النّقديّة، فالنّقد الجزائري في هذه الفترة بدأ سياقيّا على يدّ النّقاد الرّواد باعتمادهم على المناهج السياقيّة الخارج نصيّة والسوسيولوجيّة، وهي مرحلة كان لابدّ منها في ذلك الزّمن بالنّظر لحداثة تجربة الكتابة النّقديّة في الجزائر، وتعتبر هذه الفترة وإن غلب فيها التّوجّه المضموني في الكتابات النّقديّة، إلاّ أنّها كانت فترة تأسيس ظهرت فيها كوكبة من النّقاد أسهموا في تطوير صرح الحركة النّقديّة في بلادنا.

حاولت الحركة النّقدية الجزائريّة أن تؤسّس وعيّا نقديّا معاصراً يقوم على الاختلاف بخصوص ارتكازاته عن كلّ راهنيّة نقديّة سائدة وذلك بالنّظر إلى انبثاقه من سياقات مختلفة، وإن تراوحت هذه المرتكزات بين الموضوعيّة والذّاتيّة. ويعدّ محمّد مصايف [1] من النّقاد الذّين استطاعوا أن يقدّموا منظوراً نقديّا مغايراً مجاوزاً للرّاهنيّة النّقديّة بتطوير تجربته في إطار موضوعي ممنهج وفق رؤية شموليّة، باحثا عن علاقة الأدب بالمجتمع. لقد بحث مصايف عن واقع جمالي يقوم على الالتزام النّقدي والاستقراء والاستنتاج والتّقييم.

المنظور النقدي عند محمد مصايف

1 منهجه النقدي :ليس المنهج قالبا جاهزاً في حرفيته وتفاصيله، المنهج مفهوم أو مجموعة مفاهيم يتطلّب مقدرة شخصيّة وجهداً ثقافيّا هاماً لتبنيها، ثمّ إنّ ممارسة هذه المفاهيم هو إعادة إنتاج لها وهي بذلك قابلة على التّبلور والتميّز وفقا للوضعيّة الثقافيّة والاجتماعيّة، التّي تجسّد أرضيّة ممارستها ثمّ إنّ فهم هذا المنهج أو ذاك يتطلّب ضرورة الوعي التّام بالمفهوم من منطلق الرؤيّة المعرفيّة.

فالمنهج أداة للقراءة والكشف والاستغوار، وهو كما قال فاضل تامر: « وسيلة للبحث في زمن الحوار الخصب بين المفهومات والنّظريات والايديولوجيا والإيمان بشرعيّة القراءة المتعدّدة. حري بنا أن نؤمن بأهميّة تعدّديّة المناهج النّقديّة وحقّها في الحوار والحياة بعيداً عن المصادر أو محاولة فرض منهج أحادي يزعم لنفسه القدرة المطلقة على حلّ إشكاليات الثّقافة المتنوعة في مجالات العلوم الاجتماعيّة والطّبيعيّة، بل إنّنا لنؤمن إضافة إلى ذلك بحق كلّ ناقد في أن يجترح لنفسه منهجا نقديا» [2].

---

[1] محمّد مصايف: أحد مؤسسي البحث الأكاديمي الأدبي في الجزائر، وهو من أبرز رواد الحركة النّقديّة في بلادنا، داوم على الكتابة النّقديّة برؤيّة مختلفة وبكثير من الصفاء المنهجي والثقافي، ولد في مغنية بتلمسان في 11 أكتوبر 1924، حفظ القرآن الكريم وهو طفل في كتاب القرية المسمى كتّاب أولاد عبّاس، تتلمذ في مدرسة التّربيّة والتّعليم التّابعة لجمعيّة العلماء المسلمين، درس في جامع القرويين بالمغرب الأقصى، بعدها سافر إلى تونس وبقي هناك إلى غاية 1951، هاجر إلى فرنسا بعد خروجه من السجن، وهناك تمكّن من ممارسة نشاطاته بين النضال السّري والدّراسة، عاد إلى أرض الوطن بعد الاستقلال، اشتغل كأستاذ للنّقد الأدبي الحديث بمعهد اللّغة والأدب العربي بجامعة الجزائر، توفي في 20 جانفي 1988.

- قدّم للمكتبة الجزائريّة تسعة كتب أدبيّة ونقديّة قيّمة تحمل العناوين الآتية:

- ✓ فصول في النّقد الجزائري الحديث 1974.
- ✓ في الثّورة والتّعريب 1974.

فالعمليّة النّقديّة يجب: « أن تتحرّك بيقظة ومرونة بين مختلف مقوّمات الظّاهرة الأدبيّة وعناصرها، وبشكل خاص بين المؤلف والنّص والقارئ – دون أن يتهوّر السّياق والشفرة وقناة الاتصال – من أجل استخلاص الرؤيا الإبداعية للنّص أو المبدع، وأنّ أية معالجة مغايرة سوف تسقط لا محالة أسيرة الفهم الأحادي القاصر والنّظر بعين واحدة »[1].ولما كان المنهج النّقدي من نتاج التّفكير الإنساني فإنّه خاضع للتغيّر والتحوّل والتّجديد الفكري، فالنّاقد الجزائري وجد نفسه على الدّوام أمام اختبارات جديدة تتطلب منه أحيانا تعديل جوانب من رؤياه النّقديّة وقناعاته الأساسيّة.

كان محمّد مصايف ناقداً ذا ثقافة عميقة ومعرفة أدبية متنوعة وأصيلة، لم يكن حديثه عن الأدب مجرد تحصيل قراءة، بل كان يعايش النّصوص ويحسّها ويفسّرها بتوظيف المنهج العلمي الموضوعي، هذا المنهج الذّي يجمع المادة الأدبيّة من مختلف مضامينها ويقوم بتفسيرها وتحليلها وتتبّع جزئياتها وإبراز أفكارها الأساسيّة ومتابعة تأثيرها وتبيين جذورها، والنّاقد في هذا المنهج يصدر أحكامه التّقييميّة والتّقويميّة من خلال مسألة النّص، فتكون بعيدة عن الانطباعيّة والذّاتيّة والتحيّز

كان مصايف يسائل النّصوص الأدبيّة ويتحدث من خلالها، يعالجها بالتّفكير الاستقرائي والاستنتاجي ثمّ النّقد التّقييمي الذّي كان يصدر عن نظريّة جماليّة وموضوعيّة، التّي تبحث عن جماليات النّص التّي تقتضي قدراً من الواقعيّة والالتزام النّقدي والموقف الأدبي الواضح.

لقد حدّد مصايف منهج بحثه بالمنهج التّحليلي التّركيبي، الذّي يتماشى مع معطيات المنهج السّياقي في اهتمامه بما يوافق النّص وما يقع خارجه، فحين يقارب مدونة الرّواية الجزائريّة لا يمسكها مبتورة عن جذورها التأسيسيّة وإنّما يقبض على لحظتها الأولى ليكتب مسارها ويوجّه حركتها، يقول مثلا في كتابه النّثر الجزائري الحديث: « أمّا الرّواية الجزائريّة الحديثة فلم تكن ظهرت بعد في شكلها الناضج، وليست غادة أمّ القرى لأحمد رضا حوحو والطّالب المنكوب لعبد المجيد الشافعي إلاّ قصتين مطولتين

- ✓ جماعة الدّيوان في النّقد 1974.
- ✓ النّقد الأدبي الحديث في المغرب العربي 1981.
- ✓ القصّة القصيرة الجزائريّة في عهد الاستقلال 1982.
- ✓ دراسات في النّقد والأدب 1984.
- ✓ النّثر الجزائري الحديث 1985.
- ✓ المؤامرة – رواية – 1985.
- ✓ الأدب ومذاهبه 1986.

– ومن مقالاته: من صميم تراثنا الأدبي، مارس 1969/ الالتزام اختيار وإقتناع، أفريل 1970/ محمّد صلى الله عليه وسلم مثال فريد للإنسانيّة 1974.

[2] فاضل تامر، اللّغة الثّانيّة إشكاليّة المنهج والنّظريّة والمصطلح في الخطاب النّقدي العربي، ط 1، الدّار البيضاء، المغرب، 1994، ص 238.

[1] المرجع نفسه، ص 133.

(...) وليس هناك ما يمنعنا من عدّ هذين العملين رواية على سبيل التّجاوز فتكون الرّواية الجزائريّة العربية قد ظهرت قبل الاستقلال في شكل غير ناضج » [1].

اختلف مصايف عن زميله ركيبي بخصوص هاتين المدونتين فيما اعتبرها قصّة مطوّلة، واعتبرها ركيبي رواية، ممّا يعني أنّ عنصر الاختلاف عند مصايف لا يشكّل أداة قرائيّة فحسب، بل يعتبر ذلك علامة من علامات تفكير النّاقد الذّي لا يهتمّ سوى بالمشهد الأدبي وشموليته، والاختلاف هنا لا يقوم على مجرد مخالفة الرأي، إنّما يقوم على البحث في الجذور والكشف عن خصوصيّة المشهد الأدبي من خلال لغة الكتابة وحمولاتها الفكريّة.

والواقع أنّ مصايف لم يعط تعريفا دقيقا لمفهوم المنهج، تارة يستعمله كطريقة إجرائيّة، تارة يقصد به العقيدة السّياسيّة أو الرؤية الفلسفيّة، وفي بعض الأحيان الصّورة الواضحة التّي يجب أن يمتلكها النّاقد قبل دراسة العمل الأدبي ومحتوى الصّورة تحمل معنى الإيديولوجية أو الجماليّة أو هي طريقة إجرائيّة لتقسيم العمل الأدبي.

لم يلتزم مصايف بمنهج واحد[2] لأنّه يعتقد أنّ النّاقد الحقيقي من يمتلك منهجا نقديا متكاملاً، منهجا يراعي الفنّ والاتجاه والنّوع، ويرفض أن يعتمد النّاقد على منهج واحد، لكن مصايف يميل إلى استخدام المنهج الاجتماعي بمعناه الواقعي خاصّة فيما تعلّق بدراساته للرّواية والقصّة الجزائريّة، وقد ذهب عمار بن زايد إلى أنّ منهج أستاذه مصايف هو منه متكامل، يحتل فيه المنهجان الواقعي والفنّي الصدارة[3].

يرى مصايف أنّ كلّ من اتبع المنهج الواقعي: « يكون قد دعا إلى الموضوعيّة في النّقد، مع تجاوز التّعامل مع النّصوص بطريقة تقليديّة، لأنّها تجرّ النّاقد إلى تفكيك العمل الوحدوي المتكامل »[4]. لقد هيمن المنهج الواقعي على الدّراسات النّقديّة في الفترة التّي عاصرها مصايف، فقد سيطرت الاشتراكيّة على الحياة الجزائريّة ممّا أفرز تغيّرات عديدة في المجال الزراعي والصناعي والثقافي، وفي هذه الفترة بدأت تتعمّق علاقة الأدب بالإيديولوجيا على حدّ قول يوسف وغليسي فظهر نقد يتحرك في فضاءات منهجيّة على اختلاف الرؤى النّقديّة [5].

---

[1] محمد مصايف، النّثر الجزائري الحديث، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1983، ص 110.

[2] قام مصايف بتصنيف مراحل النّقد العربي الحديث إلى ثلاث مراحل:

أ/ المنهج التّقليدي: صاحب عهد الإحياء يمثّلها المرصفي، محمد المويلحي، القسطاكي.

ب/ المنهج التأثري: امتدّ من أوائل الحرب العالميّة الأولى إلى أوائل الحرب العالميّة الثّانيّة يمثّلها العقاد، طه حسين، ميخائيل نعيمة.

ج/ المنهج الاشتراكي: واكب مرحلة الواقعيّة والاشتراكيّة في الإبداع وهي مرحلة الكفاح الواعي الحقيقي على جميع الجهات ويسميها مرحلة الالتزام.

[3] عمّار بن زايد، النّقد الأدبي الجزائري الحديث، المؤسسة الوطنيّة للنّشر والتّوزيع، د ت، ص 123.

[4] محمّد مصايف، دراسات في النّقد والأدب الجزائري، ص 36.

[5] يوسف وغليسي، النّقد الجزائري الحديث من الأنسونيّة إلى الألسنيّة، المؤسسة الوطنيّة للفنون المطبعيّة، د ط، الجزائر، 2002، ص 39.

على الرّغم من اهتمام مصايف بالمنهج الواقعي والتّاريخي مع ذلك كان يتصفح ويطلع على ما استجدّ في هذا الميدان خاصّة أنّه بدأ يقبل – لولا مرضه – على دراسة علامات النّقد الجديد في فرنسا، وهذا ما صرّح به أحمد شريبط في كتابه الإشارات مقاربات في الأدب والثقافة: « إنّ هذه التّجربة الجديدة قد سكنته، وهو على فراش المرض، أثناء إقامته في فرنسا للعلاج، فقد تضمّنت ثلاث مقالات، نشرها بجريدة النّصر دعوته الملحة للإقبال على قراءة الاتجاهات النّقديّة الجديدة والأخذ منها لما يتناسب مع تطوّرنا، ويلائم أشكالنا الأدبيّة والثقافيّة»[1].

اختطّ مصايف منهجاً مدروساً مقتبساً من عدّة مناهج وتيارات نقديّة أثرت في فكره خاصّة النّقد التأثري والنّقد الاجتماعي بالإضافة إلى تجربته التّي زكّها حبّ الوطن وصقلتها قراءاته النّقديّة، التّي جمعت بين الذوق الفنّي والعلم المنهج، لقد أسّس مصايف رؤية نقديّة تنبني على إطار منهجي متكامل، باعتبار أنّ النّقد يجب أن يواكب الحركة الأدبيّة فيقوم بتوجيهها وتقويمها.

2 أزمة النّقد والأدب ومظاهرها:

استهلّ عمّار بلحسن إحدى مقالاته الفكريّة عن أزمة الكتابة وغياب تقاليد الممارسة المعرفيّة في الجزائر قائلا: « يبدو العالم الثقافي الجزائري رماديا، أشبه بصحراء سائدة، لا تنبت فيها إلاّ بعض نباتات الصّبار، التّي تختزن ماءها ونسغها، مؤونة منذ سنوات تعتاش منه، في انتظار غيث مستحيل، كأرض تمصّ مخزونها متدهورة نحو التّصحّر النّهائي تذوي براعمها، ويجفّ ضرعها وزرعها لتترك اليباس يعيث في دبالها بدون هوادة »[2].

لا يخفى علينا أنّ المتتبّع للحركة النّقديّة الجزائريّة سيجد أنّ الخطاب النّقدي يعاني من إشكاليات تتراوح بين: أوّلا التّأسيس لوجود مشروع نقدي واضح، ثانيا: المنهجيّة التّي تترجم هذا المشروع، ثالثا: إشكاليّة المصطلح باعتباره بوابة المفاهيم والرؤى، يتعلق الأمر هنا بالحركة النّقديّة الحديثة وحتى المعاصرة، فقد تشكّلت الحركة النّقديّة في سياقات تاريخيّة واجتماعية بعيدة عن دلالات الخلق والثّراء، وكأنها صيغت في إطار الأحادية على المستوى الأيديولوجي والعزلة على مستوى العلاقة مع الفضاء العربي [3]. وهناك باحثون آخرون أجمعوا أنّ الطّرح للقضايا الخطيرة كان غائبا تماماً ناهيك عن غياب الوعي لمواجهة الاشكالات الأدبيّة بعقلية نقديّة ومنهجيّة تتأسس على قراءة الباطن ضمن السياقات الموضوعيّة.

قبل ذلك حدّد مصايف أزمة النّقد في الجزائر في:

- ✓ عدم الفهم الصحيح لوظيفة النّقد.

---

[1] شريبط أحمد شريبط، الإشارات، مقاربات في الأدب والثّقافة والفكر، منشورات اتحاد الكتّاب الجزائريين، ط 1، الجزائر، 2009، ص 89-90.

[2] عمّار بلحسن، الكتابة والمنبر الغائب، المجلات الثقافيّة في الجزائر، مجلة التّبيين، ع 5، الجاحظيّة، 1992، ص 92.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 92.

- ✓ عدم السّير حسب خطّة علميّة مدروسة في العملية النّقديّة.
- ✓ التسرع في الحكم على العمل الأدبي.
- ✓ عدم نضج مفهوم النّقد لدى النّقاد.
- ✓ الانفصال التّام بين النّظريّة والتّطبيق.

ترجع أزمة النّقد والأدب في بلادنا كذلك إلى أسباب موضوعيّة، خاصّة في طريقة تعامل الأديب مع المذاهب والفلسفات الوافدة، التّي تنحصر في الانبهار وإقامة أدبه على أساسها، ممّا يسبّب ثبات الوعي ضمن فاصلة حضاريّة خارج نسق حضارته وسياق تاريخه، يقول مصايف في هذا الشأن: « فأديبنا بهرته جدة هذه المذاهب الفلسفيّة فاكتفى بترسّم خطاها ومحاولة إقامة أدبه على أساسه » [(1)].

يشكّل الانبهار بهذه الفلسفات إعاقة معرفيّة تمنع الوعي من التواصل مع الذّات في تجلياتها التّاريخيّة، لأنّ لحظة الانبهار ستزول بزوال وقع الصدمة الحضاريّة لهذا يرى مصايف أنّه على الأديب أن يعود إلى الوضع الطّبيعي لتطوير الأدب والنّقد والاستفادة من هذه الأفكار الجديدة والوافدة وذلك بالاستعانة بالتراث. يقول وهو يذكّر الأديب: « أنّه نسي مبدأ أساسيّا كان عليه أن يتذكّره أثناء تعامله مع الأفكار الجديدة، وهو أنّ هذه الأفكار لا تفيده ولا تثري أدبه وفنّه، إلاّ إذا انطلق في اقتباساته من أرض صلبة، وهذه الأرض الصلبة لن تكون غير التّراث العربي الذّي هو الضّمان الوحيد لشخصيته وأصالته » [(2)].

لعل انبهار أدبائنا بالمذاهب والفلسفات الجديدة يعود إلى أنّها تتصف بالجدّة وحداثة معطياتها، فتوغل الأديب في مصادر هذه الحداثة بباعث نفسي يختلج في أعماقه ليجد نفسه عاجزا على خلق لحظة الانسجام مع راهنه، ذلك أنّ معطيات هذه الحداثة لم ينتجها ولم يشارك في نسج تصوراتها ممّا سبّب في تشويه رؤيوي لا يمكن تقويمه إلاّ بالاقتباس من أرض صلبة أي بالعودة إلى التراث بتفقّد صورة الذّات في تجلياتها عبر الزّمان والصيرورة.

هذا لا يعني أنّ الأديب لا يواكب التحوّلات الكبرى والجوهريّة في الحياة المعاصرة، إنّما نجد مصايف يقرّ بأنّ « الدعوة إلى الانفصال عن الثقافات العالميّة دعوة غير صحيحة » [(3)] بل على الأديب أن يجمع مادته من فعاليته، ليمارس الاختلاف وليرسم لفكرته مساراً صراعياً يقوم على تمثّل الواقع العالمي، لهذا لا يجب أن نفهم ما أكده مصايف بخصوص علاقة الأدب بالمجتمع من خلال الزاوية الإيديولوجيّة الضّيقة، إنّما يؤكّد بذلك على ضرورة فهم اللحظة الرّاهنة وتطوير الأدوات والكتابة النّقديّة.

3 إشكالية الحداثة:

---

[1] محمّد مصايف، النّثر الجزائري الحديث، ص 87.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الحداثة بمفهومها العام هي ذلك التّصوّر الجديد للحياة، أو هي ذلك الوعي الجديد بمتغيراتها ومستجداتها، الذّي يستجيب استجابة حضاريّة للقفز على الثّوابت القديمة والأنماط التّقليديّة، فهي تعدّ تياراً جارفاً يطال كلّ ميادين الحياة في نموّها المتواصل، إنّها الاتساق مع العصر والضّرورة والحاجة، والحداثة الأدبيّة على حدّ قول يوسف الخال: « هي حركة إبداع تماشي الحياة في تعبيرها الدّائم ولا تكون وقفا على زمن دون آخر، فحيثما يطرأ تغيير على الحياة التّي نحياها فتتبدّل نظرتنا للأشياء ...فالمضامين والأشكال تمشي جنبا إلى جنب، لا في الأدب وحده، بل في مختلف حقول النّشاط الإنساني أيضا » [(1)].

يشير مفهوم الحداثة: « إلى نزوع جذري لتجديد بنية النّص الفنّي والأدبي تجديداً شاملاً على مستوى الرؤيا والتقنيّة » [(2)]، فهو مرتبط من حيث طبيعته بالقيمة لا بالزّمن، بصفته تساؤلا سيكشف اللّغة ويبتكر طرائق جديدة في التّعبير وتجاوزاً للمألوف.

تتحدّد سمات الحداثة بتلك التّغيرات والتحوّلات الجديدة، التّي تظهر على كلّ من مضامين النّص ودلالته وبنياته، وتراكيبه، ممّا يعكس تجربة المبدع في ابتكار مسالك حديثة وأدوات جديدة في الأداء التّعبيري.

لم يكن مصطلح الحداثة متداولا في فترة السبعينيات بالكثافة والعمق الأدبيين، لهذا وجدنا محمد مصايف في بداياته النّقديّة يقارب إشكاليّة الحداثة من خلال مفهوم الحديث التّي تعني التّطوّر في الشّكل والمضمون [(3)]، لكنّه صحّح فيما بعد ما ذهب إليه قائلا: « ...والواقع أنّ الحداثة أوسع من هذا المفهوم وأعمق، فهي في نظرنا لا تنحصر في الشّكل والمضمون، بل تمتدّ إلى الموقف والنّظرة »[(4)].

يمتدّ مفهوم مصايف للحداثة الذّي ينبني على الموقف والنّظرة إلى النّص، فهذان العنصران لا يفصلان النّص عن واقعه ولا يتجاوزانه باسم الزّمنيّة، وحتى تطوّر الشّكل والمضمون يعدان من معايير الحداثة لأنّهما مرتبطان باللّغة، التّي تغذّت بالتوجّه النّقدي وانعتقت بفضل روح الحداثة من معايير الكلاسيكيّة، وعانقت بذلك الشّعريّة والرمزيّة.

أراد مصايف من كتّاب المرحلة وهو يطرح فكرة النّظرة والموقف أن يندمجوا في حركة المجتمع وأن ينسجموا مع اللّحظة الزّمنيّة لإنتاج لغة تتوافق مع الرّاهن وتستلهم من الأرض الصلبة، ربما هذا المفهوم يقترب إلى ما ذهبت إليه عمارية بلال على أنّ مفهوم الحداثة هو: « الفهم الجدلي للواقع

---

[1] يوسف الخال، الحداثة في الشعر، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 1، بيروت، 1978، ص 17.

[2] فاضل تامر، مدارات نقديّة في إشكاليّة النّقد والحداثة والإبداع، الشؤون الثقافيّة العامة، ط 1، بغداد، 1987، ص 169.

[3] حتى عبد الله ركيبي وصالح خرفي أخلطا بين مفهوم الحديث والحداثة ويعلقان الحداثة على التحقيب، انصب اهتمامهما على الفترة الزّمنيّة دون الاهتمام بالنّص.

[4] محمّد مصايف، النّثر الجزائري الحديث، ص 113.

الرّاهن المعيشي مع ربطه بالقيم التّراثيّة الثوريّة بعد فهمها ووعيها لتأسيس الرؤيّة الإبداعيّة المستقبليّة » [1].

لقد كثّف هذا المفهوم الرؤيّة الحداثيّة لتكسير النّمطي وتحريك السّاكن اللّذين يسهمان في التّعبير والحركة على مسار التّاري ...يمثّل محمّد مصايف الحلقة ذات الوجاهة الأدبيّة في مدوّنة النّقد الجزائري بالخصوص منهجه ورؤيته التّي أرست دعائم النّقد الجزائري

4 مفهوم النّقد ووظيفته:

يتمثّل جوهر النّقد في مدى ارتباطه بطبيعة الأدب وبيئته الثّقافيّة، وفي مدى تطويع المفاهيم والمناهج من أجل وصفه وتفسيره، لهذا يصعب إيجاد مفهوم دقيق وشامل قائم بذاته للنّقد، فطبيعته تخضع لجدلية التّطوّر وحتميّة التّفاعل مع نتائج العلوم الإنسانيّة في بيئاتها المختلفة، التّي يسعى النّاقد للاستفادة منها وإعطاء صفة الموضوعيّة للمقاييس التّي يعتمد عليها في الرؤية التّي يطرحها

يعيش النّقد الجزائري حالة من التّشويش، أو حالة من انعدام الوزن الحضاري على مستوى المناهج والأسماء التّي تعمل جاهدة لتأصيل الاتجاهات الجديدة وتكييفها أو إحالتها إلى مرجعيات تراثيّة وما تتضمّنها من محافظة على الهويّة، فبقي عاجزاً عن تقديم رؤية جديدة ذات طابع خاصّ، لهذا ظلّ الإنتاج النّقدي الجزائري أقل من الإنتاج الأدبي على الرّغم أنّ الثّاني لا ينبني إلاّ على الأوّل.

الواقع أنّ حال النّقد في الجزائر من حال الأدب والثقافة ونظام التّعليم وغيرها، ومن التّعسّف أن نحكم على الجهود النّقديّة بغير ما أفرزه الواقع العام في هذه التّجربة، ما يجعلنا نقول أنّ الدّراسات النّقديّة الأولى رغم بساطتها وضعت اللبنة الأولى للمشروع النّقدي، واستطاعت أن تسهم في دراسة بعض الظّواهر الأدبيّة وفقا لمعطيات العصر والواقع.

يرى محمّد مصايف أنّ السّمات المحدّدة لمفهوم النّقد هي ثلاث:

أ/ تبصير الأدب بأخطائه وحسناته.

ب/ التّنبيه إلى ما يقع حوله من أحداث.

ج/ توجيهه إلى الوقوف في جانب الحق.

وتتجسّد المهام الرئيسة للنّقد في:

- تحديد المذاهب الأدبيّة التّي تظهر ضمن تلك الحركة.
- تحديد العلاقة القائمة بين الأدب والمجتمع.
- توجيه الحركة الأدبيّة في مسار يخدم النّهضة الأدبيّة والوطنيّة.

يذهب مصايف إلى أنّ الإنتاج الأدبي والإنتاج النّقدي متلازمان وفي ذلك التّلازم إفادة كبيرة للحركة الأدبيّة والنّاقد إن كان: « مزوّدا بأسلحة الفنّ وكان هادفا وموضوعيّا في كتاباته، يضيف إلى أبعاد

[1] عمارية بلال، شظايا النّقد والأدب، المؤسسة الوطنيّة للكتاب، الجزائر، 1979، ص 92.

الأثر الأدبي أبعاداً جديدة، توسّع من مفهومنا للحياة والمجتمع الذّي نعيش فيه، وتعمل على إثراء هذا الأثر إثراءً يرفع من مستواه » [(1)]. وعلى النّاقد أن يضع البحث عن الغاية المرجوة من وراء إنتاجه من أوليات عمله: « وأن يعطي هذا السّعي جلّ جهده ووقته » [(2)]، ذلك أنّ الأديب والنّاقد يشكلان ثنائيّة متكاملة يبتدئها الأديب عندما ينتج صورة ويوضّح مفاهيمها في ذهنه، فيقوم بإخراجها إلى الواقع والوجود على شكل عمل إبداعي, بعدها يأتي دور النّاقد لدراسة مدى نجاح الأديب في صبّ فكرته في الإطار الفنّي العام [(3)]، والعمليّة النّقديّة كي تخدم الأدب خدمة كبيرة، ينبغي أن تتناول العمل كلّه دون الاكتفاء ببعض الأجزاء.

وتبعا لذلك يقوم النّقد بتنبيه القارئ إلى « الأثر الجديد وتكوين رأيه الخاصّ، ويساعد على التّعريف بالأثر المنقود وصاحبه » [(4)] ممّا يؤدي إلى فهم العمل الأدبي وإدراك مراميه القريبة والبعيدة بنوع من العمق والوعي متجاوزاً تلك التّلخيصات والتّحليلات والتّبريرات التّي لا تخدم الأدب بشيء، ينبغي أن يضيف أبعاداً جديدة للأثر الأدبي لتوسّع مفهومنا للحياة والمجتمع الذّي نحيا فيه [(5)].

انطلاقا من ذلك يغدو النّقد الجزائري بحاجة ماسة إلى تكاثف الجهود والعمل على تطوير الأداء النّقدي، وإيجاد السبل الكفيلة لرسم معالمه.

5 وظيفة النّاقد:

يحاول النّاقد وفقا لمفهوم الكتابة المعاصرة أن ينتج نصّا موازيا على غرار النّص الأصلي، وبهذا يصبح إنتاجه إبداعا ثانيّا لإبداع المؤلف، فهوّ يوسّع من حدود العمل الإبداعي بكشف مستوياته المضمرة وحمولاته الفكريّة، فوظيفة النّاقد على درجة من الصّعوبة والخطورة، فهي تتطّلب خبرة عاليّة تمكّنه من مجابهة مهامه الشّاقة بصبر وثبات، ومن التّغلب على المشاق بفضل ما وهبته الطّبيعة من استعداد للقيام بهذه الرّسالة، وبفضل جهوده الخاصّة في تثقيف نفسه ثقافة عميقة الجذور، متعدّدة المنابع، ولاسيما تلك الثّقافة التّي تؤهله لأداء رسالته بكفاءة وفعاليّة وتفرّد.

يقوم البحث عن وظيفة النّاقد عند محمد مصايف على الكشف عن نوع من التّعامل الإجرائي مع حالة تطبيقيّة، موضوعها النّص الأدبي وهدفها التّواصل مع المجتمع، فالنّاقد في نظره: « ليس مفسّراً أو واسطة فحسب، بل هو صاحب موقف يقف في تكامل أو تناقض مع موقف الأديب » [(6)]، فمهمة النّاقد هي التّفسير والتوسّط والموقف وهو بذلك يحاول الكشف عن ملامح الرؤية والمنهج لديه. ولعل هذه النّقاط الثلاثة التّي يحدّدها مصايف في وظيفة النّاقد يقترب كثيرا من مفاهيم التّحليل

---

[1] محمّد مصايف، دراسات في النّقد والأدب الجزائري، الشركة الوطنيّة للنّشر والتوزيع، ط 1، 1989، ص 10.

[2] المرجع نفسه، ص 11.

[3] ينظر: محمّد ساري، النّقد الأدبي عند محمّد مصايف، مجلة الثقافة، الجزائر، العدد 109، ص 96.

[4] محمّد مصايف، دراسات في النّقد والأدب الجزائري، ص 12.

[5] ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6] محمّد مصايف، النّثر الجزائري الحديث، ص 14.

الاجتماعي وهذا ما يظهر في تحليله لقصص الطّاهر وطار والجيلالي خلاص الذّي يصرّ على قضيّة التزام المثقف. يقول في كتابه النّثر الجزائري الحديث: « فالتزام المثقف ينبغي أن ينبع من قناعاته في إطار الإيديولوجية المشتركة، وأن يكون كالتزام العامل المناضل، الذّي لا ييأس من صلاح الأوضاع، ويتحمّل من أجل المحافظة على الخطّ الاشتراكي كلّ ما يصيبه من أتعاب، ولبلوغ أنساق النّص الدّالة على ما يرومه النّاقد، فلا مناص له من اتباع طرائق التّفسير والتوسّط والموقف حين تنكشف سردية اجتماعيّة تمتحن النّص لتقول رؤيتها على ضوء ما يكشفه ذلك النّص »[1].

تكرّس هذه المواقف مفهوم الأدب الملتزم وعلاقته بالمجتمع، والنّص الملتزم تنتج عنه رؤية نقديّة ملتزمة فيوظّف النّاقد بذلك عنصر النّضال كأداة منهجيّة في مشروع نقديته.

يرى مصايف أنّه على النّاقد أن يتسلّح بالثقافة الضّروريّة: « التّي تجيز له ممارسة عمله في إطار الموضوعيّة والرؤية الشموليّة والعمل في إطار منهج محدّد وغاية واضحة، يتجنب فيها المجاملة أو الكلام على هامش العمل الأدبي مع تحديد علاقة الأدب بالمجتمع»[2]، فبقدر ما تتوفّر لدى النّاقد الثقافة الضروريّة والرؤية الشموليّة بقدر ما يستطيع أن يفسّر ويتوسّط ويجدّد موقفه تجاه النّص المدروس.

ثمّ إنّ النّاقد: « لا يستطيع القيام بمهمته التّوجيهيّة من خلال دراسته لعمل واحد لأديب واحد، ولا في إطار دراسة مجموع أعمال الأديب الواحد، بل لا يتسنى له ذلك إلاّ في إطار تناول النّاقد لمجموع الأعمال الأدبيّة، التّي ظهرت في فترة معيّنة، ولا ينبغي أن ينسى الظروف التّي يعمل فيها الأديب، والتزامه بقضايا المجتمع، ولا يجوز أن يجامل في الحكم على الأعمال التّي تشذّ عن الخطّ العام، وتحيي تقاليد أمس لا تتماشى ومطامح الجماهير الشّعبيّة»[3].

ينبغي على النّاقد: « أن لا ينفعل انفعالاً غير مشروع في تناوله للآثار الأدبيّة، عليه أن يتحلى بالاتزان والموضوعيّة والإخلاص في رسالته، وعليه أن يكون محدّد الغاية، وأن يكون ملتزماً التزاماً واعيّا »[4].

لقد وضع مصايف بعض الشّروط التّي يلتزم بها النّاقد، وهي بشكل ما تسهم في تطوير الحركة الأدبيّة المعاصرة، ومن ضمنها الثّقافة الواسعة، والإلمام بالمناهج التّي تلبي حاجيات العصر، والإطلاع على كلّ ما له صلة بالواقع الاجتماعي والإنساني. والثّقافة الواسعة على حدّ تعبير عمّار بن زايد يجب أن: « تقترن بالمران، والممارسة الفعليّة والإمساك بزمام العمليّة النّقديّة والمساهمة في رفع مسيرة النّقد والإبداع في آن واحد لتحقيق التّطوّر »[5]، فالثّقافة الواسعة التّي يلحّ عليها مصايف والتّي تتوزّع عادة بين التّاريخ والفلسفة والاجتماع، تجعل النّاقد قادراً على فهم العمل الأدبي وتفسيره

---

1 المرجع نفسه، ص 14.

2 المرجع نفسه، ص 87.

3 محمّد مصايف، دراسات في النّقد والأدب الجزائري، ص22.

4 المرجع نفسه، ص 22.

5 عمّار بن زايد، النّقد الأدبي الجزائري الحديث، ص 36.

6 مفهوم الالتزام

ارتبط مفهوم الالتزام لدى مصايف بالنّظرة الواقعيّة، فهو يعبّر عن ارتباط الكاتب بمجتمعه وشعوره بالمسؤوليّة إزاء هذا المجتمع، « وعلى الكاتب أن يعي الواقع ويستوعب القضايا الكبرى ويعبّر عن أمراض المجتمع » [1]، وكي يوفّق الكاتب في رسالته ينبغي أن يكون « إيمانه صادقا بالقضايا التّي يعالجها وأن يسهم بروح مثاليّة وشجاعة أدبيّة في اتخاذ المواقف وفي الدّفاع عنها » [2] فيتسنى له مواجهة القضايا بنجاح.

ولما كان كلّ أديب صاحب فكرة أو قضيّة يحملها ويدافع عنها: « فهو في الحقيقة يلتزم بها ويسعى إلى تحقيقها في أرض الواقع، وتطبيقها فذلك الأديب المختار الواعي لا يمكن أن ينتج أدبه بلا هدف » [3]، سيسعى قبل كلّ شيء لتحقيق الضّرورات الملحّة التّي تطلبها اللّحظة التّي يعيشها وطنه وتحياها أمته، ذلك أنّ الأدب الملتزم هو كلّ أدب يقف إلى جانب الإنسان لا فرداً منعزلاً، وإنّما ممّثلا للإنسانيّة كلّها في تاريخها الطّويل في كلّ زمان ومكان: « ليحسم صراعه الرّهيب ضدّ الاستغلال والعبوديّة للوصول إلى الحريّة الكاملة الشاملة في ظل مجتمع عادل انعدم فيه تمايز النّاس حسب الطّبقات، وتخلص فيه الإنسان من استغلال أخيه الإنسان وظلمه » [4] لهذا يمكن للإنسانيّة أن تحافظ على كيانها ووجودها واستمرارها في أحسن الظّروف شريطة ألا يبتعد الأديب: « عن أصالته وطبيعة فنّه في سبر غور البشريّة واستنباط ما يكنهه من عوالم غامضة وأسرار تحمل في طياتها معنى السّعادة والشّفاء » [5].

يقوم الالتزام عند محمّد مصايف على مجموعة من الأسس ولعلّ أوّل أساس هو ضرورة انتقال الكاتب من إطار الرّومانسيّة إلى إطار الموضوعيّة، وبهذا يستطيع أن يخرج: «من قوقعته، ومن حدود ذاته الضّيقة، هذا الخروج هو الذّي يسمح له بأن يعي الذّات الجماعيّة» [6] .ويتمثّل الأساس الثّاني في ضرورة تعمّق الكاتب في الذّات الجماعيّة بتشخيص اضطرابات هذه الذّات ولا يتوقف دوره على أحداث المجتمع ومشاكله، ذلك أنّ الكاتب يتأثر بالواقع فيستمدّ منه الموضوعات والتّجارب الإنسانيّة، ويؤثّر فيه بما يبلوره من أفكار ومواقف بشكل فعّال وإيجابي، وهذا ما يطلق عليه مصايف بإيجابيّة الموقف الأدبي، التّي: « لا تعني افتعال الأحداث والمغالاة في التّعبير عنها لأنّها لا تؤدي إلاّ إلى التّزوير

---

[1] محمد مصايف، النّقد الأدبي الحديث في المغرب العربي، المؤسسة الوطنيّة للكتاب، ط 2، الجزائر، 1984، ص 236.

[2] محمّد مصايف، دراسات في الأدب والنّقد، ص 55.

[3] أحمد هيكل، دراسات أدبيّة، دار المعارف، ط1، القاهرة، 1980، ص17.

[4] أحمد طالب، الالتزام في القصة القصيرة الجزائريّة (في الفترة ما بين 1931-1976)، ديوان المطبوعات الجامعيّة الجزائر، د ت، ص 23..

[5] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[6] محمّد مصايف، النّقد الأدبي الحديث في المغرب العربي، ص 239.

والتّمويه ممّا يشكّل خطورة على موقف الكاتب تجاه الأحداث التّي تحيط به»[1]، إنّما وجب عليه أن يشارك في قضايا وطنه بفكره وشعوره وبموقفه الإيجابي.

والأديب المسؤول هو من يعيش هموم الحياة وآمالها وأحلامها، وينزل بأدبه إلى الجماهير الكادحة والفاعلة ليحركها، ويوقظها، ويبعث فيها الحركة والتّمرد للحريّة والأمل والحياة، ومن ثمّة فالأديب هو الموجّه الذّي يحمل شعبه إلى السّير في وضوح وثقة وقوّة نحو هدفه الاجتماعي والإنساني.

خاتمة:

بعدما تعرضنا للمنظور النّقدي عند محمّد مصايف توصلنا إلى مجموعة من النتائج ندرجها على النّحو الآتي:

- إنّ فترة السّبعينات وإن غلب فيها التوجّه المضموني في الكتابات النّقديّة، إلاّ أنّها كانت فترة تأسيس ظهرت فيها كوكبة من النّقاد أصبحت لهم مكانة في المنجز النّقدي الجزائري، بحيث استفاد النّقاد الجزائريون في هذه الفترة من التّجارب النّقديّة العربيّة، واستطاعوا بفعل جهودهم أن يؤسّسوا للحركة النّقديّة وأن يسهموا في تحليل النّصوص الأدبيّة، شعراً ونثراً، متجاوزين بذلك النّقد التّقليدي.
- يمثّل محمّد مصايف أحد رموز النّقد في الجزائر وكان في طليعة النّقاد الذّي يرومون للارتقاء بالمستوى النّقدي.
- الانطلاقة النّقديّة لمحمّد مصايف كانت من منبر الصحافة التّي عانقت مقالاته ثمّ جمعها في كتابه فصول في النّقد.
- أسهم مصايف في إثراء السّاحة الأدبيّة بدراسات ومناقشات وآراء نقديّة، زاوج فيها بين التّنظير والتّطبيق معتمدا على مبدأ الالتزام، ودعوة الأديب إلى أن يكون ملتزماً بالقضايا الوطنيّة والمشاكل الاجتماعيّة للشّعب، وهو معيار من معايير نجاح العمل الأدبي.
- يقوم المنهج النّقدي عند مصايف باعتباره متشبعاً بالثقافة النّقديّة المشرقيّة على التّفسير والتّقييم لإبراز ما يحمله النّص الأدبي من قيم جماليّة فنيّة.
- نقرأ معطيات المنهج الاجتماعي في مجمل مؤلفات مصايف، مع أنّه يميل لاستخدام المنهج المتكامل، فهو يؤمن بضرورة تنوّع المناهج وفقاً لخصوصيّة النّص الأدبي.
- تتجلى إسهامات مصايف النّقديّة في تطوير النّقد الجزائري والوعي النّقدي المعاصر، في ذلك التنوّع والجرأة في مؤلفاته ودراساته النّقديّة، التّي تجمع بين الشّعر والنّثر.

صحيح أنّ الدّراسات النّقديّة في فترة السّبعينيات ركّزت على السّياق التّاريخي والمحيط الاجتماعي، والظّروف النّفسيّة والبيئيّة الخارجيّة، التّي أثّرت في العمل الأدبي وحدّدت مختلف اتجاهاته وتياراته سواءً تعلّق الأمر بالمواقف الرؤيويّة أو الظواهر التّي تمت دراستها، إلاّ أنّ هذه الدّراسات استطاعت أن

[1] المرجع نفسه، ص 240.

تعرّفنا بالنّصوص الشّعريّة والنّثريّة، التّي جمعتها ودرستها، وأن تشكّل ملامح واضحة عن الفنون والشّخصيات والظّواهر الأدبيّة التّي جسدتها تلك الفترة ممّا أفضى إلى تطوّر في الوعي النّقدي المعاصر. ساحتنا الأدبيّة بحاجة إلى ممارسات نقديّة تستفيد من اجتهادات فترة السّبعينات، ومن عثراتها ولا تكتفي بإسقاط النّظريات الجديدة ذات المشارب الفلسفيّة والمرجعيات الغربيّة على النّص العربي، وتخادعنا بالعمليات الرّياضيّة، ورسم الجداول، فتحوم حول النّص ولا تطال أبعاده، نحن بحاجة إلى ممارسات نقديّة لا إلى نظريات في النّقد... لنكتب نقداً فيوم يصبح عندنا إنتاج نقدي، يصبح بإمكاننا أن تستنتج كلّ هذه المقولات النّظريّة بشكل أصدق وتصوّر أعمق.

المنطلقات الأنطولوجية لنشاط المجتمع المدني السياسي: مقاربة تأسيسية

د.عبداللطيف بوروبــي
كلية العلوم السياسية
جامعة قسنطينة 3 – الجزائر

ملخص:

تثير العلاقة بين مفهوم المجتمع المدني والحكم الراشد عدة إشكالات على مستوى نظري أو ميداني، حيث أسلوب دراستها في تطور مستمر نتيجة تأثير العوامل الداخلية والمقتضيات الدولية. فتجاوز الطرح الذي مفاده أن المجتمع المدني لا يؤذي دوره في صناعة القرار السياسي، إلى طرح مغاير يقوم على التركيز على الجانب التنموي في ظل التراجع التدريجي لدور الفاعل الحكومي يتطلب :

-**المقاربة النظرية**: تقوم على وجود عدة مقاربات وصفية متعددة الاختصاصات في تفسير هذه العلاقة ، والتي تحتاج إلى توصيف علمي وفق تصوريين إشراك الفاعل غير حكومي، والعمل على تنمية مستدامة.

-**المقاربة المنهجية** :تصاغ وفق منهجية دراسة قائمة على تحليل ماكرو(MACRO) بالاستناد إلى السياسات ومختلف استراتيجيات اتخاذ القرار السياسي الرسمي، مع التأكيد على بعض المبادئ الأساسية كالشفافية ، والمساءلة.

إن مراجعة المنطلقات الأنطولوجية سواء على مستوى نظري أو منهجي هي الغاية من الدراسة ، من خلال تأثير العوامل والمتغيرات على دور المجتمع المدني في النشاط السياسي وتحقيق الحكم الراشد .

الكلمات المفتاحية: العلاقة بين المجتمع المدني والحكم الراشد في النشاط السياسي ،العملية الواقع والتحديات، المشاكل والمعيقات ،الأفاق المستقبلية.

abstract

The relationship between the concept of civil society and interactions with national actors raises several problems whether at the academic or at field level that makes the interpretation of the nature of this relationship understandable in the light of an accurate scientific conceptualization by establishing realistic indicators including the economic side, the social, and political; in addition to a set of classification criteria according to local, regional, and international sources.

The importance of the concept of **civil society** in making national policy is as a key method to interpret the epistemological evolution and definition of participation in political Studies .

The aim of this study is to determine the various internal factors influencing the national trends which contribute to the evolution of the concept of **civil society** and **political participation**..

The study attempts to explain the concept of civil society and the role can play in decision making policy where the development of different ontological perspectives is needed for the interpretation of the role. The results will enable us to the understanding of the evolution of theorization in **political** studies in the future.

Key words: the concept of civil society, endoscopy, development, epistemological evolution.

مقدمة: تبرز في الظرفية الدولية الراهنة نقاشات نظرية وحوارات معرفية حديثة بين دارسي مستويات التفاعل بين مؤسسات القطاعين العام والخاص داخل الدولة، حيث فضلا عن تنامي دور المنظمات والمؤسسات الدولية سواء الحكومية أو غير حكومية (ما يعرف بالقطاع الثالث)على مستوى دولي ،مست أهم الأفكار المشكلة للحقل الأكاديمي للسياسات العامة أو العلاقات الدولية على حد سواء، والتي أثرت على المقاربات النظرية المشكلة للمواضيع، والمفسرة للظواهر التي تعتبر المرجعية للحقل حد ذاته والقائمة منذ معاهدة وستفاليا 1648 كمبدأ السيادة الوطنية للدول (في ظل التسارع في الإنجاز المعلوماتي)،وحرية المعتقد، والمساواة بين الدول سواء دول كبيرة أو صغيرة من حيث المساحة أو السكان ،و الذي دون وتبث في التفاعلات الدولية في ظل سيادة القانون الدولي على القوانين الداخلية.

إشكالية الدراسة: يثير موضوع دراسة السياسات العامة في ظل الاتجاهات الحديثة عدة إشكالات مرتبطة خاصة ببروز **مقاربة الأمن المجتمعي والإنساني والتي أسست لها الأمم المتحدة منذ 1994 حول كيفية تحقيق التنمية المستديمة،** قد تفهم في ظل نسق معرفي كلي وكيفية تفسيره لا تكون إلا بالربط بين المحددات الداخلية والتوجهات الخارجية للدولة فيما بينها، بأبعاد سياسية، واقتصادية ، وعسكرية، واجتماعية ،وأمنية وحتى الدينية، بأهدافها التنموية.

جعلت الحاجة إلى المراجعة في ظل العلاقة الجدلية بين تطور بعض المفاهيم مثل الأمن المجتمعي والإنساني، والحوكمة، والتنمية المستديمة، ومن ثقافات السلم وسياسات المصالحة كوحدة نسقية متكاملة لتفسير ماهية التحول الديمقراطي وتحقيق الحكم الراشد في بحثنا ترتبط **بدور المجتمع المدني وآليات تفعيله في النشاط السياسي أولا وتحقيق الحكم الراشد ثانيا** وقياس الأثر والتأثير بين المتغيرات على تطور حقل دراسة السياسات العامة ، في ظل نقاشات جديدة قد تساهم أو تؤثر على استقلالية الحقل الأكاديمي في حد ذاته.

فالعلاقة **إذن شرطية بين تفعيل دور المجتمع المدني في السياسة لتحقيق التنمية المستديمة** فما المقصود بالمجتمع المدني؟ وما المقصود بالنشاط السياسي؟ ولماذا تعطي لها هذه الأهمية؟ وما مدى تأثير المجتمع المدني على تحقيق الحكم الراشد؟

فرضيات الدراسة: يفسر مفهوم المجتمع المدني بوصفه **وحدة تحليل وتفسير كاملة تشمل جميع المجالات المعرفية الاجتماعية والإنسانية،** ومستقلة النسق المعرفي من حيث الأساس التي تقوم عليها، ومتناسقة الأجزاء كأنساق معرفية جزئية مكونة للكل، على تفسير ودراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية بأساليب بحث منهجية مترابطة بتعدد النشاطات المختلفة للإنسان، والوسائل المستعملة والأهداف والغايات المرجوة التي تحدد البناء التطوري له، تحدد الفرضية بالاستعانة بتركيبة الفرضية البديلة (Hypothesis 1 (h1 والتي تقوم على إثبات العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل من خلال مجموعة من العوامل تحدد المجال الذي تفهم فيه وفق تحليل دالا إحصائيا. يتمثل المتغير التابع

في المقاربات الوصفية المتعددة الاختصاصات والمحددة لمفهوم المجتمع المدني ،أما المتغير المستقل والمتمثل في مفهوم النشاط السياسي وتحقيق الحكم الراشد ،وكيفية تفسير العلاقة التي يثيرها كل من المتغير التابع والمتغير المستقل:

-وجود عدة مقاربات تفسيرية للمجتمع المدني صعب من فهم الظواهر السياسية بطريقة عقلانية.

-السياسات والاستراتيجيات الجديدة هي رد فعل عن التحولات في بنية الدول الداخلية والنظام الدولي.

-فشل الإصلاحات الداخلية يستلزم إصلاحات خارجية.

-سلوك الطرف الضعيف هو رد فعل عن الطرف القوي.

الصعوبات: يتطلب تفعيل دور المجتمع المدني داخل مجتمع ما العديد من الإجراءات، خاصة أن بعض الدول التي تسعى

إلى تحقيق ذلك تعاني العديد من المشاكل والصعوبات ما يجعل تفعيل دوره في مستواها الطبيعي في حد ذاته مضاعفة للمشاكل، والصعوبات فكيف هو الحال بالنسبة للحكم الراشد وهي مخرجات مركبة ومترابطة.

أهداف الدراسة: إن الحاجة إلى **مقاربة مفسرة جديدة** لآليات تحقيق الحكم الراشد من خلال دور المجتمع المدني في النشاط السياسي لتوفر مجموعة من المواضيع، والمناهج ، قد يمكننا من فهم التغيرات السياسية الحاصلة في السياسات العامة، سواء بتوجه نظري قائم على تطوير المفهوم في حد ذاته مستقلا عن المفاهيم الأخرى ،أو بربطه بمفاهيم أخرى دالة عليه، من خلال اعتبار **أن** التوفر من جهة والتحول من جهة أخرى قد يعطينا قدرة اكبر على تفسير أدق لماهية الحكم الراشد بتحليل ماكروسوسيولوجي بربط ظواهر جديدة مثل الآمن المجتمعي والإنساني ،و الأمن الصحي، ومشاركة المرأة، وتأثير الأنترنت خاصة كمرجعية لمراجعة ما سبق. الهدف: التأسيس لفكر سياسي متكامل ومستقل تماما في أفكاره وأطروحاته من الناحية الإبستومولوجيا والمنهجية عن النسق المعرفي السائد حاليا ولا يكون إلا ببعد وطني.

منهجية الدراسة: تبرز في مراجعة مفهوم المجتمع المدني من خلال المعايير والمؤشرات التالية:

– تطور في المواضيع التي تحدده مثل المشاركة السياسية ،التمثيل ،و الانتخاب، ودور المرأة.

– نحو المزيد من التجارب الديمقراطية في الدول (سواء تجارب فاشلة أم ناجحة)

– ضرورة طرح لمفهوم جديد يعبر عن خصوصيات كل منطقة بالتركيز على التعددية السياسية والنقابية.

– أ-**المقاربة النظرية المقترحة** :تركيزنا في هذه الدراسة يكون على تحديد جوهر مفهوم المجتمع المدني ومفهوم الحكم الراشد **كأنساق معرفية تجزيئية(تفكيكية)** كنماذج فرعية ضمن **النسق المعرفي الكلي والمتمثل في الإصلاح السياسي** بمستوياته المختلفة خاصة بعد 1994 والذي جاء بتأثير برنامج

الأمم المتحدة حول التنمية والأمن والمرتبط بمفهوم الأمن المجتمعي والإنساني(الصحة ،والتعليم ،والبيئة)،والذي يراد بها الخروج من مرحلة الحرب والفوضى إلى مرحلة ما بعد الأزمات والثورات، كآلية يستخدمها مجتمع ما لتحقيق السلم والأمن وللتحول الديمقراطي في ظل هذه الظرفية الدولية أين بروز دبلوماسية حقوق الإنسان، والتدخل الإنساني وأهمية الفواعل غير حكومية.

إن تحديد المنطلقات الانطولوجية للتحليل القائم يكون بالمزاوجة بين الفاعل الرسمي والمتمثل في الدولة وغير رسمي من مجتمع مدني وجمعيات والقطاعات غير الحكومية في كيفية اتخاذ أي قرار وفي تجسيد مفهوم الحكم الراشد في ظل تنامي النزاعات ذات الطبيعة الداخلية .

ب-المقاربة المنهجية: تقوم على تحليل المنطلقات والأهداف المختلفة، حيث يراد بالمجتمع المدني وتنظيماته الخروج من هيمنة الفاعل الحكومي في اتخاذ القرار إلى مرحلة أهمية البحث في دور الفواعل الجدد في السياسات العامة باعتباره من صناع السياسات العامة سواء كمساند أو معارض.

جاءت الدراسة وفق بناء منهجي حسب اعتقادنا يتطلب التطرق إلى المحاور التالية:

- المقاربات التفسيرية لمفهوم المجتمع المدني، والتي جاءت وصفية متعددة الاختصاصات من قانونية، واجتماعية، واقتصادية وسياسية، وخاصة أمنية، حيث المنطلقات الأنطولوجية المقترحة بمقاربة منهجية مغايرة لما سبق هي الأقرب بالنسبة إلينا لتفسير وفهم العلاقة بين المفهوم

وماهية الحكم الراشد.

- النشأة والتطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني، الواقع والتحديات، وحالات الدراسة والأهداف المرجوة من العملية.
- قياس مدى تأثير المفهوم والممارسة على ماهية الحكم الراشد وتحقيق التنمية المستدامة.
- آليات تفعيل دوره من خلال التوجهات والمآلات.

المحور الاول :المنطلقات الانطولوجية في تحليل مفهوم المجتمع المدني

إن تغير المقاربة الانطولوجية لماهية المجتمع المدني تكون بتعريفه، حيث تعتبر وصف تحليلي يشمل الجانب الكيفي والكمي يشكلا في تكاملهما النسق المعرفي المستقل لمفهوم أحادي التوجه والمتمثل في **مفهوم المجتمع المدني** بتحديد بنية، وصفات ،وقيمه الخاصة به، وطبيعة العلاقة فيما بينها، بالربط من منطلق إضافات لبيانات حيث البحث في الأنساق المعرفية من حيث الدلالة والأهداف(المكونات والنتائج).

1-تعريف الانطولوجية: يكون التحليل وفق تراتبية هندسية **تنازلية** من العام إلى الخاص، حيث تحديد أهدافه، شبيهة بعلم الأجناس أين صفات الآباء يرثها الأبناء، تكون هرميته من أن المفهوم

الخاص ابن للمفهوم العام[1] مثلا الأستاذ هو إنسان له المواصفات التالية: الإسم والعمر، واللغة، والبريد الإلكتروني، وبالتالي واصفات فرد يرثها الأستاذ والطالب.

ينقسم مصطلح أنطولوجية من حيث الدلالة اللغوية، إلىONTO والتي تعني الوجود و logie والتي تعني العلم والدراسة[2]، جاء الاهتمام بمفهوم الانطولوجية كموضوع يدرس الوجود كما هو موجود، حيث الاستعانة بهذا المفهوم في بحثنا الغاية منه التأسيس للبعد الإجرائي المقترح.

تسعى الدول إلى خدمة مصالحها والبحث عن البديل الأفضل في ظل عملية حسابية للبدائل[3].إلا أن الإشكال المرتبط بالمستويين في تفسير مفهوم المجتمع المدني مستقلا أو بربطه بمفاهيم الأخرى في التحليل هو أنه هناك رجل دولة- رجل سياسة – عدالة- حكم راشد - ولكن ماهي حدود الاستقلالية لكل مفهوم، كيف نميز بينها؟

2-ربط مفهوم الانطولوجية بتطوره التاريخي: ارتبط التحليل الكلي في تطور الأفكار السياسية، بكل من أفلاطون في جمهوريته، والقديس أوغسطين وفلسفته المرتبطة بأسبقية النقل عن العقل وإسهامات النظرة التوفيقية لتوماس الأكويني فيما بعد حول أسبقية العقل عن النقل في تحليل الظواهر المشكلة للوجود من منطلق أن هناك علاقة تركيبية تكاملية بين الوجود والماهية.

يعتبر مفهوم انطولوجيا في اللغة العربية مفهوم دخيل لأن فعل "الكون" غير موجود [(4)]،حيث استخدام من قبل فلاسفة علم الكلام كتصور اشتقاقي لمفهوم الوجود كما هو الحال بالنسبة للفارابي، وأبي حامد الغزالي ،وابن رشد في ظل إشكالية أسبقية العقل عن النقل في تحليل الظواهر. فسواء في الفكر السياسي المسيحي أو الفكر السياسي الإسلام من منطلق البحث في التصورات ذات الطبيعة الشمولية اصطدما بهذه الإشكالية.

عرفت المجتمعات الأوروبية استعمال مفهوم الانطولوجية عبر فترات تاريخية متتالية بتأثير الفكر الوضعي في أوروبا منذ القرن السادس عشر، والقائم على الملاحظة التجريبية (المادية) كأساس لفهم عملية التغير الاجتماعي. حيث ظهرت العلاقة الإيجابية بين ظاهرة التغير وظاهرة الثورة منذ القرن الثامن عشر بنجاح تحول بعض الملكيات إلى أنظمة جمهورية (دول).

---

[1]- دلال القاضي ومحمود البياتي،منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن 2008 ،ص .83.

[2]- عبد الفتاح مراد،موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات، فرنسي،عربي،شرعي ،الكرنك للكمبيوتر ،الإسكندرية ،مصر ،1999.ص 91

[3] - DARIO BATISTELLA ,THEORIES DES RELATIONS INTERNATIONALES,ED PARIS PRESSE DES SCIENCES PO,ED 2009,P 359.

[4]- محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني،منهجية البحث في علم السياسة ،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،2006،ص .62

أما الاستعمال الحديث للمقاربة التحليلية الكلية في فهم الظواهر الاجتماعية أو السياسية ، كانت في أنه ورد استعمال مفهوم الانطولوجية كعنوان كتاب:"**انطولوجيا**("Christian Von Wolff)(1679-1754) والذي جاء كتفسير للتحولات التي عرفتها أوروبا وتقديم منظور بديل للنظام الملكي والمتمثل في النظام الجمهوري كأساس للحكم من خلال توجه نظري.

3-**أنطولوجية مفهوم المجتمع المدني**: تعتبر أنطولوجية مفهوم المجتمع المدني مرجعية للبناء المعرفي المقترح لمفهوم الحكم الراشد والتنمية المستدامة في دراستنا، فهي القاعدة الجوهرية لتبادل المعلومات والبيانات الوصفية أو الكمية وتنظيمها بشكل دقيق بين **الفواعل** الحكومية وغير حكومية على مستوى داخلي، وبين والمنظمات والمؤسسات الدولية على مستوى دولي، من منطلق تطوير للمفهوم مستقلا عن المفاهيم الأخرى، أو لإضافة لعلاقات بيانات أخرى من مفاهيم وتصورات جديدة تكون نسق معرفي لبعد إجرائي جديد للمفهوم حيث ثمة حاجة إلى المزاوجة بين المستويين، وبين المفاهيم والظواهر الجديدة التي تحدده.

المحور الثاني :الحاجة إلى أسلوب جديد لدراسة مفهوم المجتمع المدني

يثير النقاش السائد حول مفهوم المجتمع المدني جدلا ساهم في تغير طبيعة بعض التصورات في الدراسات المرتبطة بالسياسات العامة التي حددت معالم الأنظمة السياسية المتعاقبة منذ 1648 والتي أسست لظهور الدولة الوطنية ذات السيادة، إلى مرحلة انتقالية معرفية على المستوى النظري في ظل البحث على الكيفية العلمية الأنجع لفهم الظواهر الدولية الحالية ،بطرح أسلوب جديد وطريقة تحليل مغايرة لما سبق **قائمة على تأثير العوامل الداخلية للدول على توجهاتها الخارجية**، من خلال مقاربة تفسيرية(سواء على مستوى التأصيل المفاهيمي أو المنطلقات الانطولوجية أو الأبستمولوجية والمرتبطة بأهمية الفاعل الدولة والذي لا يظهر في شكل واضح من خلال ترسيخ مبدأ السيادة الوطنية)،والتي تهيكل بنية النظام الدولي الحالي أو المستقبلي، بحيث نحتاج إلى إدراك الوضع القائم كمستوى أول من التحليل بتحليل الواقع، ثم تحديد ظواهر للتحليل كمستوى ثان والتحديات التي تبرز في فهما على مستوى أكاديمي أو ميداني، إضافة إلى تتبع التحولات والتغيرات الحاصلة، أو التي ستحصل عليها في المستوى الثالث، بالتركيز على التأصيل المفاهيمي باعتبار أن الوصول إلى الإجماع يمكننا من استخدام المفهوم بطريقة دقيقة بعيدة عن الإبهام والغموض.

1-**تعريف المجتمع المدني** :تعددت تعاريف مفهوم المجتمع المدني باختلاف المنطلقات والأهداف، مما أدى إلى غياب الإجماع الذي نعاني من خلاله من استخدام غير دقيق وغامض أحيانا. من ذلك يعرف على أنه:" مصطلح المجتمع المدني ظهر مقابل المجتمع الطبيعي من ناحية والمجتمع الديني من ناحية أخرى بارتباطه بنظريات العقد الاجتماعي خلال الفترة الممتدة من عصر_النهضة إلى القرن الثامن عشر

في أوروبا"[1] فالعامل المحدد في التعريف مرتبط بالفاعل الدولة وكيفية تفعيل القانون فيها، حيث يظهر من هذا التعريف أنها مرتبطة بفكرتين: أن المجتمع يكون في حالة انتقال من وضع سلبي إلى وضع إيجابي وهذا منظور إيجابي لعملية التغير، وأنه يسعى إلى تحقيق دولة القانون من خلال محاسبة المتورطين باعتبارها عملية مستمرة ،فدولة القانون وكيفية الوصول إليها تتطلب عملية مضاعفة من خلال دولة القانون يضمن الحقوق والواجبات من جهة ،ومن جهة أخر تطبيق فعلي وحقيقي له في أرض الواقع.

ارتبط مفهوم المجتمع المدني بمفهوم أخر دال عليه هو مفهوم **سلطة الدولة** [2] ،حيث خصائص وفواعل المهيكلة للأول تؤثر في المفهوم الثاني والعكس من حيث التأثير المتبادل بين المفهومين في الخصائص والفواعل وكيفية قياس ذلك يتطلب بحثا مستقلا.

فالمجتمع المدني هو إشراك الأشخاص أو المنظمات والمؤسسات في التسيير، فهو عملية بمراحل مختلفة مترابطة أين الرقابة فيها هي أساس نجاحها فالتحول من مرحلة الفاعل الحكومي إلى مرحلة أكثر إيجابية من خلال إشراك الفواعل غير حكومية هي طبيعة العملية الاتصالية والقائمة على نجاح في مرحلة يؤذي إلى الانتقال إلى المرحلة الأخرى .

2-التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني: ارتبط مفهوم المجتمع المدني بتطور الفكر السياسي والمحدد بالعلاقة بين الفلسفة والسياسة للتعبير عن وجود علاقة بين المجتمع والسياسية، منذ بروز الأفكار المتعلقة بالقانون الطبيعي(المدرسة الرواقية) إلى تلك المرتبطة بدولة القانون المجسدة في نظريات العقد الاجتماعي منذ القرن السادس عشر، إلى مرحلة الصراع الإيديولوجي بين الليبرالية والاشتراكية.

جاءت **المرحلة الأولى** من تطور مفهوم المجتمع المدني في المجتمعات الغربية كنتيجة للصراع الإيديولوجي

منذ القرن التاسع عشر بين الليبرالية والاشتراكية[3] الذي عرفته أوروبا خاصة على مستوى تشريعي بارتباطها بالقوانين الداخلية أبن الدولة بدأت تفقد بعض من وظائفها. على مستوى تشريعي وتطبيقي في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة بالبحث عن أسباب تحقيق التنمية وكيفية تحقيق السلم والأمن والتي جاءت بدور منظمة الأمم المتحدة.

تزامنت **المرحلة الثانية** مع الحرب الباردة بطابع وطني لدور المجتمع المدني من أن العدالة الاجتماعية ارتبطت بالدولة الوطنية ،و انتقالها إلى **داخل الوحدات السياسية**، وهنا تجاوزت فكرة القوانين

- [1] -أحمد شكري الصبيجي :مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ،سلسلة أطروحات الدكتوراه،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان 2000 ص 30

[2]-- وجيه كوثراني المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان 1992 ص 149

7 - عزمي بشارة ،المجتمع المدني دراسة نقدية مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان ط 1، 1998 ص ص 30-31

وتضمنت آليات أخرى أين صار المجتمع المدني بمثابة السعي إلى تجسيد سياسات السلم والمصالحة الوطنية يتم داخل المجتمعات .

فبروز موجة جديدة من التحول الديمقراطي، والسعي إلى تطبيق مفهوم دولة القانون بعد نهاية الصراع الإيديولوجي بين

القطبين الغربي والشرقي. حيث التوظيف السياسي والإيديولوجي تبعا للمدارس الفكرية والقوى السياسية الاجتماعية [1] جعل من التوجه في النقاش يتجه نحو المزيد من الإصلاحات الداخلية لوظائف الدولة.

جاءت **المرحلة الثالثة** مع ما يطلق عليه بالموجة الثالثة للديمقراطية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي

، حيث اعتبرت وسيلة للانتقال الديمقراطي. فارتبط المفهوم بالقانون الدولي الإنساني كحقل معرفي مستقل، يهدف من وراءه تحقيق التنمية المستديمة بمؤشرات ومعاير تصنيفية عالمية.

نستنتج مما سبق **التحول في المقاربة الانطولوجية في دور المجتمع المدني من ارتباطها بالتفاعلات بين داخل الدول إلى** بين **الدول** هذا من جهة ، من جهة أخرى الاختلاف في المنطلقات الانطولوجية على مستوى المدارس الغربية سواء الليبرالية أو الماركسية أين قبول ورفض العمل التطوعي بين المدارس هو أساس العلاقة الجدلية لتطور المفهوم [2] حيث غياب مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي خلال الفترة الممتدة ما بين 1850-1920 نتيجة بروز استراتيجيات الهيمنة والتوسع .

نعاني إذن من إشكالية المفهوم في ظل غياب إجماع هناك استخدام غامض ومبهم .فهناك من يربطه بالمؤسسات الاجتماعية الخاصة كمقابل للدولة وما يرتبط بها من مؤسسات اجتماعية عامة [3] رغم الاتفاق حول الأهداف من انه ذو طبيعة طوعية اختيارية، وذو طبيعة تأسيسية حرة سواء على مستوى قطري أو دولي.

1-المقاربة المفسرة المختارة : فاختيار المقاربة التفسيرية بمنطلقاتها الأبستمولوجية الجديدة لدراسة التنمية المستدامة والحكم الراشد لا تكون إلا وفق مقاربة أنطولوجية جديدة بمنطلقات منهجية مغايرة بأهداف ماكرو- سوسيولوجية أين أساس فهم الظواهر اجتماعي مقترحة والتي تقوم على أن المجتمع المدني تفسر ب:

- تراجع دور الفاعل الدولة الوطنية في تحقيق الأمن الداخلي في ظل التركيز على الدفاع الخارجي.

---

[1]- عزمي بشارة، نفس المرجع ص 272

[2]- جان مارك بيوتي،فكر غرامشي السياسي ،ترجمة جورج طرابيشي ،دار الطليعة بيروت 1975 ص 185

[3]- محمد جمال باروت ،المجتمع المدني مفهوما وإشكالية ،دار الصداقة حلب سوريا 1995 ص 12

- إشراك الفواعل غير رسمية لا يعبر عن عملية حسابية تفاضلية في عملية اتخاذ القرار السياسي خاصة في ظل التركيز الدائم على التوجهات الرسمية لصناع القرار.
- آلية للتحول الديمقراطي وتحقيق ثنائية السلم والأمن والتنمية المستدامة ،من أن تكريسها على ارض الواقع هي مرحلة دافعة للانتقال الديمقراطي.

تعتبر الإصلاحات السياسية الحاصلة في بعض الدول مخرجات لنوع النظام الدولي المستقبلي ،من منطلق أن الاهتمام بالإصلاحات المختلفة وخاصة المتعلقة **بالحكم الراشد** نتيجة أشكال التخلف المختلفة تجعل من الانتقال الديمقراطي مشروط بمدى النجاح في تجاوز مرحلة الانتقال الديمقراطي دون خلق لشروط وظروف لمأساة أخرى من خلال عملية حسابية تفاضلية للبدائل.تبرز إشكالية الانتقال الديمقراطي كآلية من آليات تفعيل نظام الحكم الراشد والإصلاح السياسي ، وحوكمة التسيير وفق محددات داخلية أو بمقتضيات دولية، لتحقيق التنمية المستديمة بأشكالها المختلفة في الظرفية الدولية الراهنة أو ما قبل ذلك، مقاربة تفسيرية مهمة لدراسة وتفعيل لبحث علمي بتوجه جديد خاصة في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث تكمن الأهمية في إمكانية اعتبارها موضوع يقوم على نسق معرفي موحد التوجه والأهداف، وكوحدة تحليل كاملة ومستقلة تشمل عدة مجالات أكاديمية تتقاطع فيها عدة علوم بأهداف مختلفة.

2-أسباب ظهور مفهوم المجتمع المدني: يعتبر مفهوما حديثا من حيث الاستعمال على مستوى دولي عوض ما كان عليه سابقا في ظل ارتباطه بالسياسات الداخلية للدول، يعبر عن مجموعة الآليات التي يستخدمها مجتمع ما لتحقيق عدالة في مرحلة انتقالية من تاريخه، تنشأ هذه الفترة عادة بعد تجربة تحول مجتمعي مقصود أو غير مقصود ويعتبر تحقيق الحكم الراشد والتنمية المستدامة هو السبيل الوحيد الذي يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، وفي نفس وسيلة للتحول الديمقراطي الذي يعتبره العديد من المحللين ضرورة لإعادة تشكيل مفهوم الدولة الوطنية على مستوى واقعي، على أسس شرعية قانونية، وتعددية وديمقراطية في الوقت ذاته.

يقوم النسق المعرفي السائد في تفسير التنمية المستدامة **كمخرجات** هامة لتفسير مختلف التحولات الجوهرية أو الثانوية على مستويات عدة، خاصة منها المتعلقة بالشق السياسي وبروز إصلاحات تسعى إلى تفعيل وإظهار نوع من ثقافة الاختلاف وتعددية في الأفكار والآراء وكمسار لتفسير عدة جوانب إصلاحية شاملة متعددة الجوانب، وآلية لتحديد شكل العلاقات بين الوحدات السياسية فيما بينها من جهة، وعلاقاتها بالامتدادات الصادرة عنها سواء المنظمات أو المؤسسات الدولية من جهة أخرى.

3-**تطور النسق المعرفي السائد في تفعيل دور المجتمع المدني** :تعرف الدول إصلاحات سياسية داخلية بهدف تحقيق تنمية مستدامة، ببعد كلاني منذ الاستقلال وبشكل أكبر بعد نهاية الحرب الباردة أين أصبح العالم متعولم، طبيعتها أصبحت بأهداف خارجية أين موجة التحول الديمقراطي هي بأهداف بعيدة عن رغبات وطموحات شعوبها لا تعبر عن تحقيق تنمية مستدامة بقدر ما هي توجهات لتلبية

رغبات خارجية (قوى عظمى).حيث تجاوز مرحلة قبول أو رفض وجود المجتمع المدني هو تجاوز لكيفية تحديد معالم التوجهات المستقبلية ،ومن ثم هناك علاقة تلازمية بين دوره في النشاط السياسي بهدف تحقيق حكامة وتنمية مستديمة.

فهناك مستويات عدة خاصة منها المتعلقة بالسياسة الداخلية في ظل موجة من تغير في أنظمة الحكم وبروز لأنماط فكرية تتبنى التحولات الديمقراطية التي عرفتها الأنظمة الغربية منذ مدة، بهدف انتقال ديمقراطي حقيقي يعمل على تفعيل إشراك الفاعل الحكومي وغير الحكومي في صناعة القرار السياسي الرسمي، ومن خلال تتبع لمسار من الإصلاحات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ضمن مقاربة سياسية شاملة.

المحور الثالث: المجتمع المدني كنموذج معرفي تفكيكي لتفسير ماهية التنمية المستديمة:

يظهر البناء العضوي للدراسة في مجموعة ملاحظات متناقضة أحيانا فيما بينها تشكل لنا توجه نظري يفتح نقشات نظرية وممارستية يمكن من خلاله تفسير ونقد النسق المعرفي السائد في تفسير مفهوم الإصلاح السياسي ، وتقديم نسق بديل بزاوية إن أمكن من الداخل وفق توجه يعبر عن رغبات المواطن .

جاءت الرغبة إلى تقديم منظور بديل لما سبق من خلال اقتراح مقاربة بمنطلقات أنطولوجية ومنهجية جديدة (NEW PARADIGM) في تفسير ونقد ما هو سائد من خلال مقاربات وصفية متعددة الاختصاصات اجتماعية ،وسياسية، وخاصة اقتصادية ،بالتطرق إلى مجموعة من الملاحظات (التي سنتطرق إليها فيما يأتي)، في ظل عجز النسق المعرفي السائد الحالي في تفسير مفهوم الإصلاح السياسي في إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة، وتكلفة الانتقال الديمقراطي التي تبقى باهظة شبيهة بتلك التي عرفتها الدول الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أين التحول الديمقراطي جاء بثورات دامية.

-جاءت مخرجات إشكالية الانتقال الديمقراطي عنيفة التوجهات والمآلات فبروز تهديدات وأخطار تهدد كيان التماسك الذي كانت تعرفه الدول، يتطلب منا المساهمة في النقاش ليس كصناع قرار في تفسير ونقد العملية، بضرورة مراجعة تكلفة هذا الانتقال من خلال صياغة علمية لاستراتيجية مستقبلية تحتوي هذه العملية الانتقالية من زاوية علمية ،وبأهداف .

إن التغير هو عملية تلقائية غير مقصودة، عكس **التغيير**. فلكي نفهم طبيعة العلاقة بين الانتقال الديمقراطي ومخرجات العنف المجتمعي السائدة يجب أن نحدد ما يلي :

-**طبيعة البناء**: يحدد في بحثنا هذا ببنية النظام الدولي السائد، والنموذج المهيمن والذي يحدده نظام أحادي القطبية قائم على توجهات اقتصادية ليبرالية بمقاربة واقعية ،وديمقراطية غربية بقيم مرتبطة بحقوق الإنسان ،وإمكانية التدخل الإنساني في الدول وليس مساس بالسيادة الوطنية كمفهوم أصبح ذو طبيعة قانونية في التفاعلات الدولية (دور الأمم المتحدة).

-**الوظيفة** :تحدد بدور المثقف الإيجابي أو السلبي في التغيير(عن طريق تبني أساليب سلمية أو صراعية) المثقف .حيث في الدول المتخلفة جاء دوره سلبي في ظل العملية التغييرية العنيفة والدامية.

-**القيم**: يقصد بالقيم مختلف الأفكار والتصورات المراد بها التطبيق، والتي يمكن أن نعتبرها أنموذجا، هذا الأخير إذا أريد به التطبيق فسيصبح إيديولوجية. هذه القيم الثلاث هي الديمقراطية الغربية ،وحقوق الإنسان بمفهوم غربي ،و الاقتصاد الحر.

-**الوقت**: ترتبط أهمية الوقت في التغيير بالظروف الداخلية للدول، والمتغيرات الدولية في هيكل المجتمع الدولي، حيث موجة التحول الديمقراطي في الوطن العربي بعد 2011 مثلا جاءت مترابطة ، مما يجعل عملية حساب تكلفة التحول الديمقراطي صعبة ، عكس ما حدث في الديمقراطيات الغربية والتي جاءت على فترات متباعدة مثلا فرنسا 1789، وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية 1945، وإسبانيا في فترة السبعينات من القرن الماضي بعد زوال حكم الجنرال فرنكو 1975.

إن الوصول إلى المقاربة الأنطولوجية الجديدة (**مقاربة ماكروسوسيولوجية**) المقترحة كتحليل كلي، والمحددة لمفهوم الإصلاح السياسي لتحقيق تنمية مستديمة، تكون بتقديم نسق معرفي يفسر ويحلل العملية التغيرية سواء بطرق سلمية أو دون ذلك ،وبتقديم مراجعة للمفهوم لتجديده ، بإدراك الممارسة السياسية دون اختزال إمكانية التغير السياسي الخارجي، من خلال الربط بين الفاعل الحكومي وغير الحكومي كالمجتمع المدني ودور الجمعيات والرأي العام في رسم وصناعية، وتنفيذ ،وتجسيد القرارات، وتفسير ظاهرة الامتناع السياسي الذي يعتبر عند البعض حزب سياسي غير معتمد. من جهة أخرى تحديد المتغيرات الدولية التي يمكن أن تؤثر على العملية كظاهرة الثورات على السلطات القائمة من منطلق تغير يشمل جوانب عدة كما حصل في بعض مناطق العالم.

ملامح المجتمع المدني :يرتبط هذا المفهوم بالعديد من الملامح المتمثلة في:

● **العملية**: باعتبار العملية تقوم على مراحل نظرية في الإعداد والتخطيط بعيدا عن الفاعل الحكومي ثم ،التطبيق الميداني، من خلال القدرة على التكيف

● **العقلانية الزمنية**: حيث أن تصحيح مسار الإصلاح السياسي يتطلب إجراءات معقدة وعديدة متشعبة في هياكل ومؤسسات الدولة ، ومن ثم أهمية الرقابة في كل مراحل العملية ليس من منطلق ردعي وإنما بأهداف تنظيمية على مستوى تشريعي أين القوانين تعبر عن الواقع ،وعلى مستوى التطبيق الفعلي ومن ثم ضرورة الديمومة من أجل فعالية أكثر.

● **الطابع المركب**: أهمية دور الفاعل الحكومي وغير حكومي، وذلك لاعتبارها عملية تشترك فيها جميع الفئات الفاعلة في

المجتمع بمختلف أشكالها ومستوياتها سواء من حيث الوظيفة أو الأهداف.

● **الاستقلالية** :من حيث النشأة الإدارية والتنظيمية أو المقاربة المالية .

المحور الرابع :دور المجتمع المدني في الإصلاح السياسي الآليات والمعيقات

استنتجنا مما سبق أن مفهوم المجتمع المدني عرف نوع من المقاربة المغايرة لارتباطه في بداياته بالتفاعلات داخل الدول،وفي ظل التحول في مفهوم النزاعات التي أصبحت داخلية إلى بين الدول.

ج- **آليات تفعيل دور المجتمع المدني:** تكمن أهمية البعد الإجرائي المقترح بالبحث عن التعميم في التحليل ،من منطلق الربط بين الأنساق الكلية للمفاهيم من المجتمع المدني، إلى التصور الماكرو سوسيولوجي، إلى فهم التغيرات الحاصلة في العالم كظاهرة وليس كحدث سياسي باعتبار أن أصل الظواهر هي الظاهرة الاجتماعية. حيث تكون وفق تحديد المحددات لذلك حيث تتميز مجموع الآليات التي يمكن تبنيها لتفعيل دوره:

-تعتبر الأنطولوجية الأسلوب العلمي الذي يمكننا من تعريف الواقع، بتحديد العلاقات بين المفاهيم والمصطلحات، والفئات في حقل معرفي معين ،من خلال صياغته في نماذج بإبراز أهمية علم النمذجة الذي هو تمثيل نظري للواقع.

-إيجاد العلاقة المنطقية بين المصطلحات والمفاهيم والأهداف بتحديد المكونات والنتائج ، جاء بهدف التدقيق ، وجعل الغموض والإبهام في مستوياته الدنيا من منطلق التركيز على العقلانية ، والواقعية في التحليل ، من خلال العلاقة المنطقية القائمة على ربط المسببات بالنتائج.

– جاءت مختلف التحولات التي عرفتها الدول تقوم على انتقال ديمقراطي بأهداف غير واضحة .

– الحاجة إلى مراجعة مختلف الأساليب المنهجية في تحليل العلاقات الدولية والسياسات العامة بحاجة إلى قراءة جديدة .

– في الفاتح جويلية 2001 بدأ ت الوحدات السياسية العمل بقوانين المحكمة الجنائية الدولية لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية حيث كانت البداية الأولى في وضع أطرها الأساسية وقواعدها القانونية في 17 جويلية 1998، وقد وقعت عليها لحد الآن حوالي 193 دولة وصادقت عليها 71 دولة . تعتبر هذه المحكمة أول محكمة في تاريخ البشرية مكلفة بصيغة شرعية من خلال الدول التي أوجدتها من محاكمة الأشخاص المتهمين بانتهاك القانون الدولي الإنساني مهما كانت طبيعة وظائفهم ، وتختص بحل النزاعات بين الدول. ليست محددة زمانا ومكانا كما أنها لا تطبق بأثر رجعي على الجرائم التي ارتكبت قبل جويلية 2001 (يشرف عليها 18 قاضيا يعينون لمدة زمنية قدرها تسع سنوات مقرها لاهاي). إذن لأول مرة في تاريخ البشرية تخلت الدولة القطرية عن وظيفة أساسية هي محاكمة رعاياها وهذا تحول جذري في أهم المسلمات في العلاقات الدولية .

– **الآلية الأولى :عناصر السياسة العامة:** يمكن من خلال إيجاد نظام يشمل المطالب السياسية، وقرارات السياسة، وإعلان محتويات السياسة ومخرجات ذلك [1].فيما بينها تحدد أهداف السياسة

[1] - James e Anderson public Policy making 3ed new York cbs college publishing 1981 p 2

العامة

- **الآلية الثانية: التدخل الدولي الإنساني:** نعاني من غياب الإلزام والالتزام في المؤسسات الوطنية، فيظهر

دور المجتمع الدولي لتقديم المساعدة القضائية ،من خلال دور المحكمة الجنائية الدولية. اختصاصها مقيد وذلك لكونها قادرة فقط على ممارسة الأحكام القضائية على الأفعال التي ترتكب على أراضي دولة تكون قد صدّقت على نظامها الأساسي أو قبلت بطريقة أخرى سلطتها القضائية. تغير مفهوم التدخل الإنساني بعد المؤتمر المتعلق بالبرلمانات في 1991 في الأرجنتين ،أين أصبح مفهوم التدخل الإنساني في مفاهيم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أنه شكل من أشكال ممارسة السيادة وليس انتقاص منها.

يمكن لمجلس الأمن الدولي تقديم الإحالة إلى المحكمة بموجب صلاحيات الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة كما حدث 2005 في إحالة الوضع في دارفور السودان، وثاني هذه الحالات عام 2011 إحالة الوضع في ليبيا.

آلية قضائية أخرى متاحة في سياق تحقيق التنمية المستديمة هي تشكيل المحاكم ذات الطابع الدولي، مثل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ويوغوسلافيا سابقا ورواندا ، ولم يتم إنشاء هذه المحاكم ذات الطابع الدولي من قبل مجلس الأمن، حيث يتم تعيين هذه المحاكم كجزء من النظام القضائي الوطني، أو حتى بشكل مستقل عن كل النظم القضائية الدولية والوطنية.

الآلية الثالثة: الآليات غير القضائية : تقوم على الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل دور المجتمع المدني، وتشمل التحقيق ولجان المصالحة . إلا أن كل هذه الآليات لم تعمل على تفادي النزاعات الداخلية والتحول نحو الديمقراطية .

نستنتج مما سبق أن المنطلقات الانطولوجية الجديدة المقترحة لمفهوم المجتمع المدني يجب أن ترجع إلى التفسير الثاني وأن يكون بطابع دولي ولا يقتصر على التصورات التنظيمية داخل الدول فالانطلاقة الأولى للمفهوم جاءت ببعد **وطني ،ثم تحولت إلى إطار دولي** ، إلا أن صعوبة التطبيق تجعل من الرجوع إلى المنطلقات الدولية في التطبيق هي أساس أي **تحليل من القومية إلى الشمولية .** نستنتج مما سبق أن هناك مجموعة ملاحظات نؤسس من خلالها للمنظور البديل في تفسير مفهوم التحول الديمقراطي بالابتعاد عن القصور المعرفي والمنهجي الحالي :

-**مراجعة مفهوم الديمقراطية**: إعادة النقاش حول النسق المعرفي في دراسة مفهوم الديمقراطية والأسس التي يقوم عليها من قيم غربية ،و حقوق الإنسان والاقتصاد الحر في تحليل الظواهر كحتمية معرفية ومنهجية بالرجوع إلى مفهوم الدولة- الأمة ومعاهدة وستفاليا 1648 والتي أرست مفهوم السيادة الوطنية ،وحرية المعتقد في ظل التنافس والتوازن بين الدول الأوروبية آنذاك(بروسيا ، روسيا،

النمسا ،فرنسا)خاصة منها أنظمة الحكم وإشكالية التحول أو الانتقال الديمقراطي في الدول المتخلفة، بالربط بين مواضيع جديدة بطريقة تلازمية والمتمثلة في الديمقراطية التشاركية، والإصلاحات السياسية خاصة منها الدستورية، ونظام الحكم الأمثل. (غير مسنودة بالإعلام).في ظل غياب استراتيجية منذ الاستقلال للدولة بشكلها الحالي في الوطن العربي **لإشكالية الاستقرار والتنمية**.

-لا ديمقراطية مع البيروقراطية :أغلب المواضيع والأفكار المرتبطة بالتنمية المستديمة جاءت مرتبطة بدور الأفراد والمؤسسات داخل المجتمعات (دساتير تعبر عن رغبات وميولات أشخاص).حيث هذه الأخيرة لم تتطور في مراجعة تكوين الدولة بمفهوم مستقل(من ذلك أن الدول في الوطن العربي قبل الشروع في بعض الإصلاحات تعبر عن رغبات شخصية صراعات القرون الوسطى) حيث الدولة أصبحت لا تستطيع القيام ببعض الوظائف في ظل إخفاق التجارب التنموية ،في ظل التعبير عن رغبات وميولات أشخاص وليس مؤسسات.(**نموذج الدولة التسلطية ،الدولة تهيكل المجتمع**).

-الانتقال الديمقراطي كأساس للتنمية المستديمة : اعتبار أن الديمقراطية في تطورها تجد في كل مرة حلول للمشاكل المطروحة (مفهوم لحل مشكلة **وحدة نسقية متكاملة** ومنظور فكري متجدد تطرح من خلالهما مفاهيم هي نماذج معرفية كمقاربات تفسيرية مثل ما بعد الحداثة، وما بعد الفلسفة ،وما بعد التاريخ، وما بعد الديمقراطية من منظور غربي.(**التحول الديمقراطي مقرون بالتطور الصناعي وهيمنة السلطة التنفيذية**)

لا ديمقراطية مع الأمية : أن أساس التحولات المختلفة التي تعرفها المجتمعات للحكم أين المشاركة في النقاش عوض الاكتفاء بالبحث عن التطبيق وفقط. التحول الديمقراطي كموضوع للإصلاح السياسي بالابتعاد عن المقاربات الدعائية لأنها لا تعطينا استراتيجية مستقبلية. أزمة الاندماج والهوية ، ومشكلة بناء الأمة ،و انقسام في طبيعة تكوين الهوية هل يكون على أساسي ديني ،أو وطني.(**غياب نخبة وغياب تنمية ،فقر ،و تخلف وأمية غياب ثقافة الانتخاب والثقافة السياسية)**

- **ثقافة الثقافة العامة**: تطرح من العلاقة الشرطية بين النسق المعرفي الغربي السائد، والنموذج المعرفي المهيمن في تفسير مفهوم الإصلاح السياسي، من **منظور ليبرالي في تفسير وفهم العملية السياسية (أوروبا وشمال أمريكا)**، قد تكون بإقصاء لأي تصور للحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم بعيدا عن المنظور الغربي **فالدولة في العلم الثالث هي محاولة إعادة إنتاج شكل الدولة الأوروبي(الفرنسي) وغياب دمج الأفراد في الأمة ثم تأتي مرحلة بناء الدولة الوطنية نجن قمنا بالعكس**..

مكونات التغيير: إن فشل في مكونات المجتمعات التي مازالت بعيدة عن تجسيد تصور تكاملي متجانس سواء في التربية أو التعليم هل للمثقف والسياسي النية في التغيير؟ شكل الدولة الوطنية الحالي لم يساعد على تحقيق التنمية والاستقرار **حتى إذا اعتمدنا على المقاربة الكمية فعدد الأحزاب أو الجمعيات في ظل الاختراق واستراتيجية الأحزاب والتنظيمات المتماثلة لا تعبر معيار أو مؤشر تصنيف.** حيث لا يمكن أن نفهم التطورات المشكلة للحضارة الغربية والتي تحدد مفهوم الديمقراطية،

والتطورات التي تحدث في المجتمعات الحديثة المرتبطة بالعقل وطبيعة الفكر الغربي دون الرجوع إلى المفاهيم والنظريات المتعاقبة المرتبطة بهذا العقل وكيفية تركيبه.

*ثقافة المواطنة :أية آلة تحتاج إلى محرك واحد، وباعتبار الديمقراطية الغربية نموذج يراد تطبيقه نحتاج فيها إلى دافع والمتمثل في الهوية الوطنية فإن الدافع والمحرك لها ينبغي أن يكون الديمقراطية بوصفه صالحا لكل زمان ومكان. **في ظل فشل الأحزاب والجمعيات أمام السلطة الحاكمة**

***سرعة التحول** :أن مفهوم الديمقراطية في تطور مستمر من حيث الحقل المعرفي أو المنهجي **كنظرية حل مشكلة** ، وهو نتاج تفكير غربي مختلف تاريخيا في الزمان والمكان، ويؤثر هذا على مستوى التفكير ومستوى التحليل للمجتمعات الأخرى خاصة الشعوب المتخلفة، وهذا ما يجعل التحليل الأبستمولوجي مختلفا، من حيث أسس وأهداف المعرفة. فالمفهوم في ظل نسق معرفي كلي لا يمكن ربطه بنموذج معرفي مختزل ووالذي هو الفكر الغربي. إن ما عرفته البشرية من تطور في 150 سنة الأخيرة هو اكبر مما عرفته لأكثر من 3000سنة حيث الدساتير أفرغت من محتواها في ظل هيمنة السلطة التنفيذية في الدول المتخلفة. **حيث إنتاج نفس شكل السلطة .**

إن مفهوم الديمقراطية هو نتاج ممارسة للثقافة المرتبطة بالأقلية البرجوازية الأوروبية حيث تأثير المفكرين من ذوي الطبقة البرجوازية ، وتأثرت بمختلف أشكال الصراعات التي حدثت بين أشكال الأنظمة الاقتصادية التي عرفتها أوروبا كمركز للعالم، حيث الصراع بين النظام الإقطاعي والنظام البرجوازي الذي بلورت معالمه الثورة الصناعية في القرن السابع عشر من جهة، والرغبة في المحافظة على الوضع القائم من قبل المحافظين والمطالبين بالتغيير من جهة أخرى.

1. التحليل المادي التجريبي
2. مناهج علمية تركز على الفرد كجوهر أي تحليل.
3. إبعاد الدين ، فكر علماني
4. المادية التاريخية أين استقراء التاريخ لفهم التحولات الحاصلة في المجتمعات الغربي خاصة الأوروبية.
5. بلورة نمط من الفكر القائم على القيم الإنسانية التي منبعها القانون الطبيعي ،من منطلق أن هذا القانون المستمد من الطبيعة يمكن تطبيقه على الجميع في ظل التماثل الفيزيولوجي بين البشر ، فلهم نفس الرغبات والحاجيات.

إن مفهوم الديمقراطية هو حصيلة التطور الصناعي والتكنولوجي والاقتصادي الذي حدث في أوروبا وأمريكا الشمالية (الأورو-أطلنطية) ،والذي أدى إلى ظهور دولة الرفاه welfare state من خلال الاعتماد على الفرد كأساس أي تحليل سياسي أو اقتصادي. فعلمية هذه الأطروحات والمرتكزة على العملية السياسية بأبعادها الاقتصادية الليبرالية قد تكون سليمة بالنسبة لواقع معين - كما هو الحال بالنسبة للمحددات التي تقوم عليها الحضارة الغربية - ولكنها قد تؤدي إلى نتائج غير علمية وغير سليمة

لواقع سياسي واقتصادي مختلف تماما مثل الظروف التي تحيط بالعالم ، فما الحل ؟ إن محاولتنا فهم الواقع العربي مثلا يتطلب منا:

1 – البحث عن مقاربات تفسيرية مستقلة تتعدى هيمنة التحليل العلمي الأوروبي بهدف الوصول إلى تحديد مجالات للدراسة بوسائل ومناهج بحث علمية جديدة تعبر عن واقعنا، في ظل وجود عدة مقاربات وصفية ،وتفسيرية متعددة الاختصاصات بمنظور غربي.

2-إيجاد طرق للمعرفة علمية ،بالبحث عن تطوير معرفتنا ونموها بالمزاوجة بين البعد المادي والقيمي (سياسي واقتصادي خاصة كما فعلت الحضارة الأوروبية)من خلال إدراك أهمية بلورة لإبستومولوجيا أصيلة أو جديدة التي تعترف بوسائل المعرفة غير التي سبق ذكرها ،والتي تعتبر مقبولة في إطارها التاريخي ، والثقافي ، والاجتماعي.

3-مراجعة مفهوم الديمقراطية من خلال الاستقلالية عن النسق المعرفي والمرتبط بالنموذجين المعرفيين الإغريقي والروماني كنظام مهيمن على التحليل العلمي للمعرفة الإنسانية السياسية خاصة، من خلال البحث واقتراح منظور بديل من استقراء التاريخ والذي شكلته الحضارة العربية الإسلامية منذ القرن السادس ميلادي.

4- فتح نقاشات نظرية على مستوى داخلي بين باحثي ومفكري الأمة العربية لتجاوز الأنساق المعرفية المفروضة مثل الحداثة والمعاصرة ،والتي تطبع النظام الأوروبي، أو التي ظهرت نتيجة عصر التنوير الأوروبي، لأننا لا نستطيع ولا يمكن التكلم عن تطور العلوم لذاتها، سواء كن ذلك من الجانب الفلسفي ، أو من الجانب الأبستمولوجي ، أو من الجانب المنهجي.

5- العمل على التطور العلمي لأنه نتيجة حتمية لتطور هذه المجتمعات خاصة المشكلة للحضارة الغربية ،والتي مازالت

خاضعة ومهيمن عليها بمستوى معين من الفكر الأوروبي كمركز للعالم ،والذي يعمل كعائق، ولا يمكن أن يدفع أو يؤدي إلى تحرير وتطور هذه الشعوب، وإحداث نهضة عربية إسلامية أصيلة المعرفة منبعثة من أصالتنا ،لأنه لا يمكن أن نحدث طفرة – نقلة- نوعية في الانتقال من منظومة معرفية تحدد الإطار الفكري والنظري لواقع معين مخالف وقد يكون مناقض لنحاوله إسقاطه وجعله صالحا لواقعنا وظروفنا.

-أن الدولة -الأمة بمفهوم غربي هي وليدة المزاوجة بين العملية السياسية والاقتصادية في التحول من نظام اقتصادي لأخر من العبودية ، والإقطاعية إلى الدولة الوطنية ذات السيادة.

-أن الدولة الوطنية بمفهومها العربي يغيب عنها الإجماع في ظل الطرح القائم على تجاوزها باعتبارها تتعارض ومفهوم الخلافة ،ومن ثم تعدي لفكرة الحدود (الاختلاف بين الملكية والجمهورية).

-أن فترة الاستعمار هي قطيعة على قبول ورفض النموذج الغربي في الحضارة والقائم على فكر مادي،حيث تعتبر المرحلة الفعلية للصراع الحضاري.

* يظهر التحليل مما سبق أن النسق الغربي لمفهوم الديمقراطية ليس عالمي في ظل تركيزه على العملية التغيرية القائمة على المزاوجة بين العملية السياسية والاقتصادية في تفسير مفهوم الديمقراطية ،ومن ثم فكر مادي –تجريبي بالتركيز على النموذج الأوروبي ،حيث خصوصية هذا النموذج من خلال مقارنته بالنموذج الذي عرفته البلاد العربية ،من خلال مقارنة تتعامل مع النموذجيين معا على أساس أن كلا منهما لا يكمل الأخر، ومن فهم خصوصية النموذج المعرفي الأوروبي بواسطة النموذج العربي تظهر خصوصية هذا الأخير بدورها واضحة وجلية .التحول الديمقراطي يجب أن يقوم على:

- وجود مجتمع مدني كفاعل غير رسمي في الدولة يوازي الفواعل الرسمية في استراتيجيات صناعة القرار السياسي. لأن الرأي العام يصنع ولا يخطط له العملية السياسية المقرونة بالعملية الاقتصادية يجب أن تكون بهدف اجتماعي.
- احترام حقوق الإنسان.
- أن الديمقراطية تكون وسيلة لتحقيق غاية هي خدمة الإنسان وليست هدفا.

تبين من خلال هذا التحليل لمفهوم الديمقراطية في الأنظمة السياسية الغربية أن بعض أن لم نقل كل الأنظمة السياسية العربية هي أنظمة لا تتوفر على العناصر المذكورة سابقا، وأن إمكانية التحول فيها من أنظمة بشكلها الحالي إلى أنظمة ديمقراطية افتراض نسبي .إذ ما العمل؟

تبنت بعض الدول بنجاح لتوفر بعض القيم المشتركة في الحكم وفق مفهوم غربي الثورات إسبانيا والبرتغال. فالانتقال من التركيز على الهند وباكستان إلى أوروبا الشرقية إلى التأكيد على أن هناك علاقة بين التقدم الصناعي والتحول الديمقراطي ،حسب فرضيات جامعة شيكاغو.

خاتمة :نستنتج من دراستنا لقياس الأثر والتأثير بين المتغيرات المجتمع المدني، الإصلاح السياسي والتنمية المستديمة كنسق معرفي مستقل وكامل، وتأثيره على إخفاق النموذج العربي مثلا، إلى قياس كمي لنتائج (نظام الحكم العربي ومفهوم الديمقراطية في دراستنا والوصول إلى إمكانية الانتقال الديمقراطي) حيث هذا النسق المتكامل والمستقل يعاني من صعوبات في التعميم نتيجة قيامه على أسس إقصائية أين التركيز على النموذج الأورو-أمريكي في الحكم ،و من ثم فإنه يتطلب مراجعة معرفية ومنهجية في ظل هذا القصور في النجاح من خلال تقديم تفسيرا عقلانيا ،و التحكم في الاستراتيجيات وهدا ما يتحقق من خلال الاتي استنتاج أن:

-نحتاج إلى مقاربات وصفية متعددة الاختصاصات، ويكون اختيارنا لمقاربة واحدة أي تلك التي تتم في ظل المقاربة الفكرية العربية الإسلامية بعيدا عن هيمنة الفكر الغربي(الذي يركز على العلاقة بين العملية السياسية بأبعادها الاقتصادية) بطرح مقاربة ماكرو –اجتماعية وبإصلاحات دستورية أين التوازن بين السلطات في التطبيق الفعلي. **حيث احترام القانون بتكريس الثقافة السياسية**

- الديمقراطية وسيلة من الوسائل المنظمة للأنماط المعيشية محددة، وهي بذلك لا تنسجم مع الطبيعة الواقعية للمجتمعات العربية بوصفها دينا ودنيا.

- أن القواعد المنظمة للديمقراطية الغربية علمانية أحيانا تكون في حركية، وأحيانا العكس.

-نظام العلاقة بين المسلم والإسلام ثابت، والقوانين ذات طبيعة حركية، ومن ثم ديناميكية البعد الغائي في الفكر العربي الإسلامي الذي يتعدى البعد المادي الغربي.

-أن استقرار النسق المعرفي والنموذج الديمقراطي الغربي لا يجب أن يكون إقصائيا ،وهذا حتى يضمن استقرار هيكل النظام الدولي، ومن ثم ضرورة وحتمية فصل العلاقة.

-أن اللاستقرار في النموذج الديمقراطي الغربي يؤثر على بنية النظام الدولي.

-لا يوجد نموذج مثالي للديمقراطية وإنما توجد مؤشرات للتنمية والقبول.

لتحقيق ذلك ينبغي الاعتماد على الدراسات الكمية (من خلال معرفة كيفية الحفاظ على الاستقرار دون إقصاء الأخر (مع الاعتماد كذلك على التنبؤ لمعرفة الاستعداد ومواجهة المستقبل من خلال تجنب هيمنة نموذج على آخر، من خلال السماح بإمكانية بلورة فكر ونمط حكم مستقل عن هيمنة النمط الغربي.إن الديمقراطية القائمة بمعرفة غربية غير قابلة للتعميم على باقي الشعوب والهويات الأخرى نظرا لغياب التشابه. ومن ثم البديل يكون وفق:

- إعداد مخطط شامل قائم على دراسات علمية (نظرية وتطبيقية)عن كل نموذج، دون نسيان خصوصية كل منها. من منطلق عدم تفضيل تصور على الأخر.ومن ثم الحاجة إلى فكر عربي مستقل. الابتعاد عن التركيز **على التحليل سوسيو-ديموغرافي**
- اعتماد نظام مراجعة دوري للمعطيات سواء المتعلقة بالتركيبة السكانية ،والموارد ،من أجل تحليل النموذج العربي للحكم وتحليل إخفاقه في تحقيق النهضة.
- الاعتماد على الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة نتيجة تغير الظروف، بهدف وضع تصور أني ومستقبلي يتناسب ومشاريع التنمية للمغاربة.

إن إشكالية العلاقة بين نمط الحكم والديمقراطية الغربية محددة بعامل الحداثة .و لضمان نجاح النموذج للعصرنة ،و تطور المجتمعات غير غربية يجب تفعيل دور المثقفين من خلال تمكينهم من المشاركة في الحياة السياسية، والاجتماعية ، والاقتصادية التنافسية باعتبارهم الآلة المحركة للمجتمع **حيث اعتبار الجامعة والجامعيين كأكبر مجتمع مدني موجود في الوطن العربي** ،و لا يتحقق إلا في ظل **نمط حكم عربي مستقل عن هيمنة النموذج الغربي الذي أخفق في واقعنا ،فحتمية القطيعة بين المفهوم والممارسة ضرورة معرفية ومنهجية.**

إن التحول نحو الحرية وعدم التضييق على الأفراد لا يكون إلا بتفعيل **المشاركة التنافسية التداولية** داخل المجتمعات ،وإنجاح دور المثقف الذي كان فعالا أثناء مرحلة الاستعمار مثلا في العملية التغيرية، وهذا دون إهمال الوقت والظروف المواتية الداخلية والدولية.، ولا يكون إلا بالتركيز على مواضيع الاختلاف فقط في الإصلاح السياسي ،ومن ثم يجب التفكير في قضايا الاتفاق التي هي حاليا منعدمة .إن النسق المعرفي السائد.

في تفعيل دور المجتمع المدني يفسر بالانتقال من النظري إلى الواقع:

–صعوبة تحقيق الديمقراطية: الإصلاح السياسي هل هو وسيلة أو غاية في التنمية المستديمة .

–تعرف معظم الدول إصلاحات شاملة على مستويات عدة خاصة منها المتعلقة بالسياسة الداخلية في ظل موجة من تغير في أنظمة الحكم وبروز لأنماط فكرية تتبنى التحولات الديمقراطية التي عرفتها الأنظمة الغربية منذ مدة، بهدف انتقال ديمقراطي حقيقي يعمل على تفعيل إشراك الفاعل الحكومي وغير الحكومي في صناعة القرار السياسي الرسمي، ومن خلال تتبع لمسار من الإصلاحات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ضمن مقاربة سياسية شاملة.

– يظهر بناء الدراسة في مجموعة ملاحظات متناقضة أحيانا فيما بينها تشكل لنا توجه نظري يفتح نقشات نظرية وممارستية يمكن من خلاله تفسير ونقد النسق المعرفي السائد في تفسير مفهوم الإصلاح السياسي ، وتقديم نسق بديل بزاوية إن أمكن من الداخل وفق توجه يعبر عن رغبات المواطن.

– جاءت الرغبة إلى تقديم منظور بديل لما سبق في فهم وتفسير ونقد ما هو سائد من خلال مقاربات وصفية متعددة الاختصاصات اجتماعية ،وسياسية ،و اقتصادية ، بالتطرق إلى مجموعة من الملاحظات، في ظل عجز النسق المعرفي السائد الحالي في تفسير مفهوم التنمية المستديمة في إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة ، وتكلفة الانتقال الديمقراطي التي تبقى باهظة شبيهة بتلك التي عرفتها الدول الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أين التحول الديمقراطي جاء بثورات دامية.

– جاءت مخرجات إشكالية الانتقال الديمقراطي في بعض مناطق العالم عنيفة التوجهات والمآلات فبروز تهديدات وأخطار تهدد كيان التماسك الذي كانت تعرفه ضمنيا هذه الدول ، يتطلب منا المساهمة وفق نقاش نظري وليس كصناع قرار أو كرجال سياسة في تفسير ونقد العملية ، بضرورة مراجعة تكلفة هذا الانتقال من خلال صياغة علمية لاستراتيجية مستقبلية تحتوي هذه العملية الانتقالية من زاوية علمية .

– إن الوصول إلى المقاربة الماكروسوسيولوجية الجديدة المقترحة كتحليل كلي، والمحددة لمفهوم الانتقال الديمقراطي، تكون بتقديم نسق معرفي يفسر ويحلل العملية التغيرية سواء بطرق سلمية أو دون ذلك ،وبتقديم مراجعة للمفهوم لتجديده ، بإدراك الممارسة السياسية دون اختزال إمكانية التغير السياسي الخارجي، من خلال الربط بين الفاعل الحكومي وغير الحكومي من خلال دور جمعيات المجتمع المدني والرأي العام في رسم وصناعية ،وتنفيذ ،وتجسيد القرارات، وتفسير ظاهرة الامتناع السياسي الذي يعتبر عند البعض حزب سياسي غير معتمد. من جهة أخرى تحديد المتغيرات الدولية التي يمكن أن تؤثر على العملية كظاهرة الثورات على السلطات القائمة من منطلق تغير يشمل جوانب عدة كما حصل في بعض مناطق العالم.

الخصائص السيكومترية لاختبار محكي المرجع في الكيمياء وفق النظرية الحديثة في القياس النفسي والتربوي

د. أيمن محمد فريحات- د. عمر صالح بني ياسين
قسم العلوم التربوية
كلية عجلون الجامعية/ جامعة البلقاء التطبيقية
المملكة الأردنية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير الخصائص السيكومترية لاختبار محكي المرجع في الكيمياء وفق النظرية الحديثة في القياس النفسي والتربوي. ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم بناء اختبار تحصيلي في مادة الكيمياء مؤلف من (57) فقرة من نوع الاختيار من متعدد بأربع بدائل، تم تطبيق الاختبار على عينة الدراسة والبالغ عددها (390) طالباً وطالبة من طلاب الصف الأول الثانوي العلمي في مديرية التربية والتعليم الأولى في اربد.

أشارت نتائج الدراسة إلى مطابقة الاستجابات عن (47) فقرة من فقرات الاختبار لافتراضات النموذج أحادي المعلمة (نموذج راش)، وحذف (10) فقرات لم تطابق هذا النموذج، وبالتالي كانت جميع فقرات الاختبار بصورته النهائية ضمن حدود المطابقة بالنسبة لمؤشري متوسطات المربعات الداخلية والخارجية، وبلغ معامل ثبات الأفراد (0.89)، ومعامل ثبات الاختبار (0.97). كما تم التحقق من تمتع الاختبار بصدق المحتوى والصدق التلازمي، وبينت النتائج كذلك أن قيمة دالة المعلومات للاختبار كانت أكبر ما يمكن عندما كانت $(\theta = b)$، وهذا ما يتوقعه نموذج راش. وأن الاختبار يقدم أكبر كمية من المعلومات عن أداء المفحوصين عند مستويات القدرة المتوسطة، ويقدم أقل كمية من المعلومات عند مستويات القدرة العالية والمنخفضة.

كلمات مفتاحية: اختبار محكي المرجع، الخصائص السيكومترية للاختبار وفقراته، نموذج راش.

this study aimed to estimate the psychometric characteristics of a criterion – referenced test in chemistry according to the modern theory of measurement. To achieving this purpose an achievement test in chemistry was constructed, consisted of (57) multiple choice items of four alternatives. The tes was administered on a sample of (390) male and female students of first secondary class of the scientific stream enrolled in the schools of Irbid educational directorate. The results revealed that students responses for (47) item of the test fit rasch model assumptions, whereas (10) items didn't fit the model. All items in the final form of the test were located in the range of infit/ outfit statistic. The coefficients of reliability obtained for persons and items were (0.89) and (0.97) respectively. The test content validity and concurrent validity were ensured. The results also showed that the information function for the test was maximum at $(\theta = b)$ which consistent with rasch model assumptions, also the test presents the greatest amount of information at medium ability level, and presents the least amount of information at both the highest and lowest ability levels.

Key words: criterion – referenced test, psychometric characteristics of test and its items, rasch model.

مقدمة:

تهدف الاختبارات محكية المرجع إلى مقارنة أداء الفرد بمستوى أداء مطلق ومحدد بمجال من السلوك، أو بمستوى كفاية معين، دون الحاجة إلى مقارنة أداء الفرد بأداء الأفراد الآخرين كما في الاختبارات معيارية المرجع. والمتتبع لأدبيات القياس التربوي والنفسي يلاحظ تعدداً وتنوعاً في تعريف الاختبارات محكية المرجع، وربما يعود ذلك إلى حداثة مفهوم الاختبارات محكية المرجع وتعدد أنواعها، إذ يرى بعض علماء القياس من أمثال جليزر Glaser ونيتكو Nitko أن مفهوم "المحك" يعني نطاقاً شاملاً من المعارف والمهارات المحددة تحديداً جيداً، بحيث نستطيع من خلاله موازنة أداء الفرد على الاختبار بهذا المجال أو النطاق معرفة ما يستطيع أن يؤديه هذا الفرد، وما لا يستطيع أن يؤديه (علام، 2001، ص23) وبهذا فإن الاختبار محكي المرجع يعتمد في جوهرة على تقدير مستوى أداء الفرد بالنسبة لمحك أو مستوى إتقان محدد في مجال سلوكي محدد (Popham, 1978). ويختلف الاختبار المحكي المرجع عن الاختبار معياري المرجع في أشياء كثيرة منها: اختيار الفقرات ومستويات صعوبتها وقدرتها على التمييز بين الأفراد، وكذلك في شروط صدقها وثباتها؛ فأفضل الفقرات في الاختبارات محكية المرجع هي التي تمثل المجال السلوكي خير تمثيل، وتساهم في تحديد مستوى الأداء أو الإتقان المتوقع من المفحوص، في حين أن أفضل الفقرات في الاختبارات معيارية المرجع هي الأقدر على التمييز بين الأفراد (Crocker & Algina, 1986, P211) ويشير بوند (Bond, 1995, P73) إلى أن الاختبار محكي المرجع يركز على ماذا يمكن أن يفعله الأفراد المفحوصون، وعلى ما يعرفونه، وكذلك فإن محتوى الاختبار محكي المرجع يختار على أساس النتاجات التعليمية التي يتوقع من الطالب إتقانها. والاختبارات محكية المرجع تكون فعالة عند استخدامها في برامج التدريب؛ فهي وسيلة جيدة للكشف عن نقاط القوة والضعف، وتمد واضعي المقررات والبرامج التعليمية بتغذية راجعة لتساعدهم في تعديلها وتطويرها (Buck Lowrence, 1978, P121).

ويشير الشرقاوي (1977) أنه يمكن الاستفادة من المعلومات المستمدة من الاختبارات محكية المرجع عند تقويم المنهاج الدراسي من حيث المحتوى، وفي قياس أقصى أداء يمكن أن يحققه المتعلم. ويضيف مارتوزا (Martuza, 1977, p6) أن لاختبارات محكية المرجع تستخدم كذلك في تشخيص حالات القوة والضعف في البرامج المدرسية. وفيما يتعلق في بناء الاختبارات محكية المرجع فقد لا تختلف كثيراً عنها في الاختبارات معيارية المرجع غير أنها في الاختبارات محكية المرجع يكون حجم المحتوى أقل وتكون الأهداف مفصلة أكثر، وعدد الفقرات المقابلة لكل هدف أكبر، ويكون التركيز في كفاية الفقرة على مدى الانسجام بينها وبين الهدف الذي تقيسه أكثر من التركيز على قدرتها التمييزية (عوده، 2005، ص186) وفيما يتعلق باختبار فقرات الاختبار محكي المرجع، فإن عملية بناء الاختبار محكي المرجع وانتقاء فقراته تمر بالخطوات الآتية: (Crockerd Algina, 1986, p 211 ; Hambleton & Suaminathan, 1985, P123)

1. تحليل المحتوى.

2. تحديد الأهداف التي تمثل جميع جوانب المجال السلوكي.
3. كتابة جدول مواصفات للمحتوى والأهداف وعرضه على محكمين.
4. كتابة فقرات لكل هدف من الأهداف التي تم تحديدها.
5. إجراء تجريب أولي لهذه الفقرات.
6. تحليل نتائج التجريب (الاستجابات على هذه الفقرات).
7. انتقاء الفقرات بناء على نتائج التحليل.

وعند اختيار الفقرة فإن معامل صعوبة الفقرة ليس مؤشر أساسياً يستخدم لتقويم الفقرة ومن ثم انتقائها، وإنما يكون التركيز على مدى الانسجام بين الفقرة والهدف الذي تقيسه، وكذلك مدى تمثيل الفقرات للمحتوى المراد قياسه. وعموماً تكون الفقرات محكية المرجع أسهل منها في الاختبارات معيارية المرجع (عودة، 2005، ص185) وكذلك الأمر بالنسبة للتمييز، إذ أن الافتراض الضمني في الاختبار محكي المرجع هو أن الأفراد مختلفون في قدراتهم في مدى ما يمكن أن يحققوه في محك المحتوى، وليس بالضرورة مقارنتهم مع مجموعة معيارية. ولذلك يمكن تقويم فاعلية انتقاء فقرات الاختبار محكي المرجع؛ أي فاعلية بناء هذا النوع من الاختبارات وفق معيارين هما: (Hambleton & Swaminathan, 1985, p 125)

1. إلى أي درجة يمكن أن تشكل العلامة على اختبار محكي المرجع تقديراً دقيقاً للعلامة التي يمكن أن تتحقق على المجال السلوكي بمجمله؟
2. إلى أي درجة يمكن للاختبار محكي المرجع أن يصنف المفحوصين عند نقطة قطع تمثل مستوى الإتقان، كما يصنفهم اختبار المجال بمجمل فقراته عند نفس نقطة القطع؟

ويرى أصحاب نظرية الاستجابة للفقرة (Burton, 2001) أنها تقدم طريقة فعالة في اختيار فقرات الاختبار، وذلك اعتماداً على كمية المعلومات التي تشارك بها فقرة الاختبار في المعلومات الكلية للاختبار عن قدرات المفحوصين فعلى سبيل المثال فإنه من الممكن أن تكون الفقرة مطابقة تماماً للنموذج ثنائي أو ثلاثي المعلمة ولكن معلمة التمييز لها تكون منخفضة إلى الدرجة التي تكون عديمة الفائدة في أي اختبار. وقد لخص لورد (Cited in Hambleton & Swaminathan, 1985, p22) أسلوباً كان قد وضع أصلاً من قبل بيرنباوم (Birnbaum, 1968) تستعمل فيه دالة معلومات الفقرة في عملية بناء الاختبار، وهذا الأسلوب يتضمن الخطوات الرئيسية الآتية:

1. وصف شكل دالة المعلومات المرغوب فيها للاختبار ككل وتسمية هذه الدالة بدالة المعلومات المستخدمة.
2. اختيار الفقرات التي لها دوال معلومات بحيث تملأ المساحة تحت دالة معلومات الاختبار المستهدفة بشكل محكم.
3. بعد إضافة كل فقرة إلى الاختبار تحسب دالة معلومات الاختبار لكل الفقرات التي تمت إضافتها.

4. يستمر اختبار الفقرات إلى أن تصبح دالة معلومات الاختبار قريبة جداً من دالة معلومات الاختبار المستهدفة.

ومن أهم الملامح المفيدة لهذا الأسلوب أن مشاركة كل فقرة في دالة معلومات الاختبار يمكن أن تحدد بشكل مستقل عن باقي الفقرات في الاختبار، كما أنه باستعمال أسلوب لورد هذا مع تجمع من الفقرات المعروفة لتطابق نموذج استجابة محدد، فإنه من الممكن بناء اختبار له تمييز جيد في منطقة محددة على متصل القدرة لمجموعة من المفحوصين، وعندها تختار الفقرات التي تعظم معلومات الاختبار في منطقة القدرة المحددة على متصل القدرة (السمة) (Lord, 1980, p65).

وقد جاءت هذه الدراسة لبيان كيف يتم بناء اختبار محكي المرجع في الكيمياء ومن ثم تقدير الخصائص السيكومترية لهذا الاختبار وفق النظرية الحديثة في القياس لما تشكله هذه النظرية من إطار للتوجه الحالي والمستقبلي في بناء فقرات أي اختبار، ولما تتميز به هذه النظرية عن النظرية الكلاسيكية في القياس حسب ما أشار إليه هامبلتون وسوامينثان (Hambleton & Swaminathan, 1985, p11) بالإضافة لما تعانيه النظرية الكلاسيكية من عيوب وجوانب ضعف متعددة (Hambleton & Swaminathan, 1985, p18; stocking, 1999, p322) ومن أهم تلك الجوانب أن الخصائص السيكومترية للاختبار تتأثر بخصائص المفحوصين، وأن تقدير قدرات المفحوصين تتأثر بخصائص فقرات الاختبار كما أنها تفترض أن الخطأ المعياري في القياس متساوٍ لكل المفحوصين.

من هنا جاءت النظرية الحديثة في القياس لتلافي عيوب النظرية الكلاسيكية ولتقترب بالقياس النفسي والتربوي من القياس الطبيعي من حيث الدقة (عودة، 1992) كما يشاع أن هذه النظرية تمكن المختص من الإجابة عن أي تساؤل يثار حول الفقرة أو الاختبار أو المفحوص.

كما أن هذه النظرية تعالج كثيراً من موضوعات القياس التي فشلت النظرية الكلاسيكية في إيجاد حلول لها مثل: تحديد الفقرات المتحيزة، ومعادلة علامات الاختبار، وبنوك الأسئلة والاختبارات المفصلة (Hambleton & Swaminathan, 1985, p3) وتقوم النظرية الحديث في القياس على افتراضات أساسية كما أشار هامبلتون وجونز (Hambleton & Janes, 1993, p 192) هي:

– افتراض أحادية البعد: أي أن هناك قدرة واحدة تفسر أداء الفرد في الاختبار.

– افتراض الاستقلال الموضعي: أي أن استجابات الفرد عن الفقرات المختلفة في الاختبار مستقلة استقلالاً إحصائياً عند مستوى معين من القدرة.

– افتراض منحنى خصائص الفقرة: أي أن لكل فقرة منحنى يصف العلاقة بين تحصيل المفحوص على الفقرة وقدرته المقاسة بالاختبار، من خلال اقتران تراكمي صاعد يسمى منحنى خصائص الفقرة.

– السرعة في الأداء: أي أن عامل السرعة لا يلعب دوراً في الإجابة عن فقرات الاختبار؛ بمعنى أن إخفاق الفرد في الإجابة عن بعض فقرات الاختبار يعود إلى انخفاض قدرته وليس إلى تأثير عامل السرعة في إجابته.

وقد انبثقت عن هذه النظرية مجموعة من النماذج والتي تعرف بنماذج السمات الكامنة، وتهدف جميعها إلى تحديد العلاقة بين أداء الفرد على الاختبار وبين السمات أو القدرات التي تكمن وراء هذا الأداء وتفسيره.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدارسة إلى تقدير الخصائص السيكومترية لاختبار محكي المرجع في الكيمياء وفق النظرية الحديثة في القياس وجاءت هذه الدراسة لبناء أداة قياس تتمتع بخصائص سيكومترية مقبولة لقياس تحصيل الطلبة في الكيمياء، ويمكن أن تستخدم لتقدير علامة المجال وكذلك لبناء اختبارات فرعية محكية المرجع منها، بحيث يمكن التحقق من مدى إتقان طلبة الصف الأول الثانوي العلمي لموضوعات مادة الكيمياء، كما أنه يمكن أن يكون هذا الاختبار أداة مناسبة لتحديد الأهداف التي تحققت، والتي لم تتحقق، كذلك جاءت هذه الدارسة للتحقق من التقدم الكبير الذي أحرزته النظرية الحديثة في تطوير مقاييس أكثر دقة في قياسها للسمات النفسية والتربوية وفي قدرتها على التحرر من أثر قدرة الفرد على معالم الفقرات، ومن أثر معالم الفقرات على قدرة الفرد الذي يجيب عنها.

تساؤلات الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما درجة مطابقة الاستجابات عن فقرات الاختبار لنموذج راش؟
2. ما الخصائص السيكومترية للاختبار؟
3. ما كمية المعلومات التي يقدمها الاختبار عند مستويات القدرة المختلفة؟

تعريف المصطلحات:

- **الاختبارات محكية المرجع:** هي الاختبارات التي تستخدم لتحديد أداء الفرد بالنسبة لمجال سلوكي محدد تحديداً مسبقاً، ومعرفاً تعريفاً جيداً (علام، 2001).

- **الخصائص السيكومترية:** يقصد بالخصائص السيكومترية: معالم الصعوبة والتمييز والتخمين للفقرة، والصدق والثبات للاختبار، وفي هذه الدراسة اقتصرت الخصائص السيكومترية على معلم الصعوبة للفقرة، والصدق والثبات للاختبار.

- **نموذج راش:** أحد نماذج النظرية الحديثة الذي يفترض تساوي جميع فقرات الاختبار في التمييز بين مستويات القدرة المقاسة، وأن الفرد لا يلجأ إلى التخمين العشوائي في إجابته عن فقرات الاختبار (صفر $C = 0$) (Wright & Stone, 1979).

- **اللوجيت:** هي وحدة قياس كل من قدرة الفرد وصعوبة الفقرة، وتعرف بأنها قدرة الفرد على النجاح على الفقرات التي تعبر نقطة صفر التدريج عن صعوبتها، عندما يساوي هذا المرجع ثابتاً هو الأساس الطبيعي (e)؛ أي 2.72، ويكون احتمال النجاح عندئذ يساوي:

$\underline{2.72} = 0.73$ (Linacre& Wright, 1993).

3.72

الدراسات السابقة:

هناك عدد كبير من الدراسات التي بحثت في الخصائص السيكومترية للاختبارات بشكل عام وللاختبارات محكية المرجع بشكل خاص منها دراسة هالادينا ورويد (Haladyna & Roid, 1983) والتي هدفت إلى مقارنة طريقتين لاختيار فقرات اختبار محكي المرجع؛ الأولى تتم بالاختيار العشوائي لفقرات الاختبار من تجمع الفقرات التي تمثل السلوك المراد قياسه، وتعتمد الطريقة الثانية النظرية الحديثة في القياس، وأطلق عليها الطريقة التكيفية (Adaptive Method) وتعتمد نموذج راش، والمنطق وراء هذه الطريقة هو اختيار فقرات بمستويات صعوبة تتناسب مع مستوى تحصيل الطالب وكانت هذه الطريقة بثلاث مستويات للصعوبة:

المستوى الأول: اختيار فقرات ذات صعوبة ملائمة لمستوى قدرة المفحوص (on - level).

المستوى الثاني: اختيار فقرات ذات صعوبة قريبة من مستوى المفحوص (Near- Level).

المستوى الثالث: اختيار فقرات ذات صعوبة بعيدة عن مستوى قدرة المفحوص (off- Level).

وكان غرض الدراسة هو تحديد الطريقة الأقل خطأ في القياس، وقد بينت نتائج الدراسة أن قيمة الخطأ في القياس كانت أقل ما يمكن في طريقة اختيار الفقرات عند مستوى القدرة للمفحوص، تليها طريقة الاختيار العشوائي؛ والتي كانت فيها قيمة الخطأ أكبر قليلاً مما كانت في طريقة الاختيار عند مستوى القدرة، ولكنها قريبة جداً منها، في حين كانت قيم الخطأ في القياس في الطريقتين الأخريين أكبر بشكل واضح مما هو في الطريقتين السابقتين.

كما أجرى كل من جيرل، هاندرسون، جودوين وكلنجر (Gierl, Henderson, Jodoin & Klinger, 2001) دراسة هدفت إلى المقارنة بين ثلاث طرق لاختيار فقرات الاختبار باستخدام دالة معلومات الفقرة من خلال دراسة أثر أخطاء تقدير معالم الفقرات في بناء الاختبار وهذه الطرق هي:

الأولى: اختيار فقرات لها أعلى قيم معلومات بغض النظر عن مواقعها على متصل السمة ضمن المدى (-2.0 - +2.0).

الثانية: اختيار فقرات لها أعلى قيم معلومات عند نقاط محددة في المدى (-2.0 - +2.0) على متصل السمة بحيث يكون بين النقطة والأخرى فرق يساوي 0.5.

الثالثة: اختيار فقرات لها أعلى قيم معلومات في المدى (-2.0 - +2.0) والتي تقع حول كل نقطة من النقاط المختارة في هذا المدى، بحيث يكون بين النقطة والأخرى فرق يساوي 0.5.

وقد استخدم بنك أسئلة يحتوي على 150 فقرة باستخدام برنامج الحاسوب IRTDATA، حيث تم بناء اختبارات من هذا البنك تكون كل منها من 25 فقرة، وكان من أبرز نتائج الدراسة: أن أخطاء التقدير تقل كلما زاد حجم العينة في الطرق الثلاث، كذلك أشارت النتائج أن الطريقة الثالثة لها أقل أخطاء في تقدير معلومات الاختبار عنه في الطريقتين الأخريين كذلك كانت كمية المعلومات المقدرة في

الطريقتين الأولى والثانية أكبر من المتوقع، بينما كانت في الطريقة الثالثة أكبر من المتوقع أحياناً وأقل من المتوقع أحياناً أخرى.

وأجرى الأحمد (1992) دراسة هدفت إلى دارسة أثر عدد من طرق اختيار فقرات الاختبار المحكي المرجع على خصائصه السيكومترية، وهذه الطرق هي: الطريقة الحديثة في القياس وفق نموذج راش، والطريقة الكلاسيكية، والطريقة العشوائية والطريقة التي تعتمد معامل ارتباط فاي بين الفقرة وبين اختبار المجال ممثلاً بتجمع من الفقرات مؤلف من (85) فقرة، فيما بلغت عينة الدراسة 644 طالباً وطالبة تم اختيارها عشوائياً من مجتمع الدراسة وهو طلبة الصف الرابع الأساسي في مديرية تربية عمان الأولى، وقد تمَّ تشكيل ستة اختبارات بواقع 30 فقرة لكل اختبار اختيرت فقراته تبعاً لإحدى الطرق المذكورة سابقاً، كما تمَّ تحديد نقطتي قطع 60% و80% لتصنيف المفحوصين عند تلك النقطتين. وكان من أبرز نتائج الدراسة ما يأتي:

- جاء خطأ القياس للاختبار الذي اختيرت فقراته بالطريقة العشوائية أقل منه للطرق الأخرى عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وفيما يتعلق بفاعلية الاختبار في تصنيف المفحوصين بدلالة اختبار المجال فقد جاءت النتيجة لصالح طريقة اختيار الفقرة باستخدام معامل فاي عند نقطة قطع 60%، ثم طريقة اختيار الفقرة وفقاً لنموذج راش عند نقطة القطع 60%، في حين كانت الطريقة العشوائية أكثر فاعلية عند نقطة القطع 80% بينما تساوت طريقتا نموذج راش ومعامل فاي عند نقطة القطع 80% وبالتالي تكون هاتان الطريقتين بمثابة بديل للطريقة العشوائية.

الطريقة والإجراءات:

عينة الدراسة: تمَّ اختيار أفراد عينة الدراسة من طلاب الصف الأول الثانوي العلمي في مديرية تربية اربد الأولى بالطريقة العشوائية العنقودية، حيث تم اختيار 18 شعبة دراسية في مدارس اربد الأولى الثانوية، وبلغ مجموع عينة الدراسة في هذه الشعب (390) طالباً وطالبة.

أداة الدراسة: أداة الدراسة عبارة عن اختبار في مادة الكيمياء للصف الأول الثانوي العلمي حيث تم إعداد الاختبار وفق الخطوات الآتية:

- تم تحديد الغرض من الاختبار، وهو قياس تحصيل الطلبة في مبحث الكيمياء في مادة الفصل الدراسي الأول.
- تم تحليل منهاج الكيمياء للصف الأول الثانوي العلمي والمقرر من وزارة التربية والتعليم والمكون من الوحدات: تركيب المادة، الروابط الكيميائية، أشكال الجزيئات، والمحاليل، واشتقت منها الأهداف السلوكية كنتاجات تعلم يفترض أنها تغطي القدرات العقلية الدنيا والعليا.
- تم إعداد جدول مواصفات يربط بين مستويات الهدف بفئات المحتوى.

- تم عرض جدول المواصفات والأهداف السلوكية على محكمين مختصين في الكيمياء، حيث تم الأخذ بآرائهم ومقترحاتهم وكان هناك شبه إجماع على أن الأهداف شاملة للمنهاج والمجال السلوكي المراد تعليمه.
- تم كتابة فقرات عن كل هدف، واختلف عدد الفقرات حسب حجم المادة المقررة لكل هدف، وبلغ عدد هذه الفقرات (64) فقرة، عرضت على نفس المحكمين الستة لبيان رأيهم في الأمور الآتية:

أ- مدى التوافق بين الفقرة والهدف الذي تقيسه.

ب- مدى وضوح الصياغة اللغوية للفقرة.

ج- مدى شمول الاختبار للمجال السلوكي.

وبناءً على آراء المحكمين تم تعديل بعض الفقرات، وحذف فقرات أخرى، حيث تم حذف (4) فقرات وبالتالي أصبح عدد الفقرات (60) فقرة.

- **التجريب الأولي للاختبار:** بعد إجراء التعديلات المناسبة على فقرات الاختبار بناءً على آراء المحكمين تمَّ إخراج الاختبار بصورته الأولية، ومن ثمَّ طبق الاختبار على مجموعة مكونة من 58 طالب وطالبة من مدرستين ثانويتين، وروعي أن لا يكون أفراد عينة التجريب الأولي من ضمن أفراد عينة الدراسة الرئيسة. وكان غرض التجريب الأولي التعرف على مستوى صعوبة الفقرات، وتحديد الزمن المناسب لتطبيق الاختبار، والتأكد من وضوح الصياغة اللغوية للفقرات، والكشف عن أية صعوبات ممكن أن تواجه الطلبة، ولذلك إيجاد معامل الثبات. ولم يكشف التجريب الأولي عن أية ملاحظات ذات أهمية بعد ذلك أجريت عملية التحليل لبيانات التجريب الأولي باستخدام برنامج SPSS، حيث حسب معامل الصعوبة لكل فقرة، كما تم تقدير معامل التمييز باستخدام معامل الارتباط الثنائي النقطي (Pointbiserial)، ويوضح الجدول (1) قيم الصعوبة والتميز لفقرات الاختبار للعينة التجريبية.

كما تم تقدير الثبات للاختبار باستخدام طريقة الاتساق الداخلي بمعادلة كرونباخ الفا، حيث بلغت قيمته(0.92)، كما حسب معامل الصدق بدلالة المحك التلازمي ممثلاً بمعامل الارتباط بين علامات إفراد العينة التجريبية على الاختبار وبين علاماتهم في الكيمياء في نهاية الفصل الدراسي الأول، حيث بلغ معامل الصدق (0.84)، كما تم التحقق من صدق المحتوى من خلال التحليل المنطقي للأهداف السلوكية كنتاجات تعلم تمثل مجالاً سلوكياً، أو تحصيلياً محدداً وقد تم تأييد دلالات صدق المحتوى من خلال أحكام المحكمين والتي سبق بيانها سابقاً في بداية الحديث عن أداة الدراسة.

جدول 1: معاملات الصعوبة والتمييز لكل فقرة من فقرات الاختبار على العينة التجريبية

رقم الفقرة	معامل الصعوبة	معامل التمييز	رقم الفقرة	معامل الصعوبة	معامل التمييز	رقم الفقرة	معامل الصعوبة	معامل التمييز
1	0.67	0.40	21	0.62	0.44	41	0.62	0.22

0.51	0.58	42	0.47	0.52	22	0.36	0.64	2
0.43	0.71	43	0.51	0.50	23	0.35	0.43	3
0.22	0.74	44	0.39	0.62	24	0.28	0.32	4
0.51	0.49	45	0.38	0.67	25	0.41	0.58	5
0.68	0.42	46	0.27	0.81	26	0.32	0.44	6
0.50	0.47	47	0.19	0.76	27	0.35	0.80	7
0.64	0.58	48	0.44	0.68	28	0.33	0.73	8
0.28	0.81	49	0.46	0.64	29	0.45	0.64	9
0.45	0.66	50	0.49	0.58	30	0.52	0.58	10
0.40	0.61	51	0.42	0.66	31	0.38	0.65	11
0.30	0.41	52	0.48	0.72	32	0.46	0.73	12
0.46	0.55	53	0.37	0.75	33	0.51	0.60	13
0.18	0.82	54	0.39	0.60	34	0.42	0.63	14
0.41	0.60	55	0.44	0.68	35	0.40	0.95	15
0.42	0.49	56	0.34	0.47	36	0.48	0.64	16
0.52	0.57	57	0.51	0.72	37	0.25	0.83	17
			0.52	0.57	38	0.47	0.76	18
			0.36	0.64	39	0.42	0.64	19
			0.45	0.69	40	0.41	0.70	20

وبناءً على هذا التحليل تم استبعاد (3) فقرات، وذلك بسبب صعوبتها الكبيرة أو سهولتها الكبيرة أو انخفاض قيمة معامل تمييزها، أو لأن تمييزها سالب، وبالتالي أصبح عدد فقرات الاختبار بصورته النهائية (57) فقرة، وعند مراجعتها تبين أنها تمثل المحتوى المطلوب، والأهداف السلوكية التي تغطي المجال السلوكي، بعد ذلك تم تقدير معامل الثبات للاختبار على الفقرات المتبقية باستخدام معادلة كرونباخ الفا، فكانت قيمته (0.90).

- **إجراءات جمع البيانات:** بعد إعداد الاختبار بصورته النهائية، تم تطبيقه على عينة الدراسة، وجمعت أوراق الاختبار التي تمثل استجابات الطلبة عليها، ومن ثم تم تصحيح أوراق الإجابة اعتماداً على مفتاح للإجابة ثم إعداده مسبقاً، حيث كانت العلامة على الفقرة الصحيحة واحداً، وعلى الفقرة الخطأ صفراً. كما تم تحليل البيانات لتحديد الخصائص السيكومترية الأخرى للاختبار وفقراته وذلك باستخدام البرامج الإحصائية، SPSS وBIGSTEPS.

عرض النتائج ومناقشتها:

أولاً: عرض النتائج الخاصة بالسؤال الأول

ما درجة مطابقة الاستجابات عن الفقرات الاختبار لنموذج راش؟

للإجابة عن هذا السؤال تمَّ تصحيح فقرات الاختبار حيث أعطيت الاستجابة الصحيحة العلامة واحداً والخاطئة العلامة صفراً، وبعد ذلك تمَّ إدخال البيانات في ذاكرة الحاسوب، وحللت البيانات

باستخدام برنامج (BIGSTEPS)، والمصمم لتحليل البيانات وفق نموذج راش (Linacre & Wright, 1993) كما يأتي:

1. حدد البرنامج الأفراد غير المطابقين للنموذج، ولمعرفة مؤشرات المطابقة الخاصة بالأفراد تمَّ تقدير قدرة كل فرد بالإضافة إلى الخطأ المعياري في قياس هذه القدرة، وكذلك قيم إحصائي المطابقة الكلي (Total Fit Statistic)، وله مؤشران هما:

الأول مؤشر المطابقة الداخلية (التقاربي) (The Standardized information Weighted Fit Statistics for person) (ZSTD) ويعبَّر عنه كذلك بإحصائي متوسط المربعات التقاربي (MNSQ) (Mean Square In fit Statistic)، وهو مؤشر إحصائي للسلوكات غير المتوقعة والتي تؤثر في الاستجابات عن الفقرات التي تكون قريبة من مستوى قدرة الأفراد. والثاني مؤشر المطابقة الخارجية (التباعدي) (ZSTD) (The Standarized Information Weighted fit statistics for person: out fit.) ويعبَّر عنه كذلك بإحصائي متوسط المربعات التباعدي Mean square statistic :out fit وهو مؤشر إحصائي يعد بديلاً عن السابق، وله صفات مقاربة ومشابهة ولكنه أكثر حساسية للسلوكات غير المتوقعة من الأفراد عن الفقرات التي تبتعد عن مستوى قدرة الأفراد، وذلك لكل تقدير من تقديرات القدرة. ويبين الجدول 2 كلاً من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من تقديرات القدرة والخطأ المعياري في قياس هذه القدرة، وقيم إحصائيات المطابقة الداخلية والخارجية، ومتوسطات المربعات للمطابقة الداخلية والخارجية.

جدول 2: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من تقديرات قدرات الأفراد والخطأ المعياري في القياس للقدرة وإحصاءات المطابقة الداخلية والخارجية

	القدرة	الخطأ المعياري	إحصائي المطابقة الداخلية INFIT		إحصائي المطابقة الخارجية OUTFIT	
			متوسط المربعات MNSQ	قيمة الإحصائي ZSTD	متوسط المربعات MNSQ	قيمة الإحصائي ZSTD
المتوسطة الحسابي	0.12-	0.28	0.98	0.00	1.02	0.07
الانحراف المعياري	0.62	0.04	0.18	0.94	0.60	1.2

يتضح من الجدول 2 اقتراب المتوسط الحسابي لمتوسطات المربعات الموزونة من الواحد وهو الوضع المثالي كما يتوقعه النموذج، ويلاحظ كذلك أن متوسط قيم إحصائي المطابقة الداخلية قد بلغ صفراً، والانحراف المعياري له (0.94)، وهذه القيم كذلك تقترب من القيم المثالية التي يفترضها النموذج (صفر، 1) لكل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على الترتيب، وكذلك يلاحظ أن متوسط قيم إحصائي المطابقة الخارجية قد بلغ (0.07)، والانحراف المعياري له (1.2)، وهي أيضاً تقترب من القيم المثالية التي يفترضها النموذج (صفر، 1) على الترتيب وعند تفحص قيم إحصائي المطابقة

الخارجية للأفراد، أو ما يسمى إحصائي المطابقة الكلية للأفراد، والذي يشير إلى مدى مطابقة قدرة الفرد مع قدرات مجموعة الأفراد التي ينتمي إليها في قياس السمة إلي يقيسها الاختبار تبين وجود (31) فرداً تبتعد استجاباتهم الملاحظة عن الاستجابات المتوقعة تبعاً لقدراتهم، وتعد قدرة الفرد غير مطابقة إذا كانت قيمة إحصائي المطابقة تزيد عن (2) (Alastair & Hutchinson, 1987) أو أن قيم متوسطات المربعات المناظرة لهذه الدرجات تزيد عن (1) وهي القيم التي يتوقعها النموذج (Wright & Stone, 1979) وقد اعتبر هؤلاء الأفراد غري مطابقين للنموذج لأن استجاباتهم الملاحظة تبتعد عن توقعات النموذج، كأن يجيب الفرد عن فقرة ما إجابة خاطئة على الرغم من أن صعوبة الفقرة أقل من مستوى قدرته، أو أن يجيب الفرد عن فقرة ما إجابة صحيحة مع أن صعوبة الفقرة أعلى من مستوى قدرته. بعد ذلك استبعد الأفراد الذين لم تتطابق استجاباتهم مع توقعات نموذج راش، واستقر حجم العينة على (359) فرداً وتم إعادة التحليل لاختبار مدى مطابقة الفقرات للنموذج، وتمَّ تقدير معلم الصعوبة لكل فقرة، بالإضافة إلى الخطأ المعياري في قياس هذا المعلم وقيم إحصائي المطابقة الداخلية للفقرات، أو ما يسمى بإحصائي المطابقة الكلي للفقرة (ZSTD) ومتوسط المربعات للفقرات (MNSQ)، وكذلك قيم إحصائي المطابقة الخارجية للفقرات، أو ما يسمى إحصائي المطابقة الكلي للفقرات، وإحصائي متوسط المربعات لكل قيم الصعوبة. والجدول 3 يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من تقديرات معلم الصعوبة للفقرات، والخطأ المعياري في قياس هذه الصعوبة، وكذلك قيم إحصائيات المطابقة الداخلية والخارجية لهذه القيم.

جدول3: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل من قيم الصعوبة للفقرات والخطأ المعياري في القياس، وإحصائيات المطابقة الداخلية والخارجية لهذه القيم

	القدرة	الخطأ المعياري	إحصائي المطابقة الداخلية INFIT		إحصائي المطابقة الخارجية OUTFIT	
			متوسط المربعات MNSQ	قيمة الإحصائي ZSTD	متوسط المربعات MNSQ	قيمة الإحصائي ZSTD
المتوسطة الحسابي	صفر	0.11	0.99	0.2-	0.97	0.1-
الانحراف المعياري	1.10	0.02	0.13	1.4	0.2	1.3

من خلال الجدول 3 يتبين اقتراب المتوسط الحسابي لمتوسطات المربعات الموزونة من الواحد، وهو الوضع المثالي كما يتوقعه النموذج، كما يلاحظ أن متوسط قيم إحصائي المطابقة الداخلية (-0.2) والانحراف المعياري (1.4) وهي قيم بعيدة نوعاً ما عن القيم المثالية التي يفترضها النموذج وهي (صفر، 1) على الترتيب، كما يلاحظ أن متوسط قيم إحصائي المطابقة الخارجية بلغ (-0.1) والانحراف المعياري لها (1.3) وهي أيضاً بعيدة نوعاً ما عن القيم المثالية التي يفترضها النموذج وهي (صفر، 1)

على الترتيب، وفي ضوء محكات المطابقة للفقرات المستخدمة تبين وجود (10) فقرات غير مطابقة وبعيدة عن توقعات نموذج راش، بالإضافة إلى أن فقرة واحدة من هذه الفقرات كان معامل التمييز لها سالباً، ومعلوم أن القيم السالبة لمعامل التمييز تشير إلى مطابقة سيئة، أو تقدير بالاتجاه المعاكس، وهذه الفقرات هي: 7، 16، 18، 28، 29، 35، 44، 47، 52، 57 وقد تمَّ حذف هذه الفقرات العشر لعدم مطابقتها لنموذج راش، واستقر الاختبار بصورته النهائية على (47) فقرة وللتأكد من جودة مطابقة البيانات الناتجة عن استجابة أفراد عينة الدراسة على الاختبار، والتحقق من موضوعية تفسير نتائج الاختبار بصورته النهائية (47) فقرة، أعيد التحليل للمرة الثالثة للحصول على تقديرات نهائية لقدرات الأفراد متحررة من صعوبات الفقرات، وتقديرات لصعوبات الفقرات متحررة من قدرات الأفراد ويلخص الجدول 4 نتائج التحليل للقيم المتحررة لقدرات الأفراد.

جدول 4: نتائج التحليل لقدرات الأفراد المتحررة من صعوبات الفقرات

	القدرة	الخطأ المعياري	المدى	الجذر التربيعي لمتوسط المعياري في التقدير		الانحراف المعياري المعدل من الأخطاء		مؤشر الفصل		معامل الثبات	
				الفعلي	المتوقع	الفعلي	المتوقع	الفعلي	المتوقع	الفعلي	المتوقع
المتوسط الحسابي	0.13	0.35	1.52-	0.52	0.49	1.08	1.12	2.47	2.50	0.86	0.88
الانحراف المعياري	0.82	0.08	إلى								
أقصى علامة خام	55		4.82								
أدنى علامة خام	14										

من خلال الجدول (4) يلاحظ أن التقديرات النهائية المتحررة لقدرات الأفراد قد تراوحت بين العلامة الكلية (55) كحد أقصى و(14) كحد أدنى، وقد بلغ متوسط القدرة (0.12) وحدة لوجيت، والانحراف المعياري (0.82) لوجيت، بمدى تراوح بين (-1.52) لوجيت للمستوى المنخفض من القدرة و(4.82) لوجيت على مستوى المرتفع من القدرة، في حين بلغ متوسط الأخطاء المعيارية لتقديرات قدرات الأفراد 0.35 وهذه قيمة متدنية، وهذا يشير إلى دقة تحديد مواقع الأفراد على متصل السمة. كما يلخص الجدول (5) نتائج التحليل للقيم المتحررة لصعوبات الفقرات.

جدول 5: نتائج التحليل لصعوبات الفقرات المتحررة من قدرات الأفراد

	القدرة	الخطأ المعياري	المدى	الجذر التربيعي لمتوسط المعياري في التقدير	الانحراف المعياري المعدل من الأخطاء	مؤشر الفصل	معامل الثبات

				الفعلي	المتوقع	الفعلي	المتوقع	الفعلي	المتوقع	الفعلي	المتوقع
المتوسط الحسابي	0.06	0.11	من 1.62- إلى 4.52	0.16	0.15	0.93	0.92	8.82	8.86	0.98	0.98
الانحراف المعياري	0.92	0.04									

يلاحظ من الجدول (5) أن قيم التقديرات المتحررة لصعوبة الفقرات قد تراوحت بين (-1.62) و(4.52) لوجيت، وتتوزع بمتوسط قدرة (0.06) لوجيت وانحراف معياري قدرة (0.92) لوجيت، كما بلغ متوسط الأخطاء المعياري للفقرات (0.11) وهذه قيمة متدنية، مما يشير إلى دقة تقديرات صعوبات الفقرات.

للتأكد من جودة مطابقة البيانات الناتجة عن استجابات أفراد العينة على الاختبار ثنائي التدريج، والتحقق من موضوعية تفسير النتائج للاختبار بصورته النهائية (47) فقرة، وذلك بعد حذف الأفراد غير المطابقين، والفقرات غير المطابقة، وكذلك للتحقق من افتراضات نموذج راش، والذي يعد تحقيقاً لمدى صدق هذا النموذج في تحقيقه لموضوعية القياس، فقد أشارت النتائج إلى تحقق شروط الموضوعية في الاختبار، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

– إن متوسط تقدير قدرات الأفراد قد زاد بمقدار (0.25) وذلك بعد حذف الأفراد غير المطابقين والفقرات غير المطابقة، وقد بلغ متوسط قدرات الأفراد (0.13) لوجيت، أي أن مستوى الاختبار أصبح أكثر ملائمة لقدرات الأفراد، وذلك بسبب اقتراب متوسط القدرة للأفراد من متوسط الصعوبة للفقرات، والبالغ (0.06) لوجيت وهذا ينسجم مع ما هو متوقع من تزايد احتمال الإجابة الصحيحة عن الفقرات بتزايد مستوى قدرات الأفراد، أي أن معطيات الفقرات تتسق مع توقعات النموذج، أي حسن مطابقة الفقرات للنموذج والذي أكده اقتراب إحصاءات المطابقة المحسوبة من الوضع المثالي، وهو أن يكون متوسط المربعات للقدرات يساوي واحداً، والانحراف المعياري لهذه الأخطاء يساوي صفراً.

– أشارت النتائج كذلك إلى زيادة بلغت(0.07) لوجيت في متوسط الخطأ المعياري في القياس للقدرات، وقد يعود سب ذلك إلى نقصان عدد أفراد العينة، وكذلك نقصان عدد فقرات الاختبار بمقدار (22%)، كما بلغ متوسط الأخطاء المعيارية (0.35)، وهذه قيمة متدنية، الأمر الذي يشير إلى دقة تحديد مواقع الأفراد على متصل السمة، حيث تكون تقدير قدرات الأفراد أكثر دقة كلما كانت قيمة الخطأ المعياري أقل، ويعد هذا مؤشراً على نقصان احتمال الوصول إلى الإجابة الصحيحة عن طريق التخمين، وهذا يحقق افتراضاً آخر من افتراضات النموذج، وهو اقتراب فرصة التخمين من الصفر.

– بينت النتائج أن متوسط قيم إحصائي المطابقة الخارجية أو ما يسمى إحصائي المطابقة الكلية للفقرات بلغ (0.07) والانحراف المعياري لها (1.2) وهذه القيم تقترب من الوضع المثالي الذي يفترضه النموذج (صفر، 1) على الترتيب. وهذا المؤشر يختص باختبار مدى مطابقة الفقرة للنموذج، فإذا ما حدث اتساق بين الاستجابات الملاحظة للأفراد على الفقرة، واحتمال نجاحهم في إجابتها، دل ذلك على أن هناك اتساقاً بين الاستجابات الملاحظة للأفراد عن هذه الفقرة وعلاماتهم الكلية على الاختبار، أي استجاباتهم عن باقي فقرات الاختبار، وهذا يدل على الاتفاق بين السمة التي تعبر عنها هذه الفقرة والسمة التي تعبر عنها باقي الفقرات، ومعنى هذا تحقق افتراض أحادية البعد هو أحد الافتراضات الرئيسة في نموذج راش.

ثانياً: عرض النتائج الخاصة بالسؤال الثاني ومناقشتها

ما الخصائص السيكومترية للاختبار؟

1. **صدق الاختبار:** لقد تمَّ التحقق من صدق الاختبار بطريقتين كما يأتي:

الطريقة الأولى: لقد اعتمدت هذه الطريقة في تحقيق صدق المحتوى – كما مرّ سابقاً عند الحديث عن أداة الدراسة – على الإجراءات التي اتبعت في تحديد مجال التحصيل في كيمياء الصف الأول الثانوي العلمي للفصل الدراسي الأول، وتحليل المحتوى من خلال كتابة الأهداف السلوكية كنتاجات تعلم يراد تحقيقها، والوصول بها إلى مستوى الإتقان، وكتابة فقرات الاختبار التي تقابل هذه الأهداف، والتأكد من صحة هذه الإجراءات، من خلال الأحكام والتقديرات والتوافق الذي ظهر من خلال أحكام المحكمين من المختصين في الكيمياء والقياس والتقويم عن مدى ملاءمة نتائج تحليل المحتوى لموصفات مجال التحصيل، والتناظر بين محتوى فقرات الاختبار، والأهداف التي وضعت لتمثيلها.

الطريقة الثانية: اعتمدت هذه الطريقة في استخراج دلالة صدق المحك التلازمي باستخراج معامل الارتباط بين العلامات المتحققة على الاختبار وعلامات تحصيل الطلبة في عينة الدراسة لمادة الكيمياء ممثلة بمعدل الكيمياء لهم في نهاية الفصل الدراسي، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.81)، وهي قيمة مقبولة لأغراض هذه الدراسة (Linn & Gronlund, 2000).

2. **ثبات الاختبار:** بعد التحقق من جودة مطابقة فقرات الاختبار لنموذج راش، واستبعاد الفقرات التي لم تحقق هذه المطابقة، ينبغي الحصول على نوعين من معاملات الثبات؛ يطلق عليهما الثبات المتعلق بالأفراد، والثبات المتعلق بفقرات الاختبار، فمفهوم الثبات في نظرية الاستجابة للفقرة يشير إلى مدى الدقة في تقدير موقع كل من الفقرات والأفراد على متصل السمة، الذي نود قياسه، ويمكن تحديد مدى دقة الفقرات في تعريف هذا المتصل، بإيجاد النسبة بين الانحراف المعياري للقيم التقديرية المتحررة لصعوبة الفقرات، ومتوسط الخط المعياري لهذه القيم، ويطلق على هذه النسبة معامل الفصل بين الفقرات (Gi) (Item Separation index)، والذي يفضل أن تكون قيمته أكبر مما يمكن؛ فإذا لم تزد هذه القيمة عن (2) يصعب قياس المتغير بواسطة هذه الفقرات. وقد وجد أن قيمة

معامل الفصل بين الفقرات في الاختبار بصورته النهائية (6.85)، ومؤشر الفصل بين الأفراد (2.63) بمعنى أن ثبات الاختبار بلغ 0.97، وثبات الأفراد (0.89) وهذه القيم تشير إلى كفاية فقرات الاختبار في الفصل بين الأفراد، والتميز بين مستويات القدرة المختلفة للأفراد، وكفاية عينة الأفراد في الفصل بين الفقرات، بمعنى آخر فإن الأفراد يتوزعون بشكل مناسب على متصل السمة الممثل بفقرات الاختبار التي بنيت وفق نموذج راش.

3. النتائج المتعلقة بتقدير معالم الفقرات وفق نموذج راش: لقد تم تقدير معالم الفقرات لكل فقرة من فقرات الاختبار بصورته النهائية وفق نموذج راش، وذلك بعد الانتهاء من إجراءات المطابقة، واستبعاد الفقرات غير المطابقة وذلك من خلال تقدير صعوبات الفقرات وقدرات الأفراد، ويبين الجدول (6) صعوبة كل فقرة والخطأ المعياري في تقدير هذه الصعوبة لكل فقرة من فقرات الاختبار وفق نموذج راش.

الجدول (6): قيم الصعوبة للفقرات وأخطاءها المعيارية مقدرة باللوجيت مرتبة تنازلياً لكل فقرات الاختبار بصورته النهائية

رقم الفقرة	صعوبة الفقرة	الخطأ المعياري	رقم الفقرة	صعوبة الفقرة	الخطأ المعياري	رقم الفقرة	صعبة الفقرة	الخطأ المعياري
10	4.52	0.32	36	0.22	0.12	39	0.74-	0.13
50	3.34	0.23	30	0.19	0.12	31	0.85-	0.12
9	2.61	0.17	40	0.16	0.11	1	0.97-	0.12
22	1.49	0.11	27	0.11	0.11	32	1.02-	0.11
28	1.43	0.11	14	0.08	0.11	49	1.05-	0.14
37	1.37	0.11	21	0.03-	0.13	24	1.23-	0.14
51	1.24	0.11	34	0.11-	0.12	12	1.32-	0.14
43	1.15	0.11	4	0.18-	0.11	41	1.38-	0.13
52	0.92	0.12	15	0.22-	0.11	2	1.41-	0.12
38	0.80	0.11	45	0.25-	0.12	17	1.46-	0.11
6	0.73	0.11	33	0.28-	0.12	13	1.48-	0.12
23	0.66	0.12	5	0.36-	0.12	48	1.49-	0.13
19	0.52	0.10	48	0.40-	0.11	8	1.50-	0.14
20	0.48	0.13	31	0.43-	0.11	13	1.57-	0.18
26	0.39	0.12	42	0.58-	0.11	11	1.61-	0.21
3	0.27	0.06	29	0.61-	0.12			
المتوسط	صفر	0.12						
الانحراف المعياري	1.08	0.02						

يلاحظ من الجدول (6) أن صعوبة الفقرات لهذا الاختبار تراوحت بين (4.52) إلى (-16.1) لوجيت، وبمتوسط قدرة صفر وانحراف معياري قدره (1.08) لوجيت، وبخطأ معيراي تراوح بين (0.60) و(0.32)

وبمتوسط قدره (0.13)، وأن أعلى قيمة لمعامل الصعوبة كانت للفقرة (10) وأدنى قيمة لمعامل الصعوبة كانت للفقرة (11)، وهذا القيم متدنية مما يشير إلى دقة تقدير صعوبة الفقرات. كما أشارت النتائج إلى أن قيم صعوبة معظم فقرات الاختبار تتوزع بين (1.49) و(-1.50) لوجيت، مما يشير إلى أن فقرات الاختبار متوسطة الصعوبة، كذلك بينت النتائج أن قيم الأخطاء المعيارية للفقرات متوسطة الصعوبة كانت أقل منها للفقرات الصعبة والسهلة، وهذا يدل على أن الفقرات متوسطة الصعوبة تكون أكثر دقة في قياس تحصيل الطلبة، وبمعنى آخر فإن الفقرات متوسطة الصعوبة تقدم معلومات عن تحصيل الطلبة أكبر مما تقدمه الفقرات الصعبة والسهلة وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة كل من هالادينا ورويد (Haladyna & Roid, 1983) ودراسة جمحاوي (2000)، ودراسة الشريفين (2003).

وبناء على ذلك فقد عدت الفقرتان (13 و11) سهلتان لأن معامل صعوبة كل منهما أقل من (-1.50)، وعدت الفقرات (10 و50 و9) فقرات صعبة لأن معامل صعوبة كل منهما أكبر من (+ 1.50) كما أشارت جمحاوي (2000).

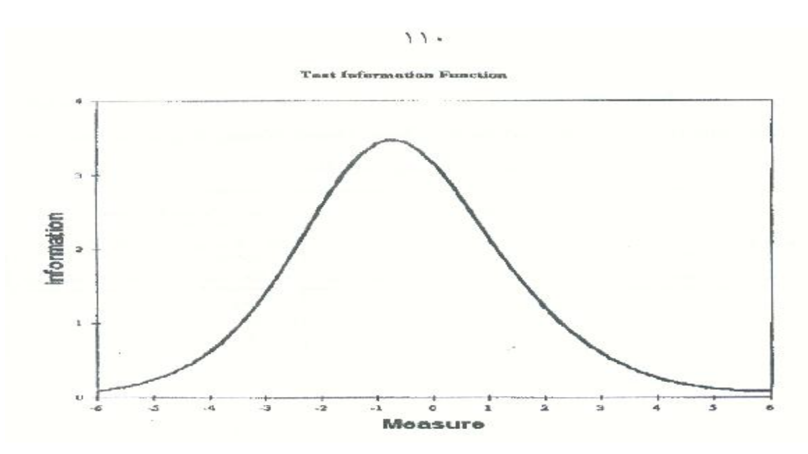
ثالثاً: النتائج الخاصة بالسؤال الثالث ومناقشتها

ما كمية المعلومات التي يقدمها الاختبار عند مستويات القدرة المختلفة؟

لإيجاد دالة المعلومات للاختبار، استخدم برنامج (MINSTEPS)، وهذا البرنامج لا يحلل استجابات أفراد يزيد عددهم عن (200) فرد، وفقرات لا يزيد عددها عن (30) فقرة، لذلك تمَّ اختيار (30) فقرة من فقرات الاختبار تتوزع قيم صعوبتها على طول متصل السمة، كما تم اختيار (200) فرد من أفراد العينة تتوزع قدراتهم على طول متصل القدرة من أدنى قدرة (-1.52) لوجيت إلى أعلى (4.82) لوجيت، وتم تحليل هذه البيانات وتقدير دالة المعلومات للاختبار عند كل مستوى من مستويات القدرة المحددة. والجدول (7) يبين قيم دالة المعلومات للاختبار عند مستويات مختلفة للقدرة.

جدول (7): قيم دالة المعلومات التي يقدمها الاختبار
عند مستويات مختارة من القدرة

القدرة	دالة المعلومات	القدرة	دالة المعلومات
6-	0.08	1	3.22
5-	0.22	2	2.46
4-	0.61	3	1.41
3-	1.47	4	0.58
2-	2.68	5	0.18
1-	3.15	6	0.09
صفر	3.72		



كذلك يبين الشكل (1) الرسم البياني للعلاقة بين قيم دالة المعلومات للاختبار والقدرة. من خلال الجدول (7) والشكل (1) تشير النتائج إلى أن قيمة دالة المعلومات للاختبار تتزايد تدريجياً بتزايد القدرة (θ) حتى تصل إلى أقصى قيمة ممكنة لها عندما تكون قيمة القدرة صفراً لوجيت، وهذه القيمة تقابل متوسط الصعوبة للفقرات صفر لوجيت، وهذا ينسجم مع ما يتوقعه نموذج راش؛ إذ أن دالة المعلومات تكون أقصى ما يمكن عندما تكون قيمة ($\theta = b$)، ويؤكد ذلك قيمة الخطأ المعياري للتقدير والتي كانت أقل ما يمكن عند متوسط الصعوبة لفقرات الاختبار، حيث بلغت قيمته (0.12).

كذلك يلاحظ من الجدول (7) والشكل (1) أن الاختبار يقدم أكبر كمية من المعلومات عند مستويات القدرة المتوسطة، ويقدِّم أقل كمية من المعلومات عند مستويات القدرة العالية والمتدنية؛ بمعنى أن الاختبار يعطي معلومات أقل عن الأفراد ذوي القدرات العالية والمتدنية.

وفي الختام فإن هذه الدراسة هدفت إلى بناء اختبار تحصيلي محكي المرجع في الكيمياء للصف الأول الثانوي العلمي، واعتمد في بنائه على الأهداف السلوكية التي تمثل الكفايات التعليمية التي يراد تحقيقها لدى طلبة الصف الأول الثانوي العلمي، وتم استخدام النظرية الحديثة في القياس كإطار لتحليل فقرات الاختبار وتحقيق افتراضات نموذج راش كأحد نماذج هذه النظرية وبناء أداة قياس موضوعية متحررة من قدرات الأفراد، ومتحررة من صعوبة الفقرات، وضمان الحصول على فقرات ذات خصائص سيكومترية جيدة؛ وبالتالي نقترب من العدالة والموضوعية والدقة باحتمال كبير، مما يمكننا من تشخيص جوانب القوة والضعف، وبيان المتقنين وغير المتقنين، مما يجعل بناء هذا الاختبار نواة لبنك أسئلة في الكيمياء، يمكن من خلاله اختيار أي عدد من الفقرات بطريقة عشوائية لتحقيق أهداف عملية القياس الموضوعي، وهذه المنهجية التي طبقت في بناء الاختبار محكي المرجع في الكيمياء يمكن تطبيقها في بناء اختبارات ومقاييس في مواضيع تحصيلية أخرى.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الأحمد، أحمد يوسف. (1992). **تأثير طريقة اختيار فقرات الاختبار المحكي المرجع على خصائصه السيكومترية،** رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن.

جمحاوي، إيناس. (2000). **مقارنة خصائص الفقرات وفق النظرية التقليدية ونظرية استجابة الفقرة في مقياس للقدرة الرياضية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد – الأردن.

الشرقاوي، أنور محمد. (1977). الاختبارات مرجعية الميزان، وسائل جديدة في القياس التربوي والنفسي، القاهرة: **الكتاب السنوي للتربية وعلم النفس،** المجلد الثالث، دار الثقافة للطباعة والنشر.

الشريفين، نضال. (2003). **مدى تحقيق معايير الفاعلية في معادلة اختبارين أحدهما ثنائي التدريج، والآخر متعدد التدريج وفق نماذج النظرية الكلاسيكية والحديثة في القياس،** رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان – الأردن.

علام، صلاح الدين. (2001). **الاختبارات التشخيصية مرجعية المحك في المجالات التربوية والنفسية والتدريبية.** القاهرة، دار الفكر العربي.

عودة، أحمد. (1992). مدى التوافق بين نموذج راش والمؤشرات التقليدية في اختيار فقرات مقياس اتجاه رباعي التدريج. **مجلة كلية التربية،** جامعة الإمارات (8) 153 – 179.

عودة، أحمد. (2005). **القياس والتقويم في العملية التدريسية،** دار الأمل للنشر والتوزيع، اربد – الأردن.

المراجع الأجنبية

Alastair, P. & Hutchinson, G. (1987). Calibrating graded assessment: Rasch partial credit Analysis of performance in writing. **Language testing.**

Birnbaum, A. (1968). **Some latent trait and their use in inferring an examinee's ability. In F.M. lord and M. R. Novi, statistical theories of mental test scores.** Reading Mass, Addison westey.

Bond L. A. (1995). **Norm – referenced testing and criterion – referenced testing: the differences in purpose, content and interpretation of results,** office of educational research and improvement (ED), Washington, DC.

Buck & Lawrence. (1978). **Is the federal government Jumping on the criterion – referenced testing Bandwagon.** Paper presented at the annual Meeting of the North eastern education research association.

Burton. (2001). Do item – discrimination indices really help us to improve our tests?. **Assessments & Evaluation in higher education.**

Crocker, L & Algina, J. (1986). **Introduction to classical and Modern test theory,** clarification**:** cole publishing company.

Gierl, M. J. Hederson, D, Jodoin, M, Klinger, D. (2001). Minimizing the influence of item parameter Estimation errors in test development: Acomparison of three selection procedures. **Journal of experimental education.** Vol 69, 3, P: 261.

Haladyna, T & Roid, G. (1983). Acomparisons of two approaches to criterion – referenced tests construction. **Journal of education measurement.** 20, 271 – 282.

Hambleton, R. K & Jones, R. W. (1993). Comparison of classical test theory and item response theory and their application to test development. **Education measurement, Issues and practice,** 4 p. 38 – 47.
Hambleton, R. K & Swaminathan, (1985). **Item response theory principles and applications.** Kluwer, Nijhoff publishing Boston.
Linacre, J. M & Wright, B. D. (1993). **A user's guide to BIGSTEPS.** Computer program. Chicage: MESA press.
Linn, R, & Gronlund, N. (2000). **Measurement and assessment in teaching.** Columbus, OH: Merril.
Lord, F. M. (1980). **Application of item response theory to practical testing problems.** Hillsdale, N. J: Lawrence Erlbaum.
Martuza, V. R. (1977). **Applying norm – referenced and criterion – referenced measurement in education.** Boston: allyn and Bacon, Inc.
Popham, W, J. (1978). **Criterion – referenced measurement.** Englewood cliffs, NJ, prentice – Hall, Inc.
Stocking, M. (1999). **Item response theory.** In: G Masters & J. Keevs (Eds). Advances in Measurement in Education research and Assessment. (P: 322). The Boulevard, UK: pergamon.
Wright, D & Stone, M. (1979). **Best test design.** a Hand book for rasch measurement. Chicago; MESA press.

تقييم الذاكرة البصرية عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي المصابين باضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد

أ- ميلودي حسينة –أ.د. براهيمي سعيدة
جامعة البويرة - جامعة الجزائر-2-

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الذاكرة البصرية عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي الذين يعانون من اضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد. كما أنها تهدف للتعرف على هذا الاضطراب عياديا من خلال الاحتكاك بهؤلاء الأطفال وأوليائهم أثناء القيام بالمقابلة العيادية. وتتضح تأثيرات هذا الاضطراب على الطفل وأسرته بعد التحاقه بالمدرسة بحيث تتأثر عملية التعلم لدي الطفل كونه يعتمد على مجموعة من العمليات المعرفية التي تعد الذاكرة البصرية واحدة منها. والهدف الثاني لهذه الدراسة هو معرفة قدرة الأطفال المصابين باضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد على أدائهم لمهامهم الأكاديمية المختلفة، والتي تعتمد في جزء كبير منها على تذكر المثيرات الحسية البصرية. ومن هنا أردنا معرفة مدي تأثير هذا الاضطراب السلوكي المتمثل في نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد على الذاكرة البصرية كوظيفة معرفية أساسية في عملية التعلم.

الكلمات المفتاحية: النشاط الزائد ونقص الانتباه، الذاكرة البصرية، الطفل، السنة الرابعة ابتدائي، الاضطراب السلوكي.

Abstract:

This study want to evaluated the visual memory when fourth-year primary pupils who suffer from attention deficit disorder with hyperactivity. It also aims to identify this disorder clinically through friction with these children and their parents while doing clinical interviewer. And clear the effects of this disorder on the child and his family after joining the school so that the learning process have affected the child being depends on a range of cognitive processes that visual memory is one of them. The second objective of this study is to find out children with attention deficit disorder ability, coupled with hyperactivity on various academic performances of their duties, which relies in large part to remember the sensual visual stimuli. Hence, we wanted to determine the effect of this lack of attention, coupled with excessive activity on the visual memory behavioral disorder as a function of basic knowledge in the learning process.

Key words: hyperactivity and attention deficit, visual memory, the child, pupils fourth year of primary, behavioral disorder.

1- مشكلة الدراسة:

نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد من الاضطرابات العصبية السلوكية الأكثر شيوعا في مرحلة الطفولة، ولهذا السبب يلقى الطفل نفورا من أقرانه ومحيطه، إذ لا تؤثر معاناته على قصور

في بناء علاقات اجتماعية وتنظيم المهارات المناسبة لها، بل تتعداه إلى تأثيره على تمدرس الطفل وإنجازه لواجباته وكذا أدائه الأكاديمي ومستوى نشاطه المعرفي الذي يعتمد فيه الطفل على العمليات المعرفية العقلية المتعددة والمرتبطة فيما بينها كالانتباه، الإدراك، الفهم، الذاكرة، الذكاء وغيرها. وفي هذا السياق تؤكد دراسة (طنطاوي وعجلان، 1995) أن الطفل ذو النشاط الزائد ونقص الانتباه يعاني من نقص في مستوى الذكاء مقارنة مع أقرانه العاديين.

كما اتجهت دراسات كثيرة لمعرفة ودراسة الذاكرة البصرية والإدراك البصري عند الأطفال ذوي اضطراب النشاط الزائد ونقص الانتباه. بحيث يذكر (الزيات، 2007) أن صعوبات الذاكرة ترتبط ارتباطا وثيقا بصعوبات الانتباه وصعوبات الإدراك سواء السمعي أو البصري على أساس ان عمليات الانتباه وما تنطوي عليه من الخصائص الإرادية والانتقائية، كما أن مدة الانتباه وعمليات الإدراك وما تنطوي عليه من تفسير هذه المدركات وإعطائها المعاني والدلالات التي تشكل مدخلات عملية الذاكرة. لذا فان اي اضطراب يصيب عملية الانتباه وعملية الإدراك يؤثر بشكل مباشر على كفاءة وفعالية الذاكرة، وما يرتبط بها من عمليات الاحتفاظ والتذكر والاسترجاع التي تشكل أساس النجاح في العمليات الأكاديمية الأساسية.

و هناك الدراسات التي تقول أن عملية الانتباه تحدث من خلال انتقاء المعلومات التي تم التعرف عليها والتي تلقت معالجة في الذاكرة العاملة (Steven et Kutas 1983).

و قد أشارت دراسة كامل (2012) أن اضطراب الانتباه يؤثر تأثيرا سلبيا على الذاكرة العاملة لدى الأطفال الذين يعانون من نقص الانتباه والنشاط الزائد. كما يمكن أن تتعرض الذاكرة البصرية مع ارتباطها بالذاكرة قصيرة المدى في اطار معالجة المعلومة إلى اضطرابات ومشاكل على مستوى التخزين أو الاسترجاع أو حتى السعة بسبب اضطرابات عقلية أو نفسية. حيث تلعب الذاكرة البصرية دورا هاما في استقبال المثيرات على شكل صور انتبه إليها الفرد، وتتوقف درجة الانتباه لهذه المثيرات على خصائصها من حيث اللون والحجم والشكل والحركة والتي تنتقل فيما بعد إلى الذاكرة قصيرة المدى بهدف ترميزها وتخزينها لمدة معينة، واسترجاعها بعد مدة أثناء استجابات الفرد المختلفة مما يجعلها تتدخل في سرعة الممارسة السلوكية والمعرفية اللاحقة. وهذا ما يساعد الطفل على الارتباط بواقعه ومحيطه من خلال الاهتمام والتعامل مع ما يعرض أمامه (زيادة، 2006).

و الهدف من هذه الدراسة هو معرفة تأثير اضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد على الذاكرة البصرية عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي ومن هنا تبلورت تساؤلات الدراسة على النحو التالي:

التساؤل العام: هل يؤثر اضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد على الذاكرة البصرية عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي؟

التساؤلات الفرعية:

1. هل يؤثر اضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد على الذاكرة البصرية قصيرة المدى عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي؟
2. هل يؤثر اضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد على الذاكرة البصرية طويلة المدى عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة

يؤثر اضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد على الذاكرة البصرية عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي.

الفرضيات الجزئية:

1. يؤثر اضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد على الذاكرة البصرية قصيرة المدى عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي.
2. يؤثر اضطراب النشاط الزائد ونقص الانتباه على الذاكرة البصرية طويلة المدى عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي.

2- أهمية الدراسة:

– تظهر أهمية هذه الدراسة من حيث خطورة هذا الاضطراب وتأثيراته المختلفة، وكذا نسب انتشاره المتزايدة في الوسط المدرسي الجزائري.

– تعتبر هذه الدراسة تكملة للدراسات العلمية السابقة في الجانب السلوكي والمعرفي لهذه الفئة من الأطفال خاصة وأننا ربطنا الاضطراب بوظيفة معرفية مهمة جدا وهي الذاكرة البصرية وذلك للدور الكبير والأساسي الذي تلعبه هذه الأخيرة في الاكتسابات الأكاديمية المختلفة.

– كما تظهر أهمية هذا الموضوع من خلال جلب اهتمام الأولياء، المعلمين والأخصائيين في التربية الخاصة وتوعيتهم بضرورة التكفل بهذا الاضطراب مع ضرورة اكتشافه مبكرا والتكفل به.

3- تحديد المفاهيم:

3-1 تعريف اضطراب النشاط الزائد المصحوب بنقص الانتباه:

يعرف اضطراب النشاط الزائد ونقص الانتباه على انه ضعف قدرة الطفل على تركيز انتباهه على مثير معين لفترة مناسبة لانجذابه السريع لمثيرات أخرى مع السرعة والاندفاعية في استجاباته المختلفة مرفوقا بنشاط حركي زائد مما يعيق أدائه لأنشطته المختلفة.

و في هذه الدراسة يعرف هذا الاضطراب بأنه الطفل الذي تمت ملاحظته وتشخيص سلوكه عن طريق استمارة ملاحظة وتقدير اضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد المصممة من طرف الباحثة والمبنية على قواعد التشخيص الموجودة في الدليل التشخيصي الإحصائي الرابع (DSM4) وذلك من خلال الدرجات التي تتحصل علها الحالة في استمارة تقدير السلوك والتي يجب أن تكون مرتفعة.

2-3 تعريف الذاكرة البصرية:

حسب عدنان (2004)، الذاكرة البصرية هي الدراسة العلمية لعمليات استقبال المعلومات وترميزها، تخزينها واستعادتها وقت الحاجة.

أما إجرائيا فهي قدرة الطفل على إعادة نقل الشكل الموجود في اختبار الشكل المعقد ل "ري" في حضوره (مرحلة النقل قصد قياس الذاكرة البصرية قصيرة المدى) وكذا قدرته على إعادة تذكر ونقل نفس الشكل في غيابه (مرحلة إعادة الإنتاج قصد قياس الذاكرة البصرية طويلة المدى).

4- الإجراءات المنهجية للدراسة:

1-4 منهج الدراسة:

إن طبيعة المشكلة موضوع الدراسة والهدف منها وكذا الخلفية النظرية المتناولة (سلوكية معرفية) تفرض علينا إتباع المنهج العيادي والذي يعرفه روندال (Rondal, 1983) أنه "بمثابة ملاحظة عميقة مستمدة من حالات خاصة. ومن خصائص هذا المنهج أنه يدرس كل حالة على انفراد، معتمدا في ذلك على دراسة حالة التي تعرف بأنها التحليل المعمق لحالة معينة أو عدد من الحالات، بالإضافة إلى دراسة سلوك الفرد في مواقف يقع فيها وتحليل تاريخ الحالات ومقارنتها للتأكد من الفرض المطروح (عبد المحي محمود حسن، 2005).

و قد اعتمدنا في دراستنا على المنهج العيادي من أجل الكشف عن اضطرابات الذاكرة العاملة للأطفال المصابين باضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد.

2-4 مجموعة الدراسة:

تكونت مجموعة الدراسة من 4 حالات تراوحت أعمارهم ما بين 9 سنوات و11 سنة وتم اختيارها بطريقة قصدية وذلك بمراعاة الشروط التالية:

- أن يكون الطفل يعاني من اضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد (النمط المشترك).
- عدم ترافق هذا الاضطراب مع اضطرابات أخرى يمكن أن تؤثر على نتائج الدراسة.
- كل أفراد مجموعة البحث ليس لديهم مشاكل بصرية أو ضعف في الرؤية. والجدول الموالي يمثل أفراد مجموعة البحث:

جدول رقم "1": يمثل خصائص أفراد مجموعة الدراسة.

الحالات	السن	الجنس	المستوى الدراسي	سن تشخيص الاضطراب
الحالة الأولى (ج- م)	10 سنوات	ذكر	السنة الرابعة ابتدائي	8 سنوات
الحالة الثانية (غ- إ)	9 سنوات	أنثى	السنة الرابعة ابتدائي	8 سنوات و6 أشهر
الحالة الثالثة (ق-م)	9سنوات	ذكر	السنة الرابعة ابتدائي	9 سنوات
الحالة الرابعة (أ-ر)	11 سنوات	ذكر	السنة الرابعة ابتدائي	9 سنوات

كل أفراد مجموعة البحث من جنس الذكر ماعدا الحالة الثانية وهي أنثى بحيث اخترنا أفراد المجموعة من مجموع 64 تلميذ وتلميذة من مجموع تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي من المدرسة الابتدائية هارون سليمان على مستوي ولاية البويرة، حيث لم نجد عدد الفتيات كبير ممن لديهن أعراض اضطراب نقص الانتباه والنشاط الزائد وقع اختيارنا على حالة واحدة والتي تم تشخيص الاضطراب عندها من طرف أخصائية نفسية بالعيادة المتعددة الاختصاصات أبو بكر بلقايد بولاية البويرة وكذا الحالات الثلاث المتبقية تم تشخيصهم من طرف الأخصائي النفساني. ثم قامت الباحثة بتطبيق استمارة ملاحظة وتقدير السلوك بنسختين واحدة موجهة للأولياء والأخرى موجهة للمعلمين والتي أكدت التشخيص المقدم من طرف الأخصائية النفسانية. وما لاحظناه من خلال احتكاكنا بهؤلاء الأطفال في المدرسة أنه ينتشر بكثرة عند الذكور أكثر من الإناث. هذا ما يتماشى مع الكثير من الدراسات التي أكدت أن هذا الاضطراب ينتشر بكثرة عند الذكور أكثر منه عند الإناث مثل دراسة (Goldeman et al, 1998).

4-4 أدوات الدراسة: استعملنا في هذه الدراسة أداتين وهما المقابلة العيادية واختبار الصورة المعقدة لشكل "ري".

4- 4- 1 : المقابلة العيادية:

قمنا بإجراء المقابلات العيادية مع الحالات الأربعة بحضور أمهاتهم حيث ركزنا في المقابلة على تاريخ الحمل والولادة والنمو الحسي الحركي للطفل في مرحلة الطفولة وأهم المشاكل السلوكية والمعرفية التي يعانى منها الطفل.

2-4-4 اختبار الصورة المعقدة (الشكل المعقد) لري (La Figure Complexe de Rey)

أولا: وصف الاختبار:

هو اختبار إسقاطي أدائي وضع من طرف العالم Andria Rey سنة 1998 وهو يقيس الإدراك والذاكرة البصرية، ويتمثل في نقل ثم إعادة الإنتاج من الذاكرة حيث يتكون من صورتين: الصورة البسيطة (B) التي تطبق على الأطفال من 4 الى 7 سنوات أو على الراشدين الذين يعانون من تلف دماغي أو خلل معرفي وتتكون من 4 عناصر أساسية و7 عناصر ثانوية. والصورة المعقدة (A) تطبق على الأطفال من 7 سنوات فما فوق حتى سن الرشد ويوجد فيها 18 عنصر(ملحق رقم 1) كل عنصر يجب التعرف عليه لكي يتم تنقيطه (Rey,1998).

في هذه الدراسة لن نأخذ الاختبار من الناحية التحليلية الخاصة بمعرفة الميكانزمات الدفاعية عند الطفل لكننا سوف نأخذ ما يخدم اتجاه هذا البحث وهو معرفي سلوكي وبالتالي سوف نركز على حساب العلامة المتحصل عليها في الاختبار والاكتفاء بالتحليل الكيفي لمعرفة العناصر المتضمنة في الشكل وطريقة بنائه والزمن المستغرق في الإنجاز وربط كل ما سبق باستراتجيات الترميز والتخزين والاسترجاع.

ثانيا: الهدف من الاختبار:

يهدف هذا الاختبار لقياس الذاكرة البصرية عن طريق إجراء مقارنة بين الشكل الذي ينقله الطفل في حضور النموذج (مرحلة النقل) مع الشكل المنجز في غيابه (مرحلة إعادة الإنتاج من الذاكرة). وفي دراستنا الحالية يهدف هذا الاختبار إلى مقارنة الشكل المنقول في المرحلة الأولى مع النموذج الحقيقي قصد قياس الذاكرة البصرية قصيرة المدى ومقارنة الشكل المعاد إنتاجه في المرحلة الثانية مع النموذج قصد قياس الذاكرة البصرية طويلة المدى.

ثالثا: طريقة تطبيق الاختبار: يطبق هذا الاختبار وفق مرحلتين وذلك كما يلي:

أ- مرحلة النقل المباشر: نضع أمام الطفل ورقة بيضاء وأقلام ملونة ثم نضع أمامه الشكل أفقيا مع توجيه المربع الصغير إلى الأسفل على يسار الطفل هذا بالنسبة للصورة (A) ثم نملي عليه التعليمة التالية: **" أرسم نفس الشكل على هذه الورقة وانتبه جيدا وحاول أن لا تنسى شيء"**

نطلب من الطفل استعمال الألوان ليسهل علينا تسجيل تتابع الألوان لفهم سيرورة النقل فيما بعد، نشغل الكرونوماتر لحساب الوقت المستغرق من أجل أنجاز الشكل.

ب- مرحلة إعادة الإنتاج: تكون بعد حوالي ثلاث دقائق من المرحلة الأولى (المرحلة الفاصلة)، يجب أن لا نخبر الطفل بأنه سيعيد رسم هذا الشكل بعد الفترة المذكورة، تتم هذه المرحلة بنفس وسائل المرحلة الأولى، بهدف التعرف على مشاكل الذاكرة البصرية طويلة المدى التي تنتقل اليها المعلومات من الذاكرة قصيرة المدى بعد 30 ثانية من الاحتفاظ بها والتعليمة هي: **"سأنزع الشكل من أمامك وعليك أن ترسمه دون أن تراه"**.

و يجب أن نأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- عدم استعمال الممحاة والمسطرة وعدم تلوين الشكل.
- أثناء تطبيق الاختبار نلاحظ تسلسل رسم الطفل للشكل باستخدام الألوان في ورقة خارجية.

رابعا: طريقة تنقيط الاختبار:

نقوم بتنقيط 18 عنصر الموضحة في الملحق رقم 1 في كلتا المرحلتين (مرحلة النقل ومرحلة الإنتاج) ويكون كما يلي :

1- الوحدة الصحيحة: إذا كان العنصر في مكانه الصحيح وموضوع بطريقة جيدة نعطي له 2 نقطة.

2- الوحدة مشوهة لكن يمكن التعرف عليها، فإذا كان العنصر حاضر وفي غير مكانه نعطي له نقطة وإذا كان موجود وغير دقيق نعطي له 0,5 نقطة.

3- الوحدة غائبة أو غير ممكن التعرف عليها: نعطي له 0 نقطة.

خامسا- الخصائص السيكومترية للاختبار:

أ- ثبات الاختبار: تم حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية (الفردية والزوجية) حيث وجد أن معامل الثبات يساوي 0.97 دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 وهو معامل ثبات مرتفع.

ب- صدق الاختبار: تم حساب الصدق التمييزي بأسلوب المقارنة الطرفية حيث أخذت 33% من درجات الاختبار أعلى التوزيع و33% أدنى توزيع ثم حساب الدلالة الإحصائية للفرق بين متوسطي المجموعتين ويتم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مجموعة وحساب قيمة T للاختبار ودلالة الفروق بينهما والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم "2": يمثل البيانات الكمية لمقاييس التشتت الخاصة بصدق وثبات اختبار الصورة المعقدة «A» لري.

اختبار الذاكرة البصرية	المجموعات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوي الدلالة
	المجموعة العليا	33.00	1.15	10.11	0.01
	المجموعة الدنيا	17.64	3.84		

نلاحظ أن قيمة T دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 وهناك فرق لصالح المجموعة ذات المتوسط الحسابي الأكبر وهي المجموعة ذات الدرجات العليا.

5- عرض وتحليل النتائج:

الحالة الأولي:

1-5 عرض ملخص المقابلة:

الحالة (ج – م) تبلغ من العمر 10 سنوات، تحتل المرتبة الثانية في العائلة تدرس السنة الرابعة ابتدائي أعادت السنة الثالثة. تنتمي إلى عائلة ذات مستوى اقتصادي واجتماعي متوسط، الأب عامل بسيط والأم ماكثة في البيت. لديها أخت أكبر منها تبلغ من العمر 12 سنة، وأربع ذكور أصغر منها سنهم على التوالي 9 - 6 سنوات والأصغر عمره سنتين. لا تعاني الحالة من أي مشاكل على مستوى البصر أو غيرها من الأمراض العضوية، تم إحالتها على الفحص النفسي بسبب السلوك العدواني مع المعلمة وزملاؤها بالإضافة إلى الهروب المستمر من المدرسة. كما أن الأم صرحت أنها تجد صعوبة في تربيتها لأنها تتعامل بعنف وقسوة مع إخوتها الأصغر منها، ووالده يسلط عليه العقاب البدني والمعنوي ويمنعه من الخروج إلى الشارع. بعد أن طبقنا عليها استمارة ملاحظة وتقدير اضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد، تحصلت الحالة على 132/ 160 درجة في استمارة المعلمين وتحصلت على 108/100 درجة في استمارة الأولياء وهي درجات مرتفعة جدا. زاولت الحالة حصص الكفالة النفسية لمدة شهر على مستوى العيادة المتعددة الاختصاصات أبو بكر بلقايد بولاية البويرة لكنها لم تكمل العلاج لعدم وجود من يرافقها للعيادة.

5- 2 تقديم وتحليل نتائج اختبار شكل ري المعقد A

1-2-5 التحليل الكمي : تحصلت الحالة الأولى على النتائج الممثلة في الجدول رقم 3.

جدول رقم "3": يمثل نتائج تطبيق الصورة المعقدة لري (A) في مرحلة النقل ومرحلة إعادة الإنتاج للحالة الأولى.

مرحلة النقل (الإنتاج)	مرحلة إعادة الإنتاج

رقم العنصر	(الحضور+ الدقة) xالمكان	النقطة
1	0 x (0 + 0)	0
2	2 x (0 + 0,5)	1
3	1x(0,5 + 0)	0,5
4	1 x (0,5 + 0,5)	1
5	2 x (+ 0 0,5)	1
6	2 x (0,5 + 0,5)	2
7	2 x (0 + 0,5)	1
8	0 x (0 +0,5)	0,5
9	0 x (0 + 0)	0
10	2 x (0,5 + 0,5)	2
11	1 x (0,5 + 0,5)	1
12	2 x (0,5 + 0,5)	2
13	2 x (0,5 + 0,5)	2
14	2 x (0 + 0,5)	1
15	2 x (0,5 + 0,5)	2
16	1 x (0,5 + 0,5)	0,5
17	2 x (0 + 0,5)	1
18	2 x (0 + 0,5)	1
المجموع	36 / 19,5	
النسبة المؤوية	%54,16	

رقم العنصر	(الحضور+ الدقة) xالمكان	النقطة
1	1x(0,5 + 0)	0,5
2	0x(0 + 0)	0
3	0x(0 + 0)	0
4	0x(0 + 0)	0
5	0x(0 + 0)	0
6	1x(0,5 + 0)	0,5
7	0x(0,5 + 0)	0,5
8	0 x (0 + 0)	0
9	2x(0,5 + 0,5)	0
10	0x(0,5 + 0)	0,5
11	0x(0,5 + 0)	0
12	0x(0 + 0)	0
13	0x(0 + 0)	0
14	1x(0,5 + 0)	0,5
15	0x(0 + 0)	0
16	0x(0 + 0)	0
17	0x(0 + 0)	0
18	1x(0,5 + 0)	0,5
المجموع	36 / 03	
النسبة المؤوية	%8,33	

أ- مرحلة النقل:

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 3 أن الحالة تحصلت على 19,5 نقطة في مرحلة النقل والتي تعادل نسبة مئوية تقدر بـ 54,16%. وخلال التنقيط نراعي حضور العنصر بدقة وكذا تواجده في المكان الصحيح حيث تحصلت الحالة على النقطة الكاملة (2 نقطة) للعناصر (6، 7، 10، 15) والعلامة 1 للعناصر (2، 4، 5، 11، 12، 13، 14، 17، 18). في حين تحصلت على العلامة 0,5 في العنصرين (3، 16) والعلامة 0 للعنصرين (1، 8) اللذان كانا غائبين عن الرسم.

ب- مرحلة إعادة الإنتاج من الذاكرة:

من خلال الجدول رقم 3 نلاحظ أن أغلب النقاط كانت محصورة مابين 0 و0,5 نقطة، فالعناصر (2، 4، 7، 8، 10، 12، 15، 16) تحصلت فيها على العلامة 0 نظرا لغيابها كليا عن الرسم، والعناصر (1، 3، 11، 14، 18) تحصلت فيها على العلامة 0,5 في حين تحصلت على العلامة 1 في كل من العناصر الآتية (5، 6، 9، 13، 17) حيث كان مجموع العلامات التي تحصلت عليها يساوي 3 والذي تعادله نسبة مئوية تقدر بـ 8,33 %.

2-2-5 التحليل الكيفي:

أ- **مرحلة النقل:** كانت الحالة متحمسة جدا للقيام بالاختبار حيث جلست بهدوء والتزمت بمكانها على عكس ما كانت عليه من قبل والتزمت بكل التعليمات المقدمة لها ثم أعطيت الإشارة للبدء بالاختبار ففي هذه المرحلة استغرقت الحالة وقت طويل جدا في الإنجاز والذي قدر بـ 28 دقيقة و3 ثانية وذلك مقارنة بالطفل العادي في مثل سنها حيث يقدر بـ 4 دقائق وهذا استنادا لجدول زمن النقل بالدقائق حسب المراحل العمرية لـ Osterrieth هذا ما يدل على أن سيرورة بناء النقل متدنية لأن نقل الحالة للشكل كان بطيء واستغرقت وقت طويل والتي تعكس صعوبات الترميز والتخزين البصريين مما يؤدي إلى صعوبات في الاسترجاع فيما بعد على الرغم من أن الحالة استطاعت أن تنقل بعض العناصر بدقة في الشكل مثل (6، 7، 9، 10، 15) على الرغم من أنها أجزاء صغيرة وأغلب العناصر المتبقية كانت غير دقيقة كما أنها نسيت نقل العنصرين (1، 8) بالرغم من أن العنصر رقم (1) واضح جدا في الشكل. وهذا ما يدل على ضعف قدرة الحالة على ادراك كل أجزاء الرسم وترميزها وبالتالي تخزينها في الذاكرة البصرية قصيرة المدى والدليل على ذلك نسيان بعض الأجزاء وعدم الدقة في رسم أجزاء أخرى مع عدم الالتزام بمكانها الصحيح. ومن خلال تتبعنا لتسلسل استعمال الألوان نلاحظ أن الحالة بدأت بنقل التفاصيل والأجزاء مثل العنصر (3، 4) دون الاعتماد على الهيكل العام للشكل وهو المستطيل وبهذا فان نقل الحالة للرسم يصنف في الصنف الرابع الذي يهتم بنقل التفاصيل والأجزاء بتتابع ثم انتقل إلى العنصرين (14 و18) حيث يظهر على نقل الحالة للرسم وكأنها تركب قطع مجزأة للحصول على شكل معين ولكن عموما الشكل يمكن التعرف عليه ويندرج هذا النمط في التدرجات الخاصة بالاستجابات الأكثر تطورا إلى الأكثر ضعفا وفقا لما يلي:

الصنف I II **III** IV V VII

الرتبة 1 2 **3** 4 5 6 7

و عليه فإن استجابة الحالة تقع في الرتبة الثالثة من حيث التطور كونها اعتمدت في نقلها للشكل على التفاصيل دون مراعاة الهيكل العام الذي يميز بناء النموذج الحقيقي أي عدم وجود منهجية لبناء الرسم.

ب- **مرحلة إعادة الإنتاج:** في هذه المر حلة كانت استجابة الحالة خالية من الأسئلة وبدأت مباشرة بالإنجاز قبل إكمالنا القاء التعليمة حيث ظهر سلوك الاندفاعية والتسرع واضحا عند الحالة واستغرقت وقتا أقل من مرحلة النقل والذي قدر بـ 4 دقائق و23 ثانية.

عندما نلاحظ الرسم المنجز من طرف الحالة نجد بعض العناصر البسيطة غير الدقيقة وغير موجودة في مكانها الصحيح والشكل عموما تنقصه عدة عناصر وتفاصيل ولهذا فان إعادة الإنتاج تنتمي إلى سيرورة متدنية تعبر عن ضعف الذاكرة البصرية طويلة المدى وهذا ما يدعم أيضا بنتائج تتبع تسلسل الألوان حيث بدأت الحالة بإعادة الإنتاج على أساس شكل مألوف "منزل" وقامت بتبسيط النموذج

ككل واعتبرت العنصر رقم 11 على أنه نافذة للمنزل وبهذا فبناء الشكل ينتمي إلى الصنف السادس وهو رسم شكل مألوف وتندرج استجاباته حسب الصنف رقم 6 كما يلي:

الصنف I II III IV V **VI** VII

الرتبة 1 2 3 4 5 **6** 7

و توحي رتبة هذا الصنف إلى أن بناء الشكل أقل تطورا من الأصناف الأخرى. وانطلاقا من التحليلين الكمي والكيفي للمرحلتين فان الحالة لديها ذاكرة بصرية قصيرة المدى متوسطة نسبيا وذاكرة بصرية طويلة المدى ضعيفة.

الحالة الثانية:

5- 3 تقديم ملخص المقابلة العيادية: الحالة (غ – إ) تبلغ من العمر 9 سنوات تحتل المرتبة الأولى في العائلة تدرس السنة الرابعة ابتدائي، تنتمي إلى عائلة ذات مستوى اقتصادي واجتماعي جيد، الأب مدير مؤسسة هامة على مستوى ولاية البويرة والأم ممرضة في عيادة خاصة، لديها أخت صغرى تبلغ من العمر سنتين، لا تعاني الحالة من أي مشاكل على مستوى البصر أو غيرها من الأمراض العضوية تم إحالة الحالة على الفحص النفسي وعمرها 8 سنوات و6 أشهر بسبب الشكاوي المتكررة من طرف المعلمة والتي صرحت بقلة تركيز التلميذة وانشغالها باللعب وعدم الثبات الانفعالي حيث تتعرض للإحباط ونوبات البكاء لأتفه الأسباب. بعد أن طبقنا عليها استمارة تقدير وملاحظة اضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد تحصلت على 120 درجة في النسخة الخاصة بالمعلمين وعلى 99 درجة في النسخة الخاصة بالأولياء وهي درجات تعبر عن اضطراب شديد. زاولت الحالة حصص الكفالة الأرطفونية والنفسية لمدة تسع أشهر في عيادة نفسية خاصة.

4-5 تقديم وتحليل نتائج اختبار شكل ري المعقد

1-4-5 التحليل الكمي: تحصلت الحالة الثانية على النتائج الممثلة في الجدول رقم 4.

جدول رقم "4": يمثل نتائج تطبيق الصورة المعقدة لري (A) في مرحلة النقل ومرحلة إعادة الإنتاج للحالة الثانية.

مرحلة النقل (الإنتاج)		
رقم العنصر	(الحضور+ الدقة) xالمكان	النقطة
1	2x(0,5 + 0)	1
2	2 x (0 + 0,5)	1
3	2x(0,5 + 0)	1
4	2x(0,5 + 0)	1
5	2 x (0 + 0,5)	1
6	0x(0 + 0)	0
7	0x(0 + 0)	0

مرحلة إعادة الإنتاج		
رقم العنصر	(الحضور+ الدقة) xالمكان	النقطة
1	1x(0,5 + 0)	0,5
2	1x(0,5 + 0)	0,5
3	0x 0 + 0) (	0
4	0x(0 + 0)	0
5	0x(0 + 0)	0
6	0x(0 + 0)	0
7	0x + 0)	0

1	0 x (0 + 0,5)	8
2	2x(0,5 + 0,5)	9
0	0x(0 + 0)	10
0	0x(0 + 0)	11
2	2 x (0,5 + 0,5)	12
1	2 x (0 + 0,5)	13
0	0x(0 + 0)	14
0	0x(0 + 0)	15
1	1 x (0,5 + 0,5)	16
2	2 x (0,5 + 0,5)	17
1	2 x (0 + 0,5)	18
36 / 15		**المجموع**
%41,66		**النسبة المؤوية**

	(0	
0,5	0 x (0 + 0,5)	8
2	2x(0,5 + 0,5)	9
0	0x(0 + 0)	10
0,5	0x(0,5 + 0)	11
0	0x(0 + 0)	12
0	0x(0 + 0)	13
0	0x(0 + 0)	14
0	0x(0 + 0)	15
0	0x(0 + 0)	16
0,5	0x(0,5 + 0)	17
0	0x(0 + 0)	18
36 / 05,5		**المجموع**
%15,27		**النسبة المؤوية**

أ- مرحلة النقل:يتضح لنا من خلال الجدول رقم 4 أن الحالة تحصلت على 15 نقطة في مرحلة النقل والتي تعادل نسبة مئوية تقدر بـ 41,66%. حيث تحصلت الحالة على نقطة واحدة لكل من العناصر(1، 2، 3، 4، 5، 8، 13، 16، 18) وذلك لنقص الدقة في رسمها ونقطتين لأربع عناصر (9، 12، 17). في حين خصت العلامة 0 للعناصر(10، 6،7،11،14، 15). حيث لاحظنا عدم الدقة والتركيز في النموذج هذا ما جعله ينسى بعض العناصر المختلفة والملفتة للانتباه مثل العنصر 11 والعنصر 14.

ب- مرحلة إعادة الإنتاج من الذاكرة:

تحصل الطفل في هذه المرحلة على العلامة 5,5 وهي علامة ضعيفة جدا ولاحظنا أن الطفل كان غير مبالي وغير منتبه للعمل المطلوب منه، حيث احتوى الشكل في مضمونه العام على ثلاث عناصر (1، 8، 9) والعنصر 9 هو الوحيد الذي أنجز بنوع من الدقة. وقدرت نسبة النجاح بـ 15,27 %.

2-4-5 التحليل الكيفي:

أ- مرحلة النقل: في هذه المرحلة استجابت الحالة بطريقة عادية للقيام بالاختبار، لكن غلب عليها طابع الملل واللامبالاة، وكان كثير الحركة والالتفات يمينا وشمالا. وبمجرد وضع النموذج أمامه بدأ بإنجاز الشكل وكان يتوقف كثيرا كما لو أنه يفكر في مسألة رياضية، هذا ما جعله يستغرق وقت طويل جدا في الانجاز والذي قدر بـ 17 دقيقة و25 ثانية والتي تفوق بكثير الزمن المثالي المتوصل إليه في دراسة Osterrieth للأطفال العاديين ذوي 10 سنوات والذي قدر الوقت عندهم بـ 3 دقائق. على الرغم من حضور الشكل بمعظم عناصره إلى أنها مشوهة، والسبب الأول في ذالك هو كثرة الحركة والانشغال بأشياء أخرى في المكتب وكثرة الدوران على الكرسي بالإضافة لإسقاط الأقلام وإعادة رفعها. والنتائج المتحصل عليها في هذه المدة الزمنية مقارنة مع سنه تعتبر نتائج ضعيفة وتعبر عن بطء في عملية الاسترجاع وهذا ما يدل أيضا على تدني سيرورة البناء التي تعكس اضطراب الذاكرة البصرية قصيرة

المدى. ومن خلال ملاحظتنا لعملية إعادة النقل نجد عدم انتباه الحالة لبعض العناصر الصغيرة في الشكل مما أدى إلى عدم تخزينها في الذاكرة البصرية قصيرة المدى. حيث وجدت الحالة صعوبة في تخزين العنصر واسترجاعه بعد وقت قصير، وهذا ما تبين من خلال كثرة استعانة الحالة بالنموذج لنقل الشكل. ومن خلال تتبعنا لتسلسل الألوان نلاحظ أن الحالة بدأت برسم العنصر (8)، ثم العنصر(9) ثم العنصر (13) وذلك بتتابع التفاصيل المحيطة بالمستطيل، الذي لم يرسم كهيكل عام، وإنما تم تركيبه من طرف الحالة فيما بعد. هذا ما يفسر غياب نوعية أو منهجية البناء على الهيكل العام للشكل، وهذا ما حصر بناء الشكل في الصنف الثالث الذي يعني مدرج التطور وفق ما يلي:

الصنف I II **III** IV V VII

الرتبة 1 2 **3** 4 5 6 7

ب- مرحلة إعادة الإنتاج : في هذه المرحلة لم تتذكر الحالة إلا ثلاث عناصر أحدها دقيق وهو العنصر رقم (9) مقارنة مع الشكل في المرحلة الأولى وهذا راجع إلى محدودية زمن الاحتفاظ وضعف سعة التخزين لهذا ظهر الشكل في صورة لا تطابق النموذج وذلك في زمن قدره 8 دقائق و17 ثانية. والذي عبرت خلاله الحالة عن استحالة تذكرها العناصر الأخرى حيث قالت "لم أتذكر شيء نسيتها"، مما يدل على اضطراب ذاكرتها البصرية طويلة المدى في شكل تدني سيرورة البناء وعدم ثراء الأداء نتيجة لأثر اضطراب نقص الانتباه والنشاط الزائد على أداء الحالة.

أما صنفه فقد تم تمييزه عن الأصناف الأخرى من خلال غياب الهيكل العام للشكل (العنصر رقم 2) ووجود عناصر على خلفية مبهمة، وهو الصنف الخامس الذي يظهر فيه عدم تنظيم العناصر في شكل بنية عامة وسليمة للصورة وتندرج من حيث التطور كما يلي:

الصنف I II III IV **V** VI VII

الرتبة 1 2 3 4 **5** 6 7

إذ تظهر الاستجابة أقل تطورا من الاستجابات الأخرى كون استراتيجية التخزين لم تكن ذات بنية وتنظيم جيد، وهذا ما ظهر على الشكل من خلال غياب منهجية بنائه وإعادة انتاجه من الذاكرة طويلة المدى.

في الاخير نقول أن الحالة تعاني من اضطراب واضح على مستوى ذاكرتها البصرية قصيرة المدى، وذاكرتها البصرية طويلة المدى على شكل مشاكل معرفية على مستوى سيرورة التخزين والاسترجاع على المدى القريب والبعيد.

الحالة الثالثة:

5-5 تقديم ملخص المقابلة العيادية: الحالة (ق– م) تبلغ من العمر 10 سنوات تحتل المرتبة الثامنة والأخيرة في ترتيب الإخوة والأخوات، تدرس السنة الرابعة ابتدائي حيث انها أعادت السنة الرابعة. تنتمي إلى عائلة ذات مستوى اقتصادي واجتماعي متوسط، الأب متقاعد والأم ماكثة بالبيت. الحالة

لديها 7 أخوات بنات أكبر منها. لا تعاني من أي مشاكل على مستوى البصر أو غيرها من الأمراض العضوية، لكن الأم صرحت أنها شربت الكثير من الأدوية المهدئة أثناء مرحلة الحمل وذلك بسبب المشاكل العائلية مع زوجها وأهله. كما أن الولادة كانت عسيرة مما أدى إلى نقص وصول الأكسيجين إلى دماغ الطفل وبالتالي لم يصرخ مباشرة بعد الميلاد. وكان يعاني من يرقان ما بعد الولادة الذي استوجب بقائه في المستشفى للعلاج لمدة 45 يوم. وتضيف الأم أن مشكل الحركة الزائدة لاحظته منذ السنة الأولى من حياة الطفل وكان يزيد سنة بعد سنة، لكنه في الثلاث سنوات الأخيرة أصبح لا يطاق ويصعب التعامل معه على الرغم من استعمال كل طرق العقاب البدني. ولهذا السبب تم عرضه على أخصائي نفسي أين تلقى الكفالة النفسية لمدة سنتين. حتى في المدرسة فهو تلميذ غير مرغوب فيه من طرف أغلب زملائه ويتسبب في الكثير من المشاكل داخل القسم مما أدى إلى تراجع تحصيله الدراسي. وبعد تطبيق الباحثة لاستمارة تقدير وملاحظة اضطراب نقص الانتباه والنشاط الزائد تحصلت الحالة على 116 / 160 درجة في النسخة الخاصة بالمعلم وتحصلت على 94 / 98 درجة وهي درجات مرتفعة.

6-5 تقديم وتحليل نتائج اختبار شكل ري المعقد

1-6-5 التحليل الكمي: تحصلت الحالة الثالثة على النتائج الممثلة في الجدول رقم 5.

جدول رقم "5": يمثل نتائج تطبيق الصورة المعقدة لري (A) في مرحلة النقل ومرحلة إعادة الإنتاج للحالة الثالثة.

مرحلة النقل (الإنتاج)		
رقم العنصر	(الحضور+ الدقة) xالمكان	النقطة
1	2x(0,5 + 0,5)	2
2	2 x (0,5 + 0,5)	2
3	2x 0,5 + 0,5) (	2
4	2x(0,5 + 0,5)	2
5	2 x (0 + 0,5)	1
6	1x(0,5 + 0)	0,5
7	2x(0,5 + 0,5)	2
8	1x(0,5 + 0)	0,5
9	2x(0,5 + 0,5)	2
10	2x(0,5 + 0,5)	2
11	2x(0,5 + 0,5)	2
12	2 x (0,5 + 0,5)	2
13	2 x (0,5 + 0,5)	2
14	2 x (0,5 + 0,5)	2
15	1x(0,5 + 0)	0,5
16	1 x (0,5 + 0,5)	1
17	1x(0,5 + 0)	0,5

مرحلة إعادة الإنتاج		
رقم العنصر	(الحضور+ الدقة) xالمكان	النقطة
1	0x(0 + 0)	0
2	1x(0,5 + 0)	0,5
3	0x(0 + 0)	0
4	0x(0,5 + 0)	0
5	0x(0 + 0)	0
6	0x(0,5 + 0)	0,5
7	0x(0 + 0)	0
8	0 x (0 + 0)	0
9	0x(0 + 0)	0
10	0x(0 + 0)	0
11	0x(0,5 + 0)	0,5
12	0x(0 + 0)	0
13	0x(0 + 0)	0
14	1x(0,5 + 0)	0,5
15	0x(0 + 0)	0
16	0x(0 + 0)	0
17	0x(0,5 + 0)	0,5

18	1x(0,5 + 0)	0,5
المجموع	36 / 26,5	
النسبة المؤوية	%73,61	

18	0x(0,5 + 0)	0,5
المجموع	36 / 03	
النسبة المؤوية	%8.33	

أ- مرحلة النقل:

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 5 أن الحالة تحصلت على 26,5 من مجموع 36 نقطة في مرحلة النقل. حيث تحصلت الحالة على النقطة الكاملة (2) للعناصر (1، 2، 3، 4،7، 9، 10، 11، 12، 13،14) والعلامة 1 للعناصر المتبقية، وبالتالي تحصلت على نسبة مئوية مرتفعة قدرت بـ 73,61.%

ب- مرحلة إعادة الإنتاج من الذاكرة: في هذه المرحلة نزع الرسم أو الشكل من أمام الطفلة ونطلب منها إنجازه من ذاكرتها والجدول الموالي يمثل نتائج تطبيق الصورة المعقدة لري (A) في مرحلة الإنتاج.

تحصلت الحالة على العلامة 0 لأغلب العناصر (3،4،5،7،8،9،10،1، 12، 13، 15،16) وباقي العناصر تحصلت فيها على العلامة 0,5 وبالتالي مجموع النقاط كان ضعيف جدا حيث قدر بـ 3 والذي تعادله نسبة مئوية تقدر بـ 8,33%.

2-6-5 التحليل الكيفي :

أ- مرحلة النقل: بدأت الحالة الرسم بالأجزاء الخارجة عن الهيكل مثل العنصر (1، 17، 18) حيث استعملت اللون الأحمر في رسم هذه العناصر ثم لم تستعمل ألوان أخرى بعد ذلك، استغرقت مدة زمنية قدرت بـ 5 دقائق و56 ثانية وهي مدة جيدة بالمقارنة مع الحالة الأولى والثانية لكنها تفوق الوقت الذي يستغرقه الطفل العادي والذي يقدر بـ 3 دقائق لكن الفارق ليس كبير. والملاحظ في سيرورة نقل الشكل هو حضور الشكل بأغلب عناصره ما عدا العنصر 8 مع إضافة عناصر غير موجودة في الشكل (A) لـ ري مثل بعض الخطوط في الأعلى ومستطيل صغير في الجانب. بحيث بدأت الحالة برسم التفاصيل دون رسم الهيكل العام للشكل لكن يمكن التعرف عليه بالنظر إليه كاملا ومطابقته للنموذج الحقيقي. وفي هذه الحالة بناء الشكل ينتمي إلى الصنف الرابع الذي يتصف بتتابع التفاصيل والأجزاء أما عن رتبة الاستجابة فهي كالتالي:

الصنف I II **III** IV V VII

الرتبة 1 2 **3** 4 5 6 7

و عليه فإن استجابة الحالة في الرتبة الثالثة وهي أقل تطورا من الصنف 1 و2، يدل على غياب نسبي في نوعية البناء. واستراتيجيات البناء والاسترجاع عندها كانت حسنة بالمقارنة مع الحالات السابقة.

ب- مرحلة إعادة الإنتاج : استغرقت الحالة في خلال إنجازها للشكل مدة زمنية تقدر بـ 6 دقائق و55 ثانية وهو قريب قليلا من الزمن الذي يستغرقه الطفل العادي والذي يقدر بـ 3 دقائق ورغم هذه المقاربة الزمنية إلا أن إنجاز الحالة للشكل كان ينقصه عدة عناصر مثل العنصر (1، 3، 7، 8، 12، 15، 17، 18). كما أن بعض العناصر لم ترسم في مكانها مثل العنصر (9) وبهذا تكون سيرورة إعادة الإنتاج متدنية إذ يظهر الشكل في صورة طائرة ورقية، وهذا ما يوضح الصنف الذي ينتمي إليه بناء

الشكل وهو الصنف السادس "رسم شكل مألوف" حيث قام الطفل بتبسيط النموذج ككل ثم رسمه لأن تشفير الحالة للشكل على هذا الأساس أدى إلى تغيير بنيته ومحتواه، وهذا من خلال معلومات الذاكرة طويلة المدى التي قدمت المعلومات للذاكرة قصيرة المدى من أجل إتمام عملية الترميز. وترتيب استجابة الأصناف موضح كما يلي:

الصنف	I	II	III	IV	V	**VI**	VII
الرتبة	1	2	3	4	5	**6**	7

و توحي رتبة هذا الصنف إلى أن بناء الشكل أقل تطورا من الأصناف الأخرى. بحيث لم تتذكر الحالة الرسم بتفاصيله المختلفة وانطلاقا مما سبق فإن الحالة تعاني مشاكل على مستوى الذاكرة البصرية طويلة المدى أكثر من الذاكرة البصرية قصيرة المدى.

الحالة الرابعة:

5- 7 تقديم مضمون نتائج المقابلة العيادية: الحالة (أ- ر) تبلغ من العمر 11 سنة وهى الوحيدة في العائلة تدرس السنة الرابعة ابتدائي، أعادت السنة الثالثة والسنة الرابعة مرتين الأم تعمل في مطعم مدرسي وهي منفصلة عن زوجها منذ أن كان سن الحالة 3 سنوات، الأب تاجر ومتزوج من امرأة ثانية ولديه بنت وولد مع الزوجة الثانية، الحالة لم تحظى برعاية صحية ونفسية جيدة حيث عاشت الحرمان وظروف معيشية صعبة قبل أن تبدأ الأم العمل في سنة 2013، بالإضافة إلى عدم وجود منزل مستقر تعيش فيه هي وابنها، حيث كانت تعيش عند أخيها وأختها الكبرى بالتناوب. تصرح الأم أن سلوكه المتهور والمخرب جعل الكل يرفضه في المنزل، لأنه كثير الشجار والصراخ ويجري في كل مكان في المنزل، كما أنه يتأخر كثيرا في النوم ليلا. كل هذه المشاكل جعلت ابنها متأخر دراسيا وسبب لها الكثير من المشاكل في المدرسة خاصة مع زملائه والمعلم الذي أكد لنا ضعفه في كل المواد الدراسية بالإضافة لعدم الاستقرار الانفعالي والنفسي وسرعة الاستثارة التي تظهر على شكل نوبات غضب لا يسلم منها حتى المعلم ووالدته. ولهذا نصحت إدارة المدرسة بعرض الطفل على مختص نفسي. ولما طبقنا على الحالة استمارة تقدير وملاحظة اضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد تحصلت الحالة على 109 درجة في النسخة الخاصة بالمعلمين وعلى 94 درجة في النسخة الخاصة بالأولياء وهي درجات مرتفعة.

5- 8 عرض وتحليل نتائج تطبيق الصورة المعقدة:

5-8-1: التحليل الكمي: تحصلت الحالة الرابعة على النتائج الممثلة في الجدول رقم 6.

جدول رقم "6": يمثل نتائج تطبيق الصورة المعقدة لري (A) في مرحلة النقل ومرحلة إعادة الإنتاج للحالة الرابعة.

مرحلة النقل (الإنتاج)			مرحلة إعادة الإنتاج		
رقم العنصر	(الحضور+ الدقة) xالمكان	النقطة	رقم العنصر	(الحضور+ الدقة) xالمكان	النقطة

2	2x(0,5 + 0,5)	**1**
2	2 x (0,5 + 0,5)	**2**
2	2x 0,5 + 0,5) (	3
2	2x(0,5 + 0,5)	4
2	2 x (0,5 + 0,5)	5
1	2x(0,5 + 0)	6
0,5	1x(0,5 + 0)	7
1	2x(0,5 + 0)	8
2	2x(0,5 + 0,5)	9
2	2x(0,5 + 0,5)	10
2	2x(0,5 + 0,5)	11
2	2 x (0,5 + 0,5)	12
0	0X(0 + 0)	13
0,5	1x(0,5 + 0)	14
2	2x 0,5 + 0,5) (	15
2	2x(0,5 + 0,5)	16
0,5	1x(0,5 + 0)	17
	1x(0,5 + 0)	18
36 / 25,5		**المجموع**
70,83%		**النسبة المئوية**

0	0x(0 + 0)	**1**
0,5	1x(0,5 + 0)	**2**
2	2x(0,5 + 0,5)	3
0,5	1x(0,5 + 0)	4
0,5	0x(0,5 + 0)	5
0	0x(0 + 0)	6
0	0x(0 + 0)	7
0,5	0 x (0 + 0,5)	8
0,5	0x(0,5 + 0)	9
0	0x(0 + 0)	10
0,5	0x(0,5 + 0)	11
0	0x(0 + 0)	12
0	0x(0 + 0)	13
0	0x(0 + 0)	14
0	0x(0 + 0)	15
0	0x(0 + 0)	16
1	1x(0,5 + 0,5)	17
0,5	1x(0,5 + 0)	18
36 / 6,5		**المجموع**
18,05%		**النسبة المئوية**

أ- مرحلة النقل:

يظهر من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم 6 أن الحالة تحصلت على 25,5 نقطة من مجموع 36 نقطة حيث تحصلت على نسبة مئوية مرتفعة في مرحلة النقل قدرت بـ 70,83 %.

ب- مرحلة إعادة الإنتاج: في هذه المرحلة نطلب من الحالة إنجاز الشكل من ذاكرتها والجدول الموالي يمثل نتائج مرحلة إعادة الإنتاج.

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم 6 الخاص بمرحلة إعادة الإنتاج تبين أن الحالة تحصلت على 6,5 نقطة، وهي نتيجة تعكس ضعف الذاكرة البصرية طويلة المدى عند الحالة. ما يقابلها نسبة مئوية تقدر ب 18,05 %.

2-8-5 التحليل الكيفي:

أ- مرحلة النقل: استغرقت الحالة 4 دقائق و55 ثانية في إنجاز الشكل، وهو وقت قريب من الوقت الذي يستغرقه طفل عادي من نفس سنه والذي يقدر بـ دقيقتين، وبالنظر إلى ما سبق فإن سيرورة النقل متدنية إذ ظهر بطؤ في عملية الاسترجاع الآني بسبب تشتت انتباهه أثناء النقل. حيث كان الشكل المنقول يتضمن كل العناصر والتفاصيل مع غياب الدقة لبعضها مثل العنصر(1 و4) كما أن الحالة بدأت برسم المستطيل أي الهيكل العام للشكل ثم انتقلت إلى الأجزاء الموجودة داخل المستطيل

وبالتالي فالحالة أدركت بصريا الهيكل أو الشكل العام ثم انتقلت إلى إدراك الأجزاء الأخرى. وعلى العموم الشكل مطابق للنموذج الأصلي إلى حد كبير. وهذا ما يجعل طبيعة بنائه تنتمي إلى الصنف الأول وهو بناء الهيكل وتندرج استجابة الحالة وفقا لهذا الصنف كما يلي:

الصنف	**I**	II	III	IV	V	VI	VII
الرتبة	**1**	2	3	4	5	6	7

و استنادا لهذا الترتيب فإن استجابة الحالة تقع في الرتبة الأولى من حيث التطور في رسم وهيكلة الشكل، مقارنة بالأصناف الباقية رغم تنظيم بناء الشكل وظهور معظم أجزائه إلى أن إنتاج الحالة تميز بعدم الثراء الذي اعتمدت فيه على ما تم تخزينه في ذاكرتها البصرية قصيرة المدى.

ب- مرحلة إعادة الإنتاج:

استغرقت الحالة في هذه المرحلة 4 دقائق و35 ثانية والتي تفوق الزمن الطبيعي بدقيقة و35 ثانية لمرحلة النقل واختلف محتوى الشكل في هذه المرحلة عن سابقتها بغياب عدة عناصر محيطة بالمستطيل مثل العنصر رقم 13 ورقم 3، ثم رسم المستطيل (العنصر رقم 2)، حيث يتضح الصنف الذي ينتمي إليه البناء وهو الصنف الرابع الذي ترسم خلاله التفاصيل بتتابع دون وجود عنصر رئيسى في الشكل ومنه فإن تدرج الاستجابة يكون كما يلي:

الصنف	I	II	III	**IV**	V	VI	VII
الرتبة	1	2	3	**4**	5	6	7

و قد ترافقت المرحلتين بحركة مفرطة للحالة أثناء الإنجاز مع كثرة الكلام، القرع على الطاولة، اللعب بالألوان، والحديث مع المفحوص في أشياء خارج الموضوع والتوقف من لحظة لأخرى، خاصة في المدة الزمنية الفاصلة بين المرحلتين وهذا راجع إلى تشتت انتباهه عن الشكل الموضوع أمامه. أشارت نتائج الكمية في المرحلة الأولى إلى نسبة مرتفعة تفوق 50 بالمائة أما التحليل الكيفي فقد اتضح من خلاله تدني مستوى البناء أي هناك مشاكل على مستوى هذه الذاكرة (بطيء في عملية الاسترجاع مقارنة بأقرانه العاديين). أما في إعادة الإنتاج في المرحلة (2) فقد أثبتت نتائجها الكمية والكيفية ضعف الذاكرة البصرية طويلة المدى وذلك من خلال النتائج الضعيفة التي تحصلت عليها الحالة.

6- تفسير ومناقشة النتائج:

أثبت التحليل الكمي والكيفي للحالات الأربعة ضعف الأداء لكل من الحالة الأولى والثانية وأداء حسن إلى جيد عند الحالة الثالثة والحالة الرابعة. وتميز التحليل الكيفي بسيرورة بناء متدنية مع عدم غنى الشكل مما جعل أغلب استجابات الحالات أقل تطورا وذلك بسبب تشتت انتباه الأطفال لكثرة حركتهم وانشغالهم بأشياء أخرى.

استنادا لفرضيات الدراسة والتي تقول "*يؤثر اضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد على الذاكرة البصرية عند تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي*" حيث اعتمدنا على تطبيق شكل ري المعقد على 4

حالات تتراوح أعمارهم بين 9 و11 سنة من تلاميذ مدرسة هارون سليمان الابتدائي بولاية البويرة، تم المقارنة بين التحليلين الكمي والكيفي والمتضمنين على التوالي على نقطة الاختبار والنسبة المئوية له وسيرورة البناء (من حيث الغنى، البنية والزمن). ففي صنف البناء ورتبة الاستجابة كانت النسب المئوية التي تخص الذاكرة البصرية قصيرة المدى محصورة بين 73,61% كأعلى نسبة و41,66% أصغر نسبة اذ تم تقديرها بمتوسطة وجيدة. إلى أن وقت إنجازها كان طويلا والذي يدل على وجود صعوبة في التخزين والاسترجاع على المدى القريب المميز لمرحلة النقل. أما مرحلة إعادة الإنجاز والتي كان الهدف منها معرفة مستوى الذاكرة البصرية طويلة المدى انحصرت نسبتها المئوية بين 18,05% كأعلى نسبة و6,94% كأصغر نسبة وكلها لا تصل المتوسط مما يدل عن ضعف الإنتاج في هذه المرحلة، وبالتالي ضعف الذاكرة البصرية طويلة المدى. وذلك نتيجة تأثرها بأعراض نقص الانتباه والنشاط الزائد وتدعيما لما سبق بين التحليل الكيفي للنتائج أن بناء الشكل كان ذو سيرورة متدنية لكل الحالات بسبب استغراق وقت طويل بالنسبة للحالات أثناء المرحلة الأولى، حيث ظهر عدم ربط العناصر مع نقص الدقة وعدم تذكر مختلف العناصر المكونة للشكل. كما أن الحالات الأربعة ظهر لديها ضعف في الانتباه وصعوبة في تخزين العناصر لفرط حركتها وقت الإنجاز وهذا ما دعم بنتائج (Belfiore, 1996) الذي أثبتت دراسته فشل الأطفال ذوي اضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد في تثبيت الانتباه للمهام المطلوبة، وإبدائهم انحطاطا في الأداء بمرور الوقت. وهذا ما يدعم أيضا ما توصلنا اليه فيما يخص ضعف أداء الذاكرة البصرية طويلة المدى أكثر منه في الذاكرة البصرية قصيرة المدى كما تعد استجابة بعض الحالات مباشرة للنقل دون تركيز انتباههم على النموذج، وأغلب الحالات كان لديهم درجة عالية من الاندفاعية. والمشكل الذي ظهر بوضوح عند الحالة الأولى والثالثة هو مشكل ترميز المعلومات وفقا لشكلها هذا ما صعب عليهم عملية الاسترجاع والنقل، فكانت الكثير من العناصر مشوهة. كما أن للترميز البصري في الذاكرة قصيرة المدى نفس الأثر الذي يحدثه الترميز السمعي على فعالية الذاكرة وهذا ما أثبتته دراسة (Keele, et al , 2003) حيث توصلا إلى أن الترميز البصري يمكن تخزينه في الذاكرة قصيرة المدى إذن فالذاكرة البصرية يمكن اعتبارها مستوى من مستويات الذاكرة قصيرة المدى (البطاينة، 2005). كما اتصفت مرحلة إعادة الإنتاج بقصر زمن الأداء وفقر الشكل عند معظم الحالات وذلك بسبب تأثر إنجاز هؤلاء الأطفال بضعف الترميز والاستقبال والاسترجاع في الذاكرة البصرية قصيرة المدى. وبهذا توصلنا إلى أن اضطراب النشاط الزائد المصحوب بتشتت الانتباه يؤثر على الذاكرة البصرية لدى الأطفال وهذا ما توصلت إليه دراسة (Pesonen et A, 1994 Korkman) ودراسة (محمد على كامل، 2008) التي أكد فيها أن اضطراب نقص الانتباه يؤثر على أداء التلاميذ في الوظائف البنائية والتركيبية حيث لا يمكن لهذه الفئة من الأطفال أن يركزوا انتباههم على فكرتين او أكثر او نمطين من المنبهات أو أكثر في وقت واحد وعلى نحو متتابع دون الخلط بينهما او

فقدان احدهما. وهذا ما حدث عند الحالة الأولى التي أهملت الكثير من الأجزاء في الرسم ولم تقم بنقلها وتذكرها في مرحلة إعادة الإنتاج.

خلاصة عامة:

اضطراب نقص الانتباه المصحوب بالنشاط الزائد هو اضطراب سلوكي ذو أصل عصبي كثر الاهتمام به في المدارس نضرا لارتباطه في أغلب الأحيان بواحدة من صعوبات التعلم سواء نمائية او أكاديمية. ونظرا لأهمية الذاكرة البصرية كوظيفة معرفية في أغلب الاكتسابات المدرسية، أردنا تسليط الضوء على هذا الاضطراب من هذا الاتجاه المعرفي من خلال تقييم الذاكرة البصرية عند هذه الفئة وذلك بتطبيق اختبار شكل ري المعقد على أربع تلاميذ من قسم السنة الرابعة ابتدائي وتوصلنا الى نتيجة مفادها أن الذاكرة البصرية قصيرة المدى مضطربة عند ثلاث حالات وهي تقريبا جيدة عند الحالة الرابعة أما الذاكرة البصرية طويلة المدى فهي مضطربة عند الحالات الأربعة وذلك بالعودة إلى النتائج الضعيفة التي تحصلوا عليها.

و في الأخير ننوه إلى ضرورة الاكتشاف المبكر لهذا الاضطراب وتمديد المتابعة النفسية والعلاجية إلى الأسرة والمدرسة، لمنع تضاعف أثره على جوانب الحياة المختلفة. بالإضافة إلى إنشاء مرافق رياضية لامتصاص الطاقة الحركية والنشاط الزائد عند هذه الفئة وتنمية ذكائهم وذاكرتهم. دون ان ننسى توفير أخصائيين نفسانيين في المدارس لفهم طبيعة معاناة هذا الطفل، كونه يعاني من اضطراب سلوكي وليس مشكلات أخلاقية. بالإضافة إلى توسيع مجال البحث في أثار هذا الاضطراب على الجوانب السلوكية والمعرفية مثل الذكاء والمقارنة بين الآثار المترتبة عن كل نمط من أنماط هذا الاضطراب.

قائمة المراجع:

1- زيادة خالد، (2006). **صعوبات تعلم الرياضيات**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

2- طنطاوي وعجلان، (1995). **اختبار الحالة الميزاجية للمراهقين**، كلية التربية جامعة أسيوط، مصر.

3-عبد المجي محمود حسن، (2005). **مناهج البحث في علم النفس**، دار المعرفة، جامعة الإسكندرية.

4- عدنان يوسف العتوم، (2004). **علم النفس المعرفي بين النظرية والتطبيق**، دار المسيرة، عمان، الأردن.

5- فتحي مصطفي الزيات، (2007)، **صعوبات التعلم : الاستراتيجيات التدريسية والمداخل العلاجية القاهرة**، دار النشر للجامعات.

6- كامل محمد على، (2008). **الأخصائي النفسي المدرسي وفرط النشاط واضطراب الانتباه**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.

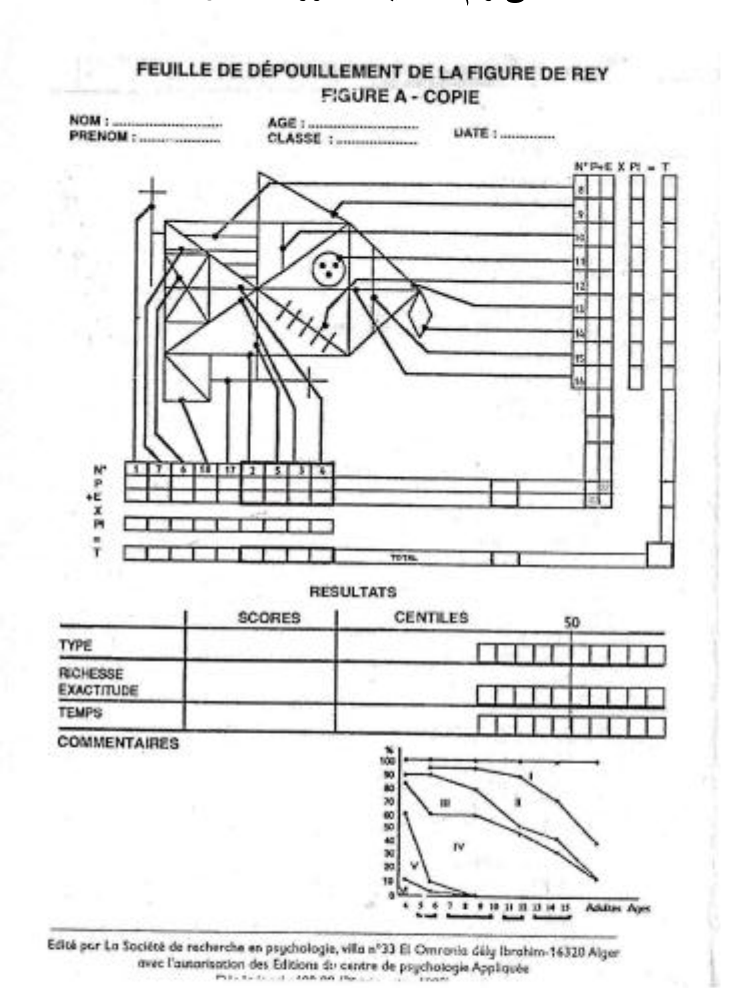
7- محمد أسامة البطاينة وأخرون (2005): **صعوبات التعلم النظرية والممارسة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

قائمة المراجع بالغة الأجنبية:

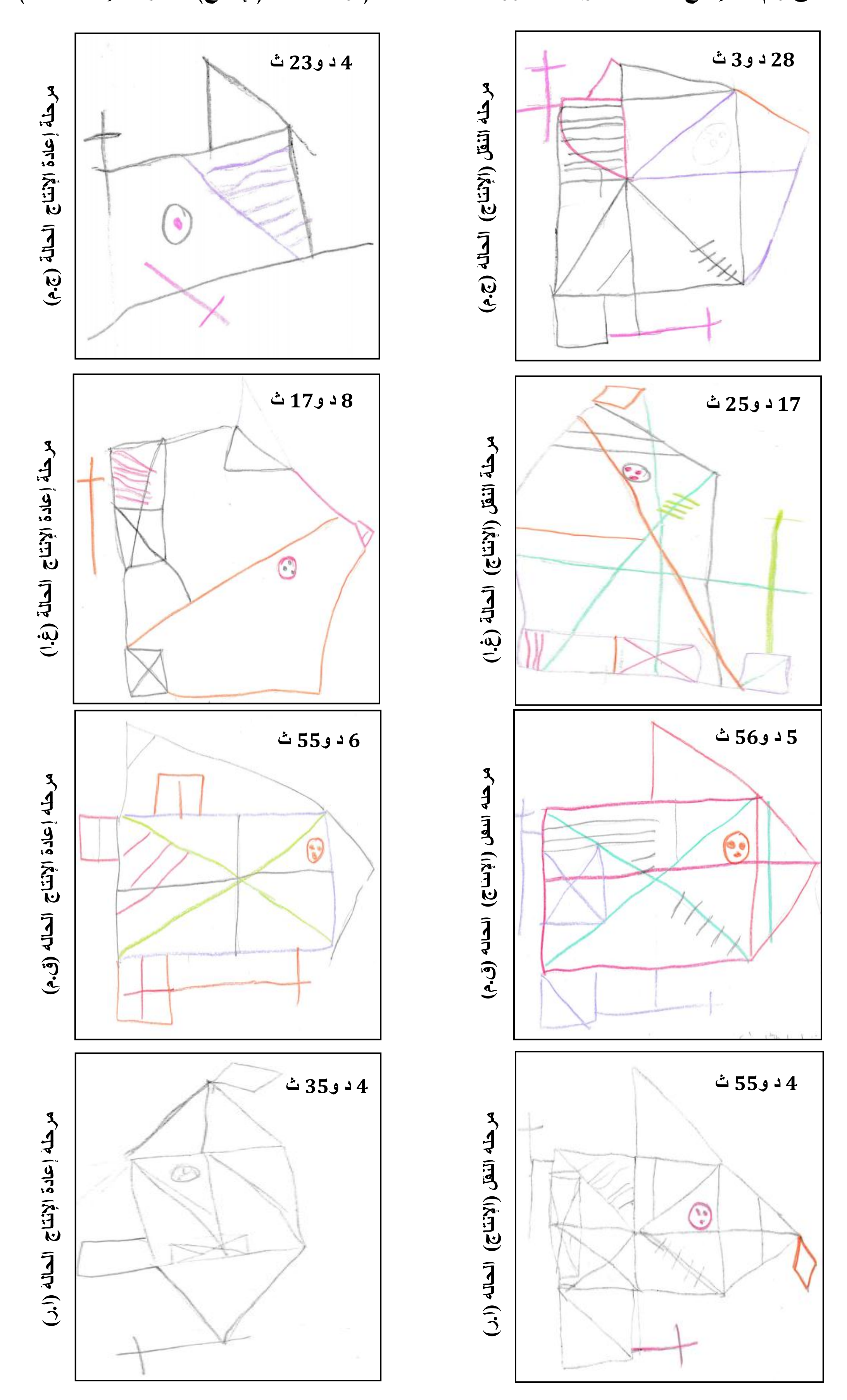
8-Belfiore,H (1996). **Behavior psychology in the school: innovation in evaluation support**, ed. Routtlledge, London.

9-Goldman L.S., Genel, M., Bezman, R.J., & Slanetz, P.J. (1998). **Diagnosis and treatment of attention-deficit/hyperactivity disorder in children and adolescents,** Journal of the American Medical Association.
10. Keele SW, Ivry R, Mayr U, Hazeltine E, Heuer H.(2003). **The cognitive and neural architecture of sequence representation**. Psychol Rev.
11- Korkman M, Pesonen, A, (1994), **A comparison of neuropsychological test profiles of children with attention deficit-hyperactivity disorder and/or learning disorder**. Journal of Learning Disabilities.
13- Steven, A & Kutas, M, (1983). **Event-related brain potentials to grammatical errors and semantic anomalies.** Memory and cognition (11),15
14- Rondal, (1983). **L'interaction adulte-enfant et la construction du langage.** Mardaga**,** Paris.
15- Rey, A, (1998)**. Manuel test de copie d'une figure complexe de Rey A et B**, les Édition de Centre de Psychologie, France.

الملحق رقم1: تنقيط الصورة A لـ"Rey"



الملحق رقم 2: إنتاج الحالات الأربعة للصورة A لـ "Rey" (مرحلة النقل (الإنتاج) + مرحلة إعادة النقل)



التعليم الإلكتروني كخيار استراتيجي للجامعات الجزائرية

أ.غياد كريمة
جامعة الجزائر – 3 -

الملخص:

يحاول المقال التطرق بالتحليل والمناقشة إلى موضوع يكتسب أهمية متزايدة على المستويين الأكاديمي والتطبيقي، إذ يكتسب موضوع التعليم الإلكتروني أهمية متزايدة اليوم باعتباره أحد المداخل التي تساعد على تحسين العملية التعليمية، فموضوع الدراسة تزداد الحاجة إليها في ظل التحولات العالمية الجديدة، كما تزداد أهمية الموضوع كونه من الموضوعات الهامة المساهمة في حل المشكلات التعليمية.

استنتج المقال أن تحسين كفاءة الجامعات ونوعيتها بات أمرا ضروريا، وبالتالي الاستفادة من الخبرات العالمية ذات الفاعلية والكفاءة بعد أن أصبح التحسين إجراء هاما وضروريا، ونظرا لما تواجهه تلك الجامعات من تحديات عديدة نتيجة للتغيرات في البيئة المحيطة بها، ويعد التعليم الإلكتروني أداة مهمة يمكنها المساهمة في تحسين كفاءة الجامعات وزيادة قدرتها على مواجهة التغيرات المحيطة بها.

الكلمات الدالة: التعليم الإلكتروني، أهمية التعليم الإلكتروني، صعوبات التعليم الإلكتروني، التعليم الإلكتروني بالجامعات الجزائرية.

Abstract:

The article tries to analysis and discussion to the subject addressed is becoming increasingly important to the academic and applied levels, as it acquires the subject of the e-learning increasingly important today as one of the portals that help improve the educational process , The subject of the study increasingly needed in light of the new global transformations , as is becoming increasingly important topic being a important issues to contribute to the solution of educational problems.

Concluded the article to improve the efficiency of universities , quality has become a necessity , and thus benefit from the same effectiveness and efficiency of global experiences after the improvement has become an important and necessary measure , given what faces those universities from many challenges as a result of changes in the surrounding environment, and is an e-learning is an important tool that can contribute to the improve the efficiency of universities and increase their ability to cope with the surrounding changes .

Key words: E-Learning, The importance of e-learning , e-learning difficulties e-learning Algerian universities.

مقدمة:

يعد نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين بداية الموجة الأولى للتعليم الإلكتروني "E-Learning"، تركز على إدخال التقنيات المتطورة في المؤسسات التعليمية، وتحويل الفصول التقليدية إلى فصول افتراضية باستخدام الشبكات المحلية والدولية عن طريق وسائل تقنية

المعلومات والاتصالات، وقد انتشرت مصطلحاته وهي: التعلم على الخط Online Learning والتعلم عبر الشبكة Web based Learning، والتعلم الرقمي والتعلم عبر مؤتمرات الفيديو... وغيرها.

فأصبح لزاما على المؤسسات التعليمية وخصوصا الجامعات التي تسعى للوصول لمكانة أكاديمية مرموقة أن تتبنى التعليم الإلكتروني كأداة هامة وفعالة في عملية التعليم الحديث والتحول من التعليم التقليدي المعتمد على التلقين إلى التعليم الإلكتروني المعتد على الحاسوب والإنترنت، حيث يصبح الأستاذ بانياً للمعلومة، وموجهاً للفكر، وميسراً للنشاطات الطلابية، ومقوما لمستوى تحصيلهم اعتمادا على أحدث التقنيات، كما أصبح الفصل الدراسي فصلا ذا طبيعة افتراضية، وموجها ذاتيا، يسهم في التعلم مدى الحياة، لذا يسعى المعلمون إلى استخدام وتوظيف هذه التكنولوجيا في التدريس، وبخاصة الجانب المادي لها، مثل الكتب الإلكترونية، والدوريات وقواعد البيانات، والمواقع التعليمية.

كما أن التعلّم الإلكتروني أخذ ينتشر سريعا في مؤسسات التعليم العالي في كافة أنحاء العالم، بل أخذ يشكل جزءا كبيرا من دخل بعض الجامعات. فمثلا جامعة Phoneix في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ دخلها من التعلّم الإلكتروني 95.5% من مجموع دخلها والبالغ 1.68 بليون دولار عام 2004م. حيث تمتلك هذه الجامعة 55 حرما جامعيا، وتمنح درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، وبلغ عدد طلبتها 227000 طالب عام 2004م. وقد بلغ عدد الطلبة الملتحقين بمساقات التعلّم الإلكتروني في رابطة الجامعات التي تطبق نظام التعليم عن بعد بواسطة شبكة الإنترنت 1.9 مليون طالب عام 2003م. وهذا يدل على الأهمية المتزايدة للتعلّم الإلكتروني في التعلم العالي وعلى الأهمية الاقتصادية للدخل الذي يحققه هذا التعلّم للجامعات التي تطبقه.

ورغم تلك الأهمية لهذا النوع من التعلم إلا أن الاستخدام لازال في بداياته بالجامعة الجزائرية، حيث يواجه هذا التعليم بعض العقبات والتحديات سواء أكانت تقنية تتمثل بعدم اعتماد معيار موحد لصياغة المحتوى، أو فنية وتتمثل في الخصوصية والقدرة على الاختراق أو تربوية وتتمثل في عدم مشاركة التربويين في صناعة هذا النوع من التعلم.

مشكلة البحث:

في ظل عصر الثورة التكنولوجية والانتشار الواسع للتقنيات الحديثة أصبحت التقنيات التكنولوجية والخدمات الإلكترونية تدخل في جميع ميادين الحياة وأصبح التعليم يبحث عن نسخة الكترونية له لذلك ظهر ما يسمى بالتعليم الإلكتروني، وأصبح لزاما على الجامعات التي تبحث عن مكانه مرموقة في المجتمع أن تسير في ركب التقدم التكنولوجي وأن تعتمد التعليم الإلكتروني كوسيلة أساسية في العملية التعليمية لتتمكن من الاستمرار في مسيرتها وتأدية رسالتها، لذلك برزت أهمية تطبيق التعليم الإلكتروني بهدف مواكبة التوجه العام نحو تطوير التعليم في شتى أنحاء العالم مع الانتشار الواسع للتعليم الإلكتروني، لذا يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: كيف يساهم التعليم الإلكتروني في تطوير التعليم العالي في البلدان العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها:

إن التعليم الإلكتروني وبرامجه المتنوعة لها تأثير مباشر في تعزيز الذكاء المعرفي، فضلا عن وجود الاختلاف بينه وبين التعليم التقليدي، وأن تطوير مثل هذه البرامج ستدعم العملية التعليمية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على الإطار النظري للتعليم الإلكتروني، فضلا عن طرح فكرة التعليم الإلكتروني كحل أساسي لتطوير المستوى التعليمي والسمو به إلى أرقى المستويات ليواكب التطور التكنولوجي الهائل والعمل على تحديد وجهة الجيل القادم نحو مجتمع ناجح فعال، وزيادة وعي المجتمع بمؤسساته وحكوماته لأهمية هذا التعليم كتحد تكنولوجي معاصر، إضافة إلى:

1- طرح ومناقشة الصعوبات التي تحد من إمكانية تطبيق نظم التعليم الإلكتروني في الجزائر الحديثة،

2- توضيح مفهوم وأساسيات التعليم الإلكتروني،

3- التعرف على بعض أساليب ونظم التعليم الإلكترونية،

4- الخروج بتوصيات ومقترحات قد تساعد أعضاء هيئة التدريس على تفعيل استخدام التقنيات الحديثة في التعليم،

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث من الأهمية البالغة للتعليم الإلكتروني ودوره في تفعيل جودة التعليم، كما أن موضوع التعليم الإلكتروني الذي يتسم بالحداثة نوعا ما بالنسبة للتعليم في البلدان العربية والذي يبدو أن إمكانية تطبيقه في المدى المنظور غير واقعية ولكن في نفس الوقت لابد من البدء بوضع الخطوط العامة لمستلزمات أنشاء مثل هذا المشروع ولفت أنظار أصحاب العلاقة من القيادات التربوية والتعليمية إلى مدى أهميته وضرورة اللحاق بركب التطور العلمي وتقليل الفرق الشاسع ما بين التعليم في بلادنا والدول الأخرى، إضافة إلى:

1- التطور السريع في تقنيات الاتصال وضرورة مواكبة التعليم لذلك.

2- تبحث هذه الدراسة في مطالب التعليم الإلكتروني وهو اتجاه حديث تسعى المؤسسات التعليمية إلى إدخاله في برامجها، في ظل المطالبة برفع كفاءة الخريج في التعليم الجامعي وتنمية مهاراته البحثية.

3- انطلاقا من أن معالجة الكل لا تتم إلا بمعالجة الجزء، فتطوير التعليم الإلكتروني مكمل لجهود تطوير التعليم والذي يعد مطلب معاصر.

4- ندرة الأبحاث والدراسات في موضوع التعليم الإلكتروني في الوطن العربي بصورة عامة وفي الجزائر خاصة.

منهجية البحث تقوم منهجية الدراسة على الجانب النظري حيث ترتكز على بعض المراجع والكتب والأبحاث النظرية حول الموضوع، حيثاتبع الباحث في دراسته هذه المنهج الوصفي التحليلي الذي

يصف الظاهرة المدروسة وصفاً كمياً وكيفياً من خلال جمع المعلومات وتصنيفها، ومن ثم تحليلها وكشف العلاقة بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها تفسيراً كافياً والوصول إلى استنتاجات عامة تسهم في فهم الحاضر وتشخيص الواقع وأسبابه.

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي للتعليم الإلكتروني وتطوره التاريخي

التعليم الإلكتروني وتوظيفه في خدمة العملية التعليمية أمر أصبح واقعاً خاصة في تعليمنا العالي، وأصبح توظيفه في دعم البرامج التعليمية المقدمة هدفاً تسعى إليه مؤسسات التعليم العالي الحديثة، حيث بدأ كثير منها خطواته الأولى لتطبيقه.

المطلب الأول: التطور التاريخي لأجيال التعلم الإلكتروني

بدأت الدعوة إلى استحداث وسائل للحصول على المعلومات وتخزينها وربط بعضها ونشرها في العام 1945م على يد الأمريكي فأنفار بوش V. Bush، ولقد قامت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ ذلك التاريخ بهذا الدور خاصة في التعليم الجامعي وفي العالم المتقدم تقنياً بشكل أكبر[1].

تشترك أدبيات التعليم الإلكتروني في الاتفاق على حداثة هذا النوع من التعليم، وأنه خلال الخمسين سنة الماضية بدأت معالم التعليم الإلكتروني بالظهور، فالتاريخ الأول لظهوره تعود إلى ستينيات القرن العشرين من خلال أبحاث وجهود الجامعات الأمريكية والمؤسسات العسكرية وعلماء الطب، أي أن أول استخدام للتقنيات التربوية كان مقتصرا على الأمور الإدارية والمالية في الجامعات الأمريكية الكبيرة، ثم استخدم في المشروعات البحثية، ثم استخدم في برمجة المواد التعليمية، وكانت هذه الاستخدامات مقتصرة على الجامعات حتى أوائل السبعينات من القرن العشرين حيث بدأ استخدامه على مستوى المدارس، وفي العام 1997م زاد انتشار استخدام الحاسب في التعليم، وذلك نتيجة لتطور الحواسيب وإدخال التحسينات على خصائص الأجهزة[2]. إذن لم يظهر مصطلح التعلم الإلكتروني وفلسفته الحالية فجأة ولكنه ظهر وتطور من خلال أربعة مراحل حتى وصلت إلي الشكل الحالي:[3]

- قبل عام 1983 م: عصر المدرس والمدارس التقليدية حيث كان التعليم تقليدياً قبل انتشار أجهزة الحاسبات بالرغم من وجودها لدى البعض، وكان الاتصال بين المدرس والطالب في قاعة الدرس حسب جدول دراسي محدد.
- الفترة بين 1984 م و 1993م: عصر ظهور الوسائط المتعددة، حيث تميزت هذه الفترة الزمنية باستخدام الوندوز والماكنتوش والأقراص المغنطة كأدوات رئيسية لتطوير التعليم وكان التفاعل من خلالها فردياً بين المتعلم والمعلم مع التركيز علي دور المتعلم.

---

[1] أحمد فاروق ، دور التعليم الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير في ادارة الأعمال، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2012، ص 78.

[2] David, F., (2008), *Strategic Management Notes* ,12th ed., Prentice Hall, India.p36.

[3] Allens, Michael W.,(2006),Creating Successful E-Learning : a Rapid System for Creating It Right First Time, Every Time, USA, P 123.

- الفترة بين 1994 م و 2000م: ظهور الشبكة العنكبوتية للمعلومات، ثم بدأ ظهور البريد الإلكتروني وبرامج إلكترونية أكثر انسيابية لعرض أفلام الفيديو، ومنها الأفلام التعليمية، مما أضفى تطورًا هائلاً وواعداً لبيئة الوسائط المتعددة.
- الفترة من 2001 م وما بعدها: ظهور الجيل الثاني للشبكة العنكبوتية للمعلومات (الإنترنت) حيث أصبح تصميم المواقع على الشبكة أكثر تقدماً، وتبادل المعلومات زادت سرعته بشكل كبير وهذه الطفرة المعلوماتية قد تفتح المجال للتعليم الإلكتروني مستقبلاً، وتشجع العديد من أساتذة الجامعات على تصميم كتب الكترونية لتشمل أفلام ورسومات متحركة قد تساعد الطالب على الفهم الصحيح ومتابعة الدرس بصورة أفضل، كما أن هذا الأسلوب الحديث سيسهل الاتصال بين الأساتذة والطلبة.

المطلب الثاني: مفهوم التعلم الإلكتروني

إن مفهوم التعلم الإلكتروني ما زال في طور التكوين ولم يستقر بعد علي حال وهو في حالة تعديل مستمر نظراً لارتباطه بتكنولوجيات التعليم التي تنمو وتتطور يوماً بعد آخر.. لا يوجد تعريف محدد وشامل متفق عليه لهذا المصطلح، إذ يوجد وجهات نظر متعددة في تعريفه، وقد يرجع هذا الاختلاف إلي حداثة هذا المصطلح وعدم اتفاق المتخصصين في مجال التعلم الإلكتروني حول تعريفه، كما يرجع اختلافهم إلي الانحياز لزاوية تخصص واهتمام كل فريق، فمتخصصو النواحي الفنية التقنية يهتمون بالأجهزة والبرامج، بينما يهتم التربويون بالآثار التعليمية والعلاقات التربوية، في حين يركز علماء الاجتماع وعلم النفس علي تأثير هذه التقنيات علي بيئة التعليم والتعلم ومدي ارتباطها ببناء وتكوين المدرسة ومدركات المتعلم، ومن ناحية أخري تهتم قطاعات الأعمال بالعائد المتوقع من هذا النشاط سواء كنشاط تجاري ضمن فروع التجارة الإلكترونية، أو كأسلوب جديد لتدريب الموظفين بأقل تكلفة[1].

ورغم الجدل العلمي القائم لتحديد مفهوم التعلم الإلكتروني وتعدد الاجتهادات في تحديد المفهوم – في أدبياته المنشورة بالإنجليزية – وذلك لأن المجال لا يزال في مهده ويشهد تطوراً سريعاً، يجعل الاتفاق علي تعريف موحد أمراً بالغ الصعوبة- إلا أنه يمكن استخلاص بعض المفهومات من الأدبيات التربوية وصولاً إلي مفهوم التعلم الإلكتروني، ومن ثم نقدم بعض التعاريف:

التعليم الإلكتروني: "طريقة إبداعية لتقديم بيئة تفاعلية، متمركزة حول المتعلمين، ومصممة مسبقا بشكل جيد، وميسرة لأي فرد وفي أي مكان وأي وقت، باستعمال خصائص ومصادر الإنترنت والتقنيات الرقمية بالتطابق مع مبادئ التصميم التعليمي المناسبة لبيئة التعلم المفتوحة، والمرنة، والموزعة" [2]

[1] ستار جابر العيساوي، م.طارق أبو بكر أبوليفة، "نظم المحاكاة التعليمية باستخدام الحاسوب وأهميتها في تطوير العملية التعليمية، المؤتمر الدولي السنوي الرابع، جامعة الزيتونة الأردنية، 2004، ص 123.

[2] الحلفاوي، وليد، مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات، عمان، دار الفكر، 2006، ص 48.

عرف كذلك أنه " ذلك النوع من التعليم الذي يعتمد على استخدام الوسائط الإلكترونية في تحقيق الأهداف التعليمية وتوصيل المحتوى التعليمي إلى المتعلمين دون اعتبار للحواجز الزمنية والمكانية وقد تتمثل تلك الوسائط الإلكترونية في الأجهزة الإلكترونية الحديثة مثل الكمبيوتر وأجهزة الاستقبال من الأقمار الصناعية أو من خلال شبكات الحاسب المتمثلة في الإنترنت، وما أفرزته من وسائط أخرى مثل المواقع التعليمية والمكتبات الإلكترونية"[1]

ومما سبق يمكن القول أن التعليم الإلكتروني بأنه" استخدام تطبيقات الحاسب الآلي والشبكات الإلكترونية في عملية التعليم والتعلم بحيث يشمل ذلك عناصر المنهج المختلفة في مرحلة التخطيط أو التنفيذ أو التقويم سواءً كان ذلك داخل الصف الدراسي أو عن بعد".

المطلب الثالث: أنواع التعلم الإلكتروني

يمكن تصنيف التعليم الإلكتروني بحسب استخدامه في قاعة الدراسة، وأهمية مثل هذا التصنيف اقترابه من التطبيق على واقعنا التعليمي كما سبق تبيانه في مفهوم التعليم الإلكتروني فانه يمكن تصنيفه إلى الأنواع التالية:

أ /التعليم الإلكتروني المباشر: ويقوم هذا النوع من التعليم الإلكتروني على استخدام تطبيقات التعليم الإلكتروني داخل الصف الدراسي بحيث يكون هناك تفاعل مباشر بين المعلم وطلابه، ويوظفون التقنية في هذا التفاعل لتحقيق أكبر قدر من الناتج التعليمي، ومن التطبيقات المستخدمة في هذا النوع الكتب الإلكترونية، والبرمجيات، والشبكات الداخلية، والاتصال بالإنترنت، ويتميز هذا النوع الذي يرى الباحث أنه أفضل هذه الأنواع بأنه يجمع بين ميزات التعليم الإلكتروني وما يوفره من جاذبية للطلاب ليتعلموا من خلاله وما يتيح لهم من فرصة للاستزادة حول موضوعات الدراسة، كما أنه يجمع بين المعلم وطلابه في الموقف التعليمي الأمر الذي له أهمية في بناء شخصيات الطلاب، ومعالجة مشكلاتهم السلوكية، ووجود التغذية الراجعة المباشرة، والتحفيز والتشجيع والتنافس الشريف بين الأقران، كما يتميز بأن التقويم في هذا النوع أكثر دقة ومصداقية وفاعلية من الأنواع الأخرى، ومن أهم العقبات التي تواجه هذا النوع من التعليم حاجته إلى تدريب للمعلمين والطلاب على استخدام التقنية وأنه يحتاج إلى إمكانات مادية مكلفة.

ب /التعليم الإلكتروني غير المباشر: وهذا النوع من التعليم الإلكتروني يتم خارج الصف الدراسي والمدرسة التقليدية (عن بعد) ويمكن تقسيمه إلى النوعين التاليين بحسب الزمن المحدد للتعلم كما ورد في التصنيفات السابقة:

- التعليم الإلكتروني اللاصفي المتزامن:[2] وهو النوع الذي يتم فيه التعليم الإلكتروني في زمن محدد يلتقي فيه الطلاب مع معلمهم من خلال تطبيقات التعليم الإلكتروني من(مواقع الإنترنت والمنتديات الخاصة وبرامج المحادثة والكتب الإلكترونية وبرمجيات...) عن بعد، بحيث يتم تفاعل الطلاب مع بعضهم

---

[1] أحمد فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[2] محمد، سالم أحمد، تكنولوجيا التعليم والتعلم الإلكتروني ، مكتبة الرشد، الرياض، 2004، ص 129.

وتفاعلهم مع الأستاذ بشكل لحظي، ويتميز هذا النوع بأنه يتم من خلاله التغلب على عوائق المكان التي قد تواجه بعض الطلاب والمعلمين، كما أن هذا النوع يتيح الفرصة ليتلقى الطلاب توجيهات وإجابات المعلم على أسئلتهم ومن أهم عيوبه أنه يحتاج إلى إمكانات مادية مكلفة، وأيضاً يحتاج استخدامه إلى تدريب المعلمين والطلاب، وكذلك يحتاج إلى طلاب يتميزون بالدافعية والالتزام للتعلم بواسطة هذا النوع من التعليم الإلكتروني.

- التعليم الإلكتروني اللاصفي غير المتزامن:[1] وفي هذا النوع لا يجب أن يلتزم الطلاب والمعلم بزمن محدد، فيدخل الطالب على تطبيقات التعليم الإلكتروني المختلفة ليتعلم ويتلقى رسائل المعلم والزملاء وفقاً للوقت المناسب له، وكذلك يدخل المعلم ليضع المادة العلمية الجديدة أو يجيب على أسئلة الطلاب ويرسل لهم التكليفات في الوقت المناسب له ومن أهم تطبيقات التعليم الإلكتروني المناسبة لهذا النوع (المواقع التعليمية على الإنترنت والكتب الإلكترونية والبريد الإلكتروني والمنتديات الخاصة...) ويتميز هذا النوع بأنه يتغلب على عوائق المكان والزمان التي قد تواجه بعض الطلاب والمعلمين، ومن أهم عيوبه أنه لا يوفر للطالب الحصول على تغذية راجعة وإجابات على أسئلته بشكل مباشر بل عليه الانتظار حتى يطّلع المعلم على رسالته الإلكترونية ثم يرد عليها، كما يحتاج إلى إمكانات مادية مكلفة.

وغالبا ما تستخدم الجامعات الأسلوب غير المتزامن بسبب[2]:

- اختلاف جدول مواعيد الطلاب.
- التكلفة العالية لتكنولوجيا الأسلوب المتزامن.
- عدم امتلاك أغلب الطلاب وصلات الانترنت السريعة.

المبحث الثاني: خصائص التعليم الإلكتروني ومعوقاته بالجامعة الجزائرية: يصنع التعليم الإلكتروني من الطلبة أفراد قادرين على تطوير ذاتها بذاتها، تستطيع الوصول للمعلومة بكل الطرق، وبشتى الوسائل والحصول عليها في كل وقت.

المطلب الأول: خصائص التعليم الإلكتروني يمكن أن الحديث عن خصائص التعليم الإلكتروني من خلال المراجع والأدبيات المختلفة التي تم الاطلاع عليها، فمن خصائص التعليم الإلكتروني ما يلي:[3]

الفعالية: فاستذكار المعلومات يعتمد على قدرات المتعلم الحسية، بينما الاستجابة تعتمد على ميزات كل فرد وعلى حافز التعلم لديه، ولا بد بالتالي لطريقة نقل المراسلات من أن توفر للمتعلم إمكانية التكرار وهي إمكانية نادرا ما تتوافر في الأساليب التعليمية التقليدية، والتعليم الإلكتروني يتيح فرصة التفاعل الفوري الإلكتروني للمتعلمين فيما بينهم من جهة وبين المتعلم من جهة أخرى.

---

[1] أحمد فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] إسماعيل، الغريب، التعليم الالكتروني من التطبيق إلى الاحتراف إلى الجودة ،عالم الكتب، القاهرة، 2009، ص 65.

[3] أحمد فاروق أبو غبن، مرجع سبق ذكره، ص17.

أقل كلفة: توفر خدمة والتعليم الإلكتروني عبر الأنترنت وأقراص التخزين المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية وغيرها، على المتعلم مشقة الانتقال إلى مركز تعليمي بعيد، ما يعني أنه سيوفر كلفة السفر ويكسب مزيدا من الوقت.

التكامل: يوفر والتعليم الإلكتروني للمتعلم المعرفة والموارد التعليمية على نحو متكامل، وذلك من خلال أدوات التقييم التي تسمح بتحليل معرفة المتعلم والتقدم الذي يحققه، ما يضمن توافر معايير تعليمية موحدة.

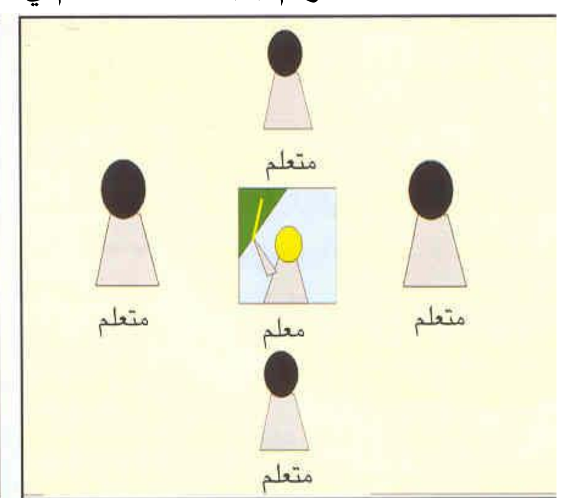
المرونة: يستطيع المتعلم من خلال التعليم الإلكتروني أن يعمل مع مجموعة كبيرة من المعلمين وغيرهم من الأساتذة في مختلف أنحاء العالم، بل يقوم الطالب باختيار الأسلوب الذي يناسبه في التعليم، فيمكن التعلم من أي مكان وباستخدام أساليب متنوعة ومختلفة وأكثر دقة وعدالة في تقييم أداء المتعلمين.

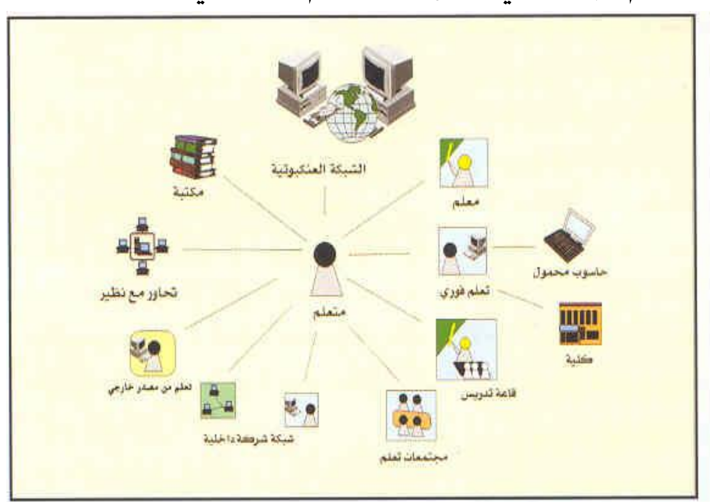
تعزيز المشاركة: تؤكد نظريات التعلم المعزز للمشاركة على أن التفاعل البشري يشكل عنصرا حيويا في عملية التعلم، فإن التعليم الإلكتروني المتزامن يوفر مثل هذه المشاركة من خلال غرف المحادثة والرسائل الإلكترونية والاجتماعات بواسطة الفيديو، وبالتالي يمكن أن يتفاعل طلاب التعليم الإلكتروني معاً، أو مع معلميهم أو مع المصادر الإلكترونية.

مراعاة حالة المتعلم: يوفر والتعليم الإلكتروني للمتعلم إمكانية اختيار السرعة التي تناسبه في تعلم، ما يعني بمقدوره تسريع عملية التعلم أو إبطائها حسب ما تدعو الحاجة، ويسمح التعليم الإلكتروني للطلبة باختيار المحتوى والأدوات التي تلاءم اهتماماتهم وحاجاتهم ومستوى مهاراتهم وبالتالي يعمل التعليم الإلكتروني على تمكين الطلبة من تلقي المادة العلمية بالأسلوب الذي يتناسب مع قدراتهم من خلال الطريقة المرئية أو المسموعة أو المقروء ونحوها، ومراعاة الفروق الفردية للطلبة فيحصل المتعلم على المعلومة في البيئة المناسبة له، وبالتالي فهو يتمركز حول المتعلم، فاذا كان المدرس هو محور العملية التعليمية في الأسلوب التقليدي ففي حالة التعليم الإلكتروني يكون التركيز على المتعلم بينما يتحول المدرس الى وسيلة من الوسائل التعليمية الأخرى، كما يوضحه الشكل الموالي[1].

[1] الطيطي، خضر مصباح، التعليم الإلكتروني من منظور تجاري، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 7.

الشكل رقم (1): مكانة المتعلم في التعليم الإلكتروني مقارنة بالتعليم التقليدي





التعليم التقليدي: المدرس هو المحور الأساسي ونقطة التركيز

التعليم الإلكتروني: التركيز يكون على المتعلم ويتحول المدرس الى وسيلة من الوسائل التعليمية الأخرى

المصدر: بشير عباس العلاق، استثمار أساليب وتقنيات المعلومات والاتصالات في بيئة التعليم الإلكترونية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع لجامعة الزيتونة الأردنية عمّان/ الأردن 26-28 نيسان2004م، ص12.

ويمكن إيجاز جوانب الاختلاف بين التعليم الإلكتروني والتعليم التقليدي، كما في الجدول الموالي:

جدول (1): يوضح الاختلاف بين التعليم الإلكتروني والتعليم التقليدي

وجه المقارنة	التعلم الإلكتروني	التعلم التقليدي
أسلوب التعليم المستخدم	يوظف المستحدثات التكنولوجية حيث يعتمد علي العروض الإلكترونية متعددة الوسائط وأسلوب المناقشات وصفحات الويب	يعتمد على الكتاب فلا يستخدم أيا من الوسائل أو الأساليب التكنولوجية إلا في بعض الأحيان
مدى التفاعل	يقوم علي التفاعلية، حيث يتيح استخدام الوسائط المتعددة للمتعلم الإبحار في العروض الإلكترونية وتسمح له المناقشات عبر الويب بالتفاعلية	لا يعتمد علي التفاعل، حيث أنه يتم فقط بين المعلم والمتعلم، ولكن لا يتم دائما بين المتعلم والكتاب، باعتباره وسيلة تقليدية لا تجذب الانتباه
سهولة التحديث	يمكن تحديثه بكل سهولة، وغير مكلف عند النشر على الويب كالطرق التقليدية	عملية التحديث هنا غير متاحة لأنك عند طبع الكتاب لا يمكنك جمعه والتعديل فيه مرة أخرى بعد النشر
الإتاحة	متاح في أي وقت، ولذا يتمتع بالمرونة، حيث يمكن الدخول على الإنترنت من أي مكان، لذا ففرص التعليم له متاحة عبر العالم	له وقت محدد في الجدول، وأماكن مصممة، كما أن فرص التعليم فيه مقتصرة على الموجود في إقليم أو منطقة التعليم
الاعتمادية	يعتمد علي التعليم الذاتي وحيث يتعلم المعلم وفقا لقدراته واهتماماته وحسب سرعته والوقت الذي يناسبه.	يعتمد على المعلم، لذا فهو غير متاح في أي وقت، ولا يمكن التعامل معه إلا في الفصل الدراسي فقط
الكلفـة النسبيـــة	منخفضة	عاليــة

نظام التعليم	يتم في نظام مفتوح ومرن وموزع	يحدث في نطاق مغلق

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الأدبيات المتعلقة بالموضوع.

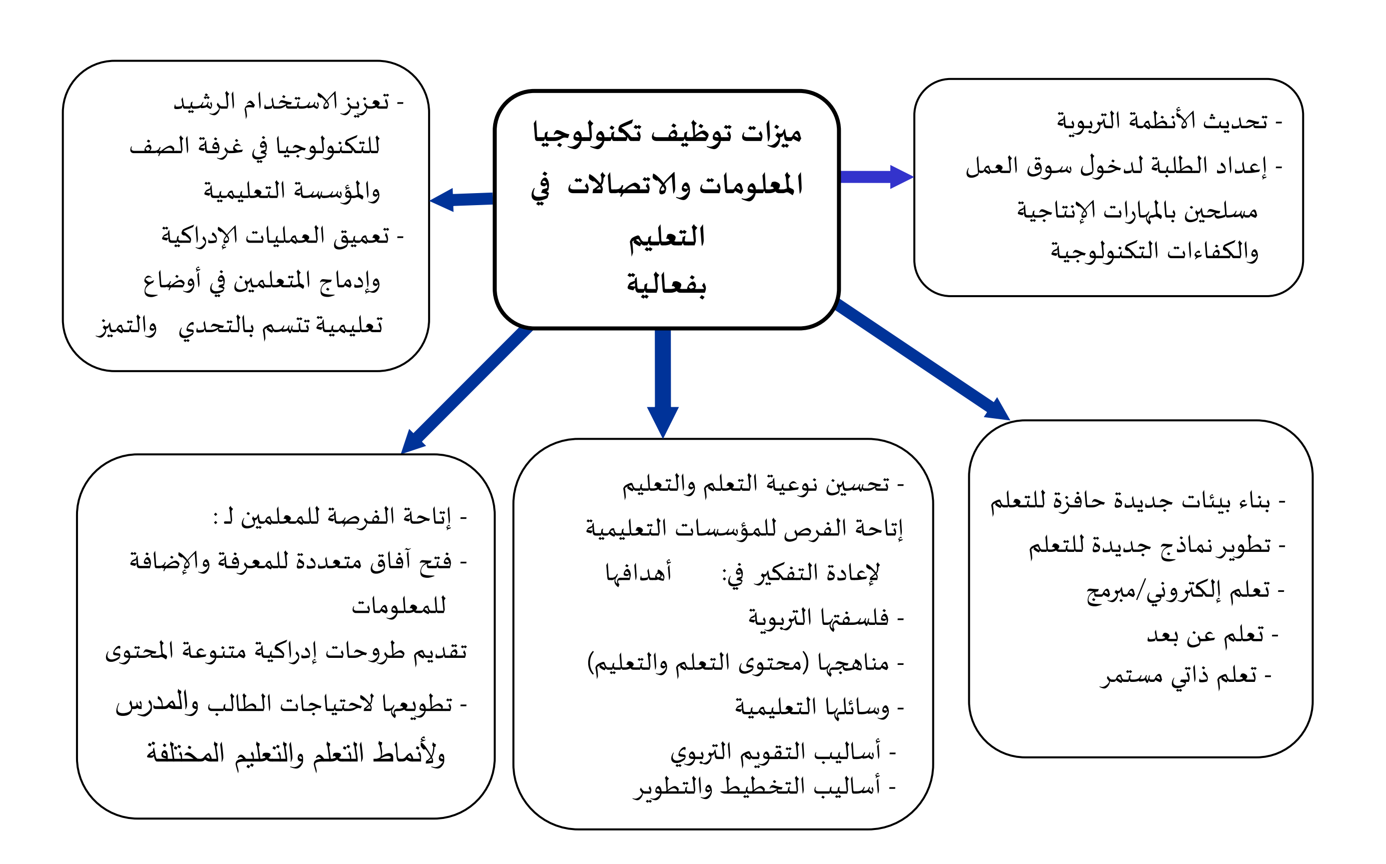
كما أن استخدام تكنولوجيات المعلومات يزيد من فرص التعليم وتمتد بها إلى مدى أبعد من نطاق الجامعة، وهذا ما عرف باسم التعليم الإلكتروني الذي يعد من أهم ميزات وأبرز معالم مؤسسات التعليم في المستقبل، والتعليم الإلكتروني هو نوع من أنواع التعليم عن بعد ويعرف على أنه عملية اكتساب المهارات والمعرفة خلال تفاعلات مدروسة مع المواد التعليمية التي يسهل الوصول إليها عن طريق استعمال برنامج للتصفح[1].

ورغم أن الكثير من الدراسات خلصت إلى منافع هذا النوع من التعليم، إلا أنها لم تغفل عدد من العيوب والتي لم تقلل من أهمية تطبيقه واستخدامه كرافد للتعليم التقليدي. وقد اتجهت كثير من دول العالم إلى استخدامه كرافد للتعليم التقليدي، وهو تعليم يعتمد على استخدام الوسائط الإلكترونية وبرمجيات الحاسوب والدروس الإلكترونية والتي تكون متاحة في أي وقت، إضافة إلى برامج المحاكاة والمعامل الافتراضية، كما أنه يعتمد في الاتصال بين المعلمين والمتعلمين وبين المتعلمين والمؤسسة التعليمية برمتها، واستقبال المعلومات، واكتساب المهارات، والتفاعل بين الطالب والمعلم وبين الطالب والمؤسسة التعليمية وبين المؤسسة التعليمية والمعلم، ولا يستلزم هذا النوع من التعليم وجود مباني دراسية أو مستويات دراسية، بل إنه يلغي جميع المكونات المادية للتعليم، إضافة إلى ذلك فهو أداة فعالة لنقل المعلومات والمعرفة الصريحة وللحصول عليها وركيزة ثالثة في العملية التعليمية إضافة للمعلم والمادة التعليمية، كما أنه أداة مرنة في إدارة العملية التعليمية وأداة للتخاطب بين المتعلمين والمعلمين وللتواصل بين المؤسسة التعليمية ومؤسسات المجتمع الأخرى وكذلك أداة تعلم تخرج عن النطاق الجغرافي للمؤسسة التعليمية وكذلك نطاق الوقت وأداة تعلم مستمر، كما أن من دوافع اختياره، ملاءمته ومرونة جدولة أوقات الدراسة مما يمنع الغياب عن العمل خصوصا لغير المتفرغين، ويمثل حل أمثل لتعليم الأفراد متباعدين جغرافيا، ويحقق مبدأ التعليم المستمر للأفراد إضافة إلى تميزه بتعدد الوسائل التعليمية وتنوع المواد التعليمية وإمكانية التواصل المباشر والغير مباشر بين الأستاذ والطالب، وبهذه الكيفية نخلق جيلاً يتمتع بعديد المواهب التي دُرِّب على إتقانها خلال دراسته، ويمسك بزمام التقنية ويحسن إدارتها والاستفادة منها ، ومؤهلين أكثر من غيرهم على الخلق والإبداع والابتكار وعلى إنتاج المعرفة وتوظيفها. والشكل(1) يعرض ميزات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم بفعالية.

شكل(2: ميزات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم بفعالية

---

[1] معن النسور، "تطوير الموارد البشرية وإقامة اقتصاديات المعرفة والابتكار في الوطن العربي"، ملتقى تنمية الموارد البشرية "تنمية الموارد البشرية مسؤولية مشتركة"، نيويورك، 2004، ص 44.



المصدر: عبدا لله بن عبد العزيز الموسى، "التعليم الإلكتروني: مفهومة، خصائصه، فوائده وعوائقه"، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مدرسة المستقبل، السعودية، 2002، ص54.

كما أن تكلفة الحصول على المعلومات تكون أدنى مقارنة مع استخدام الطرق التقليدية، وفي هذا السياق بينت بعض الدراسات الميدانية أن عدد ساعات العمل الأسبوعية تقل في حالة استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعليم[6] ، كما يلي:

جدول (2: يوضح مزايا التعليم الإلكتروني للأستاذ

عدد الساعات	الأسلوب التقليدي في التعليم	استخدام التقنيات الحديثة في التعليم
التحضير للمادة	6,5	3,5
تحضر الأسئلة وتصحيحها	4,5	2,5
لقاء الطلبة	5,0	2,0

SOURCE:Allens, Michael W.,(2006),Creating Successful E-Learning : a Rapid System for Creating It Right First Time, Every Time, USA, P 123.

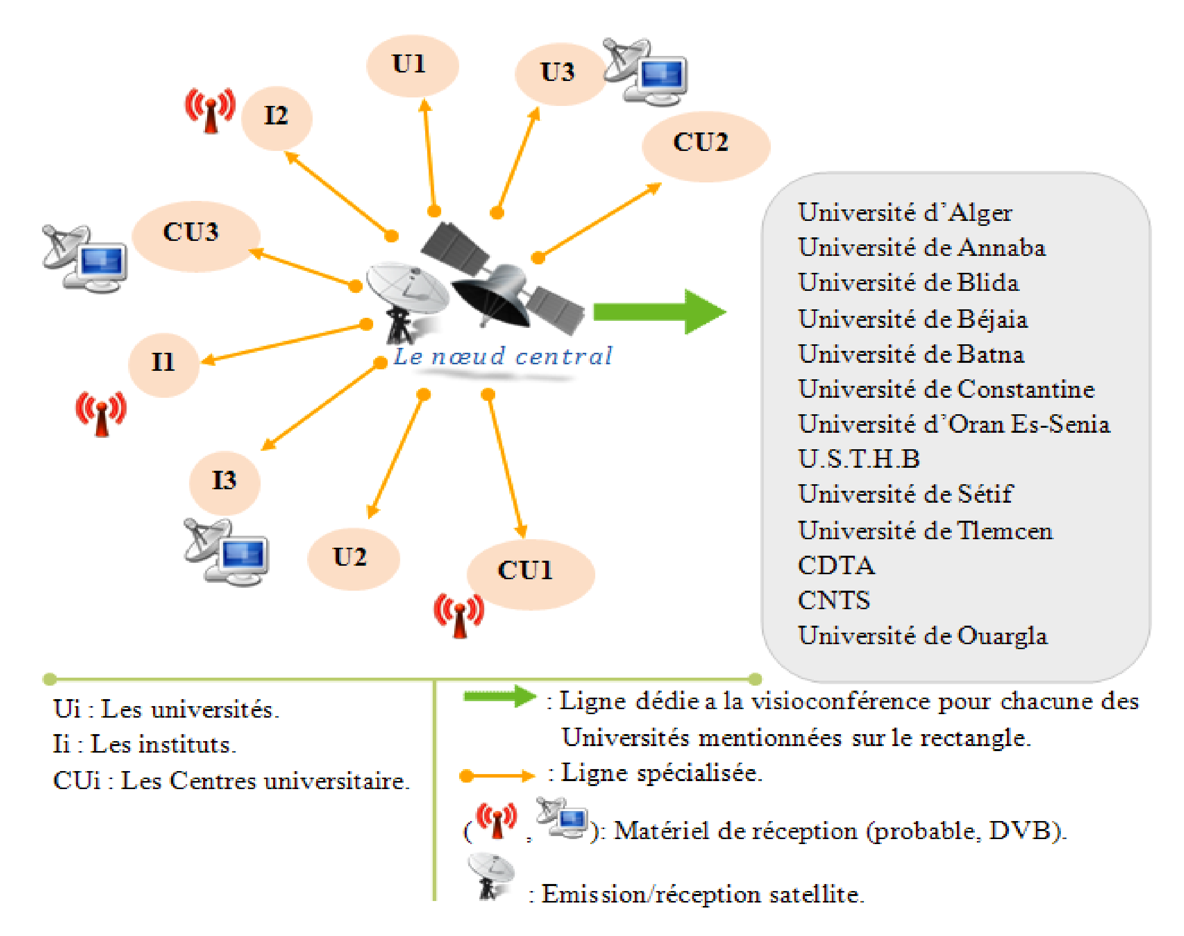
المطلب الثاني: أهمية التعليم الإلكتروني ومعوقاته بالجامعة الجزائرية

رغم الانتشار الواسع للتقنيات الحديثة أصبحت التقنيات التكنولوجية والخدمات الإلكترونية تدخل في جميع ميادين الحياة وأصبح التعليم يبحث عن نسخة الكترونية له، إلا أن واقع الجزائر ينبئ عن وجود محتشم لهذه التقنية الحديثة، تميزها وجود نقص لافت في مجال التكنولوجيا من حيث العدد الضئيل للأشخاص الممتلكين للحواسيب الشخصية والاحتكار الملموس لتكنولوجيات المعلومات من قبل قطاع الاتصالات والعجز الثقافي في استخدام التكنولوجيا في المجالات المهنية والفردية.

ولتدارك النقائص، قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد، قصد تخفيف نقائص التأطير من جهة وأيضا من أجل تحسين نوعية التكوين، تماشيا مع متطلبات ضمان النوعية وإدماج طرائق جديدة للتكوين والتعليم، حيث يرمي إلى تحقيق أهداف تتوزع على ثلاثة مراحل، يتقدمها مرحلة استعمال التكنولوجيا كالمحاضرات المرئية بصورة أخص لامتصاص الأعداد المتزايدة للمتعلمين، مع تحسين مستوى التعليم والتكوين وسيكون هذا على المدى القصير، فيما ستشهد المرحلة الثانية اعتماد التكنولوجيات البيداغوجية الحديثة خاصة "الواب"، ويقصد به التعلم عبر الخط أو التعلم الإلكتروني، وذلك قصد تحقيق ضمان النوعية على المدى المتوسط، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة التكامل، وخلالها يصادق على نظام التعليم عن بعد ويتم نشره عن طريق التعليم «من بعد «بواسطة قناة المعرفة، التي يتعدى مجال استعمالها والاستفادة منها بكثير النطاق الجامعي، حيث تستهدف جمهورا واسعا من المتعلمين من أشخاص يريدون توسيع معارفهم وآخرون يحتاجون لمعلومات متخصصة، وحتى المرضى من نزلاء المستشفيات والموجودون في فترة النقاهة، وغيرهم من شرائح المجتمع الراغبين في الحصول على مكاسب معرفية أكثر.

ويرتكز التعليم عن بعد حاليا على شبكة منصة للمحاضرات المرئية والتعليم الالكتروني، موزعة على غالبية مؤسسات التكوين، والدخول إلى هذه الشبكة ممكن عن طريق الشبكة الوطنية للبحث (ARN)، حيث ستكون 13 مؤسسة للتعليم العالي موقعا للإرسال والاستقبال في آن واحد، في حين أن 64 مؤسسة أخرى ستكون موقع استقبال، وبهذا سيغطي مشروع التعليم عن بعد مؤسسات التعليم العالي الـ77 المنتشرة عبر التراب الوطني، منها جامعات ومراكز جامعية ومدارس عليا، فيما سيكون مركز البحث العلمي والتقني النقطة المركزية للمشروع، وسيتم بث المحاضرات المرئية من جامعات بن يوسف بن خدة وهواري بومدين في الجزائر العاصمة، وسعد دحلب وباجي مختار في عنابة، وقاصدي مرباح بورقلة، وعبد الرحمان ميرة في بجاية والحاج لخضر من باتنة ومنتوري بقسنطينة وفرحات عباس بسطيف وكذا جامعتي السانيا بوهران وأبوبكر بلقايد من تلمسان، إلى جانب مركز تطوير التقنيات المتقدمة ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، والشكل الموالي يوضح نظام المحاضرات المرئية:

الشكل رقم (02): الهيكلة الشاملة لنظام المحاضرات المرئية بالجامعات الجزائرية



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من الموقع الالكتروني:
http://services.mesrs.dz/e-learning/arabe/index_arab.php

وقد تم توسيع الشبكة بداية من الدخول الجامعي 2009- 2010، نحو المدارس التحضيرية التي تم تزويدها كذلك بمخابر افتراضية وقاعات تدريس متعددة الوسائط موصولة بشبكة خاصة للمحاضرات المرئية.

وهناك مرحلة موازية، أو على الأقل متأخرة قليلا، تتمثل في وضع نظام للتعليم الإلكتروني. يسمح) نظام تعليم الكتروني يرتكز على قاعدة للتعليم عن بعد في صيغة (زبون – موزع)(client-serveur) يسمح بإعداد والوصول إلى موارد عبر الخط، في شكل غير متزامن، وبإمكان المتعلم الوصول إلى هذا النظام في أي وقت وأي مكان، بوجود أو عدم وجود مرافق.

وتسمح هذه القاعدة للأساتذة استعمال مختلف الطرق عبر الخط (دروس، تمارين، دروس تطبيقية، نشاطات، تدريب، وغيرها)، وتمنح القاعدة للمتعلم واسطة بيداغوجية ثرية، متنوعة ودائمة.

كما تمنح القاعدة أيضا أدوات تسمح بالتبادل والتعاون بين الأساتذة / المرافقين والمتعلمين و/أوبين المتعلمين(البريد، المنتديات، دردشة، فضاءات الإيداع والتحميل).

ولبلوغ هذا الهدف تم تسطير برنامج عمل منذ منتصف نوفمبر2006، يحدد بوضوح مسؤوليات كل الأطراف المعنية[1]:

- اللجنة الوطنية للتعليم الافتراضي.
- اللجان الجهوية للتقييم، مديرية التكوين العالي للتدرج.
- مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني.
- جامعة التكوين المتواصل.
- ممونين بتجهيزات العمل.

وهناك حاليا في المؤسسات الجامعية خلايا للتعليم عن بعد تضم خبراء بيداغوجيين، مهندسين وتقنيين استفادوا من تكوين متخصص ومتنوع، في إطار مختلف مشاريع التعاون، خاصة في إطار مشروع ابن سينا (اليونسكو واللجنة الأوروبية)، وبرنامج التعاون مع سويسرا كوزيليرن (CoseLearn) والجامعة الرقمية التي مقرها بجامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بباب الزوار[2].

- **مشكلات التعليم الإلكتروني في الجزائر:** هناك مشكلات هي المعوقات في استخدام تكنولوجيا التعليم في بلادنا، أو العوامل التي تحول دون التكنولوجيا التربوية أهدافها المتوخاة التي يمكن حصرها فيما يأتي:

1- موقف الأستاذ السلبي من تكنولوجيا التعليم: حيث نرى بعض المدرسين يعتبرها على هامش العملية التربوية، وليست في صميمها، وأن ما يقوم به أي معلم من شرح وتفسير وقراءة وغير ذلك من الأنشطة اللفظية هو جوهر العملية التعليمية، وأن استخدام بعض التقنيات التعليمية هو مضيعة للوقت، ويرى البعض الآخر أن استخدام التقنيات التربوية هو منافس له، ولذا نراه يخاف على وظيفته دون إدراك منه لدوره الجديد في عهد تكنولوجيا التعليم،

2- إن الامتحانات بصورتها الراهنة لا تقيس في أغلب الأحوال إلا مستويات معرفة متواضعة، ولذلك نجد أن التدريس يجري في هذا الاتجاه ولا يستخدم المعلم من التقنيات إلا ما يساعد على الحفظ والاستظهار.

3- عدم وضوح مفهوم التقنيات التربوية: بالرغم من التقدم العلمي الذي شمل جميع نواحي الحياة منذ أواخر الستينات في الدول المتقدمة، فإن البلاد العربية ما زالت تستخدم مصطلح الوسائل التعليمية، وأحياناً الوسائل السمعية والبصرية، أو ما شابه ذلك، وهذه التسميات وهذه التسميات هي عبارة عن مراحل مرت بها هذه الوسائل، ومعنى ذلك فإن مصطلح التقنيات التربوية في البلاد العربية

---

[1] الموقع الإلكتروني لوازة التعليم العالي والبحث العلمي: www.mesrs.dz

[2] ACOLAD : Apprentissage COLlaboratif A Distance (الافتراضي التعليم أرضية)
http://dessuticef.u-strasbg.fr

لم يستخدم كتسمية أو كتطبيق في وزارات التربية والتعليم، أو الجامعات أو المعاهد بمفهومه الحديث الذي لا يعتبر الوسائل مجرد آلات بل هي جزء من نظام شامل.

4- الضعف في الموارد المادية والبشرية: ويقصد بالموارد المادية الأجهزة والمواد التعليمية والبرمجيات، إضافة إلى التسهيلات المادية.

- الرؤية المستقبلية للتعليم الإلكتروني بالجامعة الجزائرية:

تتوقع الباحثة من خلال ما سبق، رؤية مستقبليه خلال السنوات الخمس القادمة على النحو الآتي:[1]

1- لن يصبح التعليم الإلكتروني بديلا أو موازيا للتعليم التقليدي، وإن كان من المتوقع أن يفتح مجالا واسعا للتعليم العالي وإن لم يكن بنفس الاعتراف والتقدير من قبل الجهات الحكومية.

2- سيصبح التعليم الإلكتروني رديفا مساندا للتعليم التقليدي في التعليم العام ويهتم به الطلاب الموهوبون والمتفوقون ويستخدمه المعلمون المتميزون في مجال تكنولوجيا المعلومات.

3- سينبهر بعض الأساتذة والطلاب بتقنيات التعليم الإلكتروني ويهتمون بها على حساب الجانب التربوي والتعليمي.

4- سيعمل في إدارة هذا المجال (التعليم الإلكتروني) أناس ليس هذا مجالهم أو تخصصهم وقد يكون من أسباب الحاجة لذلك حيث لا تتوافر القدرات البشرية المؤهلة أو لرغبة البعض في الحصول على مراكز قيادية وظيفية.

5- ستتبنى كثير من الجامعات الجزائرية نظام التعليم الإلكتروني.

6- سوف تنشأ شركات ومؤسسات تجارية متخصصة في مجال التعليم الإلكتروني وستعمل على تسهيل تطبيقه، كما ستعمل على تدريب الأساتذة والطلاب على استخدام التعليم الإلكتروني وتقنياته

الخاتمة:

ان تحسين كفاءة الجامعات ونوعيتها بات أمرا ضروريا، وبالتالي الاستفادة من الخبرات العالمية ذات الفاعلية والكفاءة بعد أن أصبح التحسين إجراء هاما وضروريا، ونظرا لما تواجهه تلك الجامعات من تحديات عديدة نتيجة للتغيرات في البيئة المحيطة بها، يعد التعليم الالكتروني أداة مهمة يمكنها المساهمة في تحسين كفاءة الجامعات وزيادة قدرتها على مواجهة التغيرات المحيطة بها من خلال تلبية متطلبات المستفيدين منها، ومنه يمكن تكثيف الأفكار والاستنتاجات النظرية وفق الآتي:

الاستنتاجات:

1- هناك عديد من العقبات التي تواجه الجزائر في سبيل نشر التكنولوجيا وتوظيفها والاستفادة منها، فالبنية التحتية لأنظمة الاتصالات متدنية في الكثير من البلدان العربية وتكلفة استخدام الأنترنت عالية وأسعار الحاسبات عالية مقارنة بدخل الفرد.

[1] Bruner, John (2007). Factors Motivating and Inhibiting Faculty in Offering their Courses via Distance Education. Online Journal of Distance Learning Administration. Vol. (10), No. (2), pp. 36- 59.

2- إن طريقة تطبيق التعليم الإلكتروني في الجامعات الجزائرية بحاجة إلى تطوير كبير وإعادة نظر فيها، وأن يتم تبني استراتيجية واضحة موحدة بين الجامعات الجزائرية في تصميم واستخدام التعليم الإلكتروني حتى تكون الفائدة أكبر وأفضل على العملية التعليمية.

3- العمل على نشر ثقافة التعليم الإلكتروني بين أعضاء الهيئة التدريسية وتوضيح أهميته في العملية التعليمية من خلال عقد ورش عمل، وذلك للتعمق أكثر في مزايا التعليم الإلكتروني وطريقة استخدامه، لأن ذلك يؤدي إلى تعزيز مكانة الجامعة في المجتمع.

4- التأكيد على ان العنصر الحاسم والأكثر حيوية في نجاح تطبيق التعليم الإلكتروني في الجامعات الجزائرية هو المحاضرين، الأمر الذي يتطلب الحرص على تدريب وتنمية قدرات المحاضرين من خلال إنشاء مركز مجهز بأحدث التقنيات لتدريب المحاضرين مما يؤدي إلى بيئة جامعية تساهم في الإبداع والابتكار وبالتالي تحقيق ميزة التنافسية.

5- رغم أن الكثير من الدراسات خلصت إلى منافع التعليم الإلكتروني، إلا أنها لم تغفل عدد من العيوب والتي لم تقلل من أهمية تطبيقه، واستخدامه كرافد للتعليم التقليدي.

التوصيات:

للإسراع في إدخال التعليم الإلكتروني مؤسسات التعليم العالي الجزائرية وزيادة فاعليته تقترح الباحثة ما يلي:

1- نشر الوعي بمفهوم التعليم الإلكتروني وثقافته، وأهميته، وكيفية الاستفادة منه على مستوى مؤسسات التعميم العالي بما ينعكس إيجابيا على مستوى وجودة خريجيها.

2- إنشاء إدارة مستقلة متخصصة في التعليم الإلكتروني على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزيادة الدعم المقدم للجامعات لرفع مستوى البنية التحتية للتعليم الإلكتروني

3- تشكيل فريق عمل على مستوى الجامعات الجزائرية يدرس ويوجه استخدام التعليم الإلكتروني وتطبيقاته في جميع فروع العلوم.

4- نشر الوعي بين أعضاء هيئة التدريس عن أهمية شبكات المعلومات والاتصالات، وتشجيعهم على إنشاء عناوين بريد إلكتروني ومواقع شخصية على شبكة الأنترنت، وتقديم التسهيلات اللازمة لذلك.

5- إعداد برامج موجهة إلى أعضاء هيئة التدريس لتطوير خبراتهم وتدريبهم على ممارسة التعليم الإلكتروني وتنفيذ دورات تدريبية في استخدام الحاسب الآلي والإنترنت والشبكات وتطبيقاتيا في العملية التعليمية.

6- تخصيص حوافز مادية ومعنوية للأساتذة خاصة في التجربة الأولى لتطبيق التعليم الإلكتروني، وذلك لتشجيعهم وتوعيتهم بفوائد هدا النوع من التعليم وتطبيقه أسوة بالدول الأخرى.

7- تطبيق التعليم الإلكتروني على مراحل بحيث يكون التحول تدريجياً من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني.

قائمة المصادر والمراجع

- الحلفاوي، وليد، مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات، عمان، دار الفكر، 2006.
- أحمد فاروق ، دور التعليم الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2012.
- الطيطي، خضر مصباح، التعليم الإلكتروني من منظور تجاري، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- إبراهيم عبد الرحمن القاضي، "الاتصالات والمعلوماتية في العالم العربي"، الندوة الثالثة لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، الرياض، 2004.
- بشير عباس العلاق، استثمار أساليب وتقنيات المعلومات والاتصالات في بيئة التعليم الإلكترونية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع لجامعة الزيتونة الأردنية عمّان/ الأردن 26-28 نيسان2004م.
- ستار جابر العيساوي، م.طارق أبو بكر أبوليفة، "نظم المحاكاة التعليمية باستخدام الحاسوب وأهميتها في تطوير العملية التعليمية، المؤتمر الدولي السنوي الرابع، جامعة الزيتونة الأردنية، 2004.
- محمد، سالم أحمد، تكنولوجيا التعليم والتعلم الإلكتروني ، مكتبة الرشد، الرياض، 2004.
- معن النسور، "تطوير الموارد البشرية وإقامة اقتصاديات المعرفة والابتكار في الوطن العربي"، ملتقى تنمية الموارد البشرية "تنمية الموارد البشرية مسؤولية مشتركة"، نيويورك، 2004.
- الموقع الإلكتروني لوازة التعليم العالي والبحث العلمي: www.mesrs.dz
-ACOLAD : Apprentissage COLlaboratif A Distance (الافتراضي التعليم أرضية) http://dessuticef.u-strasbg.fr
- Allens, Michael W.,(2006),Creating Successful E-Learning : a Rapid System for Creating It Right First Time, Every Time, USA.
-Bruner, John (2007). Factors Motivating and Inhibiting Faculty in Offering their Courses via Distance Education. Online Journal of Distance Learning Administration. Vol. (10), No. (2),
-David, F., (2008), Strategic Management Notes ,12th ed., Prentice Hall, India.

الصورة النمطية: من البناء إلى الوظيفة

أ.سميرة بوشعالة
كلية علوم الإعلام والاتصال والسمعي البصري
جامعة قسنطينة 3 الجزائر

الملخص

يمثل موضوع الصورة النمطية جوهر العلاقات العامة، وله ثقل كبير في إطار هذا التخصص، ثقل ينم عن الأهمية التي يحظى بها، خاصة في عصر العولمة والتكنولوجيات الحديثة والمنافسة المتزايدة في جميع المجالات: الإعلامية، السياسية، الاقتصادية، التربوية... منافسة غايتها كسب الآخر من خلال كسب ثقته، احترامه، ولائه ورضاه.

من هذا المنطق تعمل الدول والمؤسسات على تلميع صورتها إدراكا منها لاستحالة بلوغ الأهداف دون الحصول على الصورة الإيجابية نحوها. بناءً على هذه الأهمية يأتي هذا العمل ليقف على مفهوم الصورة النمطية، كيفية تكوينها، الوظائف التي تؤديها وأهم خصائصها.

Abstract

Stereotype constitutes the essence of public relations. In fact, it has gained an enormous weight in an era of globalization, modern technology, and sharp competitiveness. Stereotype is present everywhere, in media, politics, economics and education. It aims to earn the loyalty of others through earning their trust, respect and satisfaction.

Based on this, governments and companies work on shining their image, as they are aware of the importance of stereotype in achieving their goals. The present work will introduce the concept of stereotype, its formation, its functions and its characteristics.

1- *مقدمة*

تحظى بحوث الصورة بأهمية كبيرة ليس في مجال العلاقات العامة فقط بل الكثير من العلوم أصبحت تولي اهتماما خاصا للصورة. ومفهوم الصورة كثيرا ما يثير الجدل بين الباحثين خاصة في مجال العلوم الاجتماعية، وسعيا منا للتخفيف من حدة هذا الجدل، حاولنا الإحاطة بمفهوم الصورة النمطية من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- ماذا نقصد بالصورة النمطية ؟-
- ما الفرق بين الصورة النمطية والصورة الذهنية ؟-
- كيف تبنى الصورة النمطية ؟ وما هي العوامل المؤثرة في هذا البناء ؟-
- ما هي أهم الوظائف التي تؤديها الصورة النمطية ؟ -
- ما هي أهم خصائص الصورة النمطية التي تميزها عن الصورة الذهنية ؟

2-تعريف الصورة النمطية:

لفهم المعنى الحقيقي للصورة النمطية فإن الضرورة المنهجية تحتم علينا تعريف الصورة الذهنية أولا، لأنها أسبق في تكوينها من الصورة النمطية وثانيا لأنها تمثل تراكم لمجموعة من الصور الذهنية وثالثا لأنها تعتبر صفة للصورة الذهنية. وفيما يلي بيان ذلك:

* **الصورة الذهنية**: يشير التراث المتخصص إلى أن تعريف الصورة الذهنية يمر من خلال الجمع بين المفردتين (الصورة والذهن)، حيث يمكن القول أنها:

"صفة الشيء وهيئته التي تتكون في الذهن".(صليحة العابد،2002-2003 :ص116)

أو هي "صورة الشيء وتصوره في هيئته وحقيقة ظاهره، يكونها الذهن في ضوء إدراكه واستدلاله للأشياء" (موسى باقر،2014 :ص52)

هذا المعنى تعددت حوله تعاريف الصورة الذهنية ومنها على سبيل المثال:

"الصورة الذهنية هي الناتج النهائي للانطباعات الذاتية التي نتكون عند الأفراد أو الجماعات إزاء شخص معين أو نظام ما، أو شعب أو جنس بعينه أو منشأة أو مؤسسة أو منظمة محلية أو دولية .وتتكون هذه الانطباعات من التجارب المباشرة وغير المباشرة وترتبط هذه التجارب بعواطف الأفراد واتجاهاتهم وعقائدهم بغض النظر عن صحة أو عدم صحة المعلومات التي تتضمنها خلاصة هذه التجارب. فهي تمثل بالنسبة لأصاحبها واقعا صادقا ينظرون من خلاله إلى ما حولهم ويفهمونه ويقدرونه على أساسها (علي عجوة،2003:ص9)

هذا التعريف فيه إشارة إلى أن الصورة الذهنية تشكلها ثلاثة جوانب هي:

مكون معرفي: ويمثل مجموعة الصفات المعرفية التي يستطيع الفرد من خلالها أن يدرك الشيء بطريقة عقلية.

مكون عاطفي ويمثل العنصر العاطفي المنطلق بالميل لذلك الشيء أو النفور منه.

مكون سلوكي: ويمثل مجموعة الاستجابات العملية اتجاه ذلك الشيء والتي يرى الفرد ملاءمتها له وفقا للصفات التي أدركها في ذهنه.(سحر محمد وهبي،1996 :ص179)

كما أشار التعريف السابق إلى أن موضوع الصورة الذهنية غير محدد فقد يكون شخص أو مؤسسة أو شعب أو نظام... الخ.

* **الصورة النمطية:**

تعبر الصورة النمطية عادة عن الصفات المشتركة التي يكونها مجموعة من الأفراد في أذهانهم عن شيء ما. وحول هذا المعنى تعددت تعاريف الصورة النمطية نذكر منها على سبيل المثال:

- "الصورة النمطية هي الشيء المكرر على نحو لا يتغير، أو الشيء المتفق مع نمط ثابت أو عام يعوزه السمات الفردية المميزة، أو الصورة الفعلية التي يشترك في حملها واعتناقها أفراد جماعة ما، وتمثل رأيا متشابها إلى حد الإفراط" (سحر محمد وهبي،1996 : ص120)

وهو تعريف اعتمد على الترجمة الحرفية لكلمة stéréotype والتي يرجع استخدامها إلى عالم الطباعة، كما سبق ذكره أعلاه (محمد منير حجاب،2010 :ص286). فالصحيفة هنا تمثل الموضوع الذي ستشكل حوله الصور (فرد، جماعة، مؤسسة...).

هذا كما نجد تعاريف أخرى منها:

- "الصورة النمطية هي معتقدات وأفكار تتعلق بفئات من الأشخاص أو الجماعات أو الموضوعات تراكمت وأصبحت مقبولة بحكم العادات والأحكام والتوقعات المألوفة وهي ليست نتاجا لتقديرات جديدة متطورة للظواهر (محمد عاطف غيث،1996:ص 473)

- "الصورة النمطية هي اتجاه سلبي أو معرفة مسبقة لتبني سلوك سلبي اتجاه جماعة أو اتجاه أعضاء من جماعة، وأنه يرتكز على تعميمات خاطئة (عصام سليمان الموسي،2002: ص66)

يتضح من هذين التعريفين اعتمادهما على مصطلحات أخرى لتوضيح معنى الصورة النمطية، حيث استخدم التعريف الأول مصطلح اعتقاد بينما استخدم التعريف الثاني مصطلح اتجاه.

والاعتقاد يمثل فرضيات ثابتة أو مسلمات وأساسات لا تحتاج إلى مناقشة وإثارة الجدل حولها، وهو من بين العوامل المؤثرة في تشكيل الصورة النمطية وليست هي الصورة النمطية، والتي بعد تبلورها ورسوخها وتجدرها في ذهن الفرد تصبح تمارس التأثير على هذه المعتقدات. وعليه فالعلاقة بين الصورة النمطية والاعتقاد هي علاقة تأثير وتأثر.

أما الاتجاه فهو حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي من خلال خبرة الشخص، وتكون ذات تأثير توجيهي أو ديناميكي على استجابة الفرد للموضوعات والمواقف التي تستثير هذه الاستجابة.(كنزة بوجلال،2000-2001 :ص32)

هذه الحالة الاستعدادية (الاتجاه) تمثل الشعور الإيجابي أو السلبي المرتبط ببعض الموضوعات فرد، جماعة، مؤسسة...الخ. والصورة النمطية هي الصفات التي نحملها في أذهاننا حول هذه الموضوعات والتي قد تكون إيجابية أو سلبية .هذه الإيجابيات والسلبيات تمثل اتجاه الصورة، ذلك أن الصورة النمطية هي صورة مختزنة في الذهن يتم ترجمتها من خلال الاتجاه، فإذا كان اتجاهنا نحو موضوع سلبي فصورتنا عنه ستكون سلبية والعكس إذا كان اتجاهنا نحو موضوع إيجابي فصورتنا عنه ستكون إيجابية لأن الاتجاه يظهر عبر إشارات وحركات ووضعيات وألفاظ...الخ والصورة تعرض من خلال الإشارات والحركات والوضعيات والألفاظ...الخ.

الصورة النمطية إذن تكون العنصر المعرفي للاتجاه. والاتجاه يكون العنصر العاطفي والسلوكي للصورة النمطية.

وعليه فالصورة النمطية ليست هي الاتجاه حيث أن هذا الأخير يمثل منحنى الصورة بين الرفض والقبول بين السلب والإيجاب، بين التأييد والمعارضة.

وعرفت الصورة النمطية كذلك كالآتي:

- "الصورة النمطية تقوم على أساس التجربة المحددة والأفكار البسيطة والعامة والثابتة والمشوهة والمستخلصة من مصادر معرفية تاريخية وراهنة تتضمن وسائل الإعلام والتعليم والوسائل المختلفة للتنشئة الاجتماعية كما تكون هذه الصورة الذهنية لدى الفرد والمجتمع من خلال عملية تراكمية تشبه عملية تشكل الشعب المرجانية.(Hamada basyouni Ibrahim,2000 :P66)

- "إنها الأحكام والصفات والتقديرات العامة الايجابية والسلبية النابعة من الانطباعات الذاتية المستندة إلى خلفية الإرث الثقافي والبعد الإيديولوجي والتراكم المعرفي والتي تطلقها جماعة بشرية على جماعة أخرى أو كيان جماعي تكرارا نتيجة الأحكام المسبقة التي تحملها حولها".(إبراهيم الداقوقي،2001: ص19)

هذان التعريفان عرفا الصورة النمطية من خلال مصادرها أي من أين تأتي أو بالأحرى العوامل التي تساعد في بنائها. إذ حصر هذه المصادر في: التجربة، وسائل الإعلام، التعليم، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التراكم المعرفي، الانطباعات، وبهذا تكون الصورة النمطية متعددة المصادر نفسية اجتماعية، تاريخية...الخ. ويتعدد هذه المصادر تتعدد جوانبها فيكون للصورة النمطية جانبها المعرفي، جانبها النفسي، وجانبها الاجتماعي.

كما أشار هذان التعريفان إلى إجرائين يدخلان في بناء الصورة النمطية وهما التراكم والتكرار.

ويلاحظ أيضا من خلال جمع التعاريف التي قدمت للصورة النمطية أن هناك من استعمل مصطلح خصائص –سمات- صفات للتعبير عن الصورة النمطية ويتبعوها بكلمات من مثل تعميمية، جامدة، متحيزة.

والمقصود بهذه الخصائص، السمات والصفات هي المعلومات الخاصة بموضوع الصورة وهذه المعلومات تمثل الأرضية التي ينطلق منها في بناء أي صورة، وبانعدامها تنعدم الصورة.

وبناء على ما سبق يمكن تعريف الصورة النمطية كالآتي:

"الصورة النمطية هي الصفات المعرفية لشيء ما، والتي يدركها الأفراد بطريقة انتقائية مشتركة، مباشرة أو غير مباشرة، وعلى أساس هذه الصفات المنتقاة، يتحدد ميلهم نحو هذا الشيء بالسلب أو بالإيجاب، وما ينتج عن ذلك من توجهات سلوكية ثابتة وجامدة".

3-بناء الصورة النمطية:

3-1-كيفية بناء الصورة النمطية:

تمثل الصورة النمطية مرحلة لاحقة من مراحل تكون الصورة الذهنية لدى الإنسان. ففي نظرتنا إلى الناس نميل إلى إعطاء سمات معينة لهم فتلتصق بهم، إذ تصبح هذه السمات صورة ثابتة لا تؤثر فيها الممارسات أو الخبرة الفعلية (محمد حسام الدين،2003:ص201)

يقول **أديب خضور**: ".. وتصبح الصورة النمطية مجموعة من الصور تحوي تجمعا من الأنماط والسمات المستخدمة لتعريف شخص، أو جماعة أو أمة دون الإشارة على فروق أو مزايا أو سمات فردية أو أية معطيات". (أديب خضور،2002: ص10)

الصورة النمطية إذن مبنية على تراكم مجموعة من الصور الذهنية ذات الصلة بالموضوع المراد تنميطه، ولفهم كيفية بناء الصورة النمطية (كمرحلة لاحقة)، فالضرورة تستدعي معرفة كيفية تشكل الصورة الذهنية (كمرحلة سابقة) أولا.

والصورة الذهنية حسب **كمال لحمر (**2010-2011:ص81)تتكون من خمسة إجراءات عملية هي: وجود المعلومات، استقبال المعلومات، تصفية المعلومات، تصنيف المعلومات وتبلور الصورة الذهنية.

هكذا يتضح أن الصورة الذهنية تبنى على مجموعة من المكونات:

مكونات معرفية: هي الجانب المعلوماتي في الصورة.

مكونات عاطفية: تمثل ميل الإنسان أو نفوره من الموضوع المراد تكوين صورة عنه.

مكونات سلوكية: تمثل سلوك الفرد واستجابته إزاء الصورة المعرفية المكونة.

عوامل مؤثرة: تمارس تأثيرها على المكونات الثلاثة الأولى وتمثل مجموعة الظروف المحيطة بالفرد.

كان ذلك عن بناء الصورة الذهنية كمرحلة سابقة.

أما عن **بناء الصورة النمطية** فإن **باقر موسى** في كتابه الصورة الذهنية في العلاقات العامة يرى: "أن الصورة الذهنية النمطية لا تتكون ابتداء لأنها ناتج لتراكم الصورة الذهنية المجردة ومن ثم تتحول إلى صورة ذهنية بفعل العوامل المكونة لها (التكرار، التجدر، المدة الزمنية، التفاعل الاجتماعي) **(موسى باقر،2014 : ص64)**

الصورة النمطية في بداية تشكلها تكون صورة ذهنية بمعنى المرحلة الأولى في تكوين الصورة النمطية هي وجود صورة ذهنية كأساس وكأرضية تنطلق منها لممارسة عملية التنميط، ثم تتشكل الصورة النمطية من خلال التكرار، التجذر، المدة الزمنية والتفاعل الاجتماعي وهي عمليات قدم بعضها وأخر البعض الآخر، ذلك أنه في تكوين الصورة النمطية يكون التجدر هو آخر مرحلة تتبلور يتفاعل ثلاثة عوامل سابقة هي التكرار، المدة الزمنية والتفاعل الاجتماعي.

أي تكرار واستقبال المعلومات ذات الصلة بالموضوع المراد تنميطه ولمدة يطول فيها احتضان الذهن لهذه المعلومات مع جملة الظروف المحيطة بالإنسان والتي تؤثر في كل ذلك يتم ترسيخ أو تجدر هذه المعلومات وتتشكل الصورة النمطية.

أما **على خليل شقرة** في كتابه الإعلام والصورة النمطية فيرى: "أن صناعة الصورة النمطية تتم عبر مراحل تؤدي إلى إيجاد وترسيخ الصورة في الأذهان وهذه المراحل هي:

1-البحث عن الصفات السلبية ليتم استخدامها لتشويه صورة الشخص أو الفئة المراد تنميط صورتها ويكون ذلك من خلال:

*استدعاء ما تختزنه ذاكرة الشعوب من قصص وروايات ونكات وأساطير عن الشخص أو الفئة المعينة.

*استحداث صفات سلبية لمن يراد صناعة الصورة النمطية له بحيث تكون هذه الصفات نابعة من وقائع وأحداث جديدة.

2-تكرار عرض هذه الصور السلبية بأن يتم ذكر هذه الصفات والصور السلبية لمن يراد صناعة الصورة النمطية له بأشكال مختلفة في كافة وسائل الإعلام مرئية ومسموعة ومقروءة ويتم التكرار من خلال:

-العرض المستمر المتكرر بأشكال مختلفة للصورة السلبية لمن يراد تنميط صورته.

-التركيز على إلصاق الصفات السلبية بالشخص أو الفئة المعنية بالصورة النمطية عن طريق إظهار هذا الشخص أو الفئة في كل مرة يحمل هذه الصفات التي تسيء له وتشوه صورته وسمعته في القالب السلبي المراد صياغة شخصيته في إطاره وكل ذلك مع إخفاء أي صفات إيجابية له.

3-البحث عن أي حوادث أو ممارسات يمكن أن تدعم هذه الصورة السلبية واستغلالها في صناعة وترسيخ هذه الصورة، وذلك عن طريق الربط بين من يراد تنميط صورته وبين هذه الحوادث والممارسات لإلصاق ما توحي به من صفات سلبية وصورة مشوهة قبيحة بهذا الشخص أو الفئة"(**2015: ص ص15-16)**

يتحدث عن الصورة النمطية هنا وكأنها دائما سلبية والواقع أن الإنسان كما يحمل صورا نمطية سلبية كذلك يحمل صورا نمطية إيجابية من مثل: الإنسان العربي كريم، "الجزائريون متكافلون وقت الشدائد"...الخ.

كذلك فإن المرحلة الأولى من المفروض أن تكون هي الثانية ذلك أن الإنسان عندما يكرر عرض الصور فهو يبدأ يبحث عن الصفات السلبية سواء في مخزون الذاكرة أو من خلال الحوادث والممارسات.

وعلى ضوء ما سبق، فإن الصورة النمطية مادامت تمثل تراكما لمجموعة من الصور الذهنية فهي تحتاج في تكوينها إلى مجموعة من الإجراءات العملية نذكر منها:

-**وجود صور ذهنية**: والتي تكونت من خلال معلومات (رسائل) ثم استقبالها على مستوى الذهن وتمت تصفيتها حسب نظام إدراكي متأثر بالظروف المحيطة بالفرد. تصفية خلصت إلى تصنيف المعلومات في فئة أو مجموعة من الفئات، وبهذا التصنيف يحدد الشكل النهائي للصورة الذهنية

فتكون إما صورة ذهنية متقبلة لموضوع الصورة حاملة لصفات إيجابية عنه، أو صورة ذهنية رافضة لموضوع الصورة حاملة لصفات سلبية عنه.

-**التكرار**: وهو تكرار عرض المعلومات (الرسائل) لأكثر من مرة وفي كل مرة تعرض فيها المعلومات يقوم الفرد بمقارنتها مع الصور الذهنية المخزنة لديه والتي لها علاقة بهذه المعلومات. وهي مقارنة تتم من خلال البحث عن الصفات الإيجابية ليتم استخدامها في تحسين الموضوع المراد تنميطه إذا كانت الصورة الذهنية إيجابية أو البحث عن الصفات السلبية ليتم استخدامها في تشويه الموضوع المراد تنميطه إذا كانت الصورة الذهنية سلبية.

بعد هذه المقارنة يستمر العرض المتكرر لهذه الصفات (الإيجابية أو السلبية) حسب موضوع الصورة المراد تنميطه.

فإذا كانت الصورة الذهنية عن الموضوع إيجابية سيتم التركيز على إلصاق كل الصفات الإيجابية بهذا الموضوع من خلال إظهاره في كل مرة حامل لهذه الصفات التي تحسن صورته وسمعته في القالب الإيجابي المراد صياغة الموضوع في إطاره، وكل ذلك مع إخفاء أي صفات سلبية له والعكس إذا كانت الصور الذهنية عن الموضوع سلبية سيتم التركيز على إلصاق الصفات السلبية بهذا الموضوع من خلال إظهاره في كل مرة حاملا لهذه الصفات التي تشوه صورته وسمعته في القالب السلبي المراد صياغة الموضوع في إطاره، وكل ذلك مع إخفاء أي صفات إيجابية له.

-**التفاعل الاجتماعي**: وهو تفاعل الفرد مع البيئة المحيطة به سواء كانت بيئة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... الخ.، ذلك أن الفرد في تنميطه للصور يخضع إلى تأثير الظروف المحيطة به فهو في تحيزه للموضوع ببحثه عن الصفات الإيجابية أو السلبية يبحث في هذه البيئة عن معلومات تساعده في هذا التنميط من خلال:

*استدعاء ما تختزنه ذاكرة الشعوب من قصص وروايات ونكات وأساطير (الظروف الثقافية) عن موضوع الصورة المراد تنميطه.

*البحث عن أي حوادث أو ممارسات يمكن أن تدعم هذه الصورة (السلبية أو الإيجابية) أفلام سينمائية، مواقف سياسية، أزمات اقتصادية، وقائع تاريخية، قضايا تربوية، ممارسات اجتماعية... الخ. واستغلال كل ذلك في تكوين الصورة النمطية من خلال (حسنة أو سيئة) الربط بين هذه الحوادث والممارسات بإلصاق ما توحي به من صفات (إيجابية أو سلبية) وصورة (حسنة أو سيئة) بهذا الموضوع.

-**المدة الزمنية**: المعلومات التي تمت مقارنتها مع مخزون الصورة الذهنية، وتم تأكيد صفاتها من خلال عملية بحث في المعلومات ذاتها ومع المحيط الذي يتواجد فيه الفرد، باستغلال حوادثه وممارسته، قد أدت إلى إلصاق هذه المعلومات(الصفات السلبية أو الإيجابية) بموضوع الصورة المراد تنميطه، وكلما

تكررت هذه المعلومات (الصفات) وتم تأكيدها واحتضنها ذهن الفرد لمدة طويلة كلما تحولت الصورة الذهنية إلى صورة ثابتة وراسخة.

-**التجذر**: ونعني به أن المعلومات (الصفات) المكررة والتي تم احتضانها في ذهن الفرد لمدة طويلة تجعل هذه المعلومات عميقة وراسخة .هذا العمق والرسوخ يؤدي إلى تجدر الصور الذهنية ا وبتجدرها تصبح ثابتة (نسبيا) وإذا قلنا ثبات معناه تحولها من صور ذهنية إلى صورة نمطية.

2-2-العوامل المؤثرة في بناء الصورةالصورة النمطية عملية معقدة جدا، وهي تحتاج في تبلورها إلى تضافر مجموعة من العوامل الفاعلة على مستويات عدة، فما هي هذه العوامل؟.

معظم عمليات تكوين الصورة وتطويرها ترتبط بالبيئة التي يعيش فيها الفرد وموقعه من العالم الخارجي، وطبيعة العلاقات الشخصية والأسرية وعلاقات الصداقة والسلوكيات السائدة في المجتمع ونوعية المشاعر والأحاسيس والانفعالات (Dam nimman,1999 : PP 10-11)

فالصورة لنمطية في تشكلها تخضع لمجموعة من العوامل التي يمكن توضيحها من خلال الشكل الذي عرضته **ميرال مصطفى عبد الفتاح** في كتابها "صورة العرب في الفضائيات الإخبارية الأجنبية) والذي يضم نموذج لتشكيل الصورة النمطية والذي تبرز فيه هذه العوامل بطريقة واضحة جدا (ميرال مصطفى عبد الفتاح،2013: ص41)

وهو نموذج يوضح فيه (bar-tal) أن هناك عدة عوامل تعمل على تشكيل الصورة النمطية وهي:

*المتغيرات المتعلقة بالبيئة المحيطة من حيث العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

*مصادر الحصول على المعلومات من خلال وسائل الإعلام المختلفة ورأي الأسرة والأصدقاء.

*العوامل الوسيطة: ويقصد بها المهارات المعرفية والسمات الشخصية التي تختلف من شخص لآخر والاختلافات الإيديولوجية (ميرال مصطفى عبد الفتاح،2013: ص42)

يستنتج مما تقدم أن هناك مجموعة من العوامل تتداخل وتتفاعل في تشكيل الصورة النمطية. وهي تتعلق بالمعلومات التي تأتي من محيط الفرد وتدور حوله. وهكذا يتضح أن عملية تشكيل الصورة النمطية عملية جد معقدة تحكمها مجموعة من العوامل يمكن تفريعها إلى العوامل التالية:

-**عوامل شخصية:** يمكن اعتبارها أهم العوامل المؤثرة في تكوين الصورة فهي المحطة الأخيرة التي تتفاعل فيها العوامل المتعددة فتكون المحصلة النهائية هي تبلور الصورة النمطية.

وهذه العوامل الشخصية متعددة الجوانب: منها ما هو فسيولوجي يرتبط بالجانب الجسمي للفرد من حيث صحته، وجهازه العصبي وحواسه والتي تؤثر في قدرة الفرد على فهم وتفسير المعلومات. ومنها ما هو معرفي يرتبط بالجانب المعرفي مثل الاستعداد والتفكير والتحصيل والذكاء. ومنها ما يرتبط بالناحية النفسية والمقصود بها البنية الإدراكية والعاطفية للفرد. ومنها ما يرتبط بالناحية السلوكية، والمقصود بها استجابة الفرد للمثيرات المختلفة أي كيفية تعامله مع المعلومات المختلفة وسلوكه إزاءها إما باطنيا أو ظاهريا.

-**عوامل اجتماعية:** ويقصد بها التأثير الذي يمارسه الوسط الاجتماعي وما يحويه هذا الوسط من مؤسسات اجتماعية، وسائل إعلام وأحداث. فالمؤسسة الاجتماعية تمثل حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع، فالفرد لا يكون علاقة مباشرة مع المجتمع إلا من خلال هذه المؤسسات التي ينتمي إليها كما أن المجتمع لا يؤثر في الفرد إلا من خلال تلك المؤسسات (مراد زعيمي،2007: ص 39)

ومن أهم هذه المؤسسات الاجتماعية، نجد مؤسسات التنشئة الاجتماعية، لاسيما الأسرة والمؤسسة التربوية، والتي تقوم بصقل لشخصية الفرد عن طريق ترسيخ العادات والتقاليد والأعراف، وغرس العقيدة والقيم والأخلاق، وتكوين الاتجاهات والميول والولاء.

ومن العوامل الاجتماعية أيضا والتي تؤثر في بناء الصورة النمطية نجد وسائل الإعلام والتي تقوم بتوفير معلومات عن الظروف المحيطة بالفرد (أخبار)، ونقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل، والترفيه عن الجماهير وتخفيف أعباء الحياة عنهم، ومساعدة النظام الاجتماعي وذلك بتحقيق الإجماع أو الاتفاق بين أفراد الشعب الواحد (جيهان أحمد رشتي،1978: ص 64) وبذلك تكون نسبة كبيرة من الصور المتراكمة التي تتكون في أذهاننا عن العالم من حولنا إنما تستقيها بالدرجة الأولى من وسائل الإعلام المختلفة.

كما نجد من العوامل الاجتماعية ذات التأثير في بناء الصورة النمطية "الأحداث"، وتأثيرها متفاوت الدرجة، إذ توجد الأحداث التي تصل إلى مرحلتها النهائية في إحداث تغييرات في البيئة الاجتماعية والكثير منها ليس له نفس القوة في التأثير، حيث تنتهي قبل أن تصل إلى المرحلة الأخيرة (JAN prose,1998 : P 109)

وهنا يقول **كمال لحمر**: "ينبغي أن نفرق بين نوعين من الأحداث هما: الأحداث المتراكمة التي يستغرق حدوثها وتأثيرها فترات طويلة من الوقت. والأحداث المثيرة مثل الحروب والكوارث والأزمات المثيرة للانتباه لأهميتها أو معرفتها أو لعدم اعتياد الناس عليها.(2010-2011: ص8)

فالأحداث إذا أحسن استغلالها، وخطط لها بعناية تستطيع أن تلعب دورا هاما في تحسين الصورة لدى الأفراد، لأنها تستطيع بها تتضمنه من عناصر الإثارة والجذب والتشويش أن تثير اهتمام الفرد وتشغل تفكيره فترة أطول من قراءة موضوع مكتوب، أو الاستماع لبرنامج مذاع.

-**عوامل ديمغرافية:** منها السن والنوع، المستوى التعليمي، المكانة الاجتماعية والطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد والمكان الذي يقيم فيه. فالسن له علاقة بالخبرة وأحيانا حتى بدرجة التعصب، كما أن تعليم الفرد يزيد من قدرته على إدراك العالم من حوله، وكذلك نوعية الطبقة الاجتماعية لها دور فعال وهام في التأثير على اختلاف الصورة، كما أن حجم معرفة الأفراد الذين يشغلون وظائف عليا أكبر من حجم معرفة الأفراد الذين يشتغلون وظائف تنفيذية.(كمال لحمر،2010-2011: ص 48)

-**عوامل ثقافية:** ويقصد بها التأثير الذي تمارسه ثقافة المجتمع في بناء الصورة. والثقافة هنا بجانبيها المادي والمعنوي.

فالثقافة وما تحويه من معتقدات وقيم وعادات وتقاليد وأعراف بما في ذلك الأمثال والأغاني الشعبية والأعمال الأدبية والمواد الإعلامية كلها تشكل سندا قويا للفرد عند تكوينه ورسمه لتصور عن شيء معين، كذلك يمكن أن ندخل في هذا الإطار المكان المادي الذي ينتمي إليه الفرد، إذ يؤثر بمناظره الطبيعية، وآثاره وهندسته المعمارية في بناء الصورة (**كمال لحمر،2010-2011: ص ص 82 -83)**

-**عوامل سياسية**: ونقصد بها الديمقراطية، حرية الرأي، حرية العمل، حرية الاجتماع، حرية الكتابة كلها عوامل تساهم في بناء الصورة النمطية، فعندما تكون الديمقراطية منتشرة في المجتمع وحرية التعبير، فإن الفرد سيكون أمام عالم من المتناقضات، الرأي والرأي الآخر، اليمين واليسار....الخ.

من خلال وقوفنا على بناء الصورة النمطية من حيث كيفية تشكله والعوامل المؤثرة فيه، نخلص إلى أن الصورة النمطية تتضمن ثلاثة مكونات أساسية هي:

✓ المكون المعرفي: وهو الجانب المعلوماتي في الصورة والذي يمثل مجموع الصفات المتوفرة عن شيء ما، والتي ندرك من خلالها هذا الشيء (موضوع الصورة) هذه الصفات (المعلومات) قد نستقيها من الوسط الاجتماعي المباشر الذي يعيش فيه الفرد كالأسرة، المدرسة، المسجد....الخ أو قد تصل إلينا بطرق غير مباشرة عن طريق وسائل الإعلام مثلا.

والبناء المعرفي للصورة النمطية كلما كان ذا معلومات صادقة وحقيقية كانت أكثر ثباتا واستقرارا، وكلما كان البناء المعرفي للصورة ذا معلومات غير دقيقة أصبح تغييرها أقل صعوبة.

✓ المكون العاطفي: ويقصد به مجموع الشحنات العاطفية الانفعالية السالبة أو الموجبة والتي تحدد ميلنا للأشياء أو نفورنا منها، وهذا الميل العاطفي يرتبط بما لدينا من صفات (معلومات) حول موضوع الصورة.

✓ هذه المكونات الثلاثة لا توجد في فراغ بل في إطار مجتمعي معين حيث أن القاعدة الأساسية التي تبني عليها الصورة النمطية وهي المعلومات (الصفات) يستقيها الفرد من هذا الإطار المجتمعي الذي يؤثر بظروفه وعوامله المتشعبة والمختلفة على كيفية بناء الصورة إلى درجة يمكن معها القول أن للصورة مكون رابع وهو المكون ذي التأثير الذي تتشكل الصورة النمطية من خلال يمارسه هذا المكون من تأثيرات.

3-وظائف الصورة النمطية

إذا كانت هناك مجموعة من العوامل تمارس تأثيرها في بناء الصورة النمطية فإن لهذه الأخيرة أيضا تأثير فعال على الفرد والمجتمع، ويظهر هذا التأثير من خلال الوظائف التي تطلع الصورة النمطية بأدائها.

وهي وظائف تبرز من خلالها أهمية الصورة النمطية، سواء أكانت هذه الوظائف إيجابية (مرغوب فيها) أو سلبية (غير مرغوب فيها). فالوظائف الإيجابية تجعلنا نسعى جاهدين من أجل المحافظة عليها

وتعزيزها. أما الوظائف السلبية فتمكننا من معرفة مخاطر الصورة النمطية والآثار السلبية التي تنجم عنها، وبالتالي محاولة توجيهها إل الأحسن.

تؤدي الصورة النمطية وظائف عديدة على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة، وهي وظائف يمكن إجمالها في ثلاث وظائف أساسية إيجابية وسلبية هي: وظائف معرفية، نفسية واجتماعية.

1-3: الوظائف المعرفية:

3-1-1-على مستوى الفرد: حيث تؤدي الصورة النمطية العديد من الوظائف نذكر منها في هذا المقام ثمان وظائف، الخمسة الأولى إيجابية والثلاث الأخيرة سلبية وذلك على النحو التالي:

✓ توفير الوقت والجهد اللازمين لفهم وتفسير حدث ما، أو شيء ما، يعتبره الإنسان جديدا، فالصورة تساعد الأفراد على تفسير الأحداث الجديدة في ضوء خبراتهم القديمة وصورهم المعهودة، فمثلا لكي أستدل على طرقي في مدينة لا أعرفها، أطلب المساعدة من سائق الأجرة او من الشرطي، ذلك أنني صنفتهم ضمن "العارفين بالمدينة" (Claudie bert,juin2003 : P 46)

تقلل عدد المنبهات المحيطة بالفرد ويحدث ذلك عند دمج الأشياء الجديدة في الفئات القديمة catégories وإعطاؤها المعنى ذاته الذي تأخذه هذه الفئات.

✓ تسهيل عملية الإدراك: وهي نتيجة مترتبة على الوظيفة السابقة، إذ يؤدي تقليل عدد المنبهات المحيطة بالفرد إلى تسهيل إدراكه لهذه المنبهات وإلى زيادة قدرته (الظاهرة) على فهمها واستيعابها.

✓ توفير أحكام تقييمة للفرد: إذ تقدم معيارا تقييما لما يتدفق إلينا من الرسائل، فهذه الصور تشكل فيما بينما ما يشبه الجهاز المرشد أو البوصلة التي توجه صاحبها صوب الواقع أو المعقول ، حيث تتخذ الصور كمعايير يقيس بها الفرد صحة ما يسمع، ويسترشد بها لمعرفة مدى صواب الرسائل التي يتعرض لها. **(إبراهيم إمام،1975: ص 80)**

✓ إعطاء الفرد معنى موضوعيا للعالم: إذ توفر الصور للفرد تصور للعالم يعتقد في صحته وموضوعيته، فهو لا يجد عن طريق الصور الموجودة لديه، أي تعارض بين عالمه الذي يعتقد في موضوعيته والعالم الخارجي **(أيمن منصور ندا،2004: ص 91)**

✓ التبسيط الزائد للأحداث: فالصور عادة ما تركز على جانب أو جزء أو خاصية للحدث وتغفل البقية، وفي هذا التركيز من ناحية والإغفال من ناحية أخرى، يتم تبسيط الحدث بصورة قد تكون في معظم الأحيان مخلة بطبيعته.

✓ المبالغة في التعميم: إذ تؤدي الصور بصاحبها إلى إطلاق حكم عام على جماعة ما، نتيجة تعامله مع فرد منها، وقد يطبق حكما استمده من صور لديه عن فرد ما على كل أفراد هذه الجماعة دون إدراك الفروق الفردية بينهم **(جهيدة زبيلة،2009-2010: ص 89)**

✓ تشويه الواقع: فهي تصور لنا أشياء عن الواقع غير دقيقة غالبا، ومع ذلك نشعر أن انطباعنا نحو هذه الموضوعات والشخصيات والدول حقيقي، في حين أنها لا تمثل إلا صورا نكونها لأنفسنا، وبالتالي

فالواقع ليس هو الصورة والصورة ليست كذلك انعكاس للواقع، فلكل شخص صور يتطلق من خلالها للحكم على الأشياء والأشخاص والدول **(كمال لحمر،2010-2011: ص 89)**

3-1-2-على مستوى الجماعة: تؤدي الصورة النمطية جملة من الوظائف من الناحيتين الايجابية والسلبية:

✓ وضع نظام للبيئة الاجتماعية: فهي تمد الجماعة بمعنى ذاتي للواقع، بمعلومات هائلة وبتفسيرات ضمنية للعلاقات المفترض وجودها بين الأشياء المختلفة ولذا فهي تساعدهم على وضع نظام للعلاقات وللبيئة التي يعيشون فيها.

✓ تقليل عدد المثيرات أو الأخطار المحيطة بالجماعة: إذ أن الصور بتبسيطها للأحداث وتقليلها للمنبهات ودمجها في صور قديمة، قد تؤدي إلى تقليل عدد المثيرات أو الأخطار التي تتوقع الجماعة أن تقابلها، مما يساعدها على الاستقرار **(أمين جنيح،2010-2011: ص 38)**

✓ تسهل الصور عملية التفكير الجمعي داخل الجماعة: فالصور الجماعية المشتركة لدى أفراد الجماعة تقرب من تصوراتهم وتجعلهم مشتركين في كثير من الرؤى والأهداف.

✓ تشويه الواقع الاجتماعي الفعلي: يمكن للصورة أن تشوه إدراك الجماعات المختلفة لحقيقة واقعهم الذي يعيشون فيه وما يترتب على ذلك من مخاطر.

✓ قد تؤدي الصور إلى إحداث الصدمات المعرفية للجماعة: فالصور ثابتة تقريبا والواقع متحرك دائما، وقد يؤدي احتفاظ الجماعة ببعض الصور القديمة عن الجماعات الأخرى وعدم محاولة تحديثها أو تعديلها إلى حدوث صدمات معرفية للجماعة، وذلك عندما نفاجأ بالواقع المتغير أو بصور مغايرة له، مما يسبب الارتباك (**أيمن منصور ندا،2004: ص ص 95-96)**

✓ تحول الأحكام المسبقة عن جماعة ما إلى حقائق ثابتة: فصورة العرب والمسلمين مثلا لدى الغرب، غالبا ما تحمل العديد من الأحكام المسبقة البعيدة عن الواقع والمنطق، وهي في الغالب صناعة دعائية..." **(أرماند ماتيلار، ميشليه ماتيلار،2008: ص 35)**

✓ قد تؤدي الصور إلى تقليل قدرة الجماعة على الاستجابة للأحداث الطارئة أو المتغيرات الجديدة، ويحدث ذلك عندما لا تجدد الجماعة صورها ولا تراعي التغيرات المجتمعية الدورية، وتصبح المعلومات التي لديها غير مناسبة، لمواجهة الأحداث الطارئة أو المتغيرات الجديدة.

3-2-الوظائف النفسية:

3-2-1-على مستوى الفرد: حيث تؤدي الصورة وظائف عديدة إيجابية وسلبية نذكر منها:

✓ الشعور بالأمن والاستقرار: فالصورة الإيجابية ذات الطابع الثابت والتي تميل إلى تبسيط الأحداث تؤدي إلى شعور الفرد بالأمان إزاء الأخطار المحتملة وبالاستقرار في مواجهة تقلبات الحياة.

✓ تخفيف حدة الشعور بالقلق وعدم التيقن وذلك عندما توفر توقعات إيجابية يعتقد الفرد في صحتها وفي إمكانية حدوثها**(أيمن منصور ندا،2004: ص ص 92 -94)**

✓ قد تؤدي الصور غالبا إلى التمركز حول الذات والتقوقع داخلها وإحاطتها بسياج يعزلها عن الآخرين.

✓ قد تؤدي الصور أحيانا إلى التحيز والتعصب وذلك بسبب الارتباط الكبير بينهما، فالصور السلبية عن الآخرين قد تخلق تحيزات لدى الأفراد تنعكس في تصرفاتهم معهم. (**أمين جنيح،2010-2011: ص ص 37-38**)

3-2-2-على مستوى الجماعات والمؤسسات:

توفير رجع صدى ايجابي عن المؤسسة، وما يؤدي إليه ذلك من شعور طيب من طرف المؤسسة وارتفاع مستوى تقييم الذات.

✓ تقديم إطار تبريري لاتجاهات المؤسسة وممارساتها إزاء محيطها (**أمين جنيح،2010-2011: ص ص 39**)

✓ قد تؤدي الصورة السلبية إلى تجريد المؤسسة من شرعيتها ومن إنسانيتها والحط من قدر أفرادها وأعضائها، وما يترتب على ذلك من نتائج سلبية.

3-3-الوظائف الاجتماعية:

3-3-1-على مستوى الفرد: هنا أيضا تقوم الصورة النمطية بوظائف عديدة ايجابية وسلبية نذكر منها:

✓ تحديد الهوية الاجتماعية للفرد: قد تساعد الصور على تحديد هوية الفرد الاجتماعية (Claudie bert,juin2003 :P46)، كما تساعد على إدراكه لذاته وتصنيفه لها.

✓ تحديد الدور الاجتماعي للأفراد: تحدد الصور التي يحملها الأفراد الأدوار التي يقومون بها في العلاقات الاجتماعية، كما تحدد طريقة تفاعلهم في المجتمع.

✓ توفير أسس التعامل مع الآخرين: توفر الطرق التي يتعامل بها الفرد مع الآخرين، من خلال توفيرها لتوقعات عن سلوك الآخرين وعن أدوارهم وطرق تفكيرهم. (**جهيدة زبيلة،2009-2010: ص 41**)

✓ تزيد الصور من تقدير الذات نتيجة العضوية في الجماعة: فالصور الايجابية عن الجماعة التي ينتمي إليها الفرد قد تزيد من تقديره لذاته ومن شعوره بالرضا عن نفسه.

✓ تقوم بتسهيل عملية الاتصال داخل المجتمع خاصة عندما تكون ايجابية (**كنزة بوجلال،2000-2001 :ص ص35**)

✓ تمكن الفرد من التكيف مع ظروف الحياة، وتساعده على فهم المحيط من حوله.(**فهد عبد العزيز العسكر،1991: ص ص 49-50**)

✓ قد تعيق الصور الاتصال إذا كانت سلبية لأنها في هذه الحالة تجعل الفرد ينفر وعاجز عن الاتصال بالآخرين.

✓ قد تزيد الصور أحيانا من معدل العنف الاجتماعي، فالصور السلبية عن الآخرين قد تستشير النزعة العدوانية لدى الأفراد حاملي هذه الصور.

✓ قد تؤدي الصور أحيانا إلى اغتراب الفرد اجتماعيا، وذلك عندما تكون هذه الصور غير متوافقة مع واقع الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، وذلك بانتمائها إلى واقع جماعة أخرى يعجب بها أو تكون من وحي خياله.

✓ قد تؤدي الصور أحيانا إلى الانفرادية والتجنب وذلك عندما تكون سلبية عن الأفراد الآخرين، أو غير متوافقة معهم.(**أيمن منصور ندا،2004:ص 93**)

3-3-2-على مستوى الجماعة: تطلع الصورة النمطية هنا بتأدية جملة من الوظائف الإيجابية والسلبية والتي نذكر منها:

✓ لها دور في تكوين الرأي العام، لأنها اللبنات الأولى التي يتكون منها الرأي باعتبارها تمارس تأثيرها على آراء الناس ومواقفهم.**(محمود يوسف،2002:ص 52)**

✓ إكساب الشرعية للمؤسسة: فقد تؤدي الصور الإيجابية عن مؤسسة ما إلى إكسابها الشرعية داخل النسق الاجتماعي الذي تنتمي إليه.

✓ تأكيد الشعور بالتفوق والفخر لدى الجماهير التي تربطها علاقة بالمؤسسة فالصور الإيجابية عن المؤسسة تزيد من شعور جمهورها الداخلي بالفخر، لانتمائه إليها، ومن شعور الجمهور الخارجي أيضا بالفخر للتعامل معها.

✓ تحديد هوية المؤسسة وشخصيتها وتميزها وإحاطتها بأهمية خاصة.

✓ قد تعيق الصورة السلبية عملية الاتصال والتفاهم بين المؤسسة وجمهورها (الداخلي والخارجي). **(جهيدة زبيلة،2009-2010: ص43)**

إذن كلما كانت الصورة النمطية إيجابية كلما كانت لها وظائف إيجابية وكلما كانت سلبية ترتبت عنها وظائف سلبية.

4-خصائص الصورة النمطية:

من خلال ما تقدم حول بناء الصورة النمطية والعوامل المؤثرة في هذا البناء، والوظائف التي تؤديها الصورة النمطية، يمكن استنتاج خصائص الصورة النمطية.

ومن خلال ما قدم أيضا، اتضح أن الصورة النمطية ما هي إلا جزء من الصورة الذهنية أو هي صورة ذهنية بصفة مميزة، وعليه فالصورة النمطية باعتبارها جزء من كل، لها من الخصائص ما تتقاسمه مع هذا الكل (الصورة الذهنية)، ولها أيضا من السمات التي تنفرد بها لوحدها.

فما هي الخصائص التي تتقاسمها الصورة النمطية مع الصورة الذهنية؟.

وما هي الخصائص التي انفردت بها الصورة النمطية وأصبحت تمثل جزءا خاصا من هذا الكل؟.

4-1-خصائص مشتركة بين الصورة النمطية والصورة الذهنية:

* عدم الصحة: إن الصورة لا تعطي مؤشرات صحيحة للواقع وإنما هي بمثابة أحكام وتقييم لما نراه على ضوء تجربتنا وقيمنا، فهي عادة ما تكون غير صادقة وغير واقعية، وتلائم آراء الفرد المسبقة. **(عاطف عدلي العبد،2001:ص 25)**

لكن ما يمكن قوله في هذا الصدد أنه ليست كل الصور صحيحة كما أنها ليست كلها غير صحيحة .

* الجزئية: حيث تمثل الصورة جزءا من الواقع الكلي، وتتم التضحية بالكثير من التفاصيل وبالتالي تكون الصورة المتكونة صورة منقوصة وغير كاملة تركز على الصفات السلبية أو الإيجابية للفئة المنمطة لتشويه أو تحسين صورتها من خلال حذف أو عزل كل ما من شأنه منع أو عرقلة ذلك من خلال بعض الإجراءات **(علي خليل شقرة،2015: ص ص 30-31)**

-حذف أي صورة أو سلوك ايجابي للشخص أو الفئة المراد تنميطها، وسلب الصفات الإنسانية عنها بحيث تظهر الصورة السلبية لها، أو العكس.

-حذف خلفية الأحداث التي يمكن أن تبرز سلوك صاحب الصورة النمطية، كعرض أعمال المقاومة الفلسطينية على أنها أعمال عنف وقتل دون عرض لخلفية هذه الأحداث كتوضيح لجرائم الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين...

وفي غالب الأحيان، لا تمثل الصورة إلا جزءا من المعلومات الكلية عن الشخص أو المؤسسة وتعتبر في نفس الوقت مؤشرا للصورة الكلية، والإنسان عادة يلجأ إلى التجزئة لعدم قدرته على جمع المعلومات الكاملة عن كل شخص أو كل مؤسسة أو موضوع معين.

* التعصب أو التحيز: حيث رأي كل من "**روبنسون**" و"**بارلو**" أن الصورة ترتبط بالتحيز أو التسرع في الحكم قبل توافر الأدلة. **(محمد منير حجاب،2004: ص 396)**

ويعرف التعصب "على أنه موقف سلبي وعدائي نحو جماعة أو نحو أعضائها ويقاس التعصب بالمسافة الاجتماعية، والتي تعكس البعد أو القرب العاطفي أو القبول أو الرفض **(ذياب البداينة،1990: ص 34)**

فالتعصب أو التحيز لا يقتصر على جانب الرفض لأعضاء جماعة ما، ولكنه يمتد ليشمل جانب القبول أيضا، فقبول جماعة معينة قد يكون تعصبا لتلك الجماعة وعليه فالتعصب يمثل طرفين أحدهما الرفض المطلق والآخر القبول المطلق. ومن تم تكون الصورة النمطية (والذهنية كذلك) إما إيجابية أو سلبية حسب الاتجاه نحو الجماعة أو الشخص أو المؤسسة ...الخ.

* غير منطقية: حيث يرى بعض الباحثين أن معظم الصور غير مبنية على المنطق وغير مؤسسة على العقل، لأنها تتبع من الخيرة الذاتية، وتعتمد على السمع وليس على الخبرة المباشرة. **(أيمن منصور ندا،2004:ص49)**

* التعميم: باختصار الفروق المتنوعة بين الناس، دون الانتباه إلى الكم الهائل من التفاوتات الإنسانية، واستخدام صفة واحدة أو عدد قليل من الصفات لوصف الشيء المراد تنميطه بمعنى اخذ صفات جزئية ثم تعميمها على الكل.

2-4-خصائص تنفرد بها الصورة النمطية:

✓ العمومية بمعنى عامة، يشترك في حملها مجموعة كبيرة من الأفراد على نطاق واسع بما يجعلها تنتقل من جيل إلى آخر بسهولة ، عكس الصورة الذهنية التي تكون أكثر ذاتية وخصوصية وتختلف من شخص لآخر. حيث أن ميول الأشخاص ومعتقداتهم وخبراتهم واهتماماتهم تؤثر بشكل كبير في بناء الصور الذهنية إلى الدرجة التي يمكن القول بأن الصور الذهنية قد تتغير بالنسبة للفرد على مدى مراحله العمرية المختلفة (**ميرال مصطفى عبد الفتاح،2013: ص ص 44 -45)**

✓ الثبات والجمود: فهي صورة ثابتة مستقرة غير متحركة، عميقة ومتجدرة في ذهن الفرد، راسخة وواضحة من وجهة نظر صانعها، وهي على حد تعبير"**ليمان**" "من الصعب هزها أو تغييرها " أو على حد تعبير بعض **الباحثين** "أشبه برسوم... يصعب تعديلها" وهي ثابتة لا تؤثر فيها الأحداث المتغيرة وهي تميل إلى الثبات ومقاومة التغيير".(**أيمن منصور ندا،2004: ص 47)**

ويرجع السبب في مقاومة التغيير لدى الإنسان هو أن الصورة النمطية التي يكونها الفرد يكونها بنفسه، ولذا فهو لا يقتنع إلا بتصوره، حيث أنها ذات قوالب وأطر محددة، يرسمها العقل ويكون بها قناعات خاصة راسخة لديه.**(نبيل دجاني،2004: ص 80)**

والصورة النمطية في ذلك عكس الصورة الذهنية التي تتسم بالديناميكية وقابلية التغيير بسهولة، فهي مرنة وتفاعلها مستمر وتتغير طوال الحياة.

وما يجعل الصورة الذهنية أقل جمودا هو ارتكازها على الإدراك العقلي السابق دون أن يكون لها انعكاسات سلبية على تفاعل الأفراد والمجموعات، لأن معظم تلك الصور الذهنية العاطفية يصيبها النسيان والتحوير وإعادة النظر بمرور الزمن لاعتمادها على الخيال بالدرجة الأولى.(**إبراهيم الداقوقي،2001: ص19)**

ومع ذلك يذهب **أيمن منصور ندا** إلى أن خاصية الثبات والجمود المميزة للصورة النمطية هناك وقائع لا تدعمها، فعلى سبيل المثال كان لدى الأمريكيين صورة سلبية نحو الألمان وصورة ايجابية نحو الروس في أثناء الحرب العالمية الثانية وبعد الحرب أصبحت لديهم صورة ايجابية نحو الألمان وصورة سلبية نحو الروس.

وعلى ذلك فثبات الصورة ومرونتها يتوقف على عوامل عديدة . وهذا يعني أن الصورة النمطية ليست ثابتة على إطلاقها بل يكفي أن نخطط لتغيير هذه الصورة إلى الصورة المرغوبة من خلال مجموعة من الإجراءات هي(**سهيلة عيشاوي،سميرة بوشعالة،أفريل2009: ص 405)**

-يبدأ التخطيط للصورة المرغوبة بالرصد الدقيق، لما يدور في أذهان الجمهور عن المؤسسة.

-أي معرفة على نحو دقيق الجوانب المرضية والجوانب غير المرضية، أي التي لا تخدم مصلحة المؤسسة.

-ضبط خطة تحدد من خلالها الصورة التي تريد المؤسسة أن يشكلها عنها الجمهور.

-وضع الخطة أو الصورة المرغوبة موضع التنفيذ، أي نقل الصورة المرغوبة إلى الجمهور المستهدف، وذلك باستخدام وتوظيف وسائل الاتصال المتاحة.

خاتمة

كانت تلك معالجتنا لمفهوم الصورة النمطية، والتي حاولنا من خلالها الإجابة على الأسئلة التي طرحت في المقدمة ،وهي إجابة يمكن إيجازها على النحو الآتي:

الصورة النمطية هي الصفات المعرفية لموضوع ما، والتي يدركها الأفراد بطريقة انتقائية مشتركة، مباشرة أو غير مباشرة، وعلى أساس هذه الصفات المنتقاة تتحدد ميولهم الانفعالية نحو هذا الشيء بالسلب أو بالإيجاب، وما ينتج عن ذلك من استجابات سلوكية ثابتة وجامدة

الصفات المعرفية: تمثل المكون المعرفي للصورة ويتضمن ما لدى الأفراد من معلومات وأحكام إيجابية أو سلبية حول موضوع ما، وهذه المعلومات تشكل القاعدة الأساسية التي تبنى عليها الصورة.

الميول الانفعالية: تمثل المكون الانفعالي للصورة حيث يستدل عليه لدى الأفراد من خلال مشاعرهم ورغباتهم نحو المواضيع المختلفة وهي إما مشاعر ميل أو مشاعر نفور، بمعنى إما ميل إيجابي أو ميل سلبي.

استجابات سلوكية: تمثل المكون السلوكي للصورة والذي يتضح من خلال الاستجابة العملية إيجابية أو سلبية للأفراد اتجاه موضوع معين.

الصورة النمطية تجسدها ثلاثة أبعاد متكاملة هي: البعد المعرفي والبعد الوجداني والبعد السلوكي. كما أن أساسها يكمن في المعلومات التي تحدد اتجاه الصورة (البعد الوجداني)، ويتم ترجمتها في السلوك (البعد السلوكي).

الصورة النمطية في بداية تشكلها تكون صورة ذهنية بمعنى المرحلة الأولى في تكوين الصورة النمطية هي وجود صورة ذهنية كأساس وكأرضية ينطلق منها لممارسة عملية التنميط.

الصورة النمطية تتأثر بمجموعة من العوامل المتعددة والمتفاعلة، ولها وظائف إيجابية وأخرى سلبية تؤديها. وذلك حسب اتجاهها.

وأخيرا، فإنها تشترك مع الصورة الذهنية في كثير من الخصائص وتنفرد بخاصيتين هما العمومية، الثبات والجمود.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1-1- الكتب

1. إبراهيم الداقوقي، **صورة الأتراك لدى العرب**مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة 2، 2001.

2. إبراهيم إمام، **الإعلام والاتصال بالجماهير**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، الطبعة 3، 1975.

3. أديب خضور، **صورة العرب في الإعلام الغربي**، دار الفكر للنشر والتوزيع ، سوريا، الطبعة 1، 2002.

4. أرماند ماتيلار، ميشليه ماتيلار، **نظريات الاتصال**، ترجمة أديب خضور، دمشق، المكتبة الإعلامية، الطبعة 2، 2008.

5. أيمن منصور ندا، **الصورة الذهنية والإعلامية عوامل التشكل واستراتيجيات التغيير**، المدينة بورص طباعة- نشر- تسويق إعلامي، مصر، الطبعة 1، 2004.

6. جيهان أحمد رشتي، **الأسس العلمية لنظرية الإعلام**، دار الفكر العربي، مصر، 1978.

7. سحر محمد وهبي، **بحوث الاتصال**، دار الفجر، مصر، 1996.

8. عاطف عدلي العبد، **صورة المعلم في وسائل الإعلام**، دار الفكر العربي، مصر،2001.

9. علي خليل شقرة، **الإعلام والصورة النمطية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2015.

10. علي عجوة، **العلاقات العامة والصورة الذهنية**، عالم الكتب، مصر، د ط، 2003.

11. فهد عبد العزيز العسكر، **الصورة الذهنية محاولة لفهم الواقع والأشياء**، ، دار طريق للنشر والتوزيع، الرياض، 1991.

12. محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003 .

13. محمد منير حجاب، **الإعلام والموضوعية في القرن الحادي والعشرين (رؤية تحليلية نقدية)**، دار الفجر للنشر والتوزيع،مصر، الطبعة 1، 2010.

14. محمود يوسف، **فن العلاقات العامة**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 2002.

15. مراد زعيمي، **مؤسسات التنشئة الاجتماعية**، دار قربطة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة 1، 2007.

16. موسى باقر، **الصورة الذهنية في العلاقات العامة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2014.

17. ميرال مصطفى عبد الفتاح، **صورة العرب في الفضائيات الإخبارية الأجنبية**، دار العالم العربي، القاهرة، الطبعة 1، 2013.

18. نبيل دجاني، **أجهزة الإعلام الغربية وموضوع الإرهاب**، العرب والإعلام الفضائي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 1، 2004.

1-2- المجلات:

19. ذياب البداينة، "الصورة النمطية للعرب والغرب واليهود لدى الطلاب الأردنيين"، مجلة العلوم الإنسانية، قسنطينة، العدد 11، 1990.

20. عصام سليمان الموسي، صورة العرب في الإعلام الغربي، مجلة الإبداعات العربية، العدد 2، تونس، 2002.

21. سهيلةعيشاوي، سميرةبوشعالة، "العلاقات العامة: المفهوم وآليات التقييم"، مجلة التربية، جامعة الأزهر، كلية التربية، العدد 3، الجزء الثالث، أفريل 2009.

1-3- القواميس والمعاجم:

22. محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.

23. محمد منير حجاب، **المعجم الإعلامي**،دار الفكر للنشر والتوزيع، ، القاهرة، الطبعة 1، 2004.

1-4- الرسائل الجامعية:

24. أمين جنيح، صورة المؤسسة المصرفية الإسلامية لدى أساتذة العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، تخصص الاتصال والعلاقات العامة، 2010-2011.

25. جهيدة زبيلة، صورة المؤسسة الخدمية لدى جمهورها الخارجي، دراسة ميدانية. بالمؤسسة الاستشفائية العمومية بسكيكدة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر قسنطينة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم الإعلام والاتصال، تخصص اتصال وعلاقات عامة، 2009-2010.

26. صليحة العابد، الصورة النمطية للمرأة في الصحافة النسوية الجزائرية، دراسة حالة لمجلتي هدى وأنوثة في الفترة ما بين أكتوبر 1999 أكتوبر 2001، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، شعبة الدعوة والإعلام والاتصال، 2002-2003.

27. كمال لحمر، صورة المجتمع الجزائري في (la revue africaine) 1855-1962، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، الجزائر، قسنطينة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2010-2011.

28. كنزة بوجلال، طبيعة تصور معلمي الطور الأول والثاني لظاهرة سوء المعاملة، دراسة ميدانية بمدينة قسنطينة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، قسنطينة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية، فرع علم النفس العيادي، 2000-2001.

2- المراجع باللغة الأجنبية:

2-1- الكتب:

170. Dam Nimman, **Bipolarity in politics**, Michigan, OPED , 1999.

2-2- المجلات:

171. Claudie Bert, le point sur… les stéréotype, sciences humaines, N° 139, juin 2003.

172. Hamada Basyouni Ibrahim, Arab in the mind of western image markers, المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، العدد3، جويلية-سبتمبر 2000

إشكالية الخدمة العمومية في وسائل الإعلام الجزائرية

بين المفهوم والواقع

د. عبد الكريم قلاتي

كلية علوم الإعلام والاتصال

جامعة الجزائر 3

ملخص :

يعتبر مفهوم الخدمة العمومية من المفاهيم الحديثة التي دخلت مجال البحث والدراسات سواء السياسية او القانونية وحتى الإعلامية، ويدور النقاش حاليا حول حدود هذا المفهوم والمجالات التي يتم تبنيه فيها وطبيعة النشاطات التي يبرز فيها كما يدور النقاش حول إشكالية تطبيقه في أرض الواقع وعلاقته بالصالح العام في مقابل المنفعة ومبدأ الربحية في القطاع الخاص. وسنحاول من خلال هذا البحث توضيح الأسس النظرية التي يقوم عليها هذا المفهوم وتجلياته في مجال الإعلام الجزائرية من الناحية القانونية من جهة وذلك في مختلف التشريعات الخاصة بالإعلام ثم تطبيقاته من جهة أخرى في واقع الممارسة الإعلامية عبر مختلف المراحل التاريخية في الجزائر وفي الأخير نتعرض للتوجه الجديد لوسائل الإعلام مع انفتاح قطاع السمعي البصري وإشكالية تطبيق مفهوم الخدمة العمومية بين القطاع العام والخاص.

الكلمات المفتاحية : الخدمة العمومية، وسائل الإعلام، الصالح العام، التشريعات والقوانين .

summary

Eco-tourism is a natural pleasure, a fun of everything that surrounds us in the green and marine environment, it depends on the nature in the first place with his quills landscapes; the most important element of eco-tourism is not to harm the ecological balance was caused mainly by human activities, which are represented in the actions of the tourist in the case of eco-tourism, and what may cause pollution; Algeria has many tourism resources rarely find together in one side of a country, deserts, rivers, mountains, forests, snow, throughout the year, which could make it a tourist destination first choice in the Mediterranean, despite the availability of Algeria many tourism resources, the tourism sector indicators remain far from the value and importance of these resources at their disposal, this situation calls for an overhaul the tourism policy, particularly the qualifications of Algeria and the natural and geographical conditions that can be translated by information technology and means of communication especially the electronic sites because they are of great importance in the promotion and growth of tourism in Algeria, through electronic newspapers that can present a card to tourists and provide them with information on the tourist offer. enable them to make reservation. have remote access to the payment line.but what it lacks in Algeria is investing in technology infrastructure and information communication and involvement in the promotion and development of tourism. it is inferred that the study of interest in this electronic journal.

مقدمة

ان التطور الحديث لعالم وسائل الإعلام والمشخص على هذا النحو غداة سنة 1945، يزكي الأطروحة التي ترى أن لوسائل الإعلام مسؤولية على حريتها ،" فالحرية لا يمكن أن تكون ذريعة لتحويل وسائل الإعلام إلى غاب يدمر الفرد ويلغي كل قيمة [1]"

ان فرانسيس بال وهو يتحدث عن أسبقية "المسؤولية الاجتماعية " لوسائل الإعلام على حريتها، يلخص في الواقع هاجس الصالح العام (والذي كان موضوع نقاش في العشرينيات في فرنسا وأدى إلى ظهور ميثاق آداب المهنة للنقابة الوطنية للصحفيين سنة 1918)

ان هذا الطرح نشأ من الفكرة القائلة بوجود عقد بين وسائل الإعلام ومجتمعها، فحرية الأولى ترتبط ارتباطا عضويا، فيما يخص نشاطاتها وحمايتها، بالأهداف وبالمهمة التي ينتظرها من وسائل إعلامه.

وبعبارة أخرى اذا كانت وسائل الإعلام حريصة على حرية تعبيرها، فان عليها أن تحافظ على ثقة المجتمع وأن يشعر ان هذه الوسائل تعمل لصالحه وفي خدمته .

الخدمة العمومية

1-1- تعريف الخدمة العمومية:

لغة : جمعها خدم أو خدمات (بكسر الياء) أو خدمات وهي واجبات شخص يعمل لحساب الآخرين ويقوم بحاجياتهم، وهي ما يقدم من مساعدة أو عون في القيام بعمل أو قضاء حاجة، وهي تأدية بعض الواجبات أو الاضطلاع ببعض المهام في سبيل شيء أو شخص كالخدمة الوطن أو خدمة المجتمع، ويقال خدمة عامة أو عمومية، وهي العمل في نشاطات ذات منفعة عامة، كالإدارة الحكومية أي ما يؤديه موظف الدولة .[2]

اصطلاحا: تعرف الموسوعة السياسية الخدمة العمومية، بأنها مصطلح قانوني يطلق علي الخدمات التي تقوم بها الدولة أو أية سلطة إدارية أخري بقصد مصطلح إشباع حاجة المواطنين من خدمات الأمن، التعليم، وتتميز كلها بأنها تنبع من حاجات جماعية للوطن والمواطنين، ذلك أنها تتصل بالمصلحة العامة .[3]

أما القاموس الفرنسي فيعرفها على أنها عبارة عن نشاط ذي فائدة عامة تمارسه المنظمات أو المؤسسات العمومية [4]

وهي القدرة على تلبية الحاجات الضرورية للحفاظ على حياة الإنسان، وضمان وتأمين رفاهيته والتي يجب توفيرها على أن تكون في مصلحة الغالبية من المجتمع وهي المحرك الأساسي لكل سياسة في شؤون الخدمات بهدف رفع المستوى المعيشي للمواطنين.[5]

كما تعرف بأنها عملية دائمة مستمرة ينبغي أن تخطط الدولة لتقديمها وتطويرها ليحصل المواطن عليها في أحسن صورة، وهي ليست مرتبطة بزمن محدد وتكون مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى.[6]

وهي أيضا النشاط الذي يهتم بالفائدة العامة ،تقوم به السلطات العمومية إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حسب الأنظمة السائدة في بلد ما ،وتقوم الخدمات العمومية بمجهود كبير في سبيل حل مشاكل المستخدمين ،ومن أجل إعطاء معلومات للمستخدمين وتحفيزهم للقيام بأعمال تعود بالفائدة على المجتمع بصفة عامة [7]

أما في الجانب الاقتصادي فتعرف على انها " جميع أنواع الخدمات التي من غير الممكن استغلالها إلا في إطار جماعي، تتوفر بشكل إجباري وفق قاعدة المساواة والتي ينص عليها القانون، ويكون من الضروري استغلالها بمعزل عن قواعد السوق، تتحمل الدولة مسؤولية توفيرها والقيام بها، من حيث أدائها ومراقبتها." [8]

تقوم الخدمة العمومية بتحصيل مجمل الأنشطة المحددة، تتعهد بها الدولة كالدفاع والعدالة وهي مضبوطة بشكل واسع، لها أنشطة اجتماعية وثقافية وتظاهرات تتعهد بها منظمات أخرى، وهذا توافق لطبيعة الأنشطة التي تقوم بها ،هذا توافق يكون عضوي إذا يتم اختيار الهياكل التي تتضمن الأنشطة التي تقوم بها السلطات والمنظمات العمومية، والتي تعود بالفائدة العامة.

يتنوع طابع الخدمة العمومية بين طابع تجاري ،صناعي، إداري وإعلامي وبالرغم من أن هذا المصطلح حديث النشأة إلا أن مبادئ الخدمة العمومية قديمة تعود إلى الحرب العالمية الثانية وكانت تشمل النشاطات العمومية الخاصة بالمجال الاقتصادي والاجتماعي وقد عرفت فترة ما بعد الحرب تطورا كبيرا على مستوى مضمون الخدمة العمومية مما أدى إلى تنوع أشكالها. وقد ظهر اتجاهان أساسيان الأول يتمثل في ظهور الأفكار التحررية والثاني يتمثل في عودة السلطات التجمعات العمومية التي أعطت سندا قويا وساهمت في إعطاء صورة إيجابية للخدمة العمومية حتى وإن كانت هناك بعض العقبات التي اصطدمت بها في بداية ظهورها، وقد بذلت مجهودات معتبرة من أجل توسيع مجالات أنشطتها وذلك خدمة للصالح العام ،وهذا يظهر في مجال الخدمات الإدارية والصحة والتعليم والخدمات والإعلام.

1-2- مبادئ الخدمة العمومية :

✓ **مبدأ المساواة أمام المصالح العمومية:** إن مبدأ المساواة أمام المصالح العمومية هو وجه آخر لمبدأ المساواة أمام القانون والتشريعات النابع عن إعلان حقوق الإنسان لسنة 1789 م، ويكون مبدأ المساواة هذا محترما أكثر، إذا ما تعلق الأمر بمصلحة خدمية تمتاز بالاحتكار كقطاع البريد والاتصالات، وتشمل المساواة أمام المصالح العمومية نوعين من المساواة وهما:

- مساواة المستعملين :مساواة المستعملين أمام الخدمة العمومية معناه ضرورة أن تشتغل في نفس الظروف والشروط أمام كافة المستعملين بلا تمييز، فليس مصلحة عمومية من لا يستجيب لمختلف الرغبات وكافة أصناف الحاجات بلا فوارق أو تمييز.

- مساواة غير المستعملين : وتكون هنا المساواة بين كل الأشخاص الذين يجدون أنفسهم في اتصال مع المصالح العمومية دون أن يكون لهم صفة المستعمل، وأيضا كل من يتعاونون مع المصلحة العمومية موردين أو منتجين، الذين لأجل حمايتهم من أي تحيز إداري أو تمييز وسع هذا المفهوم.

✓ **مبدأ الملائمة :** تعني الملائمة ضرورة تكيف وانسجام الخدمة مع رغبات الجمهور، حيث يجب أن تؤدى الخدمة العمومية في إطار التلاؤم والانسجام مع رغبات وحاجيات الجمهور المستهدف، فإذا تغيرت الظروف وتطورت الحاجات، فإن الخدمة يجب أن تتلاءم والمصلحة العمومية يجب أن تنسجم، بتحسين نوعية وكمية أداءها، وقد أعتبر ولذلك اعتبر مبدأ الملائمة كأساس وله أهمية كبيرة لمبدأ الاستمرارية.

✓ **مبدأ الاستمرارية:** باعتبار أن الخدمة العمومية موضوعة لتلبية حاجة جد ضرورية، فيجب أن يكون اشتغالها مضمونا بصفة منتظمة ومستمرة دون انقطاع فإذا كانت الخدمة المؤدات حقيقية ذات مصلحة عامة، فإنه من الضروري ضمان استمرارها حتى وإن كانت المؤسسة عاجزة نظرا لأنه يوجد حاجة حقيقية تستوجب الإشباع، فالسلطات الإدارية يجب أن تأخذ الإجراءات اللازمة لضمان الاشتغال المستمر للخدمات العمومية .[9]

✓ **مبدأ الحيادية:** :الهدف من تقديم الخدمة العامة هو تحقيق المصلحة العامة فمن غير الممكن أن توجّه هذه الخدمات من أجل تحقيق مصالح شخصية معيّنة تخد مصالح جية معيّنة، فالمؤسسات التي تقدّم خدمات عامة هي مؤسسات عمومية، تسهر على تقديم خدمات عمومية لكلّ مواطن يعني أن تشتغل المصلحة العمومية بالأخذ بعين الاعتبار فقط المصلحة العامة دون اعتبارات أخرى

✓ **<u>مبدأ المجانية :</u>** سبق وأن أشرنا أن الهدف من تقديم الخدمة العمومية ليس تحقيق الربح المادي بقدر ما تسعى إلى تحقيق الربح الاجتماعي، فالمصالح العمومية تقدم خدمات عامة دون مقابل وحتى ولو كاف بمقابل فتكون مجرد مبالغ رمزية لا تعدو قيمة الخدمة المقدّمة، بمعنى أن تشتغل المصلحة العمومية بدون مقابل .ولكن هذين المبدأين لا نأخذهما بعين الاعتبار لأن الحيادية ما هي إلا أثر المساواة، إذ أن من أي شروط المساواة " مبدأ الحيادية." أما المجانية فلا معنى لها، لأن المصلحة العمومية لا يمكن أن تستمر في الاشتغال بدون تحصيل موارد وتحقيق أرباح.

1- 3 -أنواع الخدمة العمومية :

أ-**حسب طبيعة نشاط الخدمة:**

- خدمات إدارية :الخدمات التي تقدمها الإدارات العمومية سواء على المستوى المركزي أو المحلي، (مثال : استخراج الوثائق من مصالح الحالة المدنية في البلديات.)
- خدمات اقتصادية وتجارية :تتمثل في الخدمات التي توفها المؤسسات العمومية التجارية والصناعية (مثال :شركة الكهرباء والغاز، شركات المياه.)

• خدمات اجتماعية وثقافية :تتمثل في الخدمات التي تقدمها المؤسسات العمومية تتميز بالطابع الاجتماعي والثقافي مثل :المستشفيات، المدارس.

ب- **حسب طبيعة الخدمة المقدمة:**

• خدمات فردية: تتمثل في الخدمات التي يتحصل علها الفرد دون ارتباطه بجماعة حيث يقوم بطلب توفيرها أو يعمل للحصول عليها) مثال: الحصول على الأفراد على الماء أو الكهرباء عند طلبها.

• خدمات جماعية: الخدمات التي يحصل عليها ويستغلها الأفراد في إطار جماعة دون أن يقوم بطلب توفيرها مثال: الإنارة العمومية

ج- **حسب تكلفة الخدمة:**

• خدمة مجانية: الخدمات التي تقدم بدون مقابل تتحمل الخزينة العمومية تكلفتها كليا مثل: التلقيح، الأمن العمومي، الإنارة العمومية.

• خدمات بمقابل: يتحمل تكلفتها كليا أو جزئيا المستفيد منها مثال: الكهرباء، الماء، الهاتف.

• خدمات مدعمة: يتحمل تكلفتها جزئيا المستفيد منها والباقي دعم حكومي لها) النقل العمومي، السكن، السلع الاستهلاكية الأساسية كمادة الحليب والخبز.

د-**حسب المعيار التسويقي:**

• الخدمات غير المسوقة :مقدمة ومفروضة على الجميع والحصول عليها مجاني مثل : الامن، الإنارة العمومية، خدمات البلدية ،النظافة العمومية وغيرها .

• الخدمات المسوقة: مقدمة بشكل اختياري والحصول عليها بمقابل مثل: الكهرباء الغاز الماء، الهاتف او تكون مدعمة من طرف الدولة مثل النقل العمومي ....

• يرى جاك شوفالي بأن " الأهداف التي تطمح إليها المؤسسات العمومية لا تشبه تلك التي ترمي إليها المؤسسات الخاصة"، فمنطق العمليات يختلف حيث في الوقت الذي تبحث فيه المؤسسة الخاصة عن الترويج لمصالحها الخاصة، مصالح شخصية لأفرادها أو مصالح جماعية فإن المؤسسات العمومية تسعى إلى إشباع حاجيات جماعية.

ويتابع جاك شوفالي ليقول "إن هذه الغاية تبرر تطبيق قواعد قضائية بالنسبة للقانون العام ."يجب أن يتميز النظام العمومي بقدرته على منح المستعمل مجموعة من الضمانات وشروط الحماية، فالمستعمل بعض الحقوق لدى المؤسسات الخاضعة لنظام خاص ويجب أن يكون لديه الإمكانيات اللازمة لتحقيقها . عمليا، فأن النشاطات الخاضعة للخدمة العمومية يجب أن تراعي القواعد التالية:

✓ -استمرار الخدمات.

✓ -التغير أو التلاؤم اللازمين للتحسين المستمر للخدمات التي يجب أن تواكب نمو الاحتياجات والتطور التكنولوجي.

✓ الخدمة العمومية أو المصالح العمومية تتعلق بنشاطات لها علاقة بالصالح العام

✓ -العدل والإنصاف بين المواطنين في تقديم الخدمات.

2- مفهوم الخدمة العمومية في الإعلام :

2-1- تعريفها

هي نشاط ممارس من طرف هيئة رسمية إعلامية "إذاعة، تلفزيون، جريدة، مجلة.. وغيرها من اجل تحقيق إشباعات ومصالح الجمهور العام وبصورة أدق فان الخدمة العمومية تتلخص في أن تعكس في المضامين الثقافية الوطنية بجميع مقوماتها الحضارية من خلال وسائل الإعلام ، وأن يستفيد منها كل المواطنين الذين يجب أن يشعروا بأن هذه الوسائل تعبر عن واقعهم. وتهتم بإعلام المواطنين بكل ما يدور من حولهم عبر مختلف وسائل الإعلام.[10]

وهي أيضا تلك القوالب والمقالات والبرامج وصولا إلى الأخبار التي تقدمها وسائل الإعلام المختلفة للقارئ بقصد نشر الوعي والثقافة داخل مجتمع معين . لذلك فهي تعتبر إحدى وظائف الإعلام السامية والمهمة جدا.

2-2-تطبيق الخدمة العمومية في وسائل الإعلام

ظهر مفهوم الخدمة العمومية في وسائل الإعلام لأول مرة في بريطانيا بعد إنشاء مؤسسة BBC في 1926. ولهذا أصبح مقرونا بالإذاعة والتلفزيون وليس بالصحافة المكتوبة. ونظام الخدمة العمومية التي إذا انعدمت فقد المفهوم دلالته وهي كونه:

- ملكية للمجموعة الوطنية.
- يعكس الثقافة الوطنية بجميع مقوماتها وخاصة اللغة والقيم الحضارية.
- يعكس إجماعا وطنيا، ليس على كلّ شيء وإنّما على المسائل الأساسية والجوهرية (أو كما نسميها نحن الثوابت الوطنية).
- يمول نفسه بنفسه بغرض الحماية من أي ضغوط سياسية أو تجارية.
- يتجه إلى جميع أفراد المواطنين بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو الاجتماعي.
- يقوم بوظيفة الإعلام والتربية والترفيه.
- والروح المهنية لدى المبلغين[11]

2-3- وظائف الخدمة العمومية في مجال الإعلام :

✓ **التوجيه وتكوين المواقف والاتجاهات:**

إن توجيه المجتمع يمارس بشكل مباشر وغير مباشر عن طريق وسائل الإعلام المنتشرة عادة، فكلما كانت المادة الإعلامية ملائمة للجمهور لغة ومحتوي، ازداد تأثيرها .

✓ **الوظيفة الإخبارية:** والتي تتمثل في جمع وتخزين ونشر الإخبار العالمية والمحلية والرسائل الإخبارية المتنوعة

✓ **الوظيفة السياسية للاتصال والإعلام:** التي تقف في مقدمة المهام التي تتولى الخدمة العمومية للإعلام القيام بها فهناك صلة وثيقة بين العملية السياسية والعملية الاتصالية، كما تمثل وسائل والإعلام مؤسسات السيادة في المجتمع المعاصر وله أهمية خاصة في المشاركة في العملية السياسية من خلال تركيز الانتباه .(مثال التلفزيون الجزائري)[12]

فالخدمة العمومية في وسائل الإعلام يجب أن تستجيب لتطلعات المواطنين من مستمعين ومشاهدين. وهي تقتضي "احترام" المستمع والمشاهد وكذا أخلاقيات المهنة إضافة إلى تقديم مادة إعلامية متوازنة ومحايدة تحترم الخصوصية والموضوعية مع عدم التركيز على طرف دون الآخر

2-4- خصائص الخدمة العمومية في الإعلام:

- **التواصل:** إذ من خصائص الخدمة العمومية العمل بطريقة مستمرة للمتلقي.

- **الموازنة** :ويقصد بها أن جميع المواطنين وجمهور القراء والمستمعين لهم الحق في تلقي المعلومات بالكمية ذاتها .

- **التبادلية** :تسمح الخدمة العمومية بالقيام بتبادل الأدوار بين المرسل والمستقبل.

3- **الخدمة العمومية في وسائل الإعلام الجزائرية**

3- 1- **مراحل تطور الإعلام في الجزائر بعد الاستقلال**

جاء دور الإعلام لتوعية الجماهير ووضع حد لهذه المشاكل ومن هنا كانت الانطلاقة نحو خلق منظومة إعلامية، واجهت السلطة الجديدة عدة تحديات في مجال الإعلام. منها:

- الأول، يتمثل في كيفية تحقيق التحول من إعلام الثورة التحريرية إلى إعلام مسخّر لإنجاح مهام البناء والتشييد.

- أما الثاني فيتعلق بالقرار الذي يجب اتخاذه لمواجهة الإرث الاستعماري في مجال الإعلام، ثم ما هي الوسائل والإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لإيجاد سياسة إعلامية تستجيب لطموحات الشعب والتي تختلف بالضرورة عن طموحات ومطالب أبناء ثورة التحرير.

● المرحلة الأولى: 1962 – 1965: إن الوضع القانوني للإعلام في الجزائر لم يتغير بعد الاستقلال، فالحكومة الجزائرية لم تصدر قانونا تشريعيا جديدا خاصا بالإعلام. بل بقي العمل الإعلامي جاريا حسب التشريع الفرنسي السابق بالأخص قانون 1881 الذي كان يسمى بقانون "حرية الصحافة"، وينص على الحرية المطلقة في النشاط الصحفي.

وينص كذلك على الملكية الخاصة للصحافة المكتوبة والذي أقره فيما بعد دستور 10 سبتمبر 1963 في مادته التاسعة عشر[14]

وقد سخرت الصحافة المكتوبة في هذه المرحلة لأجل إنجاح التحول من النضال المسلح ضد الاستعمار إلى العمل على البناء والتشييد، إذن فهي كانت تؤدي دور التوعية والتحسيس بالمهام الجديدة من اجل تحقيق المصلحة العامة وبالتالي تقديم خدمة عمومية .

لكن الإمكانات المسخرة للإعلام كانت ضعيفة. فالصحافيون الذين كانوا يمارسون العمل الإعلامي الثوري قبل الاستقلال أغلبهم رجال سياسة وعسكريون وليسوا إعلاميين بالمفهوم التقني، أي ليس لديهم تكوين إعلامي متخصص لا في المضامين الإعلامية ولا في الأساليب التقنية والفنية. وقد وجدوا أنفسهم أمام وضع مخالف تماما بعد الاستقلال، يتطلب منهم رؤية جديدة وتناولا إعلاميا جديدا لقضايا جديدة لم يتعودوا عليها "إن الصحفيين آنذاك كانوا مناضلين سواء قبل الثورة أو خلالها، والبعض منهم (وهو قليل) قد تم تكوينه في الخارج خاصة في فرنسا أو في بعض البلدان العربية." [15]

وقد شرعت السلطة في إنشاء صحافة وطنية وخلق مؤسسات صحفية رغم العراقيل والمشاكل التي واجهتها ومنها المتعلقة بنقص وسائل الطباعة وارتفاع نسبة الأمية واستمرار منافسة الصحافة الاستعمارية التي يبدو أنها استفادت من الفراغ القانوني للإعلام. وكان لتلك الصحف الاستعمارية رواجا كبيرا حيث بلغت طاقة السحب اليومي 250 ألف نسخة. [16]

انطلاقا من هذه الأوضاع جاء قرار تأميم الصحف الاستعمارية وإصدار صحف وطنية، وقد شمل هذا القرار حتى الصحف الوطنية الموجودة آنذاك.

- المرحلة الثانية: 1965 - 1978: ركزت السلطة في هذه المرحلة في توجهاتها الإعلامية، على تنمية قطاع الإعلام لا سيما القطاع السمعي البصري الذي حظي بعناية كبيرة مقارنة مع الصحافة المكتوبة، ويعود هذا إلى الأسباب التالية:

- ملكية مؤسسة التلفزيون والإذاعة من طرف السلطة.
- طبيعة هذه الوسائل كقنوات فعّالة في التأثير على مجتمع يعاني نسبة كبيرة من الأمية.
- ضعف حركية الصحافة المكتوبة ماديا وبشريا.

إن التوجه الاشتراكي الذي تبنته السلطة في محاولتها لتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي غياب الإطار القانوني للعمل الصحفي، جعلا من الصعب على الصحافة المكتوبة النهوض بالمهام المنوطة بها والمتمثلة في نشر الوعي الاشتراكي في أوساط المجتمع الجزائري .

إن اهم ما ميز هذه المرحلة التي دامت (14 سنة) ،أنها لم تشهد إلا صدور يومية واحدة وهي جريدة المجاهد واختفت فيها جريدة «Alger soir» في **أكتوبر** 1965. لذا يمكن القول أن الصحافة المكتوبة مرت بمرحلة جمود كبيرة، ولم يكن هناك حركية في إصدار الصحف أو التوسيع من مدى انتشارها، لذا بقيت وسائل الإعلام بصفة عامة تلعب دور الاتصال السياسي وليس الخدمة العمومية .

- المرحلة الثالثة: 1979 - 1988: كانت البداية بانعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير ما بين 21 و22 جانفي 1979، فقد وافق المؤتمر ولأول مرة على لائحة خاصة بالإعلام، بعدما تأكدت أهميته الكبرى في التنمية فقد احتوت على المحددات الأساسية لإشكالية تطوير الممارسة الإعلامية في الجزائر وأكدت على استمرارية ملكية الدولة لوسائل الإعلام وتبعه تحديد مسؤولية الصحفي التي تتطلب منه

البحث المستمر عن الحقيقة والتأكد من جميع عناصر العمل الصحفي قبل تبلغيه للجمهور. كما أكدت على حق المواطن في الإعلام الكامل الموضوعي.[17]

وقد تم تقديم **أول نص مشروع الإعلام عام** 1981. تم ضبط المحتوى النهائي لهذا المشروع في صورته الرسمية في 6 فيفري 1982 وسمي **بقانون الإعلام**، حيث حافظ هذا القانون على احتكار الدولة لوسائل الإعلام والإنتاج والتوزيع وسير المؤسسات الإعلامية. وقد أفسح هذا القانون المجال إلى نوع من الحرية في الإعلام على الأقل في جانبها النظري حيث نجد **المادة** 02 تنص على أن الإعلام حق أساسي لكل مواطن والمادة 45 على حق الصحفي في الوصول إلى مصادر الخبر. لكن يبقى الغرض الأساسي من إعادة تنظيم قطاع الإعلام بصفة عامة وجعله من بين الوسائل الأساسية للبناء الاشتراكي وخدمة التنمية.[18]

وبطبيعة الحال الإعلام العمومي عبارة عن مرفق عام وظيفته الأساسية هي الخدمة العمومية، كونه أولا موجه لكافة الناس دون استثناء ويستفيد منه الجميع بالتساوي، كما أنه يقدم خدمات مجانية بدون غرض ربحي وهي الصفات التي أقرها قانون 82-01 ضمن مواده التي اكتست في غالبيتها صبغة عمومية.

سنحاول استعراض عدد من هذه المواد وتحليلها لاستخراج المفهوم الذي كرسه المشرع الجزائر للخدمة العمومية من خلال هذا النص. حيث جاء في المادة الأولى " الإعلام قطاع من قطاعات السيادة الوطنية " وهذا وحده كاف للشرح بأنه قطاع لا يتحكم فيه أي شخص أو مؤسسة لغرض شخصي أو من أجل ،منفعة ذاتية، فكل جزائري يتمتع بالجنسية له الحق في الاستفادة من خدمات الإعلام. وجاء في الفقرة الثالثة من نفس المادة ما يلي:" ترجمة لمطامح الجماهير الشعبية، يعمل الإعلام على تعبئة كل القطاعات وتنظيمها لتحقيق الأهداف ألوطنية.

ويتجلى هنا أن هدف الإعلام هو خدمة مطامح الجماهير بل هذه المطامح هي السبب في وجوده، كما أن هدفه هو تحقيق الأهداف الوطنية أو ما يصطلح عليه قانونيا بالصالح العام. وجاء في المادة الثامنة من نفس القانون :" تعتبر مؤسسات الإعلام الوطنية ذات طابع اجتماعي وثقافي" أي أن الغرض من إيجاد هذه المؤسسات هو خدمة المواطنين وليس تحقيق الربح وهذا هو جوهر الخدمة العمومية التي تجعل وسائل الإعلام وسيلة لخدمة الصالح العام .

كما جاء في المادة 29 أول ذكر لمصطلح الخدمة العمومية بهذه الصيغة وهي المرة الوحيدة التي ذكر فيها هذا المصطلح في قانون 82-01، حيث جاء نص المادة في فصل معنون بـ: إنتاج وتوزيع الإعلام المكتوب والمصور :" تتولى الدولة احتكار الخدمة العمومية للإذاعة والتلفزة الوطنية..."حيث أكد المشرع على أن الدولة هي التي تسير قطاع السمعي البصري في الجزائر، وتحتكر الخدمة العمومية في إطارها. لكن الملاحظ أن هنا قصر فهم لمعنى الخدمة العمومية أو ربما نقل من القوانين الأخرى حيث تم حصرها وذكرها فقط في إطار الإذاعة والتلفزة الوطنية.

الملاحظ إذا من خلال استعراضنا للمواد القانونية التي تحدثت عن الخدمة العمومية تصريحا وتلميحا في قانون 82-01 نجد أن المشرع الجزائري لم يتحدث عنها مباشرة فلم يذكرها سوى في موضع واحد. ربما هذا راجع لكون الإعلام آنذاك كان كله في يد السلطة ويسمى إعلاما عموميا وبالتالي هدفه الأساس هو الخدمة العمومية.

وسنحاول توضيح فكرة الخدمة العمومية من خلال تحليل مواد مرسوم تنظيمي رقم 86-146 المؤرخ في الفاتح يوليو 1986.حيث جاء في المادة الخامسة ما يل :" تتمثل مهمة المؤسسة فيما يأتي:

- المساهمة في تربية المواطنين وتعبئتهم من أجل تحقيق الأهداف الوطنية والدفاع عن مصالح البلاد والثورة.

المساهمة في رفع المستوى الثقافي والتكويني لدى المواطنين

المساهمة في التسلية والتنشيط الثقافي.

المساهمة في نشر ذخائر الثقافة الوطنية والتعريف بالتراث الثقافي الوطني والفنون الشعبية.

يظهر جليا أن ما سبق ذكره يدخل في سياق الخدمة العمومية لوسائل الإعلام التي تسعى لنشر الثقافة والتوعية بين المواطنين، والحفاظ على قيمهم ومقوماتهم الوطنية ورفع مستواهم التكويني. وهي موكلة فقط للدولة ولحزب جبهة التحرير الوطني، سواء في التلفزيون او في الإذاعة وحتى في الصحافة المكتوبة.

اما على أرض الواقع فقد حرصت السلطة السياسية على تنظيم قطاع الإعلام وشرعت منذ ذلك الحين في تحسين وضعية الصحافة وتوزيعها وتنوعها كما وكيفا، دون الخروج عن نطاق خدمة النظام وإيديولوجية الحزب. فجهزت المؤسسات الصحفية بمعدات حديثة تمكنها من زيادة السحب، كما أنشأت عناوين أخرى أضيفت إلى تلك التي كانت موجودة آنذاك مثل جريدة "المساء" باللغة العربية و"أوريزون" باللغة الفرنسية عام 1985، و"المسار المغربي" باللغتين. ويعتبر "هذا النشاط ذا مغزى مقارنة بالركود الذي كان سائدا من قبل، وقد ظهر نوع من التنافس بين اليوميات الصباحية واليوميات المسائية أحدث تطورا نوعيا في الصحافة المكتوبة لفائدة الإعلام والقرّاء..." [19]

لكن مع الانفتاح الإعلامي الدولي الذي شكل مصدرا هاما للمعلومات بالنسبة للرأي العام، يتلقى منه الأخبار مباشرة ودون حواجز أو عراقيل. بما يتعلق الوضع العالمي وكذا الوضع الداخلي الوطني وهي الحاجة التي لم الإعلام العمومي تلبيتها، نظرا لضعف الحركة الإعلامية وجمودها وطبيعتها وإدارتها البيروقراطية بل أكثر من ذلك "فقدت الصحافة الوطنية دورها في نوعية المواطن وإخباره والتعبير عن انشغالاته اليومية عندما أصبحت تبرر سلوك المسؤولين السياسيين ومواقفهم وتقوم فقط بإيصال خطاب القمة إلى القاعدة." [20]

ورغم كل هذه المجهودات المبذولة في هذه المرحلة من أجل إعادة تنظيم قطاع الإعلام في شكل سياسة إعلامية وقانون إعلام إلى غيرها من الإجراءات التي اتخذت في قطاع الإعلام، لم تستطع وسائل

الإعلام العمومية ان تتحرر من قيود الهيمنة السياسية التي كانت تمارسها عليها السلطة والحزب. فبما أن "مهمة التوجيه مهمة استراتيجية بالنسبة للقيادة السياسية"[21] وشعارها إعلام وطني في خدمة الثورة، وليس في خدمة الصالح العام وتقديم خدمة عمومية لفائدة المجتمع الجزائري، فإن هذه المضامين قد شكلت في الحقيقة المعوقات الأساسية للعمل الصحفي.

فالإعلام الوطني كمفهوم لم يكن واضحا بما فيه الكفاية إذ أن إعلام المواطن وهو المبدأ الذي نصت عليه كل النصوص التشريعية آنذاك، بقي في حدود ما يصدر عن السلطة وما تأمر به. أما مفهوم الثورة فيعتبر من المفاهيم الأكثر غموضا في الخطاب السياسي وحتى في الخطاب الإعلامي في تلك المرحلة.

3- 2- **الخدمة العمومية في عهد التعددية:**

بطبيعة الحال فأنه لا معنى لتفتح سياسي دون تفتح إعلامي، لأن حرية الإعلام لبنة أساسية، لذا وبعد عامين من أحداث أكتوبر وعام من دستور 89 جاء قانون 1990 المتعلق بالإعلام والتي فتح الباب أمام التعددية الإعلامية.

لقد استهلت هذه المرحلة بحدث هام وهو ظهور دستور 1989 الذي سمح بتأسيس الجمعيات السياسية وبحرية الصحافة وتنوعها، لقد جاء دستور 1989 ليكون المنطلق الأساسي للتعددية السياسية والإعلامية في الجزائر يعكس الحريات الفردية الجماعية على أساس المنهج الديمقراطي كحرية الرأي، حرية التعبير وحرية تأسيس الأحزاب والجمعيات والجرائد والمجلات. وظهرت قنوات جديدة للتعبير عن مختلف الآراء والأفكار والتصورات وقد تم وضع عدة إجراءات وقوانين تنظيمية تجسد ما جاء به هذا الدستور وتحدد الضوابط العامة التي يسير عليها الإعلام يمكن تلخيصها فيما يلي:

إصدار منشور 19 مارس 1990 الذي سمح بتشكيل رؤوس أموال جماعية وإشهارية في مجال الإعلام، حيث ضمن المنشور للصحافيين عمال المؤسسات الإعلامية التابعة للدولة الاستفادة من أجرهم لمدة 30 شهرا أي إلى غاية 31 ديسمبر 1992.[22]

المصادقة على قانون 90-07 المؤرخ في أفريل 1990 والمتضمن قانون الإعلام الذي جسد الأحكام الدستورية المتعلقة بحرية التعبير والتعددية في قطاع الإعلام.

إقرار مرسوم تنفيذي يقضي بإعادة تنظيم المؤسسات الوطنية للتلفزيون والإذاعات ووكالة الأنباء الوطنية للأحداث المصورة على شكل مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري. طبقا للمادة 12 من قانون الإعلام والمادتين 44 و47 من قانون 88.01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية.[23]

وضع وسائل تنظيمية جديدة تتكفل بصلاحيات السلطة العمومية وضمان استقلالية الإعلام وتمثيل المهنة على مستوى مصادر القرار، أي وزارة الثقافة والاتصال ومجلس الإعلام والمجلس الوطني

السمعي البصري.

تنظيم عناوين صحافة القطاع العام على شكل شركات أسهم مثل جريدة النصر، المساء، الجمهورية، أضواء، المسار المغاربي، الجزائر، الأحداث، الناطقة بالفرنسية، أوريزون Horizon، وغيرها في إطار قانون 88-01 المؤرخ في جانفي 1988 والقانون الخاص بصناديق المساهمة.

كما تم في ظل هذه القوانين إعادة تنظيم الوكالة الوطنية للنشر والإشهار في شكل مؤسسة عمومية اقتصادية منذ 1989.

تنظيم الأقسام الفنية التابعة لمؤسسات الصحافة المكتوبة مثل الشعب، النصر، الجمهورية على شكل مؤسسات اقتصادية عمومية تتولى مهمة طباعة الصحف أي فصل المطابع عن الصحف.[24]

الخدمة العمومية :من خلال قانون الإعلام 1990

صدر قانون 07/90 في الثالث أفريل 1990 بعد انتهاج الجزائر للنظام السياسي الليبرالي وتفتح قطاع السياسة على التعددية، ليأتي هذا القانون كثمرة إعلامية للتعددية في الجزائر حيث أقر هذا القانون بفتح المجال أمام الخواص لإنشاء مؤسسات إعلامية لكن في قطاع الصحافة المكتوبة ،فيما بقي قطاع السمعي البصري أو الإعلام الثقيل في يد السلطة.

جاء في المادة الخامسة من إشارة إليها حيث نصت:" تشارك عناوين الإعلام وأجهزته السابق ذكرها في ازدهار الثقافة الوطنية وفي توفير ما يحتاج إليه المواطنون في مجال الإعلام والاطلاع على التطور التكنولوجي والثقافة والترفيه في إطار القيم الوطنية وترقية الحوار بين ثقافات العالم...".

يبدو من هنا جليا دعوة السلطة لكافة وسائل الإعلام العمومية والخاصة التي تملكها الدولة أو الجمعيات والأحزاب والأشخاص من أجل المشاركة في خدمة حق المواطن في الإعلام من خلال توفير كل ما يحتاج إليه وهذا هو لب وجوهر الخدمة العمومية. كما جاء في المادة 13 التركيز على أنه :" تتولى أجهزة الإذاعة الصوتية المسموعة التابعة للقطاع العام في قناتها المتخصصة في بث الثقافات الشعبية، التكفل باستعمال كل اللهجات الشعبية للتبليغ وترسيخ الوحدة الوطنية والقيم العربية الإسلامية في المجتمع الجزائري".

وهذا بالتأكيد من مهام الخدمة العمومية التي تقوم على أساس المساواة بين كل المواطنين والسعي لخدمة الثقافات والقيم الوطنية للمجتمع، بلا تمييز ولا إهمال أي خصوصية من خصوصيات المجتمع. وهنا ركز المشرع الجزائري على الثقافة واللهجات الشعبية قيم العربية والإسلام.

وهنا يجب الذكر أن المشرع لم يهمل بعض النقاط المتعلقة بالخصوصيات ومختلف فئات المجتمع وهو أيضا من ركائز الخدمة العمومية. وفي الباب السادس المتعلق بالمجلس الأعلى للإعلام جاءت ثلاث فقرات في المادة 59 التي تحدد مهام المجلس الأعلى للإعلام ،حيث نجد عبارة" يسهر على إتقان التبليغ والدفاع عن الثقافة الوطنية بمختلف أشكالها ويروجها لا سيما في مجال الإنتاج ونشر المؤلفات الوطنية" وهذه كما سبق وقلناه في البحث هي جوهر الخدمة العمومية.

كما جاء ذكر مصطلح الخدمة العمومية واضحا في فقرة أخرى من نفس المادة في السياق الخاص بتحديد قواعد الإعنات حيث تشير الفقرة إلى مهمة من مهام المجلس الأعلى للإعلام وهي " يحدد قواعد الإعانات ألمحتملة والمساعدات التي تمنحها الدولة للأجهزة الإعلامية التي تخولها صلاحيات الخدمة العمومية -وهنا نرى بوضوح أن الدولة تساهم بقسط من المصاريف لفائدة النشريات من أجل ضمان الخدمة العمومية في وسائل الإعلام. وهو أمر جيد كون هذه الخدمة مضمونة في الإعلام التابع للسلطة العمومية ،لكن يمكن للإعلام الخاص أن يحيد عن وظيفته كونه يبحث أساس عن الربح .

هذه الفقرة تبين حرص الدولة على ضمان الخدمة العمومية ولو بتقديم مساعدات للصحف والنشريات التي يملكها الخواص. كما جاء في فقرة ثالثة من المادة 59 كذلك التي تحدد مهام المجلس الأعلى للإعلام ما يلي:" يجمع كل المعلومات الضرورية من الإدارات والأجهزة المكلفة بالخدمة العمومية في الإعلام، أو من جهاز إعلامي أو مؤسسة صحفية لتأكيد التزامات كل منها...". وهنا يبدو جليا كذلك اهتمام المشرع بالخدمة العمومية التي جعل من مهام المجلس الأعلى للإعلام مراقبة وجمع المعلومات عن مدى التزام الصحف بهذا.[25]

ومن خلال المادة أعلاه نستنتج أن قانون 1990 عمل على تكريس الخدمة العمومية في مختلف أركانه إذ أبيح في ذات القانون إصدار جرائد وللجميع الأشخاص الطبيعيين الحق في الإصدار الجرائد.

- **الخدمة العمومية في قانون 2012:**

يعتبر القانون العضوي رقم (12-15) الصادر رسميًا بتاريخ 12 جانفي 2012م أول قانون عضوي للإعلام في تاريخ الجزائر المستقلة، وبذلك يكون قد جاء هذا القانون بعد مرور 50سنة على استعادة الاستقلال الوطني وفي وقت أصبح الإعلام الوطني يتخبط في مشاكل عديدة ويكاد صوت الجزائر أن لا يسمع ولا يشاهد في الساحة الإعلامية العالمية وفي ظل الفراغ القانون لبعض نواحي تشير هذا القطاع الحساس.

جاء في المادة الخامسة من الباب الأول المتعلق بالحكام العامة إن "تساهم ممارسة أنشطة الإعلام على الخصوص فيما يأتي: "الاستجابة لحاجات المواطن في مجال الإعلام والثقافة والتربية والترفيه والمعارف العلمية والتقنية. ترقية مبادئ النظام الجمهوري وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح ونبذ العنف والعنصرية ترقية روح المواطنة وثقافة الحوار."

ترقية الثقافة الوطنية وإشعاعها، في ظل احترام التنوع اللغوي والثقافي الذي يميز المجتمع الجزائري. المساهمة في الحوار بين ثقافات العالم القائمة على مبادئ الرقي والعدالة والسلم." [26]

من خلال المادة الموضحة أعلاه نستخلص أن القانون العضوي 12.05 اقر صراحة بضرورة أداء الخدمة العمومية وإبرازها عن طريق نشر الثقافة الوطنية ونشر القيم الجزائرية

كما جاء في المادة 02 من هذا القانون عبارة " يمارس نشاط الإعلام بحرية في إطار أحكام هذا القانون العضوي، والتشريع التنظيمي المعمول بهما، وفي ظل احترام) وذكر مجموعة مبادئ منها: - مهام والتزامات الخدمة العمومية)"، وهنا يظهر مصطلح الخدمة العمومية من مهام ومبادئ ممارسة الإعلام في الجزائر.

وتؤكد المادة 05 :" تساهم أنشطة الإعلام على الخصوص فيما يأتي ... الاستجابة لحاجات المواطن في مجال الإعلام والثقافة والتربية والترفيه والمعارف العلمية والتقنية"،

وهذا كما سبق توضيحه في أكثر من مكان في هذا البحر أنه لب وجوهر الخدمة العمومية. وفي المادة 10 شدد المشرع على كل نشرية دورية للإعلام العام جهوية أو محلية أن:" تخصص نسبة 50 بالمائة على الأقل من مساحتها التحريرية ،أي أن يكون جوهر كل نشرية هو خدمة المواطن من خلال الإعلام وهو كذلك من مبادئ الخدمة العمومية أي الابتعاد عن المحتوى الإشهاري والترويجي الذي هدفه الربح.

وجاء أيضا في المادتين 68 و70 حديث عن الصالح العام الذي هو ضروري في مضمون المنتج الإلكتروني من صحافة مكتوبة أو سمعي بصري، حيث تنص المادة 68 على أن :" يتمثل نشاط الصحافة المكتوبة عبر الأنترنت في إنتاج مضمون أصلي موجه للصالح العام....".

كما أشارت المادة 70 بنفس الصيغة تقريبا أن :" يتمثل النشاط السمعي البصري عبر الأنترنت في إنتاج مضمون أصلي موجه للصالح العام"...

كما يؤكد مشروع القانون العضوي المتعلق بالإعلام أن النشاط السمعي البصري يمارس من طرف هيئات عمومية ومؤسسات وأجهزة القطاع العمومي وكذا المؤسسات أو الشركات الخاضعة للقانون الخاص الجزائري .

وقد أبرز أن النشاط السمعي البصري "مهمة ذات خدمة عمومية" تطرق مشروع القانون في مادته ال61 الى مضمون هذا النشاط بحيث أكد أن إنشاء كل خدمة موضوعاتية للاتصال السمعي البصري والتوزيع عبر خط الإرسال الإذاعي المسموع أو التلفزي وكذا استخدام الترددات الإذاعية الكهربائية يخضع إلى ترخيص يمنح بموجب مرسوم.

وبعد هذا الترخيص حسب نفس المادة، يجب إبرام اتفاقية بين سلطة ضبط الاتصال السمعي البصري والمستفيد من الترخيص مبرزة أن "هذا الاستعمال يعد طريقة شغل خاص للملكية العمومية للدولة."

تكلف سلطة الضبط الخاصة بالصحافة المكتوبة وفق ما جاء في مشروع القانون العضوي المتعلق بالإعلام بتوضيح كيفيات تطبيق حقوق التعبير عن مختلف تيارات الآراء وكذا ضمان استقلالية الخدمة العمومية للإعلام والاتصال وحيادها.

كما تعمل هذه السلطة حسب المادة 38 من المشروع على السهر على تشجيع وتدعيم النشر والبث باللغتين الوطنيتين بكل الوسائل الملائمة وعلى شفافية القواعد الاقتصادية في سير المؤسسات الناشرة. ومن بين المهام التي تقع على عاتق هذه الهيئة السهر من خلال قراراتها على تجنب تمركز العناوين والأجهزة تحت التأثير المالي والسياسي والإيديولوجي لمالك واحد وكذا تحديد شروط إعداد ونشر وإنتاج وبرمجة وبث النصوص والحصص المتعلقة بالحملات الانتخابية من خلال قراراتها.

- **الخدمة العمومية في قانون 2014 المتعلق بالنشاط السمعي البصري**[27]

يصرح هذا القانون في مادته الثامنة أن القطاع العمومي للسمعي البصري" يتشكل من الهيئات والمؤسسات الأخرى التي تمتلك فيها الدولة كافّة الأسهم وتضطلع في إطار المنفعة العامة بمهام الخدمة العمومية"

أما المادة العاشرة فتؤكد على مضمون نشاط الخدمة العمومية " يجب على الأشخاص المعنويين الذين يستغلون خدمات الاتصال السمعي البصري التابعة للقطاع العمومي في إطار مهامهم للخدمة العمومية إعداد برامج موجهة للمجتمع بجميع مكوناته للمساهمة في تلبية حاجاته في مجال الإعلام والتربية والثقافة والترفيه"

وجاءت المادة 14 لتشير إلى أنه " يجب على الأشخاص المعنويين الذين يستغلون خدمات البث التلفزيوني التابعة للقطاع العمومي ضمان مهام الخدمة العمومية من طرف القنوات التلفزيونية المنشأة عن طريق التنظيم. " وهي بذلك تجعل من الخدمة العمومية المهمة الأساسية في الوسائل العمومية السمعية البصرية وتلزم القائمين عليها بضمان هذه الخدمة .

وتؤكد المادّة15 أنه يجب على الأشخاص المعنويين الذين يستغلون خدمات البث الإذاعي التابعة للقطاع العمومي ضمان مهام الخدمة العمومية من طرف القنوات الإذاعية المنشأة عن طريق التنظيم.

وأيضا أكدت المادة 48 من خلال الشروط الواجب الالتزام بها على مبادئ الخدمة العمومية في استعمال الوسائل السمعية البصرية ومن أهمها : -احترام متطلبات الوحدة الوطنية والأمن والدفاع الوطني

- الالتزام بالمرجعية الدينية الوطنية واحترام المرجعيات الدينية الأخرى وعدم المساس بالمقدسات والديانات الأخرى .

- احترام مقومات ومبادئ المجتمع والقيم الوطنية ورموز الدولة كما هي محددة في الدستور، ترقية روح المواطنة وثقافة الحوار، -احترام متطلبات الآداب العامة والنظام العام.

- تطوير وترقية الإنتاج والإبداع السمعي البصري والسينماتوغرافي الوطني من خلال آليات تحفيزية وتشجيع الإبداع الثقافي والفني الجزائري.

- ترقية اللغات الوطني والتلاحم الاجتماعي والتراث الوطني والثقافة الوطنية بجميع تعابيرها في البرامج التي يتم بثها.
- احترام التعددية الحزبية وتعددية التيارات الفكرية والآراء في البرامج الإذاعية والتلفزيونية .
- الامتثال للقواعد المهنية وآداب وأخلاقيات المهنة عند ممارسة النشاط السمعي البصري مهما كانت طبيعته ووسيلة وكيفية بثه والتزام الحياد والموضوعية .
- وضع آليات ووسائل تقنية لحماية الأطفال القصر والمراهقين في البرامج التي يتم بثها.
- إنتاج وبث بيانات ذات منفعة العامة وحماية البيئة.
- أن تكون نسبة % 60 على الأقل من البرامج التي تبث برامج وطنية منتجة في الجزائر.

كما وضعت هذه المادة بعض الحدود التي قد تمس بالصالح العام وتعرقل تحقيق الخدمة العمومية نذكر منها :

- الامتناع عن خدمة مآرب وأغراض مجموعات مصلحية سواء كانت سياسية أو عرقية أو اقتصادية أو مالية أو دينية أو إيديولوجية، عدم توظيف الدين لأغراض حزبية ولغايات منافية لقيم التسامح ،عدم الإشادة بالعنف أو التحريض على التمييز العنصري والإرهاب أو العنف ضد كل شخص بسبب أصله أو جنسه أو انتمائه لعرق أو جنس أو ديانة معينة وعدم الحث على السلوك المضر بالصحة وسلامة الأشخاص.

لقد أشار هذا القانون من خلال هذه المواد بصريح العبارة إلى مفهوم الخدمة العمومية في الوسائل السمعية البصرية أكد على أهمية احترام مبادئها من خلال الشروط التي حددها في المادة 48 منه سواء كانت هذه الوسائل تابعة للقطاع العام او الخاص.

4- واقع تطبيق مبادئ الخدمة العمومية في الجزائر

لقد أجمع خبراء وأساتذة مختصون في مجال الاتصال 28 على ضرورة تعزيز وتعميم تطبيق مبدأ الخدمة العمومية على مختلف وسائل الإعلام بما فيها القطاع العام والخاص في إطار قانوني منظم مشددين على ضرورة تحديد ضبط دقيق لمفهوم الخدمة العمومية لتفادي الخلط الموجود في هذا المفهوم.

وبخصوص قطاع السمعي البصري في القطاع الخاص أكد مسؤول مركز الدراسات حول وسائل الإعلام "هيومن ميديا انتراكشن" السيد فؤاد بن حلة أن ظهور قنوات تلفزيونية جديدة في الجزائر من شانه تحفيز نوعية الخدمة العمومية. وأوضح السيد بن حلة على أنه "يوجد في الجزائر تحسن في الخدمة العمومية منذ سنوات لاسيما بفضل الإذاعات الجهوية التي تطورت بطريقة كبيرة والتلفزيون العمومي الذي تزود بإمكانيات تكنولوجية عصرية مكنته من إحراز تقدم في هذا المجال".

وبعرض التجارب الدولية في مجال الخدمة العمومية بالإذاعة والتلفزيون، أن المؤسسات الناشطة في المجال السمعي البصري ليست مطالَبة بتغيير سياساتها واستراتيجياتها الإعلامية، بل هي اليوم

مطالَبة بتطويرها أوّلا، وتطبيق معايير وقوانين متعامل بها على المستوى العالمي، تكفل حق جميع المتلقين في خدمات تستجيب لتطلعاتهم وانتماءاتهم وانشغالاتهم، وتساير التطورات الحاصلة في المحيط الداخلي والخارجي.

إن السياق الذي شهد بروز مفهوم الخدمة العمومية في الصحافة الدولية، والذي خصّ التلفزيون "حصريا" أي بعد الحرب العالمية الثانية. قد ارتبط بمفهوم "المسؤولية الاجتماعية" التي أدخلها للمرّة الأولى مدير وكالة الأنباء الفرنسية السيد إيف مورفان، ولذلك فإن فتح مجال السمعي البصري قد أخذ وقتا كبيرا بفرنسا "تخوّفا من تعرّض وسائل الإعلام لسيطرة المعلنين."

وأكد المتخصصون على "ضرورة وضع ضبط دقيق لمفهوم الخدمة العمومية في إطار قانوني معتبرا أن المصادقة على قانون الإعلام الجديد سيسهل تعزيز هذه الخدمة وتنظيمها أكثر" [29]. رغم أن مسألة تطبيق مبدأ الخدمة العمومية في الجزائر من قبل مختلف وسائل الإعلام تعترضها العديد من الصعوبات من أهمها الخلط الموجود ما بين مفهوم ملكية القطاع العام وبين الخدمة العمومية نظرا لصعوبة فهم هذه الأخيرة .كما أن مفهوم المصلحة العامة أوضح من مفهوم الخدمة العمومية التي لازال يكتنفها الغموض مع القطاع العام فالمصلحة العامة "لا تشمل فقط الدولة وإنما تشمل المواطنين ككل".فالخدمة العمومية مرتبطة بشروط معينة على مستوى الإذاعة والتلفزيون حيث هناك دفتر أعباء وعليه "يمكن تطبيق هذه الخدمة على القطاع الخاص لكن بموافقة كل الأطراف ويصبح لأي جريدة أو قناة إذاعية خاصة مستقبلا لها دفتر أعباء مع الدولة مع وجود مساعدات مالية."[30]

ولن هذا يتطلب ضبط هذه العملية من خلال القانون العضوي المتعلق بالإعلام الذي يجب أن يضع من جديد مجلسا أعلى للإعلام كهيئة أو سلطة مستقلة لضبط جميع وسائل الإعلام حيث سيضطلع هذا المجلس بسن دفتر شروط للخدمة العمومية التي يمكن اقتراحها على القطاع الخاص والتدقيق فيها. كما يجب أن يشمل هذا التدقيق أساسا مجالات تدخل الدولة والتعويضات المالية المرتبطة به كما يجب أن يتوفر المجلس المذكور على صلاحيات واسعة في مجال الإشهار وفي مجال المساعدات المباشرة وغير المباشرة للصحافة على اختلاف قطاعاتها.

كما يرى بعض المختصين أن مفهوم الخدمة العمومية له ارتباط وثيق بمفهوم القطاع العمومي "فهذا المفهوم يعني بالنسبة للإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء التعبير الحر لكافة التيارات السياسية واحترام المنافسة وضمان الحد الأدنى من الخدمة في حالة الإضراب. لأن مفهوم الخدمة العمومية تطور بانفتاح المجال السمعي البصري بحيث أصبح يعني دعم الدولة للثقافة والفلكلور والصحافة الجهوية والمحلية وللأقليات الوطنية وللشبيبة"3 ، كما انه من الضروري تطبيق مبدأ الخدمة العمومية على القطاع الخاص الذي يمكنه ممارسة هذه الخدمة "و لا يجب إحداث فرق بين القطاع العام والخاص لأن هذا الأخير يجب أن يخضع إلى نفس القوانين ونفس إعانات الدولة".[31]

ورغم إيجابية قرار فتح قطاع السمعي البصري ألا أن عملية فتح قنوات تلفزيونية وإذاعية يجب أن تتضمن أهداف ثقافية وتربوية وإعلامية وترفيهية هادفة استنادا الى تجارب بعض الدول في هذا المجال مثل كندا.

خاتمة

من خلال العرض نستنتج أن الخدمة العمومية لوسائل الإعلام هي ضرورة لا بد منها لأنها الوسيلة الوحيدة التي تعرف من خلالها الثقافة الشعبية لشعب ما ،كما إنها تساهم بشكل كبير في تحسين العلاقة بين الجمهور والوسيلة الإعلامية والشعب والسلطة، والخدمة العمومية لها دور كبير أيضا في إرساء علاقة ثقة بين العناصر أنفة الذكر.

والجزائر كغيرها من دول العالم الثالث لم تركب مركبة الرقي بالخدمة العمومية للإعلام إلا مؤخرا إذ في فترة ما في تاريخ إعلامها كانت تلغي هذه الخدمة وتقدم ما تراه مناسبا فقط ويخدم مصالحا الاشتراكية ،ان الخدمة العمومية التي تقدمها بعض القنوات الخاصة لا تقدم رسالة إعلامية هادفة ان صح القول لخدمة المجتمع، بل للربح فقط، فهي لا تراعي معايير الخدمة العمومية المسطرة، أما الخدمة العمومية في القطاع العام فهي ضئيلة ،إلا أنها لا تزال تحاول النهوض بإعلامها وتحسين الخدمة الإعلامية عن طريق القانون العضوي 12.05. وهذه نقطة تحتسب لها.

إن الخدمة العمومية ليست مجرد مبدأ، بل هي مجموعة مترابطة من الواجبات وقد يِدي ركن واحد منها إلي اختلال مفهومها الواسع، بالقدر ماهي هدف يجب تحقيقه، فهي تفكير استراتيجي في حد ذاته ينبغي التخطيط له بإحكام وتوسيع فرص التربص والتكوين بغاية رفع مستوى الإطارات وتسهيل حقنهم بضرورة التفكير الواقعي والمدروس الأكثر مهنة لتفعيل استراتيجيات تهم خدمة للتحقيق مفهوم المرفق العمومي بكل أركانه .فهي تعمل علي التوفيق بين مهامها في أداء الخدمة العمومية وبين حرصها علي تحقيق مكاسب استراتيجية.

المراجع

1-Balle francis « Média et société » paris,Montchrestion,10e édition 2001, p 302

2 - المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت ،ط1، 2001، ص 369.

[3] - عبد الوهاب الكيلاني ،الموسوعة السياسية، ط03، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،عمان ،1990، ص68

4 – Dictionnaire Encyclopédique: édition Philipe Auzou, paris 2005,p 1450

5- العربي بوعمامة وحليمة رقاد، الاتصال العمومي والإدارة الإلكترونية رهانات ترشيد الخدمة العمومية، مجلة الدراسات والبحوث، العدد 09، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص 40 .

6- المرجع نفسه، ص .45

7- Marianne Messager: la Communication Publique en pratique, les editions organisation France 1995 P29

8 - نورالدين شنوفي، المناجمانت العمومي، ص 2، على الرابط : -http://www.abahe.co.uk/Research- Papers/Application-of-electronic-administration.pdf

[9] - Abdeslam BENZAOUI, la notion de service publique. entre la théorie générale et l'idée de rentabilité économique Revue Algérienne de Communication . ISIC ; Numéro 05. 1991 p : 36

[10-] Eric George, service public de la télévision et marchandisation de la communication, Revue sciences de la société, no 43 (Février 1998) , pp .147-163

11- السعيد بومعيزة، مفهوم الخدمة العامة في الصحافة المكتوبة، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 8، شتاء 1992، ص.109

12- السعيد بومعيزة، المرجع نفسه، ص 109

14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، دستور الجمهورية .1963

[15] -Lahouri Sayeh. Les moyens d'information et le développement nationale en Algérie. Paris. Mémoire de l'institut française de presse. Université de Paris. 1969. P :35.

16- المرجع نفسه. ص 131.

17- صالح بن بوزة، السياسة الإعلامية في الجزائر، رسالة دكتوراه دولة في الإعلام، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر ،ص .218

18- وزارة الثقافة، قانون الإعلام 1982

19- - زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص .138

[2]0- اسماعيل مرازقه، الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية والإعلامية، ترتيب العوامل المؤثرة في دور الجرائد اليومية المستقلة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد علوم الإعلام والاتصال، 1997، ص .203

21- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة 19، العدد 05، الصادر يوم الثلاثاء 09 فيفري 1982

22- قانون الإعلام .1992

23- الجريدة الرسمية ، قانون 88-01 ،المؤرخ في 12 جانفي .1988

24- إسماعيل مرازقه، الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية والإعلامية

25- الجريدة الرسمية العدد 14، 1990

26- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02، القانون العضوي2012

27- الجريدة الرّسميّة العدد 16 بتاريخ 23مارس سنة 2014 م

28- ملتقى دولي حول "وكالة الأنباء والخدمة العمومية وفرص الإعلام على الخط" ،الجزائر، 2010

29- بلقاسم أحسن جاب الله بلقاسم الأستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة والعلوم الإعلامية "وسائل الإعلام العمومية بين متطلبات الخدمة العمومية والتسويق"، ملتقى دولي حول "وكالة الأنباء والخدمة العمومية وفرص الإعلام على الخط" بالجزائر

30- براهيم براهيمي مدير المدرسة الوطنية العليا للصحافة والعلوم الإعلامية للجزائر "الخدمة العمومية ،صحافة المنفعة العامة والمصلحة العامة"

31-المرجع نفسه

دور إدارة رأس المال الفكري في تحفيز الأساتذة وتوفير بيئة الإبداع والتحسين

(دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير) جامعة 08 ماي 1945 قالمة

أ.قدوم لزهر- أ. د. بوقلقول الهادي
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار عنابة

الملخص :

يهدف هذا البحث إلى توضيح دور إدارة أبعاد رأس المال الفكري في تفعيل الأنشطة الداعمة للتحسين المستمر في مؤسسات التعليم العالي, حيث من خلال تحليل معطيات الدراسة الميدانية المتحصل عليها تبين أن هناك اهتمام من قبل إدارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بموضوع رأس المال الفكري والذي يساهم في تكوين وتحفيز الأساتذة وتوفير بيئة إبداع في الجامعة الجزائرية ,لذلك في ظل غياب رؤية استراتيجية واضحة من قبل إدارة الجامعة أصبح من الضرورة وضع استراتيجية لإدارة أبعاد رأس المال الفكري كمنظومة تفاعلية تؤدي إلى رفع جودة مخرجات الجامعة الجزائرية الموجهة إلى سوق العمل.

الكلمات المفتاحية : رأس المال الفكري(استقطاب -صناعة – تنشيط – المحافظة)- تكوين-تحفيز- بيئة الإبداع - التحسين.

Abstract :

This study intended to clarify the role of intellectuel capital dimensions in the activation of activities in support of continous improvement in heigher education. Thus, through the analysis of data field study of the subject, it seems that there is an interest by the department of the faculty of Economic Science and commerce and management with the topic of intellectual capital which contributes to the formation and stimulation of teachers and provide a creativity environment in the Algerian University. So, in the absence of a clear vision and strategy by the university administration, it has become necessary to establish a strategy for the management of intellectual capital dimensions as interactive………..
Wich leads to the lifting of the Algerian University outputs to the labor market.

Key words: Intellectual capital –attiactivity - industry –activation – conservation –training–stimulation – creativity environment – improvement.

مقدمة:

إن درجة تعقد وتغير بيئة الأعمال اليوم فرضت على العديد من التحديات على المؤسسات الخدمية على اختلاف نشاطاتها وتوجهاتها وأهدافها الانتقال إلى مجتمعات المعرفة نتيجة التطور الكبير في استخدام التكنولوجيات الحديثة والتي قدمت جملة من الفرص والتحديات، جعلت المؤسسات الخدمية تعيد النظر في استراتيجيتها نحو بناء استراتيجية للإبداع والتحسين ومن ثم بناء مزايا تنافسية مستدامة، حيث أن المقاربات الحديثة في إدارة الأعمال أصبحت تتحدث عن تحقيق

المؤسسات للتميز انطلاقا من المقومات (الموارد) الداخلية والمتمثلة أساسا في إدارة رأس المال الفكري حيث يساهم مساهمة فعالة في تفعيل أنشطة التحسين المستمر بالنظر إلى تزايد المعرفة التسويقية لدى الزبائن، والتطور المتزايد في حاجاتهم ورغباتهم.

لهذا تسعى الجامعة الجزائرية باعتبارها مخزون من المعارف المتنوعة إلى إيجاد آليات تساهم في ترسيخ ثقافة الإبداع والتحسين في جميع منظومة التعليم العالي حتى تستطيع تقديم مخرجات تكون قادرة على التأقلم مع متغيرات البيئة التعليمية المحلية والإقليمية والدولية.

إشكالية البحث:

إن التحولات التي تشهدها الجامعة الجزائرية في أنظمة ومسارات وتقنيات التعليم العالي، جعل العديد من الأنظمة تتقادم ولا تلبي حاجات السوق من حيث نوعية الموارد البشرية المقدمة لسوق العمل، لذلك يجب على إدارة الجامعة الجزائرية النظر إلى بيئة التنافس العالمية على أنها مجموعة فرص وتحديات وليست مجموعة من التهديدات، حتى ولو كانت هذه المؤسسات هي كيانات خدمية غير هادفة للربح، إلا أن هذا يفرض عليها الانتقال من إدارة الموارد البشرية إلى إدارة الطاقات المتميزة والمتمثلة في إدارة رأس المال الفكري والذي يعتبر أحد المنطلقات العلمية والعملية نحو التوجه لتحفيز وتكوين الأساتذة وتوفير بيئة الإبداع والتحسين.

و على ضوء ما سبق جاء موضوع هذه الدراسة ليجيب على الإشكالية التالية:

ما هو دور إدارة رأس المال الفكري في تحفيز الأساتذة وتوفير بيئة الإبداع والتحسين في الجامعة الجزائرية؟

و ستتم معالجة إشكالية الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

* ما هي أبرز المؤشرات التي تدل على الممارسات الميدانية لإدارة أبعاد رأس المال الفكري؟
* ما هو دور أبعاد رأس المال الفكري في تحفيز وتكوين الأساتذة نحو تبني التحسين المستمر؟
* ما هو دور أبعاد رأس المال الفكري في توفير بيئة التحسين والإبداع داخل الجامعة الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث وانطلاقا من الدراسات السابقة في الموضوع تم صياغة الفرضيات التالية:

- تعمل الكلية محل الدراسة على إدارة رأس المال الفكري وفق الأسس العلمية والعملية المتعارف عليها.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد رأس المال الفكري على تكوين وتحفيز الأساتذة لتبني مسعى التحسين المستمر.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد رأس المال الفكري على توفير بيئة الإبداع والتحسين.

أهمية البحث:

تتضح أهمية موضوع الدراسة من خلال الدور الكبير الذي يلعبه رأس المال الفكري في إدارة أصول المؤسسة اللاملموسة, والذي يساهم بدوره في إدارة موارد المؤسسة الملموسة الأخرى، وبما أن مجالات التميز أصبحت في معظمها قابلة للتقليد، كان التوجه للبحث عن مجالات أخرى لامتلاك مزايا تنافسية يصعب تقليدها، لهذا تظهر أهمية الدراسة من خلال الاعتبارات التالية:

- أن رأس المال الفكري يمثل القوة الخفية لمؤسسات القرن الواحد والعشرين.
- أن رأس المال الفكري هو المصدر الحقيقي لتوليد ثروة من المعارف للمؤسسات تساعدها على إدارة عملية الإبداع والتحسين باستمرار.
- أن رأس المال الفكري هو الإطار العام الذي تنطلق منه إدارة الجامعة في تبني عملية التحسين المستمر وتوفير بيئة الإبداع في جميع جوانب منظومة التعليم العالي .

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث أساسا إلى :

1) تسليط الضوء على متغيرات الدراسة من خلال الوقوف عند أهم المقاربات الحديثة التي تتناول موضوع رأس المال الفكري وعملية تحفيز وتكوين الأساتذة نحو تبني سياسة التحسين المستمر ومن ثم الإبداع.

2) التعرف بالدارسة والتحليل على رأس المال الفكري في الجامعة الجزائرية من مرحلة استقطاب رأس المال الفكري إلى مرحلة المحافظة عليه.

3) معرفة وقياس درجة تأثير إدارة رأس المال الفكري كمنظومة تفاعلية تكاملية في تحفيز وتكوين الأساتذة وتوفير بيئة حقيقة للإبداع والتحسين.

منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع ومن أجل إزالة الغموض حول موضوع رأس المال الفكري قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة من كتب ومجلات وملتقيات، والاستعانة بالاستمارة والمقابلة المتعلقة بالدراسة الميدانية، حيث تم تصميم وإعداد استمارة بحث تضم 04محاور لقياس وتحليل متغيرات البحث.

الدراسات السابقة:

أولا الدراسات الأجنبية

1- دراسة قام بها جورج كاين (George kein)سنة 2009 بعنوان" **أثر تنافسية رأس المال الفكري على أداء المؤسسات الصغيرة المبتكرة** "و التي تقع في أربع مناطق جغرافية مختلفة هي: سانت بطرسبرغ في روسيا، والغابة السوداء في ألمانيا، ووادي السليكون في الولايات المتحدة الأمريكية، والمنطقة الصناعية التي تقع بين كوبنهاغن في الدنمارك ومالمو في السويد، حيث اتضح من نتائجها أن

ممارسات رأس المال الفكري وتأثيرها على الأداء في المؤسسات المبتكرة متماثلة إلى حد كبير في مختلف المناطق التي تم دراستها، وأن رأس المال الفكري يشكل محددا هاما في رفع أداء المشاريع الخاصة بتلك المؤسسات، وأن الاختلافات الثقافية البسيطة الموجودة سببها عوامل اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية في البيئة الداخلية لكل منطقة[1].

2- أما الدراسة التي قام بها بليس(Blaise johansen) سنة 2008 حيث قام بإجراء مقارنة بين مستوى رأس المال الفكري في الشركات عالية التكنولوجيا مقابل الشركات التقليدية من خلال نموذج مقترح لرأس المال الفكري، حيث اتضح أن هذا الأخير بالنسبة للشركات عالية التكنولوجيا يمثل الأصل المركز في الميزانية، وكانت أهم مؤشرات قياس الأصول الفكرية في الشركات هي: تكلفة تكنولوجيا المعلومات، تكلفة تكنولوجيا الأداء، تكلفة تكنولوجيا العمليات، ومعدل النمو في الحصة السوقية، كما تبين أن الاستثمار في رأس المال الفكري مختلف في القطاعين حيث جعل الشركات عالية التكنولوجيا تهتم بتحديد وتقييم الذكاء والابتكار وإيجاد نظام فعال لمكافأة الأفراد المبدعين[2].

ثانيا الدراسات العربية

1- الدراسة التي قام بها (الطراونة وآخرون) سنة 2011 حول "**أثر رأس المال الفكري على الأداء المؤسسي في المؤسسات الأردنية العامة**"، وهدفت التعرف على مستوى الاستثمار في رأس المال الفكري وتأثيره على الأداء المؤسسي، حيث أظهرت الدراسة وجود أثر للمتغير المستقل وأبعاده (استقطاب رأس المال الفكري، صناعته، تنشطه، والمحافظة عليه، والاهتمام بالزبائن) على المتغير التابع، حيث أوصت الدراسة بضرورة ربط سياسات استقطاب وجذب الموارد البشرية في المؤسسات الأردنية بمعايير الكفاءة والجدارة حتى تستطيع إدارة رأس مالها الفكري[3].

2- أما الدراسة التي قام بها (هيجان العبيسي)سنة 2007 كان من أهدافها توجيه الدعوة إلى أهمية التركيز على رأس المال الفكري باعتباره استراتيجية للتحول من الفئة العامة إلى الاستثمار في الفئة المتميزة في المجتمع من حيث المعارف والمهارات مستخدما منهج البحث المكتبي، حيث توصل إلى أن الاهتمام أكثر بالبطالة في الدول النامية قد يصرف الاهتمام عن الاستثمار في الفئة المتميزة[4].

-**ما يميز هذه الدراسة:** الوقوف بالدراسة والتحليل عند واقع دور إدارة رأس المال الفكري في تحفيز أعضاء هيئة التدريس نحو مسعى التحسين المستمر من جهة, ودوره في تأسيس بيئة حقيقية للإبداع

والتحسين في الجامعة الجزائرية بالنظر إلى التغيرات الموجودة في بيئة العمل الداخلية والخارجية , والذي يفرض على مؤسسات التعليم العالي رفع جودة مخرجاتها إلى سوق العمل المحلية والدولية .

الإطار النظري للدراسة:

سنحاول في هذا القسم التطرق إلى :

1- مفهوم رأس المال الفكري: يعد مفهوم رأس المال الفكري من المفاهيم الحديثة التي ظهرت مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، ويشير إلى الإنتاج العقلي سواء بشكله الكامن في ذهن وعقل العنصر البشري أو بشكله الموثق في السجلات وقواعد البيانات حيث يعتبر (Ralph Stayer) مدير شركة (Johnson Ville) للأطعمة أول من أطلق عبارة (رأس المال الفكري) في سنة 1990 إذ يقول: "إنه وحتى وقت قريب كانت المصادر الطبيعية كالأرض والمعادن تشكل أهم مصدر للثروة الوطنية وأهم أصول الشركات، ومن ثم أصبح الرأسمال الممثل في الأموال والأصول المادية الأخرى كالآلات هو المهم، أما الآن فقد حلت محلها القدرة العقلية لتشكل رأس مال حقيقي يعرف برأس المال الفكري"[(1)].

وفي هذا الصدد يعرف رأس المال الفكري بأنه "قوة ذهنية متكاملة تتضمن تركيبة من المعارف والمعلومات والخصائص الفكرية والخبرات الإبداعية التي يمتلكها الأفراد العاملين في المنظمة، والتي تعد المورد الرئيسي لاقتصاد اليوم[(2)].

كما عرّف رأس المال الفكري بأنه: "الموجودات غير الملموسة التي يمكن استخدامها كسلاح تنافسي من قبل المنظمة في عملية التطوير الإبداعي والاستراتيجي التي تعتمد على الابتكار والتجديد الذي يعد الوسيلة الأساس لبقاء واستمرارا المنظمة في بيئة عمل ذات تغير متسارع"[(3)].

مما سبق نستطيع تقديم تعريف أكثر شمولية ومتعدد الأبعاد لرأس المال الفكري :

- "رأس المال الفكري هو جودة القدرات الذهنية القادرة على توليد أفكار جديدة، حيث تمثل قوة ذهنية مجتمعة وتشكيلة من المعارف والخواص الفكرية وتراكم الخبرات التي تجعل المؤسسة على درجة عالية من المرونة اتجاه جميع ردود أفعال بيئة العمل الداخلية والخارجية."

2- أهمية رأس المال الفكري:

تأتي أهميته في كونه أكثر الموجودات قيمة في القرن الحادي والعشرين وذلك حسب (Peter Drucker) بيتر دراكر في ظل الاقتصاد المعرفي، لأنه يمثل قوى علمية قادرة على إدخال التعديلات الجوهرية في جميع الجوانب المتعلقة بأعمال المؤسسات، فضلا على الابتكارات اللاحقة.

- ومن خلال الدراسات والأبحاث التي قام بها العديد من الباحثين توصلوا إلى أن أهمية رأس المال الفكري تكمن في النقاط التالية[1]:

2-1 إنشاء المؤسسات الذكية:

إن المؤسسات الذكية هي التي تولي اهتمام للاستثمار في العقول الموجودة لديها وتكنولوجيا المعلومات المتوفرة لديها من خلال نظام قيمي راق يعتمد على الشفافية والإفصاح ألمعلوماتي، وقد عبرت شركة (Skandia) سكانديا عن المؤسسة الذكية بصيغة المعادلة التالية:

المؤسسة الذكية= رأس المال الفكري+تكنولوجيا المعلومات+قيم الشركة

-لذلك يعتقد أن النمو في الوظائف المعرفية فرضت ظاهرة العالمية، لأن سوق العمل في ظلها ستشهد اتجاها متزايدا للطلب على رأس المال الفكري التي يتصف بخبرات متنوعة ومهارات متعددة

2-2 استثمارات ناجحة وعوائد عالية:

لقد تغيرت لغة الإدارة في عصر المعرفة من تركيزها على القابليات البشرية إلى القابليات الذهنية، وقد أكد ستيوارت (Stewart) في هذا الصدد أن الفكر الموجود في المؤسسة يصبح رأس مالا فكريا، عندما يمكن نشره والاستثمار فيه.

وعليه فإن الاستثمار في رأس المال الفكري يعد عملية ناجحة يحقق عوائد مالية خيالية، حيث في عام 2000 حققت شركة (IBM) أكثر من "بليون دولار" كعوائد لبراءات الاختراع، وتراوحت قيمة رأس المال الفكري لشركة مايكروسوفت ما بين (67- 91,6) بليون دولار، وهو مصدر حقيقي لتوليد الثروات باستمرار[2].

2-3 سلاح تنافسي غير قابل للتقليد:

في المؤسسات الريادية للسوق، أصبحت الأصول غير الملموسة تمثل القوة الخفية التي تدفع المؤسسات إلى تبني المفهوم الريادي في جميع أنشطتها وأعمالها، وبالنظر إلى درجة التنافسية التي تعمل فيها مؤسسات اليوم أصبح الاهتمام منصب عن البحث عن مزايا تنافسية غير قابلة للتقليد ولذلك كان الاهتمام أكثر بالموارد الثمينة والنادرة المتمثلة في إدارة رأس المال الفكري.

3- مكونات رأس المال الفكري:

إن التطرق لمكونات رأس المال الفكري ينطلق من نموذج (Chen) 2004، والذي يركز على تحديد المعلومات اللازمة في الوقت المناسب وتوفيرها للمديرين بصورة تمكنهم من صياغة وتعديل الاستراتيجيات ذات العلاقة برأس المال الفكري، بصورة تجعل إدارة المؤسسة قادرة على استخدام المعرفة وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة.

وقد جرى تقسيم هذا النموذج إلى أربعة عناصر (نظم) تعمل معا وتحتاج إلى تعزيز مستمر من أجل أن تعكس القيمة الحقيقية للمؤسسة، هذه العناصر هي[1]:

3-1 رأس المال البشري:

يتمثل في المعرفة التي يمتلكها ويولدها العاملون من ضمنها المهارات، الخبرات الإشارات، وله عرفه (Malone & Edvinson) بأنه "مجموع مهارات وخبرات ومعارف الأفراد العاملين في الشركة ويشمل: قدرات العاملين، إبداع العاملين واتجاه العاملين ".

3-2 رأس المال الزبوني:

و هو عنصر أساسي من عناصر من عناصر رأس المال الفكري والذي يحول هذا الأخير في صورة قيمة سوقية وأداء منظمي وفق مرونة تسويقية عالمية، وهو يمثل أساسا في القيمة المشتقة من زبائن المؤسسة الذين لديهم درجة ولاء عالية، والمصادر الخارجية الأخرى التي تقدم قيمة مضافة للمؤسسة جراء علاقتها المتميزة بها, حيث أن أولوية الزبون وحاجاته والقيمة الخارجية للمؤسسة هي الرؤية الملائمة لحقيقة انتقل فيها ميزان القوة من المنتج إلى الزبون، في بيئة تنافسية تتدافع فيها العديد من المؤسسات للاقتراب والفهم والوعي الحقيقي بحاجات ورغبات الزبون , حيث أن الزبون هو من يدفع فاتورة المؤسسة، فهو القيمة النقدية لرأس المال الزبوني الحقيقية، لأن المهمة الأولى للمؤسسة هي تكوين قاعدة زبونية عبر توريد العلاقات المتميزة بين الزبائن، ومن جهة أخرى فإن الولاء الذي تصنعه علاقات المؤسسة المتميزة سواء كان ولاء ماديا أو إلكترونيا يزيد أرباح المؤسسات ما بين 25%، 95%.

لذلك تبرز العديد من المؤشرات في هذا السياق نذكر منها: القدرات التسويقية الأساسية، كثافة السوق، مؤشرات ولاء الزبائن.

3-3 رأس المال الإبتكاري:

إن العديد من التيارات الفكرية الإدارية ترى بأن رأس المال الابتكاري يتمثل في رأس مال التجديد (الملكية الفكرية) وهي التي تضع العناصر التي تسمح للمؤسسة بالتجديد والابتكار وكل ما يمكن حمايته قانونيا مثل براءات الاختراع، العلامة التجارية، حقوق الاستثمار....إلخ.

حيث تعمل العديد من المؤسسات على امتلاك المزيد من حقوق الملكية الفكرية لبناء وتحقيق ميزة تنافسية ذات بعد ابتكاري[2].

3-4- رأس المال الهيكلي:

إذا كان رأس المال المادي هو الذي يضع الوجود المادي للمؤسسة وقيمتها الدفترية المحاسبية، فإن رأس المال الفكري هو الذي يضع القيمة السوقية في السوق، وأن رأس المال الهيكلي هو الذي يضع معارفها

الصريحة التي يتم الاحتفاظ بها في هياكل وأنظمة وإجراءات المؤسسة الداخلية، فهو يمثل كل القيم التي تبقى بالمؤسسة من رأس مال فكري عندما تنطفئ الأضواء في آخر يوم عمل.

4- إدارة أبعاد رأس المال الفكري:

سنحاول من خلال هذا العنصر تلخيص آليات بناء وإدارة الأبعاد الرئيسية لرأس المال الفكري، والتي جاءت نتيجة العديد من الدراسات الميدانية التي أجريت على أكبر الشركات الأمريكية على اختلاف نشاطاتها والتي تمثلت في الأبعاد التالية(1):

4-1- استقطاب رأس المال الفكري:

بعد تنامي إدراك العديد من إدارة الشركات حقيقة تغير مهمة إدارة الموارد البشرية من كونها عامل التكلفة إلى عامل النجاح، أصبح الاهتمام منصب نحو وجود استراتيجيات ملائمة لآلية استقطاب القدرات العقلية، حيث تم حصر عدد من هذه الاستراتيجيات في ما يلي:

- شراء العقول من سوق العمل وهذا يتطلب وضع لجان متخصصة لمتابعة العقول البراقة والنادرة.
- تطوير المكون المعرفي والمكون السلوكي المتصلين بكفاءة الشخص أثناء تأدية الأعمال والمهام.
- متابعة ومراجعة مخرجات منظمات المعرفة والتعلم (معاهد، جامعات، ....).

4-2- صناعة رأس المال الفكري:

يمثل مصدرا للميزة التنظيمية والتي تمثل تراكم إمكانيات مؤسسة ما لابتكار المعرفة والمشاركة فيها، بما يجعلها تتفوق على المؤسسات المنافسة لها في السوق، ومن هذا المنطلق فإن عملية صناعة رأس المال الفكري تتطلب استخدام طرق فاعلة للربط بين أدوات العمل الجديد والأنظمة المبتكرة والتصاميم التنظيمية الملائمة حيث هناك بعض الاستراتيجيات الخاصة بصناعة رأس المال الفكري متمثلة في بناء وإدارة خريطة المعرفة وبناء الأنسجة الفكرية*، ووجود قيادة ذكية تتطلب صنع المعرفة والتعامل مع الأشخاص الأذكياء.

4-3- تنشيط رأس المال الفكري: إن التحدي الذي يواجه العديد من المؤسسات العصرية هو إيجاد آليات وطرق علمية وعملية تساهم في تنشيط رأس المال الفكري من خلال إرساء أسلوب إداري يساعد على تنميته خلال قيام المؤسسات بتبني الأفكار والآراء الإبداعية للأفراد العاملين مهما كان مستواهم التنظيمي، وتحويل المعرفة الكامنة إلى أصول فكرية ودعمها ماديا ومعنويا(2).

4-4- المحافظة على رأس المال الفكري:إن الاستمرارية في المحافظة على رأس المال الفكري تتطلب من إدارة المؤسسات تقليل فرص الاغتراب التنظيمي للأفراد العاملين ودعم الأفراد ذوي القدرات الإبداعية وتوثيق الحقوق الفكرية لهم، وتوفير برامج تدريبية غير تقليدية كالتدريب الإلكتروني عن بعد، حيث

أن بروز طاقات إبداعية متميزة دون المحافظة عليها، يجعل من السهل على المؤسسات المنافسة استقطابها ودعمها وجعلها نقطة انطلاق نحو التميز[1].

5- الأنشطة الداعمة للتحسين المستمر: يعتبر التحسين المستمر فلسفة إدارية تهدف إلى العمل على تطوير العمليات والأنشطة المتعلقة بالآلات والمواد والأفراد وطرق الإنتاج بشكل مستمر، حيث تعتبر فلسفة التحسين المستمر إحدى ركائز فلسفة إدارة الجودة الشاملة والتي تحتاج إلى دعم الإدارة العليا وتشجيعها وتحفيزها ماديا ومعنويا، وبالتالي يقع على الإدارة مسؤولية توفير متطلبات نجاح جهود التحسين المستمر، ومن أهم هذه الأنشطة ما يلي[2]:

5-1- تكوين وتحفيز العاملين: التكوين هو جهود إدارية مخططة ومستمرة تهدف إلى رفع كفاءة الفرد عن طريق زيادة معارفه وتنمية مهاراته وقدراته وتغيير اتجاهاته حتى يتمكن من أداء أعماله بالمستوى المطلوب من الكفاءة، وهذا ما يحفز العاملين ويزيد من رفع الروح المعنوية لهم لاعتقادهم بأن التكوين مكافأة لهم، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض معدل دوران العمل ومعدلات التغيب عن العمل.

5-2- توفير مناخ (بيئة) لإبداع: إن توفير بيئة للإبداع شرط أساسي لنجاح أنشطة التحسين المستمر لتشجيع الإبداع والأفكار التجديدية وتوفير الظروف الملائمة من دعم للإدارة العليا، وتعزيز التفاعل بين المؤسسة وبيئتها الخارجية وتوفير ودعم نشاطات البحث والتطوير، وتحفيز الجهود الإبداعية وتنمية التفكير الإبداعي عن طريق أسلوب العصف الذهني وحلقات الجودة، من شأنها مجتمعة أن توفر بيئة للإبداع تدعم جميع عمليات التحسين المستمر في المؤسسة .

الدراسة الميدانية:

1- منهجية الدراسة الميدانية:

1-1- مجتمع البحث: تم اختيار الجامعة الجزائرية ميدانيا للبحث والدراسة بوصفها أكثر المؤسسات التعليمية الخدمية حاجة لإدارة رأس المال الفكري، حيث تمثل مجتمع الدراسة في أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 8 ماي 1945 قالمة. حيث تم توجيه استمارة البحث إلى أساتذة الكلية من أساتذة مدرسين وأساتذة إداريين والبالغ عددهم (60 أستاذ) موزعين حسب الرتبة العلمية في الجدول رقم (1).

و تم اختيار أساتذة الكلية حصرا لأن مستواهم العلمي يؤهلهم لفهم والتفاعل مع متغيرات الدراسة كون رأس المال الفكري من المواضيع الإدارات الحديثة التي تتطلب مستوى من المعارف تؤهل عينة الدراسة للإجابة عن أسئلة الاستمارة بكل موضوعية وصدق, وفي ما يلي جدول يوضح مجتمع الدراسة حسب الدرجة العلمية :

جدول رقم (1) يوضح مجتمع الدراسة.

فئات مجتمع البحث	العدد	العينة
أستاذ مساعد –ب-	06	5,25
أستاذ مساعد –أ-	77	66,95
أستاذ محاضر –أ-	24	20,86
أستاذ محاضر –ب-	04	03,47
أستاذ التعليم العالي	04	03,47
المجموع	115	100

من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات قسم الموظفين بالكلية مارس .2016

1-2- عينة الدراسة:اعتمدت هذه الدراسة على العينة العشوائية الطبقية المكونة من 60 مفردة وذلك نظرا لطبيعة الموضوع، حيث أنها توفر درجة دقة جيدة للمؤشرات الإحصائية على اختلاف فئات مجتمع الدراسة، ولتقدير حجم العينة الكلي اللازم للحصول على درجة الدقة المطلوبة استنادا إلى مستويات أحجام العينات من جهة، ومن جهة أخرى يتبع أي مجتمع إحصائي التوزيع الطبيعي إذا كان حجم العينة المختارة الممثلة للمجتمع الذي أخذت منه يساوي 30 مفردة على الأقل، وعلى هذا الأساس تم أخذ عينة تقدر بـ 60 أستاذ، وفيما يلي جدول يوضح كيفية استخراج عينة الدراسة:

جدول رقم(2) يوضح كيفية استخراج عينة الدراسة

فئات مجتمع البحث	العدد	العينة
أستاذ مساعد –ب-	06	06
أستاذ مساعد –أ-	77	31
أستاذ محاضر –أ-	24	15
أستاذ محاضر –ب-	04	04
أستاذ التعليم العالي	04	04
المجموع	115	60

المصدر: من إعداد الباحثين

1-3- أداة الدراسة: شكلت الاستمارة أداة القياس الأساسية في هذه الدراسة، حيث تم تصميمها وصياغتها وإنجازها بناءا على الأدبيات ونتائج الدراسات السابقة ذات العلة بالموضوع، حيث ضمت الاستمارة (04) محاور أساسية حاولنا من خلالها قياس متغيرات الدراسة وإيجاد العلة بالموضوع، حيث تم اختبار هذه الاستمارة على عينة صغيرة من الأساتذة قبل تعميم استخدامها للتأكد من صلاحيتها في جمع وتحليل البيانات المطلوبة.

1-4- صدق أداة الدراسة وثباتها:و تشير إلى التأكد من أن الاستمارة التي تم إعدادها للبحث تعتبر كمقياس يمكن أن يقيس بالفعل متغيرات الدراسة ويشمل النقاط التالية:

- **الصدق الظاهري:** وهو التأكد من أن العبارات التي وردت في الاستمارة يمكنها أن توفر البيانات المطلوبة للدراسة وبالدقة العالية، حيث يمكن من خلالها تعميم نتائج الدراسة على المجتمع المدروس،

وجاء ذلك عبر مرحلتين: الأولى تمثلت بعرضها على بعض الأساتذة المتخصصين ومن ثم تحكيمها، والثانية تمثلت بتوزيع الاستمارة على عينة مختارة من مجتمع الدراسة للتعرف على مستوى فهمهم للعبارات والمصلحات الواردة في الاستمارة وبالتالي تم تعديلها وتوزيعها بصفة نهائية.

- **صدق المحتوى:** ويعني مستوى تغير فقرات الاستمارة عن أبعاد الدراسة المحددة، وهنا تم التركيز على ضرورة تنفيذ أبعاد الدراسة بشكل دقيق في الاستمارة، ولتحقيق ذلك يفترض ضمنا وجود صفة قابلة للقياس، ثم يتم وضع العبارات المناسبة لذلك.

اختبار صدق أداة الدراسة:

يبين الجدول (رقم03) اختبار الفاكرونباخ لصدق أداة الدراسة، حيث نلاحظ أن قيمة هذا الاختبار بلغت 0.838 وهي تعني أن نسبة 83.8% من المستجوبين سيعيدون نفس إجاباتهم الأولى في حالة توزيع عليهم الاستمارة مجددا وهذا يعني أن أسئلة الاستمارة تتميز بدرجة كبيرة من الثبات .

الجدول رقم03:اختبار:ألفا كرونباخ

عدد العبارات	ألفا كرونباخ
24	**0,838**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss 19

2-وصف إجابات عينة الدراسة واختبار الفرضيات

2-1-وصف إجابات أفراد عينة الدراسة

الجدول (رقم04): الخلاصة الإحصائية بخصوص عملية استقطاب رأس المال الفكري

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
6	التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية يراعي البحث عن الكفاءات المتميزة والمبدعة	2,20	1,08	**غير موافق**
7	تعمل الكلية على بناء صورة ذهنية جيدة تسمح لها بجذب الكفاءات ذوي القدرات المعرفية الجيدة	2,20	0,98	**غير موافق**
8	يوجد في الكلية نظام معلومات للموارد البشرية يساهم في جذب الأساتذة المتميزين	1,90	0,54	**غير موافق**
9	تخضع عملية التوظيف إلى معايير موضوعية دقيقة تسمح باستقطاب الأساتذة المتميزين	2,60	1,12	**محايد**
	المجموع	2,22		**غير موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss 19

يبين الجدول رقم(04) إجابات عينة الدراسة بخصوص عملية استقطاب رأس المال الفكري حيث أن العبارة رقم (9) والتي تنص على أن عملية التوظيف تخضع إلى معايير موضوعية دقيقة تسمح

باستقطاب الأساتذة المتميزين قد حصلت على أعلى نسبة بمتوسط حسابي قدره **2.60**، وانحراف معياري **1.12**، اما العبارة رقم **8** والتي تنص على وجود نظام معلومات للموارد البشرية في الكلية يساهم في جذب الأساتذة المتميزين قد حصلت على أدنى تأييد من المستجوبين بمتوسط قدره **1.90** وانحراف معياري **0.56**، آما بخصوص اتجاه إجابات عينة الدراسة حول عملية الاستقطاب فان اتجاه الإجابة كان غير موافق بمتوسط حسابي بنسبة **2.22** وهذا يدل على أن إدارة الكلية لا تتبنى استراتيجية واضحة بخصوص عملية استقطاب رأس المال الفكري , بحيث أن عملية التوظيف لا تخضع إلى معايير موضوعية ودقيقة فيما يخص استقطاب الأساتذة المتميزين ,وهذا ما يفسر عدم إعطاء أولوية وأهمية للتخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية الذي يراعي بصفة مستمرة البحث عن الكفاءات المبدعة.

الجدول(رقم05) الخلاصة الإحصائية بخصوص صناعة رأس المال الفكري

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
10	تعمل إدارة الكلية على تقديم الدعم المادي والمعنوي لتكوين بيئة عمل جيدة تساهم في إبراز القدرات الإبداعية	**2,50**	**0,92**	**غير موافق**
11	تعمل إدارة الكلية بالتعرف على الرصيد المعرفي المختزن لدى الأساتذة وتعمل على تطويره باستمرار	**2,70**	**0,90**	**محايد**
12	تعمل إدارة الكلية على تشجيع التفكير الجماعي لابتكار طرق تدريس جديدة أو تحسين محتوى المقاييس المدرسة	**3,30**	**0,78**	**محايد**
13	تركز إدارة الكلية على تكوين الأساتذة وتدعم بحوثهم ودراساتهم باعتبارها استثمار استراتيجي	**2,90**	**1,14**	**محايد**
	المجموع	**2,85**		**محايد**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss 19

يبين الجدول رقم (05) أن العبارة رقم 12 والتي تنص على أن إدارة الكلية تعمل على تشجيع التفكير الجماعي لابتكار طرق تدريس جديدة أو تحسين محتوى المقاييس المدرسة قد تحصلت على أعلى نسبة بمتوسط حسابي قدره 3.30 وانحراف معياري بنسبة 0.78 أما العبارة رقم(10) والتي تنص على أن إدارة الكلية تعمل على تقديم الدعم المادي والمعنوي لتكوين بيئة عمل جيدة تساهم في إبراز القدرات الإبداعية للأساتذة قد تحصلت على أدنى نسبة تأييد بمتوسط حسابي 2.50 وانحراف معياري بنسبة 0.92 ,أما بخصوص عملية صناعة رأس المال الفكري فإن اتجاه الإجابة كان محايد وتحصل على متوسط حسابي بنسبة 2.85 وما يؤكد على أن إدارة الكلية لا تعمل على وضع سياسة واضحة فيما يخص عملية صناعة رأس المال الفكري وفق الأسس العلمية الصحيحة. و هذا ما يفسر عدم استمرارية إدارة الكلية في تشجيع التفكير الجماعي لتنمية القدرات الإبداعية للأساتذة وتوفير الدعم المادي والمعنوي لتكوين بيئة عمل تشجع على الإبداع ,والذي من شأنه أن يساهم في صناعة رأس المال الفكري.

الجدول رقم(06) الخلاصة الإحصائية بخصوص عملية تنشيط رأس المال الفكري

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
14	تتبنى إدارة الكلية الأفكار الإبداعية للأساتذة	1,80	0,98	**غير موافق**
15	تعمل إدارة الكلية على توفير الإمكانات المادية لاستثمار الطاقة الإبداعية لدى الأساتذة	2,60	1,21	**محايد**
16	تركز إدارة الكلية على تطبيق أسلوب الإدارة التشاركية مع جميع الأطراف خاصة الأساتذة	2,90	1,23	**محايد**
17	تعمل إدارة الكلية على تحويل المعرفة الكامنة لدى الأساتذة إلى أصول فكرية منتجة	2,30	0,90	**غير موافق**
	المجموع	2,40		**غير موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss 19

يبين الجدول رقم (06) أن العبارة رقم 16 والتي تنص على أن إدارة الكلية تركز على تطبيق أسلوب الإدارة التشاركية مع جميع الأطراف خاصة الأساتذة تحصلت على أعلى نسبة بمتوسط حسابي قدره 2.90 وانحراف معياري قدره 1.23, وأما العبارة رقم (14) والتي تنص على أن إدارة الكلية تتبنى الأفكار الإبداعية للأساتذة فقد تحصلت على أدنى نسبة بمتوسط حسابي 1.80 وانحراف معياري قدره 0.98,أما فيما يخص عملية تنشيط رأس المال الفكري فإن اتجاه الإجابة فقد كان غير موافق بمتوسط حسابي 2.40, وهذا إنما يدل على أن إدارة الكلية لا تقوم باستثمار الطرق والأساليب المعتمدة في عملية تنشيط رأس المال الفكري, خاصة أسلوب الإدارة التشاركية والذي يساهم في تحويل المعارف الكامنة إلى أصول فكرية منتجة , وعدم تبني الأفكار الإبداعية للأساتذة والذي ينعكس سلبا على اتجاهات الأساتذة فيما يخص بناء أصول فكرية منتجة.

الجدول رقم (07)الخلاصة الإحصائية بخصوص عملية المحافظة على رأس المال الفكري

الرقم	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
18	تعمل إدارة الكلية على تأمين بيئة إبداع تدعم الأساتذة ذوي القدرات الإبداعية	2,10	0,54	**غير موافق**
19	توفر إدارة الكلية سياسة مكافآت تحافظ على الأساتذة المبدعين	1,90	0,54	**غير موافق**
20	تعمل إدارة الكلية على تقليل فرص الاغتراب التنظيمي للأساتذة	2,40	0,92	**غير موافق**
21	تعمل إدارة الكلية على توثيق العمليات الفكرية للأساتذة للمحافظة على حقوق الملكية الفكرية	2,70	0,78	**محايد**
	المجموع	2,27		**غير موافق**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss 19

يتبين من الجدول رقم (07) أن العبارة رقم 21 والتي تنص على أن إدارة الكلية تعمل على توثيق العمليات الفكرية للأساتذة للمحافظة على حقوق الملكية الفكرية قد تحصلت على أعلى نسبة بمتوسط حسابي قدر ب2.70 وانحراف معياري بنسبة 0.78, وأن العبارة رقم (19) والتي تنص على أن إدارة الكلية توفر سياسة أجور ومكافآت تحافظ على الأساتذة المبدعين فقد تحصلت على أدنى نسبة بمتوسط حسابي 1.90 وانحراف معياري بنسبة 0.54, أما فيما يخص عملية المحافظة على رأس المال الفكري فإن اتجاه الإجابة كان غير موافق بمتوسط حسابي 2.27 , وهذا ما يعني أن عدم الاستفادة من توثيق العمليات الفكرية للأساتذة سينعكس سلبا على جودة مخرجات الكلية، ضف إلى ذلك أن عدم توفر سياسة مكافآت تحافظ على الأساتذة المبدعين وعدم تأمين بيئة إبداع سيؤدي حتما إلى عدم المحافظة على رأس المال الفكري .

الجدول رقم:(08) الخلاصة الإحصائية لبعد تكوين وتحفيز الأساتذة نحو التحسين المستمر

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
22	تعمل إدارة الكلية على تكوين وتحفيز الأساتذة نحو التحسين المستمر	**2,70**	**0,01**	**محايد**
23	تعمل إدارة الكلية على رفع كفاءة الأساتذة نحو التحسين المستمر عن طريق زيادة معارفهم وتنمية مهاراتهم.	**3,00**	**0,90**	**محايد**
24	تعمل إدارة الكلية على زيادة قدرة الأساتذة على تبادل المعلومات بخصوص مشاريع التحسن المستمر	**3,20**	**0,98**	**محايد**
25	تعمل إدارة الكلية على تحسين العلاقات وتطوير بيئة العمل التي تدعم أنشطة التحسين المستمر	**3,40**	**0,92**	**موافق**
	المجموع	**3,07**		**محايد**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss 19.0

يتبن من الجدول رقم (08) أن العبارة رقم (25) والتي تنص على أن إدارة الكلية تعمل على تحسين العلاقات وتطوير بيئة العمل التي تدعم أنشطة التحسين المستمر قد تحصلت على أعلى نسبة بمتوسط حسابي 3.40 وانحراف معياري بنسبة 0.92, وأن العبارة رقم (22) والتي تنص على أن إدارة الكلية تعمل على تكوين وتحفيز الأساتذة نحو تبني مسعى التحسين المستمر قد تحصلت على أدنى نسبة بمتوسط حسابي 2.70 وانحراف معياري بنسبة 0.013 .و عليه فأن بعد تكوين وتحفيز الأساتذة نحو التحسين المستمر قد تحصل على متوسط حسابي 3.07, وهذا يدل على أن عدم قيام الكلية محل الدراسة بإدارة أبعاد رأس المال الفكري كمنظومة تكاملية سيؤدي كنتيجة حتمية إلى عدم تكوين وتحفيز الأساتذة نحو التحسين المستمر.

الجدول رقم(09) الخلاصة الإحصائية لبعد توفير بيئة الإبداع والتحسين

الرقم	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
26	تعمل إدارة الكلية على تفويض الصلاحيات وتشجيع روح الاستقلالية	**3,30**	**0,90**	**محايد**

	لدعم أنشطة التحسين والإبداع			
27	تعمل إدارة الكلية على تنمية التفكير الإبداعي للحصول على الأفكار التجديدية حول برامج ومناهج التدريس	**2,90**	**0,95**	**محايد**
28	تقوم إدارة الكلية بدعم الجهود الإبداعية عن طريق الدعم المادي والمعنوي لنشاطات البحث والتطوير	**2,90**	**1,05**	**محايد**
29	تعمل إدارة الكلية على توفير بيئة تعلم تساهم في تفعيل أنشطة التحسين والإبداع	**3,30**	**0,90**	**محايد**
	المجموع	**3,10**		**محايد**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss 19.0

يتبين لنا من الجدول رقم (09) أن العبارة رقم(26) التي تنص على أن إدارة الكلية تعمل على تفويض الصلاحيات وتشجيع روح الاستقلالية لدعم أنشطة التحسين والإبداع, والعبارة رقم(29) والتي تنص على أن إدارة الكلية تعمل على توفير بيئة تعلم تساهم في تفعيل أنشطة التحسين والإبداع قد تحصلتا على أعلى نسبة بمتوسط حسابي 3.30 وانحراف معياري بنسبة 0.90,أما العبارة رقم (27) والتي تنص على أن إدارة الكلية تعمل على تنمية التفكير الإبداعي للحصول على الأفكار التجديدية حول برامج ومناهج التدريس , والعبارة رقم (28) والتي تنص على أن إدارة الكلية تقوم بدعم الجهود الإبداعية عن طريق الدعم المادي والمعنوي لنشاطات البحث والتطوير قد تحصلتا على أدنى نسبة بمتوسط حسابي 2.90 وانحراف معياري0.95 ,وهذا ما يدل على أن عدم قيام إدارة الكلية بإدارة أبعاد رأس المال الفكري سيؤدي إلى عدم توفير بيئة حقيقية للتحسين والإبداع وسط الكلية محل الدراسة .

2-2 اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى:

H0 : "لا تقوم إدارة الكلية محل الدراسة بإدارة أبعاد رأس المال الفكري وفق الأسس العلمية المتعارف عليها"

H1: " تقوم إدارة الكلية محل الدراسة بإدارة أبعاد رأس المال الفكري وفق الأسس العلمية المتعارف عليها

الجدول رقم (10) :نتائج اختبار التباين الأحادي ANOVA تبعا لإدارة رأس المال الفكري

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
إدارة أبعاد رأس المال الفكري	ما بين المجموعات داخل المجموعات	1.187 10.204	1 58	1.187 0.176	6.744	0.012
	المجموع	11.391	59			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss 19.0

يبين الجدول رقم:10 اختبار تحليل التباين **ANOVA** للفرضية الأولى حيث بلغت مستوى المعنوية **0.012** وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة **0.05** وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي **لا تتفق عينة الدراسة بخصوص قيام إدارة الكلية بإدارة أبعاد رأس المال الفكري وفق الأسس العلمية المتعارف عليها .**

الفرضية الثانية:

H0" لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة أبعاد رأس المال الفكري على تكوين وتحفيز الأساتذة نحو التحسين المستمر"

H1 " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة أبعاد رأس المال الفكري على تكوين وتحفيز الأساتذة نحو التحسين المستمر

لاختبار هذه الفرضية استخدمنا نموذج الانحدار المتعدد والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11) : نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير أبعاد رأس المال الفكري على تكوين وتحفيز الأساتذة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss 19

المتغير	الخطأ المعياري	قيمة B	قيمة t	معنوية t	قيمة R	قيمة R^2	قيمة F
الثابت	.608	2.578	4.242	0.000	0.476	0.226	4.020 Sig 0.006
الاستقطاب	.285	-.171	.600	.551			
الصناعة	.131	-.093	.709	.481			
التنشيط	.208	.510	2.447	.018			
المحافظة	.224	-.036	.163	.871			

تبين نتائج الجدول رقم(11) وجود علاقة ارتباط متوسطة بين أبعاد رأس المال الفكري وتكوين وتحفيز الأساتذة ، حيث بلغ معامل الارتباط 47.6%،كما ان ما نسبته 22.6% من التغيرات التي تحدث على تكوين وتحفيز الأساتذة تفسرها التغيرات في أبعاد رأس المال الفكري. أما باقي النسبة فتفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة. وقد بلغت قيمةF 4.020 بمستوى معنوية 0.006 وهو أقل من 0.05 مما يدل على صلاحية النموذج إحصائيا.

كما أن معنوية قيمة t كانت اقل من مستوى الدلالة 0.05 خاصة بالنسبة لبعد تنشيط رأس المال الفكري أما بالنسبة لباقي الأبعاد فقد كان مستوى معنوية قيمة t اكبر من 0.05.وهذا يدل على عدم وجود تأثير معنوي لهذه الأبعاد في تكوين وتحفيز الأساتذة .واستخلاصا لكل ما سبق يمكننا رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهو" **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة أبعاد رأس المال الفكري على تكوين وتحفيز الأساتذة نحو التحسين المستمر"**

و بما انه يوجد بعض المعلمات غير المعنوية، ولمعرفة أي الأبعاد الأكثر تأثير وتفسيرا للمتغير التابع، سوف نقوم بإجراء تحليل الانحدار المتدرج(stepwise regression).حيث تشير النتائج في الجدول(12) أنه تم حذف أبعاد الاستقطاب، الصناعة والمحافظة على رأس المال الفكري من النموذج لأنها ليس لها تأثير معنوي على تكوين وتحفيز الأساتذة نحو التحسين المستمر، وأوضحت أن بعد تنشيط رأس المال الفكري هو البعد الوحيد الذي له تأثير على تكوين وتحفيز الأساتذة نحو التحسين المستمر بنسبة 45.9% كما تبينه قيمة Beta في الجدول .

الجدول(رقم 12):نتائج تحليل الانحدار المتدرج

المتغير	الخطا المعياري	قيمة B	قيمة t	معنوية t	Bêta	قيمة R	قيمة R^2	قيمة F
الثابت	.252	2.136	8.465	0.000	/	0.459	0.211	15.51 Sig 0.000
التنشيط	.099	.391	3.939	0.000	0.459			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss 19.0

الفرضية الثالثة:

H0" لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة أبعاد رأس المال الفكري على توفير بيئة الإبداع والتحسين"

H1 " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة أبعاد رأس المال الفكري على توفير بيئة الإبداع والتحسين"

لاختبار هذه الفرضية سوف نستخدم أيضا نموذج الانحدار المتعدد، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم13: نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتأثير أبعاد رأس المال الفكري على توفير بيئة الإبداع والتحسين

المتغير	الخطأ المعياري	قيمة B	قيمة t	معنوية t	قيمة R	قيمة R^2	قيمة F
الثابت	.425	1.299	3.057	0.003	0.747	0.557	17.311 Sig 0.000
الاستقطاب	.199	-.618	3.103	0.003			
الصناعة	.091	.262	2.868	0.006			
التنشيط	.146	.924	6.346	0.000			
المحافظة	.156	.093	.597	0.553			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss 19.0

من خلال نتائج الجدول(رقم 13) نلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية بين أبعاد رأس المال الفكري وتوفير بيئة الإبداع والتحسين، حيث بلغ معامل الارتباط 74.7%،كما أن ما نسبته 55.7% من التغيرات التي تحدث في بيئة الإبداع والتحسين تفسرها التغيرات في أبعاد رأس المال الفكري. أما باقي النسبة فتفسرها عوامل أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة. وقد بلغت قيمةF 17.311 بمستوى معنوية 0.000 وهو أقل من 0.05 مما يدل على صلاحية النموذج إحصائيا.

وبما أن معنوية قيمة t كانت أقل من مستوى الدلالة 0.05 خاصة بالنسبة لأبعاد الاستقطاب، الصناعة وتنشيط رأس المال الفكري مما يدل على وجود تأثير معنوي لهذه الأبعاد في توفير بيئة حقيقية ومشجعة على الإبداع والتحسين. فإننا بذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه **"يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة أبعاد رأس المال الفكري على توفير بيئة الإبداع والتحسين."**

ولمعرفة أي الأبعاد الأكثر تأثير وتفسيرا للمتغير التابع، سوف نقوم بإجراء تحليل الانحدار المتدرج(stepwise regression).والنتائج مبينة في الجدول رقم (14):

الجدول رقم(14):نتائج الانحدار المتدرج

المتغير	الخطأ المعياري	قيمة B	قيمة t	معنوية t	Bêta	قيمة R	قيمة R^2	قيمة F
الثابت	.366	1.450	4.279	0.000	/	0.745	0.554	23.23
التنشيط	.141	.904	6.417	0.000	1.149			
الاستقطاب	.178	-.566	3.177	0.002	-.568			
الصناعة	.091	.260	2.863	0.006	.256			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss 19.0

نلاحظ من خلال الجدول أنه تم حذف متغير المحافظة على رأس المال الفكري لأن ليس له تأثير في توفير بيئة الإبداع والتحسين , كما أشارت أيضا إلى أن بعد تنشيط رأس المال الفكري هو الأكثر أهمية في توفير بيئة الإبداع والتحسين ،ويليه بعد الاستقطاب ثم بعد صناعة رأس المال الفكري .

3-النتائج والاقتراحات :

1-3 –النتائج :

مما سبق وانطلاقا من تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة واختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية :

- على الرغم من وجود اهتمام من قبل إدارة الكلية بموضوع رأس المال الفكري ومدى تأثيره على الأنشطة الداعمة للتحسين المستمر, غير أن هذا لا يعني وجود استراتيجية واضحة تعمل على إدارة أبعاد رأس المال الفكري .

- عدم وجود وعي حقيقي بأن أبعاد رأس المال الفكري تعمل مجتمعة كمنظومة تفاعلية لتحقيق دورها في تحفيز الأساتذة وتوفير بيئة تدعم التحسين والإبداع في الجامعة الجزائرية .

- أن الصعوبات التي تقف وراء عدم إدارة أبعاد رأس المال الفكري متعلقة بالثقافة التسيرية للمؤسسات الجامعية الجزائرية ,والتي تظهر من خلال عدم تقديم الدعم الكافي للأفكار الإبداعية للأساتذة المتميزين معنويا وماديا .

- عدم توفير وتأمين بيئة إبداع تعمل على تحويل المعرفة الكامنة للأساتذة إلى أصول فكرية منتجة .

- غياب كلي لاستراتيجية تراعي وضع معايير علمية لاستقطاب الكفاءات المبدعة ومن ثم صناعة رأس المال الفكري وتنشيطه والمحافظة عليه .

- أن سياسات الأجور والمكافآت المعتمدة قد أدت إلى عدم المحافظة على الأساتذة المتميزين والذين ساهموا في تقديم بعض الأفكار التجديدية التي ساهمت في تحسين محتوى بعض المقاييس المدرسة .

2-3 الاقتراحات:

- ضرورة إتباع إدارة الجامعة الجزائرية للتخطيط الاستراتيجي لمواردها البشرية والذي يراعي إدارة جميع أبعاد رأس المال الفكري.

- العمل على تطوير معايير التوظيف الخاصة بالأساتذة لاستقطاب الكفاءات المتميزة .

- العمل على تقديم الدعم المادي والمعنوي لتوفير بيئة عمل تساهم في إبراز القدرات الإبداعية للأساتذة المبدعين.

- توطين مختلف العلوم والمعارف في بيئة الجامعية الجزائرية وذلك من خلال تدعيم مختلف مجالات البحث العلمي باعتباره استثمار استراتيجي متعدد الأبعاد والتأثيرات .

- العمل على تطوير الثقافة التسييرية للمؤسسات الجامعية الجزائرية فيما يتعلق بتطوير الممارسات الميدانية لإدارة أبعاد رأس المال الفكري كمنظومة تفاعلية متكاملة , حيث أصبحت الإطار الحقيقي لتسيير الموارد البشرية وفق المقاربات الحديثة .

- ضرورة تحسين نظام الأجور والمكافآت للجامعة الجزائرية والتي تؤدي حتما إلى المحافظة على رأس المال الفكري باعتباره مصدر حقيقي لامتلاك مزايا تنافسية مستدامة ,خاصة في ظل إدارة الإبداع والابتكار.

- ضرورة قيام إدارة الجامعة بتكوين وتحفيز الأساتذة نحو تبني ثقافة التحسين المستمر ,وتوفير بيئة تعلم تساهم في تفعيل أنشطة التحسين والإبداع في جميع جوانب مؤسسات التعليم العالي .

الهوامش :

() غالب محمود سنجق "أثر رأس المال الفكري على نجاح الجامعات الأردنية الخاصة"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 العدد 13 الجزائر، 2013، ص 95.

([2]) أبو سعدة إبراهيم محمد "تحليل أبعاد رأس المال الفكري وانعكاساتها على أداء المؤسسات الأكاديمية الخاصة بمصر، مجلة إدارة الأعمال لكلية التجارة العدد رقم 36، جامعة الأزهر مصر، 2010، ص 48.

([3]) غالب محمود سنجق، مرجع سبق ذكره، ص 94.

([4]) المرجع نفسه، ص 96.

([5]) د. طلعت عبد العظيم متولي: رأس المال الفكري أحد أدوات إدارة التعبير "الملتقى الإداري الثالث" إدراة التطوير ومتطلبات التطوير في العمل الإداري" من 29-30 مارس جدة 2005، ص 35.

(6) Massard .N & Mehier. « Externalités de connaissances, capital intellectuel et " performance innovatrice localisée », papier présentée lors de la 1ere journée interdisciplinaire de recherche « Performance et immatériel » Anges, France, 2014, P 32.

([7]) Hansen, Mt. Norhria N, & Tierney, " What's your strategy for management knowledge », harvard business review. Vol 77.1998. p 60

([8]) بيتر دراكر، " الإدارة للمستقبل: التسعينات وما بعدها "ترجمة صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 115.

([9]) Stewart. T.A « intellectual capital » the new wealth of organization Double day currency, new york. 1997. P5.

(10) نجم عبود نجم " إدارة اللاملموسيات" إدارة ما لا يقاس، دار اليازوري، عمان 2010 ص 128.

([11]) توماس أ ستيوارت"ثروة المعرفة رأس المال الفكري ومؤسسة القرن الحادي والعشرين" ترجمة علا أحمد صالح، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2004، ص 179.

(2) رضا إبراهيم صالح " رأس المال الفكري ودوره في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات" مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض، 1-4 نوفمبر2009، ص 4.

(3) سعد علي العنزي، أحمد علي صالح، "إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال" دار اليازوري، عمان، الطبعة العربية 2009، ص 264.

(4) المرجع السابق، ص 266.

(5) عادل حرحوش المفرجي، أحمد علي صالح " رأس المال الفكري طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه" بحوث المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص 133.

(16) المرجع نفسه، ص 125.

(7) محفوظ أحمد جودة، "إدارة الجودة الشاملة"، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص 193.

تمييز الاندماج البنكي عن العمليات المشابهة له

رؤية قانونية اقتصادية

أ.سعاد شعابنية –أ.د. علي بن ثابت

جامعة باجي مختار_عنابة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مختلف الفروق الجوهرية التي تميّز الاندماج كأحد أهم أساليب النمو الخارجي والتركيز الاقتصادي للبنوك عن باقي وسائل النمو الأخرى المشابهة له، حيث أنه وبالرغم من تعدد وتنوع الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الاندماج البنكي إلا أن الملاحظ على مجملها عدم تمّكن الكثير من الباحثين والاقتصاديين التمييز بين مصطلح الاندماج البنكي وباقي العمليات المشابهة له، فتحديد الاختلافات القائمة بين هذه الأخيرة والاندماج البنكي لا يتم دون توضيح دقيق لمفهوم الاندماج البنكي، خصائصه ،صوره وأنواعه بمنظور قانوني اقتصادي، بالإضافة إلى التطرق لمختلف أساليب النمو الأخرى (الاستحواذ، النقل الجزئي لحصص من أصول بنك، التجمعات ذات النفع الاقتصادي....الخ) المتاحة أمام منظمات الأعمال بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة والتي قد تتقاطع مع الاندماج البنكي في الهدف أو الغاية لكنها لا تضاهيه ولا تعنيه في التنظير والتطبيق.

Abstract:

This study aims to highlight the various fundamental differences that characterize the merger as one of the most important external growth methods and economic focus of the banks from the rest of other growth means similar to him, where in spite of the multiplicity and diversity of studies and research on the subject of bank mergers, however, is noted on the whole the inability of many researchers and economists the distinction between the term bank mergers and the rest and similar operations, Defining the differences between the latter and bank mergers are not without a thorough clarification of the concept of a bank merger, its properties, its forms and types of perspective legal economic, in addition to various other growth methods discussed (the acquisition, partial transfer of the shares of assets Bank, gatherings of an economic benefit .... etc.) available to business organizations in general and banks in particular, which may intersect with the banking merger in the target or goal but it is not matched and do not mean in theory and application.

مقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي تتابعا مستمرا لتغيرات متلاحقة مست كل قطاعاته، فبعد انهيار النموذج الاشتراكي والتحول نحو آليات السوق، وإقرار اتفاقية الجات التي تضمنت مبدأ تحرير تجارة الخدمات بما فيها الخدمات المالية، بالإضافة إلى الثورة الهائلة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتزايد التوجه نحو التكتلات العملاقة، تأثرت أسواق المال العالمية ومؤسساتها فانتشر الفكر المصرفي الشامل والابتكارات المتتالية في مجال الخدمات البنكية من جهة وفي أساليب التمويل والنمو من جهة أخرى.

وباعتبار القدرة على المنافسة من أهم معايير النجاح في وقتنا الراهن والسّمة المميزة لكل القرارات البنكية أضحت هذه الأخيرة ملزمة بإتباع الأسلوب المناسب الذي يزيد ويدعم قدراتها التنافسية من جهة، ويعزز نموها واستمراريتها من جهة أخرى ، ولعل البنوك الكبيرة الحجم هي النموذج الأمثل لذلك.

إنّ اندماج الأعمال بصفة عامة واندماج البنوك بصفة خاصة كأحد أبرز أساليب النمو في إطار الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم الكبير، أسال حبر الكثير من الباحثين في مجالي القانون والاقتصاد على حد سواء، ذلك كونه ظاهرة عالمية أصبحت تلجأ إليها منظمات الأعمال لمواكبة الأوضاع الاقتصادية المستجدة .ولعل التشابه الكبير بين هذا الأسلوب وأساليب أخرى للنمو من حيث الهدف أو الغاية كالاستحواذ والتجمعات ذات النفع الاقتصادي وكذا أسلوب النقل الجزئي لحصة من الأصول...الخ، ،أدى إلى الخلط بينه وبين هذه الأساليب.

إشكالية البحث: من خلال ما تقدم سنحاول في دراستنا هذه الإجابة على الإشكال الآتي: **ما المقصود بالاندماج البنكي وما الفرق بينه وبين الأساليب التي تشبهه؟**

دوافع البحث: تتجلى الدوافع من وراء دراستنا هذه في:

- أهمية الموضوع على الساحة الدولية ، وتعرضه لظاهرة خطيرة تؤثر في جودة البحث والدراسة وأسس التطبيق لا سيما في الدول العربية ،والتي تتمثل في دوامة الخلط بين مفهوم الاندماج وبقية تقنيات التركيز الاقتصادي سواء بمنظور قانوني أو اقتصادي، والتي قد يترتب عنها الكثير من النتائج السلبية اقتصادياً وثقافياً وقانونيا في حال عدم الدراسة العلمية السليمة لمواجهتها .
- حداثة الموضوع والنقص الواضح في الأبحاث والدراسات العلمية التي توضح الفرق الاقتصادي والقانوني بين الاندماج وبقية تقنيات التركيز الاقتصادي مجتمعة، سواء في منظمات الأعمال بصفة عامة أو في البنوك بصفة أخص.

أهداف البحث: إن الهدف من وراء دراستنا هذه هو تسليط الضوء على ماهية الاندماج البنكي، خصائصه وصوره بمنظور قانوني اقتصادي، بالإضافة إلى التطرق لمختلف أساليب النمو الأخرى التي قد تتقاطع معه في الهدف أو الغاية لكنها لا تضاهيه ولا تعنيه في التنظير والتطبيق كالاستحواذ، النقل الجزئي لحصص من أصول بنك، التجمعات ذات النفع الاقتصادي....الخ.

منهج البحث: اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بجمع المعلومات وتنظيمها، وتحليلها بصورة سليمة تضمن بلوغ الهدف من هذا البحث.

إن موضوع الاندماج البنكي موضوع متشعب وضخم ، ولا يمكن التحدث عنه في بحث بسيط ، إلا أننا حاولنا تحديد بعض جوانبه الرئيسية وبشكل موجز وواضح ، للإجابة على الإشكال المطروح من خلال تقسيم هذه الدراسة إلى العناصر الآتية:

أولا: تعريف الاندماج البنكي.

ثانيا: خصائص الاندماج البنكي

ثالثا: أنواع وصور الاندماج البنكي

رابعا: الفرق بين الاندماج البنكي والعمليات المشابهة له

أولا: تعريف الاندماج البنكي:

1-المفهوم اللغوي للاندماج:

الاندماج لغة من "دمج" دموجا، وتدامجوا على الشيء اجتمعوا عليه[1].

2-المفهوم القانوني للاندماج:

نظرا لأهمية موضوع الاندماج فقد لجأت معظم التشريعات الحديثة إلى تنظيمه من خلال نصوص خاصة في قانون الشركات أو البنوك، إلّا أن الملاحظ في هذه التشريعات والقوانين هو عدم وجود تعريف دقيق وشامل للاندماج من دولة إلى أخرى، وإن كانت الولاية لدقة هذه التشريعات تعطى لفرنسا من حيث تحديد المفاهيـــم[2] ،حيث عرفه المشرع الفرنسي في المادة 371 من القانون رقم 537 لسنة 1966 والمعدل بالقانون رقم 17 لسنة 1988 كما يلي: "شركة أو أكثر يمكنهم عن طريق الاندماج نقل أصولهم لشركة قائمة أو لشركة تحت التأسيس"[3].

-أما فيما يخص التشريعات المتعلقة باندماج الشركات والبنوك على حد سواء في الدول العربية، فقد كانت للمشرع المصري الأسبقية في ذلك، حيث تم تناول موضوع الاندماج من خلال المادة 163 لسنة 1957 من قانون البنك والائتمان هذا القانون والذي تم إلغاؤه بالقانون رقم 898 سنة 2003 المتعلق بالبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، فالمادة رقم 41 من هذا القانون تنص على أنه "يجوز لأي بنك الاندماج في بنك آخر، بترخيص سابق من مجلس إدارة البنك المركزي، بعد استيفاء الشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من هذا المجلس، مع مراعاة حقوق العاملين بالبنك المندمج، ويترتب على الاندماج شطب تسجيل البنك المندمج، ونشر قرار الشطب في الوقائع المصرية[4].

أما المادة 79 من نفس القانون فتنص على أنه: " لمجلس إدارة البنك المركزي في حالة تعرض أحد البنوك لمشاكل تؤثر على مركزه المالي أن يطلب من إدارة البنك المتعثر توفير الموارد المالية الإضافية اللازمة في صورة زيادة لرأس المال المدفوع، أو إصدار بإدماج البنك في بنك آخر بشرط موافقة البنك المدمج فيه"[5].

- وفيما يتعلق بالمشرع الأردني فقد اهتم بدوره بموضوع الاندماج، حيث خصص له فصلا كاملا من قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997،حيث جاء في المادة 223 منه ما يلي: " إذا اندمجت شركتان أو أكثر من نوع واحد في إحدى الشركات القائمة أو لتأسيس شركة جديدة فتكون الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة الناتجة عن الدمج من ذلك النوع"[6].هذا عن اندماج الشركات، أما فيما يخص اندماج البنوك فقد تم تناوله في قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 في المواد من المادة 76 إلى المادة 83 حيث جاء في المادة 76: "يسري على اندماج البنوك الأحكام المتعلقة باندماج الشركات،.....ولا

يجوز للبنك أن يشرع في أي إجراء من إجراءات الاندماج قبل الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك المركزي"[7].

- أما المشرع اللبناني فقد تناول موضوع الاندماج بصفة عامة والاندماج البنكي بصفة خاصة في المادتين 211 و212 من قانون التجارة والمادة 1 من القانون رقم 192 والمتعلق بتسهيل اندماج المصارف وذلك كالآتي:

المادة 211 وتنص على ما يلي: "عندما تنشأ شركة جديدة باندماج عدة شركات قديمة يجب أن تراعي القواعد القانونية المختصة بتأسيس الشركات والقيام عن حل الشركة القديمة وإنشاء الشركة الجديدة"[8].

المادة 211 وتنص على أنه:" إذا ضمت إحدى الشركات إليها شركة أخرى وجب على الشركة المضمونة أن تنشر إعلام حلها قبل ميعاده"[9].

أما بالنسبة للمادة الأولى من القانون رقم 192 لسنة 1993 والمتعلق بتسهيل اندماج المصارف* فتنص على أنه "يقصد بالمصرف المندمج المصرف الذي يزول من الوجود وفقا للإجراءات المنصوص عليها، وفي هذه الحالة تضم جميع موجوداته وحقوقه ومطلوباته والتزاماته إلى موجودات، حقوق والتزامات ومطلوبات مصرف آخر يسمى المصرف الجديد"[10].

- المشرع المغربي بدوره تطرق إلى الاندماج لكنه اكتفى في مواده بالإشارة إلى أشكاله وخصائصه حيث جاء في المادة رقم 222 من القانون رقم 17 لسنة 1995 والمتعلق بشركات المساهمة ما يلي: " يمكن لشركة ما أن تضمها شركة أخرى أو أن تشترك في تأسيس شركة جديدة عن طريق الإدماج"[11].

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع المغربي أغفل حالة اندماج أكثر من شركتين على غرار بقية التشريعات كالتشريع السعودي والذي تناول في المادة رقم 214 من الفصل الثاني من قانون رقم 06 لسنة 1965 المتعلق بنظام الشركات السعودية: يكون الاندماج بضم شركة أو أكثر إلى شركة أخرى قائمة أو بمزج شركتين أو أكثر في شركة جديدة تحت التأسيس[12].

-أما فيما يخص المشرع التونسي فقد وصف الاندماج بأنه "اتحاد شركتين فأكثر لتكوين شركة واحدة جديدة، وينتج الاندماج سواء من استيعاب شركة أو عدة شركات لبقية الشركات الأخرى، أو من تكوين شركة جديدة من تلك الشركات"[13].

-في حين تطرق المشرع الجزائري للاندماج في المواد من 744 إلى غاية 764 من القانون التجاري الجزائري حيث جاء في المادة 744 على سبيل المثال: للشركة ولو في حالة تصفيتها أن تدمج في شركة أخرى أو أن تساهم في تأسيس شركة أخرى بطريقة الدمج، كما لها أن تقدم ماليتها لشركات موجودة أو تساهم معها في إنشاء شركات جديدة بطريقة الاندماج والانفصال[*]، كما لها أخيرا أن تقدم رأسمالها لشركات جديدة بطريقة الانفصال[14].

ويبدو من خلال ما تقدم أن أغلب التشريعات حاولت تحديد معالم عملية الاندماج ورسم حدوده ولم تتمكن من إعطاء تعريف جامع ومانع لها، على اعتبار أن عملية وضع التعاريف ليست من وظائف التشريع وإنما هي من أعمال الفقه واجتهاد القضاء(15).

أما بخصوص التعريف الفقهي لمفهوم الاندماج فندرج في ذلك رأي الفقيه الفرنسي **yves guyon** حيث عرفه بكونه: "التحام شركتين على الأقل كانتا موجودتين سواء بابتلاع إحداهما للأخرى، أو بصفة استثنائية باختلاطهما معا قصد إنشاء شركة واحدة"(16).

أما الفقيه المغربي **أحمد شكري السباعي** فقد عرفه على أنه: تكتل واتحاد شركتين فأكثر أو ضم أو دمج شركتين فأكثر قصد تكوين شركة واحدة قوية لمواجهة إشكالات السوق والمنافسة الداخلية والدولية والأعباء الضريبية والمصاريف والتعقيدات الإدارية(17).

وقد ذهب رأي من الفقه إلى أن الاندماج: فناء شركة أو أكثر في شركة أخرى أو فناء شركتين أو أكثر وقيام شركة جديدة تنتقل إليها نضم الشركات التي فنيت(18).

3-التعريف الاقتصادي للاندماج:

تعددت التعاريف الاقتصادية المتعلقة باندماج الشركات بصفة عامة واندماج البنوك بصفة خاصة مما أدى إلى وقوع الخلط بين مفاهيمه التي تبدو في ظاهرها حاملة لنفس المعنى بينما تختلف في جوهرها. ومن بين هذه التعاريف نجد:

-**الدكتور طارق عبد العال حماد** عرفه على أنه: "اتحاد مصالح شركتين أو أكثر وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام أحد الشركات بضم شركة أو أكثر إليها كما قد يتم بشكل كلي أو جزئي، أو سيطرة كاملة أو جزئية، وكذلك قد يتم بشكل إرادي أو لا إرادي"(19).

-أما **الدكتور محمود عبد العزيز** رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية فيرى أن الاندماج البنكي" شكل من أشكال الاتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، وقد يؤدي هذا الاندماج إلى زوال كل المصارف المشاركة في تلك العملية وظهور مصرفي جديد له صفته القانونية، أو زوال أحد المصارف من الناحية القانونية وضمه إلى المصرف الدامج الذي يمتلك كافة حقوق المصرف المدموج ويلتزم بكافة التزاماته مقابل الغير"(20).

-في حين عرفه **الدكتور محسن أحمد الخضري** على أنه تحرك جمعي نحو التكتل والتكامل والتعاون ما بين بنكين أو أكثر لأحداث شكل من أشكال التوحيد، يتجاوز النمط والشكل الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة فاعلية على تحقيق أهداف كانت تبدو ومستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الاندماج(21).

وكخلاصة لما تم تناوله من هذه التعاريف (اللغوية القانونية والاقتصادية) نجد أن الاندماج هو مرادف لكلمة اجتماع أو تكتل، التحام أو اتحاد، سواء تعلق الأمر بالشركات أو البنوك على حد سواء. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المفهوم القانوني للاندماج لا يتطابق إلى حد ما مع المفهوم الاقتصادي، إذ

يتسع المفهوم الاقتصادي ليشمل بعض الصور الأخرى للتركيز الاقتصادي التي لا تعتبر اندماجا من وجهة النظر القانونية، فلا يعد اندماجا قيام شركة (بنك) بنقل جزء من ذمتها المالية لشركة أخرى (بنك آخر)، وكذا عمليات التجمع ذي المنفعة الاقتصادية وعمليات الاستحواذ والانفصال........الخ، فالخصائص المميزة والتي ينفرد بها الاندماج دون غيره، تجعله يختلف وبشكل جوهري عما يشبهه من عمليات.

ثانيا- خصائص الاندماج البنكي:

إن انفراد عملية الاندماج بمجموعة من الخصائص دونا عن غيرها من عمليات التركيز الاقتصادي أو ما يعرف بتقنيات النمو الخارجي لم يكن بمحض الصدفة بل جاء بعد وجود جدل واختلاف كبيرين بين الفقهاء والباحثين في المجالين القانوني والاقتصادي والذي دعمته فيما بعد أحكام القضاء في العديد من الدول كمصر، الأردن، تونس، فرنسا، المغرب.......الخ. وفيما يلي ندرج أهم هذه الخصائص:

1-الاندماج ذو طبيعة عقدية: يرى غالبية الفقهاء في القانون التجاري أن الاندماج ذو طبيعة عقدية[*] يقوم على الإرادة بين بنكين أو أكثر بمقتضاه يتم اتفاقهما على وضع الشركاء كافة حصصهم (أسهمهم) في بنك جديد أو أحد البنكين المندمجين كمجموع مشترك ويترتب على ذلك فناء الشخصية المعنوية للبنك المندمج[22].

وهكذا فعنصر الاتفاق مهم جدا في عملية الاندماج، وتجدر الإشارة إلى أن إبرام اتفاقية الاندماج من صلاحيات الجمعية العامة غير العادية لكل شركة "أو بنك" من الشركات (أو البنوك) الداخلة في الاندماج فهي الوحيدة التي يخول لها اتخاذ قرار الاندماج بما لها من سلطة في تعديل نظام الشركة (أو البنك)[23].

2-الانتقال الشامل للذمة المالية: تعتبر خاصية الانتقال الشامل للذمة المالية من أبرز خصائص عملية الاندماج[*] ويقصد بالانتقال الشامل للذمة المالية أن تنتقل بقوة القانون موجودات البنك المندمج والتزاماته إلى البنك الدامج[24] ، وترى معظم التشريعات الحديثة على غرار التشريع الفرنسي الأردني المغربي...الخ، وجوب انتقال الذمة المالية للشركة أو البنك المندمج إلى الجهة الدامجة. حيث تناوله على سبيل المثال المشرع الفرنسي في القانون رقم 537 الصادر بتاريخ 23 مارس 1967، والمشرع الأردني في قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 في المادة 238 أما المشرع المغربي فقد نص عليه بصورة صريحة في المادة 224 من القانون رقم 1795 الصادر بتاريخ 1996./10/17

3-حل البنك المندمج دون تصفيته: يعتبر مبدأ حل البنك المندمج دون تصفيته ضرورة حتمية ويرجع الفضل في تكريس هذا المبدأ للمشرع الفرنسي، وقد اقتضت هذه الضرورة طبيعة الاندماج ذاته والأهداف المرجوة منه، وذلك أن اتحاد الخبرات والأموال والقيادات يقتضي التضحية بالبنك المندمج مقابل تجميع كل صلاحيات القيادة بيد البنك الدامج[25]. والحل هنا ليس المقصود منه إنهاء عمليات البنك وتحويل موجوداته إلى نقود بعد سداد ديونه واسترداد كل شريك لحصته، ولكنه حل مبستر

(dissolution anticipée) لا يتبعه تصفية ولا قسمة وقد اعتبر القضاء الفرنسي أن البنك أو الشركة بمجرد اندماجه تنقضي شخصيته المعنوية(*) وتأسيسا على ذلك قضت محكمة النقض الفرنسية، بانعدام صفة التقاضي بالنسبة للبنك المندمج بعد الاندماج لفقده الشخصية المعنوية التي تخول له تلك السلطة، ذلك أن مناط استمتاع البنك بالحقوق وتحمله للالتزامات هو تمتعه بالشخصية المعنوية(26). ويترتب على زوال الشخصية المعنوية للبنك المندمج حلول البنك الدامج أو الجديد محله في سداد الالتزامات واكتساب الحقوق، بمعنى أنه يصبح الممثل القانوني الذي يحل محل هذا البنك المندمج في كافة الدعاوى المرفوعة منه وعليه(27).

وهكذا فإن ما ينحل أو ما ينقضي من البنك المندمج هو كيانه القانوني فقط وليس كيانه الاقتصادي فالانقضاء هنا لا يتبعه تصفية أو قسمة للموجودات بل تؤول بكاملها إلى البنك الدامج أو الجديد.

4-تبادل حقوق الشركاء أو المساهمين: لا تخلو أية عملية للاندماج من التأثير على مصير الشركاء أو حملة الأسهم فمصيرهم هؤلاء هو تحولهم إلى شركاء أو مساهمين في البنك الدامج أو الجديد(28) ، ولا يعتبر من قبيل الاندماج عمليات شراء أسهم أو حصص الشركاء وسدادها نقدا، أو تقديم سندات مقابلها، فمصير أي شريك أو مساهم في البنك المندمج هو أن يصبح شريكا أو مساهما في البنك الدامج أو الجديد.

ثالثا-أنواع الاندماج البنكي: تباينت تصنفيات الباحثين لأنواع وصور الاندماج بصفة عامة والاندماج البنكي بصفة خاصة ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف المنظور الذي يرى به كل باحث إلى العملية، فالباحثون في مجال القانون ينظرون إليه كعملية استثنائية، تنفرد عن غيرها من العمليات، أما الباحثين في مجال الاقتصاد فمعظمهم يرى أنه معظم عمليات التركيز الاقتصادي تعتبر من قبيل الاندماج.

وسنبرز فيمايلي أهم صور الاندماج التي لا تتنافى مع منطق الاندماج بمنظوره القانوني والاقتصادي:

1-الاندماج المصرفي من حيث شكل استمرارية نشاط البنك:ونميز في هذا الصدد بين:

أ-الاندماج عن طريق الضم (la fusion absorption): ويطلق عليها أيضا تسمية الدمج القانوني أو الاندماج بطريق الابتلاع أو الامتصاص، ويتم هذا النوع من الاندماج بين بنكين أو أكثر عندما يقوم أحدهما بضم الآخر، بحيث ينقضي أو يفنى البنك المضموم وتزول شخصيته المعنوية وتنتقل جميع حقوقه والتزاماته إلى البنك الدامج الذي تبقى وتستمر شخصيته المعنوية ويزيد رأسماله مما يترتب عليه تعديل عقده، بما ينسجم والوضع الجديد والقيام بإجراءات الشهر القانونية. (29)

ب-الاندماج عن طريق المزج (la fusion-combinaison): ويطلق عليها عدة تسميات أخرى كالتوحيد القانوني- الاندماج عن طريق الانضمام، ووفقا لهذا النوع الذي يعتبر الصورة الحقيقية للاندماج بمعناه الضيق(30) والاندماج بطريق المزج يعني امتزاج بنكين أو أكثر على إثره تزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتنتقل أصولها وخصومها إلى البنك الجديد.

تقنيا تتقارب كثيرا كل من الطرقتين في الاندماج إلا أن الاندماج عن طريق الضم هو الأكثر انتشارا نظرا لنقص الأثر الاجتماعي كحقوق الأجراء وسهولة الإجراءات التي تمر بها عملية الاندماج وكذا قلة النفقات، ففي الحالة الأخرى أين يتم الاندماج عن طريق خلق بنك أو شركة جديدة تتطلب ذلك مبالغ كبيرة سواءا لتأسيس الكيان الجديد وما يفرض عليه من أعباء ضريبية وكذا الوقت الذي تستغرقه العملية والشهر القانوني لها بالإضافة إلى الأثر الاجتماعي الكبير الذي تخلفه كتسريح العمال[31].

2-الاندماج البنكي من حيث طبيعة الوحدات المندمجة:

ويتم هذا النوع بين بنوك تجارية شاملة أو بنوك متخصصة أو بين بنوك وشركات التأمين، ويختلف الاندماج هنا حسب طبيعة عمل كل وحدة من الوحدات المندمجة ونميز في ذلك بين:

أ- **الاندماج البنكي الأفقي:** ويتم بين بنكين أو أكثر ينشطان في نفس نوع النشاط أو أنشطة، مترابطة فيما بينها وعادة ما يحقق هذا النوع امتياز اقتصاديات الحجم سواء في مجال الإدارة أو البحوث والتطوير، أو التشغيل، بالإضافة إلى تحقيق قوة سوقية تنافسية كبيرة[32].

ب-**الاندماج البنكي العمودي أو الرأسي:** هو اندماج يتم بين بنوك صغيرة في مناطق نائية والبنك الرئيسي في المدن الكبرى بحيث تصبح هذه البنوك امتدادا للبنك الكبير[33].

ج-**الاندماج المختلط:** هو اندماج يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة وغير مترابطة فيما بينها كالاندماج بين أحد البنوك التجارية وأحد بنوك الاستثمار والأعمال ويتم هذا النوع من الاندماج لتحقيق التكامل وتنويع المخاطر وتحسين الربحية[34].

3-الاندماج البنكي من حيث جنسية الوحدات المندمجة: ونميز بين:

أ- **الاندماج بين بنوك وطنية:** وهو اندماج يتم بين بنكين أو أكثر ينتميان إلى نفس الدولة ويكون إما عن طريق المزج أو الضم وقد يكون أفقيا أو رأسيا أو حتى مختلطا.

ب-**الاندماج بين بنوك متعددة الجنسيات:** ويسمى أيضا بالاندماج الدولي بالمعنى القانوني، وهو اندماج يتم بين بنكين أو أكثر على اختلاف جنسياتهم، ويعتبر هذا النوع نادرا عمليا وذلك نظرا للصعوبات الكثيرة التي تعترضه وأهمها الصعوبات القانونية والتي تتمثل أساسا في عدم وجود قواعد ومعايير محددة، تحكم عملية الاندماج الدولي، فتلجأ هذه البنوك المندمجة عادة إلى قواعد تنازع القوانين في القانون الدولي الخاص لتحديد النظام القانوني الذي يحكم هذا النوع من الاندماج[35].

وتجدر الإشارة هنا أن ما يتم من اندماجات بين أحد البنوك الوطنية وبين بنوك أو فروع بنكية داخلة قبل مجموعة متعددة الجنسيات والتي تعمل في ذلك البلد وتتمتع بجنسيته لا يعتبر اندماجا دوليا، وإنما هو من قبيل الاندماجات الوطنية الداخلية.

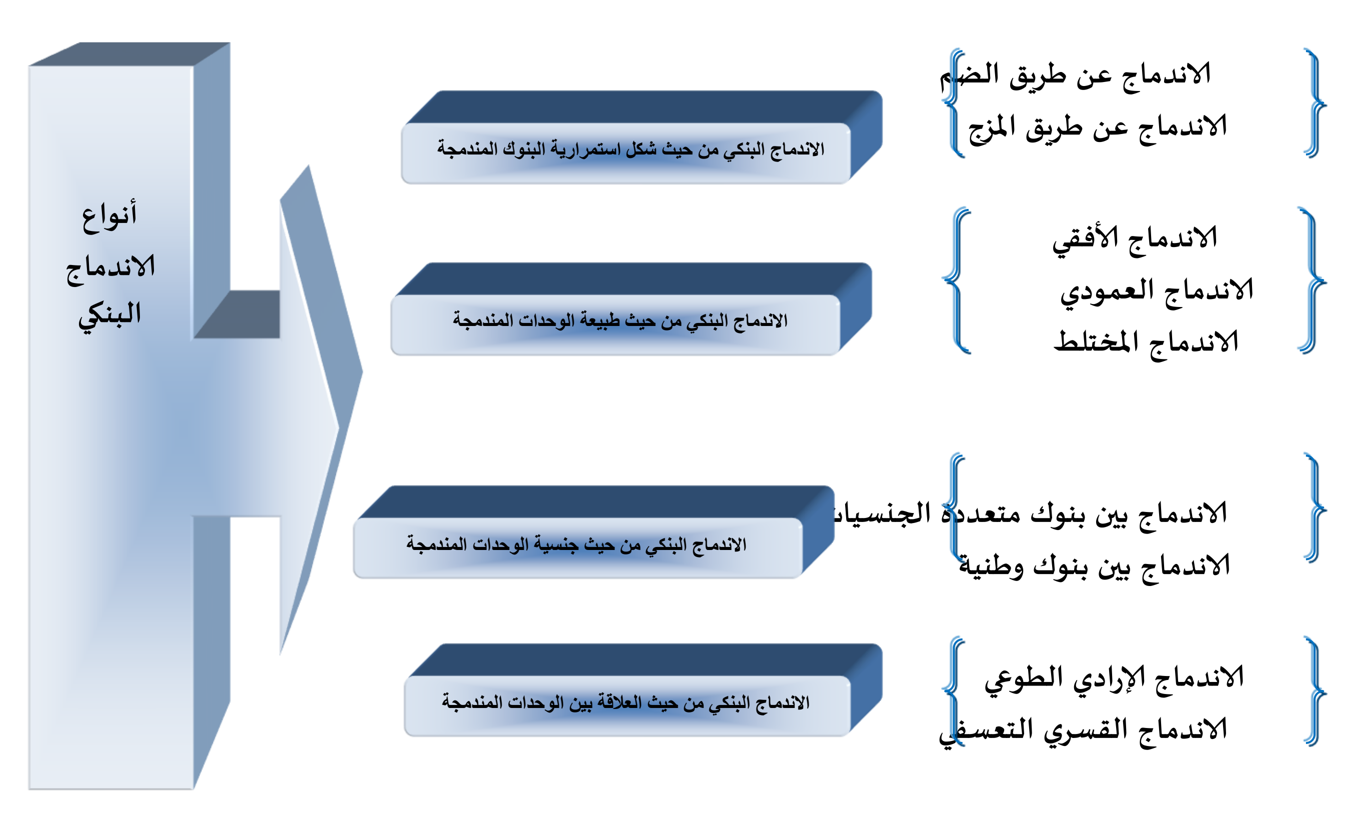
4-الاندماج من حيث العلاقة بين الوحدات المندمجة:

ونميز بين نوعين من الاندماج هما الاندماج الطوعي والاندماج القسري[*].

أ-الاندماج الطوعي أو الإرادي: ويطلق عليه أيضا تسمية الاندماج الودي، التعاقدي أو الفوري ويتم هذا النوع بموافقة الجمعية العامة لكل من البنكين، فللجمعية العامة وحدها الحق في قبول أو رفض عملية الاندماج، ويأتي ذلك بعد دراسة مستفيضة ومعمقة لكل النواحي الاقتصادية ، الإدارية، القانونية...إلخ(36).

ب-الاندماج البنكي القسري: ويعرف أيضا بتسمية الاندماج البنكي الإجباري أو الإداري وهو حالة استثنائية من حالات الاندماج، فالمعروف أن الاندماج يكون بصورة طوعية إرادية وينتج عن اتفاق بين بنكين أو أكثر كما أوضحنا سابقا، لكن الاندماج في البنوك يختلف عنه في الشركات فبالنسبة لهذه الأخيرة يتم الاندماج بطريقة إرادية ولا سلطة لأية هيئة أخرى عليها بإصدار قرار دمج شركة في أخرى في حين أن البنوك لها سلطة نقدية ممثلة في البنك المركزي تشرف على سيرها الحسن وبالتالي فمن حق البنك المركزي للبنك الدامج تحفيزات ضريبية ومالية في شكل قروض لقاء تعهده بتحمل كافة التزامات البنك المندمج(37).

إن الفرق الوحيد بين النوعي السابقين هو الطابع الاختياري، فبينما ينبع الأول من إرادة حرة واعية من جانب من يملك سلطة إصدار القرار فإن الثاني تعد أمرا ملزما لا تملك فيه البنوك المندمجة سلطة القرار وإنما يفرض عليها فرضا من طرف الأجهزة الرقابية ولعل التجربة المصرية* خير دليل على نجاعة هذا الأخير وفعاليته. مما سبق يمكننا أن نميز أنواع الاندماج البنكي حسب الشكل الآتي:



المصدر: من إعداد الباحثين

ثالثا: الفرق بين الاندماج البنكي والعمليات المشابهة له:

تخضع الشركات بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة خلال حياتها إلى عدة تغييرات مواكبة منها للأوضاع الاقتصادية المستجدة وكذا تعزيزا منها لإمكاناتها المادية والمالية المتاحة، ومن بين هذه التغييرات نجد عمليات الانفصال، عملية نقل حصة جزئية من أصول البنك لبنك آخر، عملية التجمعات ذات النفع الاقتصادي، عمليات الاستحواذ والاندماج، كل هذه العمليات أو السبل التي تعتمدها الشركات والبنوك من شأنها تعزيز المركز التنافسي لها.

ونظرا لتشابه الهدف من إتباع هكذا أساليب ووقوع الكثير من الباحثين في الخلط بينها وبين أسلوب أو عملية الاندماج، كان لابد من إبراز أهم الفروقات الجوهرية التي تميز الاندماج عن هذه العمليات أو الأساليب المشابهة له.

1-الاندماج والاستحواذ "Acquisition":

إنّ أسلوبي الاندماج والاستحواذ متشابهان كثيرا إلى درجة وقوع عدد معتبر من الباحثين في الخلط بين المفهومين من حيث أنهما وسيلتان من وسائل التركيز الاقتصادي واللتان يتم بموجبهما تكوين مجموعة بنوك أو شركات كبيرة الحجم، بالإضافة إلى تحقيقهما لنفس المزايا الناجمة عن تكوين المجموعات الاقتصادية كتركيز الإنتاج، زيادة الانتشار في الأسواق، خلق قوى احتكارية، زيادة الأرباح، خفض التكاليف وزيادة الإيرادات ويزداد التشابه حدة عندما يكون الاستحواذ كاملا أي عندما تشتري وحدة مسيطرة مانسبته100% من أسهم أو حصص الوحدة المستهدفة.

لقد تناولت بعض الدول موضوع الاستحواذ ضمن قوانينها وتشريعاتها المتعلقة بقانون الشركات بصفة عامة ولم تخص البنوك في ذلك كون ما يجري على الشركات يجري على البنوك عادة، وندرج في ذلك على سبيل المثال :

- المشرع القطري الذي تناول موضوع الاستحواذ من خلال المادة 247 حيث تضمنت هذه الأخيرة ما يلي:" تكون شركة مستحوذة على شركة أخرى في أي من الحالات التالية:

-إذا تملكت، بشكل مباشر أو غير مباشر، جزءاً من رأس المال يمنحها أغلبية حقوق التصويت.

-إذا كانت تسيطر على أغلبية حقوق التصويت بموجب اتفاق مع شركاء أو مساهمين آخرين، لا يتعارض مع مصالح وغرض الشركة المستحوذ عليها.

- إذا كانت تملك حقوق تصويت تمنحها القدرة على السيطرة الفعلية على قرارات الجمعية العامة للشركة المستحوذ عليها، ويعتبر تملك (40%) من الأسهم أو الحصص قرينة على الاستحواذ، إذا كانت هذه النسبة أعلى نسبة تملك في الشركة.

-إذا كانت تملك حقوق تصويت تمنحها سلطة تعيين وإقالة أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة أو المديرين، بحسب الأحوال"[38].

- أما المشرع المصري فم يضع تعريفاً محدداً للاستحواذ على الشركات حيث أنه تناول الاستحواذ كوسيلة تلجأ لها الشركات لفرض سيطرتها على شركات أخرى وجعلها تابعة لها من خلال الاستحواذ على رأس مالها والسيطرة على مجلس إدارتها[39].

-أما فيما يتعلق بالمشرع الكويتي فانه لايختلف عن موقف المشرع المصري حيث تناول الاستحواذ في المادة رقم71 من القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية من الفصل السابع حيث جاء فيها: "يقصد بعرض الاستحواذ العرض أو المحاولة أو الطلب لتملك:

- كافة أسهم شركة مدرجة أو جميع الأسهم الخاصة بأي فئة أو فئات ضمن شركة مدرجة، وذلك بخلاف الأسهم التي يملكها مقدم العرض أو الأطراف التابعة له أو المتحالفة معه في تاريخ تقديم العرض.
- كافة الأسهم المتبقية في الشركة المقدم إليها العرض والتي يتم عرضها على جميع حملة الأسهم الآخرين في تلك الشركة نتيجة حيازة مقدم العرض والأطراف التابعة له والمتحالفة معه لنسبة أغلبية في الشركة تمكنه من السيطرة على مجلس الإدارة. وتصدر الهيئة قراراً تحدد فيه نسبة الأغلبية المطلوبة لتطبيق حكم هذه المادة"(40).

-أما بالنسبة للتشريع الفرنسي فقد عرف الشركة المستحوذة في المادة (355) من قانون الشركات والتي جاء فيها "كل شركة تحوز بطريقة مباشرة أو غير مباشرة جزء من رأسمال شركة أخرى بحيث يخولها أغلبية الأصوات في الجمعية العامة لهذه الشركة" [41].

وبناءً على ما تقدم يمكن القول أن الاستحواذ من الأساليب التي تلجأ إليها البنوك والشركات الصغيرة على حد سواء لتجنب الإفلاس فهذه الأخيرة إما عليها الاستسلام لنظيراتها الكبيرة الحجم وإما عليها إعلان إفلاسها، ويتم الاستحواذ البنكي عن طريق قيام بنك بشراء أسهم أو أصول بنك آخر وقد يكون هذا الاستحواذ كليا أو جزئيا[38].

ويختلف أسلوب الاستحواذ عن أسلوب الاندماج من حيث الجانبين القانوني والعملي معا وندرج فيما يلي أهم نقاط التفرقة بين الأسلوبين:

أ- من حيث الجانب القانوني للبنك(أو الشركة):في عملية الاستحواذ نجد أن البنك(أو الشركة) المستحوذ يقوم بشراء نسبة من أسهم البنك(أو الشركة)المستحوذ عليه تمكنه من السيطرة عليه هذه النسبة قد تصل الى 100%،أما الاندماج فانه يؤدي إلى انتقال كامل أصول وخصوم البنك (أو الشركة) المندمج الى البنك (أو الشركة) الدامج فيؤدي ذلك إلى إلغاء قيد البنك المندمج من السجل الجاري، أما الاستحواذ فلا يلغي البنك المستحوذ عليه[42].

ب- من حيث النشأة: ينشأ الاستحواذ بموجب اتفاق بين طالب الاستحواذ ومجلس ادارة البنك (أو الشركة)المستهدف أو المسؤول عن إدارته، وقد ينشأ أيضا بدون اتفاق أصلا في حالة رفض مجلس

إدارة البنك المستهدف أو المسؤول عنه لمشروع الاستحواذ حيث يقدم المستحوذ في هذه الحالة طلبه الى هيئة الرقابة المالية[43]،أما بالنسبة للاندماج فالجمعية العامة هي الوحيدة صاحبة القرار في ذلك وذلك طبعا تحت إشراف رقابة البنك المركزي كما وضحنا سابقا.

ج- من حيث الشخصية المعنوية: يترتب على عملية الاستحواذ احتفاظ كل من البنكين(أو الشركتين) المستحوذ والمستحوذ عليه بشخصيتهما المعنوية، بينما يترتب على الاندماج انقضاء أحد البنكين على الأقل إذا كان الاندماج بطريق الضم أو انقضاء البنكين المندمجين معا إذا كان الاندماج بطريق المزج[44].

د- من حيث حقوق حملة الأسهم وأصحاب الحصص: غالبا ما يكون الاستحواذ عملا عدائيا أي أنه يتم بمجرد رغبة من الطرف المستحوذ دون رضا أو موافقة الطرف المستحوذ عليه، وغالبا ما يتم نقل ملكية الأسهم إلى مساهمي الطرف الأخير إما عن طريق الدفع النقدي أو عن طريق سندات دين، وبذلك يتمكن البنك المستحوذ من السيطرة على موجودات ومطلوبات البنك المستحوذ عليه، أما الاندماج فيتم عادة بالاتفاق بين إدارتي كل من البنكين أو الشركتين المندمجتين، أي بموافقة من الجمعية العامة لكل منهما للحفاظ على المصلحة المشتركة لكلا الطرفين أين يحتفظ كل المساهمين بأسهمهم في الكيان الجديد[45].

2-الاندماج والانفصال البنكيين:

يقصد بالانفصال تقسيم بنك قائم إلى عدة بنوك ولكل من الاندماج والانفصال مجاله وأسبابه، لكنهما في الواقع يقتربان كثيرا من حيث القواعد الفنية التي يقوم عليها كل منهما، بل وأكثر من ذلك يقتربان من الوجهة الاقتصادية، ذلك أن كل منهما يهدف إلى إعادة تقسيم وسائل الإنتاج وتداولها، ويهدف إلى تنظيم أكثر فاعلية في ظل إدارة متميزة.

ويعني الانفصال التجزئة أو التقسيم، ويقصد هنا بتجزئة البنك تقسيم ذمته المالية إلى بنكين أو أكثر وتفنى الشخصية المعنوية للبنك الذي تمت تجزئته على النحو الذي يتم في حالة الاندماج بالنسبة للبنك المندمج، في حين أن فصل البنك المندمج عن الدامج من شأنه أن يعيد إليه شخصيته القانونية.

إن اندماج بنك في آخر يكون بالتحويل الكامل لحصص البنك (أصول-خصوم)، أما الانفصال فيكون بتجزئة البنك إلى حصص تكون كل حصة منه بنكا مستقلا عن الآخر، ونميز في ذلك حالتين هما:

أ- **الانفصال البسيط: "scission pure et simple"**: وهو عبارة عن انفصال حصص بنك أو شركة لحقها الانفصال، وكونت كل منها شركة جديدة لها شخصيتها المعنوية المستقلة[46].

ب-الانفصال الذي يصاحبه عملية اندماج "Fusion-scission": ويختلف هذا النوع من الانفصال عن الحالة الأولى كونه يكون متبوعا بعملية اندماج، ذلك أن الانفصال في هذه الحالة يكون فقط كمرحلة

انتقالية يتلوها اندماج يتحقق بدمج أجزاء الذمة المالية الناتجة في عدة شركات قائمة، أو اندماج كل جزء من أجزاء الذمة المالية للشركة المنفصلة مع شركات أخرى لتأسيس شركة جديدة[39] ويمكن أن تتم هذه
العملية بأحد الصور الآتية[40].

- أن تقوم شركة (بنك) قائمة بامتصاص جزء من الشركة (البنك) التي قررت الانفصال ويطلق على هذا النوع من العمليات عملية- اندماج بطريق الابتلاع .(la fusion-scission par absorption)
- أن تقوم الشركة قائمة بالاتحاد مع جزء من الشركة التي حدث لها (la fusion-scission par combinaison).

مما سبق يمكننا التفرقة بين الاندماج والانفصال من خلال النقاط الآتية:

- يتطلب الانفصال البنكي وجود بنك واحد، في حين يتطلب الاندماج البنكي وجود بنكين فأكثر، أما في العملية المركبة اندماج انفصال (Fusion scission) فيتطلب وجود ثلاث بنوك هم البنك المنفصل (A)، البنك الدامج (B)، البنك (C) والذي ينضم مع جزء منفصل من البنك الأول (A) لتكوين بنك جديد هذا البنك الجديد يتم اندماجه مع (B).
- الاندماج يعتبر عقدا بين طرفين (بنكين) وبالتالي لكلا الطرفين رأي ونية في الاندماج بينما يعتبر الانفصال قرارا منفردا ينفرد به البنك المجزأ فلا يشاركه طرف آخر في قراره، وبالتالي ليس للانفصال صفة تعاقدية لأن العقد يلزمه طرفان.

3-الاندماج وعملية نقل حصة جزئية من أصول البنك: "Apport partiel d'Actif".

وهو عبارة عن تصرف قانوني يقوم من خلاله البنك بتقديم حصة تمثل جانبا من ذمته المالية (أصوله) لبنك آخر قائم أو يؤسس خصيصا لتلقي هذا الجزء، ويستمر كل بنك في ممارسة نشاطه بشكل مستقل عن الآخر وبالتالي لا تعتبر هذه العملية انفصالا، ذلك أن الانفصال لا يكون جزئيا وإنما يتم بشكل كلي .

إن ما يميز هذه العملية (النقل لحصة جزئية) هو أن تقديم هذا الجزء من الذمة المالية لبنك آخر ليس له
مقابل نقدي مباشر وإنما يحصل البنك الذي نقل حصته على نصيب من البنك الذي نقلت إليه الحصة، هذه الحصة تخول للبنك الناقل حقوق حاملي الأسهم والسندات، وقد يحتفظ هذا البنك بهذه الأسهم أو السندات ويقوم بتوزيعها في المستقبل على مساهميه ليكونوا بدورهم في المستقبل شركاء .

وتجدر الإشارة هنا أن التشريع المصري يخضع عملية نقل حصة جزئية من الأصول لأحكام الاندماج*، بينما يخضعها القانون الفرنسي لأحكام الانفصال[41] ، وفي كلا الحالتين لا يعتبر النقل الجزئي لحصة من أصول بنك لبنك آخر عملية اندماج لأن البنك الناقل هنا يبقى محتفظا بشخصيته المعنوية.

4-الاندماج التجمعات ذات النفع الاقتصادي: "les groupement d'intérêt économique".

لقد أسس المشرع الفرنسي بموجب الأمر رقم 67- 821، والمشرع الجزائري بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-08 منشأة قانونية جديدة توضع تحت تصرف الأشخاص الممارسين للنشاط اقتصادي والراغبين في التعاون لتوحيد جهودهم ونشاطهم في إطار قانوني إطارا يدعى التجمع ذي المنفعة الاقتصادية. والهدف الرئيسي من هذه المنشأة هو مساهمة المؤسسات في مشاريع اقتصادية دون المساس باستقلاليتها، فيجوز لها أن تنشأ تجمعا تسند إليه مهمة إنشاء مركز بيع منتجاتها أو مكتب للتصدير، أو مؤسسة للبحث والتنمية[42].

لم يضع المشرع الجزائري تعريفا دقيقا للتجمع ذي المنفعة الاقتصادية وإنما عرفه في المادة 796 من القانون التجاري الجزائري على أنه " يجوز لشخصين معنويين أو أكثر أن يؤسسوا فيما بينهم كتابيا ولفترة محدودة تجمعا لتطبيق كل الوسائل اللازمة لتسهيل النشاط الاقتصادي لأعضائه أو تطويره أو تحسين نتائج هذا النشاط وتنميته".

ويفهم من هذه المادة أن التجمع عبارة عن عقد يتفق من خلاله شخصان معنويان أو أكثر وهم الأعضاء
على تطبيق الوسائل اللازمة لتسهيل وتنمية نشاطهم الاقتصادي المشترك[43].

إن الطبيعة القانونية المميزة للتجمع ذي النفع الاقتصادي تجعل منه شخصا معنويا جديدا له أهداف وله ذمة مالية مستقلة عن ذمم أعضائه، وله أن يقوم بكافة التصرفات القانونية باستثناء ما يتنافى مع الغرض من تكوينه أصلا، كما أن له اسم وموطن وجنسيته.

أوجه الاختلاف بين الاندماج والتجمعات ذات النفع الاقتصادي:

- إن التجمع ذو النفع الاقتصادي يمكن أن يؤسس دون حاجة لوجود رأس مال على الإطلاق على خلاف الاندماج، حيث تلتزم البنوك أو الشركات الداخلة فيه بتقديم ذممها المالية كاملة.
- إن الهدف المباشر من الاندماج هو الربح في حين أن التجمع ذو النفع الاقتصادي هدفه المباشر هو إشباع حاجات مكملة لنشاط الأعضاء .
- لصحة انعقاد الاندماج يجب أن يكون طرفا فيه الشركات التي لها شخصية معنوية في حين يكفي لصحة انعقاد التجمع ذي النفع الاقتصادي أن يكون أي شخص طبيعي لديه أهلية.

الخاتمة:

إنّ ما شهده العالم والاقتصاد العالمي خلال العقد الأخير من القرن العشرين من تغيرات متعددة تكرّست بفعل قوى أساسية في مقدمتها العولمة الاقتصادية التي تجلت مظاهرها في إزالة كل القيود التي تقف أمام تحركات السلع والخدمات ورأس المال والعمالة والتوجه نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة، إضافة إلى الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بكل أبعادها، هذه الأخيرة التي يتواصل زخمها

بوتائر متصاعدة في إعادة تشكيل بيئة الأعمال ضمن الصناعات التي تتسم بكثافة المعلومات، ومما لاشك فيه أن الصناعة المصرفية كانت من أهم الصناعات المتأثرة بهذه المعطيات الجديدة.

نظرا لكون البنوك العمود الفقري والممول الأساسي لاقتصاديات كثير من الدول، فقد وجدت نفسها مجبرة على اتباع أساليب معينة للتعاون فيما بينها كنقل جزء من أصول بنك لآخر ،التجمعات ذات النفع الاقتصادي،...ألخ، أو اتباع أساليب أخرى تزيد من تركيزها وتكتلها كعمليات الاستحواذ والاندماج. هذه الأساليب التي تهدف من ورائها بطريقة أو بأخرى إلى تقديم خدمات مصرفية أكثر تنوعا واكبر حجما وأسرع وقتا للعملاء، وكذا تقليل المخاطر والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل للتقنيات التكنولوجية الحديثة.

لم تقتصر أساليب التعاون والتركيز البنكي على مؤسسات بنكية صغيرة وأخرى كبيرة الحجم بل تعدى ذلك إلى تعاون بين مؤسسات كبيرة الحجم ولها مركزها التنافسي في السوق، كما أنها لم تقتصر فقط على مؤسسات بنكية داخل حدود الدولة الواحدة بل امتد ليتم عبر الحدود وبين بنوك مختلفة الجنسية ،بل وتعدى أيضا ليتم بين مؤسسات بنكية وأخرى غير مصرفية.

يعتبر الاندماج البنكي من أنجح السبل التي تنتهجها البنوك للزيادة من قدراتها التنافسية ونظرا للتشابه الكبير بين الهدف من اتباعه وبين الهدف من اتباع أحد الأساليب الأخرى السابقة يقع الكثير من الباحثين في الخلط بيه وبينها لهذا جاءت دراستنا هذه لإزالة اللبس والغموض حول هذا الموضوع، فمما لا شك فيه أن للاندماج خصائص تميزه عن غيره من أساليب النمو والتي تتمثل في:

- ✓ الاندماج ذو طبيعة اتفاقية عقدية ويعتبر إبرام اتفاقية الاندماج من صلاحيات الجمعية العامة غير العادية لكل بنك أو البنوك الداخلة في الاندماج
- ✓ يتوجب في عملية الاندماج الانتقال الشامل للذمة المالية أي وجوب انتقال أصول وخصوم البنك المندمج الى البنك الدامج بقوة القانون.
- ✓ زوال الشخصية المعنوية للبنك المندمج وحلول البنك الدامج أو الجديد محله في سداد الالتزامات واكتساب الحقوق.
- ✓ إن مصير الشركاء أو حملة الأسهم للبنك المندمج هو تحولهم إلى شركاء أو مساهمين في البنك الدامج أو الجديد.

وقد خلصت دراستنا إلى النتائج الآتية:

فيما يتعلق بالفرق بين الاندماج والاستحواذ :

- فالاندماج يؤدي إلى انتقال كامل أصول وخصوم البنك المندمج إلى البنك الدامج مما يؤدي إلى إلغاء قيد البنك المندمج من السجل الجاري، أما الاستحواذ فلا يلغي البنك المستحوذ عليه

- وقد ينشأ أيضا بدون اتفاق أصلا في حالة رفض مجلس إدارة البنك المستهدف أو المسؤول عنه لمشروع الاستحواذ حيث يقدم المستحوذ في هذه الحالة طلبه إلى هيئة الرقابة المالية(43)،أما بالنسبة للاندماج فالجمعية العامة هي الوحيدة صاحبة القرار
- يترتب على عملية الاستحواذ احتفاظ كل من البنكين(أو الشركتين) المستحوذ والمستحوذ عليه بشخصيتهما المعنوية، بينما يترتب على الاندماج انقضاء أحد البنكين على الأقل
- الاستحواذ عمل عدائي يتم بمجرد رغبة من الطرف المستحوذ دون رضا الطرف المستحوذ عليه، وغالبا ما يتم نقل ملكية الأسهم إلى مساهمي الطرف الأخير إما عن طريق الدفع النقدي أو عن طريق سندات دين، أما الاندماج فيتم عادة بالاتفاق وبالتالي فهو يجسد مصلحة مشتركة لكلا الطرفين أين يحتفظ كل المساهمين بأسهمهم في الكيان الجديد.

فيما يتعلق بالفرق بين الاندماج والانفصال:

- يتطلب الانفصال البنكي وجود بنك واحد، في حين يتطلب الاندماج البنكي وجود بنكين فأكثر.
- الاندماج يعتبر عقدا بين طرفين (بنكين) وبالتالي لكلا الطرفين رأي ونية في الاندماج، بينما يعتبر الانفصال قرارا منفردا ينفرد به البنك المجزأ فلا يشاركه طرف آخر في قراره، وبالتالي ليس للانفصال صفة تعاقدية لأن العقد يلزمه طرفان.

لا يعتبر النقل الجزئي لحصة من أصول بنك لبنك آخر عملية اندماج لأن البنك الناقل يبقى محتفظا بشخصيته المعنوية أما بالنسبة للاندماج فالبنك المندمج تفنى شخصيته المعنوية بعد الانتقال الشامل وليس الجزئي للأصول والخصوم نحو البنك الدامج.

كما ويمكننا التفرقة بين الاندماج والتجمع ذو النفع الاقتصادي من حيث:

- التجمع ذو النفع الاقتصادي يمكن أن يؤسس دون حاجة لوجود رأس مال على الإطلاق على خلاف الاندماج، حيث تلتزم البنوك أو الشركات الداخلة فيه بتقديم ذممها المالية كاملة.
- الهدف المباشر من الاندماج هو الربح في حين أن التجمع ذو النفع الاقتصادي هدفه المباشر هو إشباع حاجات مكملة لنشاط الأعضاء
- لصحة انعقاد الاندماج يجب أن يكون طرفا فيه الشركات التي لها شخصية معنوية في حين يكفي لصحة انعقاد التجمع ذي النفع الاقتصادي أن يكون أي شخص طبيعي لديه أهلية.

الهوامش والمراجع

()-أبي الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ابن منظور الإفريقي ،لسان العرب، المجلد الثاني، دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان، ص 274 -275.

(2)- Philippe merle, droit commercial-société commerciale,5eme édition,dollez ,1995,p731.

(3)- أنظر الموقع الإلكتروني:www.legifrance.gouve.fr تاريخ الاطلاع: 2014/05/12.

(4)-الجريدة الرسمية، قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003.

[5]- المرجع نفسه.

[6]-الجريدة الرسمية الأردنية، العدد 4204-الصادرة بتاريخ 1997/05/15 قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997.

[7]- الجريدة الرسمية الأردنية، العدد 4448،الصادرة بتاريخ 2000/08/01، قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000، ص 28/27.

[8]- سير أعمال الشركات من الموقع الإلكتروني:

www.amalegal.net/vb/shaw-thread-php.t=3540

[9]- نفس المرجع.

[*]-أعيد العمل بهذا القانون بموجب المادة الأولى من القانون رقم 675 الصادر بتاريخ 2005/02/14.أنظر: الجريدة الرسمية اللبنانية رقم 8 الصادرة بتاريخ: 2005/02/24.

[10]-قانون رقم 192 الصادر في 1993/10/04 والمتعلق بتسهيل اندماج المصارف من الموقع الإلكتروني: www.bdl.gou.lb/laws/dourlad/33/ar

[11]- قانون شركات المساهمة المغربي من الموقع الإلكتروني:

Adala.justice.ga.ma/production/législation/ar/affaire/2008/.htm

[12]– موقع وزارة التجارة والصناعة السعودية: n.mci.gou.sa/services directory/pages/com09.aspx

[13]– ابتسام فهيم، النظام القانوني لاندماج الشركات التجارية على ضوء الفقه والقضاء ،دراسة مقارنة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2013، ص 25.

[*]- الاندماج عكس الانفصال، ويقصد بالانفصال تقسيم شركة قائمة إلى عدة شركات.

[14]– القسم الرابع، الاندماج والانفصال من الموقع الإلكتروني: www.joradp.dz/tru/acom-pdf

[15]– أحمد محرز، اندماج الشركات من الوجهة القانونية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 07.

[16]– ابتسام فهيم، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[17]– أحمد شكري السباعي، الوسيط في الشركات والمجموعات ذات النفع الاقتصادي، الجزء الثاني، الطبعة الأولى 2003، دار نشر المعرفة، الرباط، ص 76.

[18]–فايز إسماعيل بصبوص، اندماج الشركات المساهمة العامة والآثار القانونية المترتبة عليها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، عمان، ص 26.

[19]– طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 5.

[20]– خليل الهندي، أنطوان الناشف، العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الثالث دمج المصارف، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص 84.

[21]- محسن أحمد الخضري، الاندماج المصرفي، المنهج المتكامل لاكتساب البنوك اقتصاديات الحجم والسعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 35.

[*]-تجدر الإشارة إلى أن مصطلح اتفاقية (traité) اندماج أكثر شيوعا من اصطلاح عقد (contrat) اندماج ،حيث يجده الفقهاء الأكثر تناسبا مع العملية بحيث يعرّف العقد على أنه توافق إرادتين على إنشاء التزام أو نقله في حين يتعداه اصطلاح الاتفاقية لتعرّف على أنها توافق إرادتين على إنشاء التزام أو نقله أو

تعديله أو إنهاءه، وبالتالي فإن عملية الاندماج عبارة عن تعديل للعقد الأساسي لكل من البنوك والشركات

المندمجة ورغبتهم في الاستمرار في مزاولة نشاطهم في إطار جديد، أي أنه اتفاقية وليس عقد.

(22)- أحمد محمد محرز، مرجع سبق ذكره، ص 27.

(23)- خليل الهندي، أنطوان الناشف، مرجع سبق ذكره، ص 51.

(*)- تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى وجود اتجاهين لموقف الفقه والذي تؤيّده بعض أحكام القضاء أحدهما ينادي بأن الاندماج لا يستوجب انتقال كافة الأصول والخصوم ،والثاني يستوجب الانتقال الشامل للأصول والخصوم وهو الاتجاه الذي أسفر عليه الفقه القانوني الحديث.

للمزيد من التفاصيل أنظر:

- حسام الدين عبد الغني الصغير، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(24)- عز الدين بنستي، الشركات في التشريع المغربي المقارن، الجزء الأول في النظرية العامة للشركات، ط1، 1996، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص 241.

(25)- عبد الرحمان للمتوني، اندماج الشركات بين حتمية التركيز الاقتصادي والحاجة إلى الحماية القانونية، ط1، دار السلام للنشر، الرباط، 2013، ص 32.

(*)- تجدر الإشارة هنا إلى وجود مذهب فقهي منفرد بقيادة الأستاذة الباحثة ايفون شوميناد yvonne cheminade وذهب إلى القول أن الشركة المندمجة لا تحل وإنما تستمر رغم تمام عملية الاندماج وقد وجهت العديد من الانتقادات لأفكار هذه الباحثة من عدة زوايا بعضها يقوم على تعارضه مع نصوص قانونية واضحة والبعض الآخر يقوم على تعارضه مع المنطق القانوني السليم ومع ما استقر عليه الفقه والقضاء.

وللإطلاع على ما جاءت به الأستاذة أنظر:

- Yvonne cheminade,nature juridique de la fusion des sociétés anonyme ,revue trimestrielle de droit commerciale n=01 janvier 1970, pp 15-23.

أما للاطلاع على الانتقادات الموجهة لها أنظر:

- عبد الرحمن اللمتوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-40.
- أحمد محرز، مرجع سبق ذكره، ص،ص 42،43.

(26)- فايز أحمد بصبوص، مرجع سبق ذكره، ص 73.

(27)- حسام الدين عبد الغني الصغير، النظام القانوني لاندماج الشركات، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، ط2، 2004، ص 485.

(28)- عبد الرحمن المتوني، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(29)- كامل عبد الحسين،دمج وتحويل الشركات، دراسة في التشريع العراقي، مجلة آداب الرافدين، العدد 19، ص 215.

(30)-محمد إبراهيم موسى، اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة، دار الجامعية الجديدة للنشر،2008، ص 49.

(31)-Olivier Meier-Guillaume Schier,Fusion Acquisition(Stratégie-Finance- Management) DUNOD, 2ème edition,Paris,2006,p81.

(32)-عبد الحكيم أحمد نجم، دوافع ومخاطر الاندماج (رؤية للإدارة العليا بالبنوك الخاصة والمشتركة في مصر)، المجلة المصرية للدراسات، المجلد 18، 1995، ص 573.

[33]- مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد السابع، جوان 2010، ص 112.

[34]- عبد الكريم جابر شنجار، قراءة في اتجاهات القطاع المصرفي العربي نحو الاندماج والتكتل بالإشارة إلى تجارب عربية مختارة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس الموسوم بنحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، فيلادلفيا، عمان، الأردن، يومي 4 و5 يوليو 2007.

[35]- زينب محمد عبد السلام، الشركات متعددة الجنسيات ومعايير سيادة الدول وفق القانون الدولي، الطبعة الأولى، 2014، ص،ص82، 83.

(*)- هناك من الاقتصاديين من يضيف نوعا ثالث للاندماج وهو الاندماج العدائي "Hostiltakeover" وهو الحالة التي تحدث فيها سيطرة بنك قوي على بنك ضعيف وتعارضه عادة إدارة البنك المستهدف (المندمج) حيث تلجأ هذه البنوك القوية للتأثير على المساهمين أو الملاك بتقديم سعر أعلى أو شراء أسهم البنك مباشرة من السوق المالي. للمزيد من التفاصيل أنظر:

- طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص8 .

إن هذا النوع لم يرد في تصنيف الاندماج ضمن ورقتنا البحثية هذه، كونه لا تتطابق والمفهوم الدقيق للاندماج والذي يرتكز على عناصر الاتفاق، المقابل وفقدان الشخصية المعنوية للبنك المندمج.

[36]- جورج أسحق حنين، الدمج المصرفي ضرورة حتمية للتكيف مع متطلبات العولمة ورقة بحثية مقدمة للإدارة المركزية لمركز المعلومات والتوثيق، وزارة المالية، جمهورية مصر العربية، من الموقع الإلكتروني:

Gallery source/Arabicwww.nof.gov/.eg/mof

[37]- الطيب ياسين، مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كأداة لرفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الثاني الموسوم بإصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح.

(*)- تنص المادة رقم 79 من القانون رقم 88 لسنة 2003 على أنه "لمجلس إدارة البنك المركزي في حالة تعرض أحد البنوك لمشاكل تؤثر على مركزه المالي أن يطلب من إدارة البنك المتعثر توفير الموارد المالية الإضافية اللازمة في صورة زيادة لرأس المال المدفوع..." وقد نص القرار رقم 1825 لعام 2004 على قواعد وإجراءات هذا النوع من الاندماج. وللمزيد من التفاصيل أنظر:

- الجريدة الرسمية، قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003.
- بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، المجلد السابع والثلاثون، ص 57.

[38]قانون الشركات القطري رقم 11 الصادر بتاريخ 16/06/2015 الموافق 1436/08/29 هجري،من الموقع الالكتروني:

http://www.almeezan.qa/LawArticles.aspx?LawTreeSectionID=16901&lawId

[39] - سميحة القليوبي ، الشركات التجارية ، ج2 ، ط3 ، دار النهضة العربي ، القاهرة ، 1993 ، ص513 .

[40] - قانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية من الموقع الإلكتروني:

http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?country=1&LawID=3753#

[41] - المادة (355) من قانون الشركات الفرنسي رقم 705 لسنة 1985 متاح على شبكة الانترنيت في الموقع الإلكتروني:

.www.conseWork.info/i/66355

(42) أساور حامد عبد الرحمن، اتفاق الاستحواذ على الشركات، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد6،سنة 2013 ص 34.

(43) -المرجع نفسه،ص35.

(44) -استحواذ الشركات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية دولة الكويت ، سبتمبر 2013 السلسلة السادسة، العدد 2. من الموقع الإلكتروني:

http://www.kibs.edu.kw/upload/EDAAT_Sep_2013_785.pdf

(45) -حسان خضر، الدمج المصرفي ، مجلة المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد 45، ص 4.

(46) - أحمد محرز، مرجع سبق ذكره، ص 9.

(47) - عبد الرحمن اللمتوني، مرجع سبق ذكره، ص 50.

(48) - أحمد محمد محرز، مرجع سبق ذكره، ص 11.

* إن المشرع المصري يطبق إجراءات الاندماج فقط دون الآثار، وهو لا يعتبره اندماجا لأن البنك الناقل يبقى محتفظا بشخصيته المعنوية.

(49) - للمزيد من التفاصيل أنظر:

- Article L236-20 du code commerce.
- Article L236-21 du code commerce.
- www.bofip-impots-gouve.fr

(50) - حورية سويقي، الإطار المفاهيمي لتجمع الشركات في القانون الجزائري، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد الثالث، جوان 2015، ص 64.

(51) - قاسم علي سيد، التجمع ذو الغاية الاقتصادية، مجلة القانون والاقتصاد للبحوث القانونية والاقتصادية، سنة 1981، ص 305.

دور الهندسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة

أ.مرداسي أحمد رشاد, أ.بوطبة صبرينة.
جامعة خنشلة, جامعة بسكرة.

ملخص:

تعتبر التنمية المستدامة من أهم الأهداف التي تسعى كل دول العالم لتحقيقها لأنّها تمثل أهم مقومات النمو والتطور والاستمرارية وحتى يتحقق هذا الهدف يجب ابتكار أدوات ووسائل تمويلية جديدة لمواجهة التحديات التي تقف دون تحقيقها ولا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة ما لم تتحقق التنمية الاقتصادية.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور الهندسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة ولخصت إلى أنّ الهندسة المالية لها علاقة كبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق النمو الاقتصادي والبعد التكنولوجي إضافة إلى تحقيقها البعد البيئي من خلال ابتكار منتجات مستحدثة كالسندات الخضراء وسندات المناخ وتصاريح التلوث القابلة للتداول.

الكلمات المفتاحية: الهندسة المالية, التنمية المستدامة, الابتكار المالي, منتجات الهندسة المالية.

Abstract:

sustainable development is one of the most important objectives of all countries of the world to achieve them because they represent the most important factors of growth and development and continuity to achieve this goal should be to devise tools and means of new funding to meet the challenges that stand without achieved cannot achieve sustainable development unless achieved economic development.

The aim of these research paper to highlight the role of financial engineering in achieving sustainable development and summarized the financial engineering linked to the achievement of sustainable development through the economic growth of the technological dimension in addition to achieve the environmental dimension through devising innovative products green regarding climate change bonds permits and tradable pollution.

Keywords: financial engineering, sustainable development, financial innovation, products financial engineering.

مقدمة:

إنّ ظهور الأزمات العالمية في السنوات القليلة الماضية المتعلقة بالمالية والغذاء والمياه العذبة والطاقة انعكس على متطلبات التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية في جميع أنحاء العالم. وتعقّد الوضع أكثر بتغير المناخ الذي يعتبر ظاهرة تزيد من حدة كل الأزمات السابقة نتيجة تزايد ونمو المخاطر البيئية الناتجة عن هذه الظاهرة مما أدى إلى ضرورة ابتكار استراتيجيات جديدة من أجل الحد من هذه المخاطر.

تقوم الهندسة المالية بتصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة وتقديم حلول خلاّقة ومبدعة للمشكلات المالية.

كما تعمل على توفير خدمات في مجال الطاقة المتجددة وتوفير التمويل للمشاريع الإنتاجية وإنشاء أسواق مالية تنافسية جذابة الأمر الذي سيأثر بالإيجاب على النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة

يعمل المهندسون الماليون على إيجاد حلول عملية وابتكارية للتحديات التي تواجهها ومنها التنمية الصناعية والاستخدام الأمثل للطاقة سواء أكانت طاقة أحفورية أو متجددة.

يساهم ابتكار أدوات ومنتجات مالية جديدة في مجال التنمية المستدامة إلى إيجاد حلول لمشاكل التمويل وجذب **الاستثمارات** إضافة إلى إنشاء المشاريع الإنتاجية خارج نطاق المحروقات والحد من استنزاف الموارد الطبيعية وتوفير مناصب العمل الخضراء والعمارة الخضراء, وتشجيع الزراعة بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للنهوض بالقطاعات الأخرى كالقطاع السياحي.

تحقيق التنمية المستدامة لا يمر إلا عن طريق الترويج لمفهوم الابتكار والتصميم كما أنّه لا يمكننا تحقيق التنويع الاقتصادي دون تحقيق الاستدامة التي تعتمد بدورها على فكرة الابتكار والتصميم خاصة

ونحن في خضم عصر جديد هو عهد اقتصاد المعرفة، حيث القوة الفكرية والإبداعية هي السبيل الوحيد لتحقيق العظمة الصناعية والاقتصادية ومن ثم التنمية المستدامة.

ومن خلال هذه المعطيات تم طرح هذه الإشكالية الرئيسية التالية: **كيف تساهم الهندسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة ؟**

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من خلال ما يلي:

- التعريف بالهندسة المالية وأهم مجالاتها ومنتجاتها؛
- التعريف بالتنمية المستدامة وأبعادها وأبرز التحديات التي تواجهها؛
- إبراز علاقة الهندسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحثان جملة من المناهج المستخدمة في الدراسة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك للإلمام بمختلف المفاهيم النظرية التي تضمنتها الدراسة, كما تم استخدام المنهج الاستقرائي وذلك لدراسة الدور الذي تلعبه الهندسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: الإطار العام للهندسة المالية.

المحور الثاني: مدخل مفاهيمي للتنمية المستدامة.

المحور الثالث: دور الهندسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الأول: الإطار العام للهندسة المالية

تظهر أهمية اللجوء للهندسة المالية لما لها من القدرة على تحقيق التنمية المستدامة، من خلال ابتكار وإيجاد مصادر ووسائل جديدة للتمويل وحلول للمشاكل **الاقتصادية** والمالية التي تواجه أو تعيق النمو **الاقتصادي**.

أولا- مفهوم الهندسة المالية:

الهندسة المالية Financial Engineering مفهوم قديم قدم التعاملات المالية, لكنه قد يبدو حديثا نسبيا من حيث المصطلح والتخصص[1].

- **تعريف فينرتي (Finnerty):** تعنى الهندسة المالية بتصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة وتقديم حلول خلاّقة ومبدعة للمشكلات المالية.

- **تعريف الجمعية الدولية للمهندسين الماليين (IAFE):** تتضمن الهندسة المالية التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكلِ المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية فالهندسة المالية ليست أداة، بل هي المهنة التي تستعمل الأدوات, علما أنّ الهندسة المالية تختلف عن التحليل المالي, فمصطلح تحليل يعني تشتيت الشيء لفهمه أما مصطلح هندسة فيقصد به بنية[2].

- **تعريف الدكتور سمير عبد الحميد رضوان حسن:** يطوق مصطلح الهندسة المالية العديد من التقنيات المطبقة والتي تعتمد على البحث والتطوير, ويرتكز اهتمامها على ابتكار أدوات مالية جديدة تمثل حلول إبداعية لمشاكل الإدارة ويجري توظيفها في مجال التحوط وإدارة المخاطر[3].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الهندسة المالية على أنّها : الأداة التي تقوم بتصميم أدوات مالية جديدة وتطوير وتطبيق عمليات مستحدثة بهدف استغلال الفرص وتوفير التمويل, وتتضمن ثلاث أنواع من العمليات:

1-الابتكار؛

2- تطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية حديثة؛

3- تقديم حلول للمشكلات المالية.

ثانيا-نشأة الهندسة المالية:

في مطلع الثمانينات من القرن الماضي بدأت بورصة نيويورك للأوراق المالية - وول ستريت- الاستعانة ببعض الأكاديميين ذوي الشهرة الواسعة أمثال فيشر بلاك وريتشاد رول لتطوير منتجات أسواق الأوراق المالية، إذ أنّ أغلب هؤلاء الأكاديميين كانوا حائزين على درجات علمية متقدمة في العلوم, حيث كلما زادت هذه المنتجات المطورة تعقيدا كلما زادت الاستعانة بهؤلاء الأكاديميين.

[1] سامي سويلم," **صناعة الهندسة المالية، نظرات في المنهج الإسلامي**"، نسخة منقحة, بيت المشورة للتدريب, الكويت, 2004, ص:01.

[2] عبد الكريم قندوز," **الهندسة المالية الإسلامية**"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 20, العدد02,المملكة العربية السعودية, 2007, ص:10.

[3] سمير عبد الحميد رضوان حسن," **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**", دار النشر للجامعات, الطبعة الأولى, القاهرة, مصر, 2004, ص: 89.

وفي منتصف الثمانينات من القرن الماضي أخذت هذه العملية الوليدة اسما أكثر قبولا وتداولا وهو الهندسة المالية، وقد ساهمت العديد من العوامل في نمو الهندسة المالية، وبينما كانت المخاطرة دائما حاضرة، فإنّ تقلب أسعار الفائدة وأسعار الصرف زاد زيادة محسوسة في السنوات الأخيرة[1].

ويمكن إيجار أهم العوامل التي ساهمت ومهدت لظهور الهندسة المالية كالتالي:

1-اتساع أدوات الاستثمار المتاحة في أسواق المال وتعددها, وقد أدى ذلك إلى سيولة السوق وإتاحة مزيد من التمويل عن طريق جذب مستثمرين جدد وتقديم فرص جديدة للباحثين عن التمويل؛

2-ايجاد أدوات إدارة المخاطرة, والتي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية على وفق تفضيلات المستثمرين للمخاطر؛

3- تطور أدوات راجحة في الأسواق, الأمر الذي مكن من تحسين التكاليف وزيادة العائد والانفتاح على الأسواق المالية؛

4-تعدد استراتيجيات الاستثمار وتنوعها وتنوع وتجدد أدوات الاستثمار[2].

ثالثا: أهداف الهندسة المالية:

- الهدف الأساسي للهندسة المالية هو خفض حجم المخاطر المالية بينما الهدف الثانوي منها هو إعادة هيكلة التدفقات النقدية لإدارة مالية أفضل كاستخدام المقايضة لتغيير المعدلات المتغيرة للقروض إلى معدلات ثابتة لأغراض ضريبية أو لقدرة أفضل على التنبؤ بالتدفق المال؛
- استعمالها لوصف تحليل البيانات المحصلة من السوق المالية بطريقة علمية، يأخذ هذا التحليل عادة شكل الخوارزميات الرياضية أو النماذج المالية، تستخدم في الأسواق المالية خاصة في تجارة العملات وتسعير الخيارات وأسهم المستقبليات، ويسمح استخدام أدوات وتقنيات الهندسة المالية للمهندسين الماليين من فهم أفضل للأسواق المالية.

ومن أبرز مهامها:

- **تصميم أدوات مالية مبتكرة:** كبطاقات الائتمان وتصميم عقود تحوط مبتكرة؛
- **تطوير الأدوات المالية**: لتلبية الحاجات تمويلية الجديدة بخصوص المخاطرة وفترة الاستحقاق والعائد؛
- **ابتكار إجراءات تنفيذية مبتكرة:** من شأنها أن تكون منخفضة التكلفة ومرنة وعملية[3].

---

[1] نسرين بن زواوي," **إعادة الهندسة المالية لسوق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمات** ", مجلة الملك عبد العزيز, الاقتصاد الإسلامي, العدد 12, المملكة العربية السعودية, جوان 2014, ص: 66.

[2] جليل كاظم مدلول العارضي,**"الهندسة المالية وأدواتها المشتقة مفاهيم نظرية وتطبيقية"**, الطبعة الأولى, دار المنهجية للنشر والتوزيع, 2015, ص ص: 16-17.

[3] بلغنامي نجاة وسيلة, عرابي محفوظ," **الإطار المفاهيمي للهندسة المالية الإسلامية ومزايا تطبيقاتها (دراسة تحليلية)"**, بحث مقدم للملتقى الدولي الثالث للصناعة المالية الإسلامية," إشكالية إدماج المنتجات المالية الاسلامية في السوق المالي الجزائري", يومي 12و13 أفريل 2016, المدرسة العليا للتجارة, الجزائر, ص:05.

رابعا: حدود الهندسة المالية:

1-مجالات الهندسة المالية: انطلاقا من تعريف الهندسة المالية, فإنّ نطاق الهندسة المالية يتحدد بثلاثة مجالات رئيسية:

أ-المجال الأول: يتمثل في ابتكار أدوات مالية جديدة, مثال ذلك تقديم أنواع مبتكرة من السندات أو الأسهم الممتازة والعادية, وعقود المبادلة, التي تغطي احتياجات منشآت الأعمال...

ب-المجال الثاني: يتمثل في ابتكار عمليات مالية جديدة من شأنها أن تخفض تكاليف المعاملات, مثال ذلك التسجيل من على الرف والتداول الإلكتروني للأوراق المالية, وابتكار فكرة سمسار الخصم, هذا فضلا عن الأساليب المبتكرة للاستخدام الكفء للموارد المالية.

ج-المجال الثالث: يتمثل في ابتكار حلول خلاقة مبدعة للمشكلات المالية التي تواجه منشآت الأعمال مثال ذلك ابتكار الاستراتيجيات الجديدة لإدارة مخاطر الاستثمار, أو أنماط جديدة لإعادة هيكلة منشآت الأعمال للتغلب على مشكلات قائمة, ومن الأمثلة على ذلك عملية تحويل الشركة من النمط المساهم إلى نمط الملكية الخاصة, وتنمية استراتيجيات دفاعية تستخدمها إدارة المنشأة في مواجهة محاولات السيطرة العدوانية من أطراف أخرى.

تغطي الهندسة المالية في الواقع, المجالات التالية:

- الخدمات المالية بالبنوك؛
- تخطيط الخدمات المالية للأفراد وإعداد المخطط المالي القانوني؛
- نشاط الاستثمارات, مدير المحفظة والمحلل القانوني المالي؛
- تقديم الخدمات المالية للمكاتب والشركات العقارية وأمناء الاستثمار والتأمين؛
- إدارة الأعمال المالية لأي نوع من الأعمال المالية والتجارية الخاصة والعامة, المحلية والدولية لغرض الربح او لغير ذلك.

2-مسؤوليات الهندسة المالية: نقصد بمسؤوليات الهندسة المالية المهام التي يمكن أن تضطلع بها وظيفة الهندسة المالية بمؤسسات الأعمال, ونذكر منها:

- التحليل المالي والتخطيط المالي(تنظيم وإعادة هيكلة المنظومة المالية وفق التغيرات البيئية وتقييم الاحتياجات الرأسمالية والزيادة في رأس المال)؛
- إدارة هيكل الأصول(النقدية: محفظة الأوراق المالية سريعة التسويق وأوراق القبض والمخزون والآلات والأصول الثابتة الأخرى........)؛
- إدارة هيكل التمويل(قرارت تمويل الأصول عن طريق القروض قصيرة الأجل والطويلة الأجل ونسب رأس المال للإقراض)؛

– إدارة المنتجات المالية ومشتقاتها[1].

خامسا: منتجات الهندسة المالية:

يسود الاعتقاد ونحن في بداية القرن الواحد والعشرين, أنّ الهندسة المالية يمكنها تقديم مساعدة فعالة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تخطط لها منشآت الأعمال, فالهندسة المالية لا يقتصر دورها فقط على تخفيض تكاليف الأنشطة المنفذة, بل تذهب لأبعد من ذلك, فهي تطور وتبتكر منتجات مالية جديدة[2].

1-المشتقات المالية:

المشتقات المالية هي أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة، وسميت بهذا الاسم لأنّها مشتقة من أدوات استثمارية تقليدية كالأسهم أو السندات، كما أنّها تعتمد في قيمتها على أسعار هذه الأدوات, وهي تضم مجموعة من العقود المالية التي تتنوع على وفق طبيعتها ومخاطرها وآجالها.

مما سبق فإنّ أبرز خصائص المشتقات المالية نجد ما يلي:

– ترتبط عقود المشتقات المالية بسعر فائدة محدد، ورقة مالية، سلعة، سعر صرف أجنبي؛
– تشتق قيمة العقود المالية من الأسعار الحالية للأصول المالية أو العينية محل التعاقد؛
– يتم تسوية المشتقات المالية في تاريخ مستقبلي؛
– لا تتطلب المشتقات عادة استثمارات مبدئية[3].

وتوجد عدة أنواع من المشتقات المالية يمكن حصرها فيما يلي:

أ-عقود الخيار: هي عقد بين طرفين طرف مصدر لعقد الخيار مانح لحق الخيار مقابلة علاوة يتلقاها من الطرف الثاني أي مشتري الحق الذي يتمتع بالحق لا الإلزام في تنفيذ الخيار سواء بالشراء أو البيع للأصل محل التعاقد, مقابل علاوة غير قابلة للرد نفذ العقد أو لم ينفذ, بحسب اتجاه تغير أسعار الأوراق المالية المتعاقد عليها في السوق, بالمقارنة بسعر التنفيذ المتفق عليه يوم إبرام العقد.

وللخيارات المالية أنواع عدة أهمها, الخيارات الشرطية البسيطة, التي تمنح الحق لمشتريها في تنفيذ الصفقة أو عدم التنفيذ, بالإضافة إلى العمليات الاختيارية المضاعفة, والتي تمنح الحق لمشتريها في مضاعفة الكمية المشترات أو المباعة, وكذلك الاختيارات المزدوجة أو المركبة التي تمنح الحق في أن يكون

[1] عبد الكريم أحمد قندوز," **الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق**", مؤسسة الرسالة ناشرون, بيروت, لبنان, 2008, ص ص:40-41.

[2] منير إبراهيم هندي," **الفكر الحديث في ادارة المخاطر-الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات**", منشأة المعارف, مصر, 2003, ص:35.

[3] نورين بومدين," **منتجات الهندسة المالية كمدخل لتفعيل سوق الأوراق المالية**", مجلة دراسات ادارية, المجلد 05, العدد 10, جامعة البصرة, العراق, 2013 ص:128.

مشتريها مشتريا أو بائعا للأوراق المالية محل التعاقد بحسب اتجاه الأسعار, ويبقى التقسيم الشائع هو خيار الشراء وخيار البيع[1].

ب-عقود المستقبليات:

هي عقود تعطي الحق في شراء أو بيع كمية من أصل معين بسعر محدد مسبقا على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق في المستقبل ويلتزم كل من الطرفين(البائع والمشتري) بإيداع نسبة من قيمة العقد لدى السمسار الذي يتعامل معه، وذلك إما في صورة نقدية أو في صورة أوراق مالية لغرض حماية كل طرف من المشكلات التي قد تترتب على عدم مقدرة الطرف الآخر على الوفاء بالتزاماته.

ج-العقود الآجلة:

عرّف صندوق النقد الدولي العقد الآجل بأنّه اتفاق بين طرفين على تسليم الأصل محل التعاقد سواء كان حقيقيا أم ماليا، بكميات معينة وفي تاريخ معين، وبسعر تعاقد متفق عليه وقد تكون الأصول محل التعاقد سلعية كالبن والنفط والذهب أو مالية كالسندات والودائع والعملات الأجنبية.

د-عقود المبادلات:

هي التزام تعاقدي بين طرفين يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو أصل معين، مقابل تدفق أو أصل آخر بالسعر الحالي وبموجب شروط يتفق عليها عند التعاقد، على أن يتم تبادل الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق.

2-عملية إعادة الشراء:

هي اتفاق بين طرفين على بيع كمية معينة من الأوراق المالية مع تعهد البائع بإعادة شراء هذه الأوراق بعد مدة محددة بسعر أعلى من سعر البيع المتفق عليه, وعلى العكس من ذلك قد يتم الاتفاق بين طرفين على شراء المقرض على شراء كمية معينة من السندات على أن يلتزم بإعادة بيعها للمقترض بعد مدة معينة بسعر أعلى من سعر الشراء وهو ما يسمى إعادة الشراء العكسي أو الريبو العكسي[2].

3-التوريق:

يعرّف التورق على أنّه تملك أصول بثمن مؤجل ثم بيعها بثمن حال لغير من اشتريت منه, والتورق نسبة إلى الورق, وسمي بذلك لأن المشتري الذي يشتري السلعة لا يقصد السلعة إنّما يقصد الورق وهو الفضة, أي أنّه يريد النقود لا السلعة, فالتورق كآلية تمويلية يتمكن عن طريقها المتورق(طالب النقود) من شراء سلعة بثمن مؤجل, ثم يقوم ببيعها بثمن حال إلى طرف آخر غير الذي اشتريت منه

---

[1] رايس حدة, زكية بوستة," **التنظير الشرعي لمنتجات الهندسة المالية-الخيارات المالية** ", بحث مقدم للملتقى الدولي," منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية", جامعة سطيف1, يومي 5و6 ماي 2014, الجزائر,

ص:06.

[2] نورين بومدين مرجع سبق ذكره, ص ص:131-132.

قبلا, وبهذا يكون المتورق قد تحصّل على التمويل اللازم من خلال بيع السلعة المملوكة حالا, على أن يقوم بتسديد ثمنها الآجل حسب ما تم الاتفاق عليه[1].

4-شهادات الإيداع القابلة للتداول:

ظهرت شهادات الإيداع في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1961 واعتبرت مصدرا رئيسيا للأرصدة الإضافية في مصارفها وأصدرت سنة 1966 في لندن وعرفت بأنّها أدوات مالية قابلة للتداول في أسواق المال الدولية تصدر في إحدى المؤسسات أو البنوك الدولية, بالدولار الأمريكي أو بعملات أجنبية أخرى متداولة بالسوق الحرة مقابل الاحتفاظ بغطاء يقابلها من الأسهم المحلية, بالاتفاق مع شركة مصدرة محلية وذلك بإيداع الأوراق المالية الخاصة لدى بنك الإيداع أو بنك الإصدار ويتم تبادل هذه الشهادات كبديل الأوراق المالية الأصلية وهذه الشهادة لها كافة حقوق مالك السهم المحلي من حيث التوزيعات النقدية والعينية وبيع الأسهم.....إلخ[2].

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

لا تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال إيجاد حلول عملية وابتكارية للتحديات التي تواجهها ومنها التنمية الصناعية والزراعية والاستخدام الأمثل للطاقة وهنا يأتي دور المهندسين الماليين لتحقيق ذلك.

أولا- مفهوم التنمية المستدامة:

لقد تم التطرق لأول مرة بشكل رسمي إلى مفهوم التنمية المستدامة سنة 1987 من خلال لجنة (Brundtland) التي عرّفتها بأنّها تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة فهي مجموعة من السياسات والأنشطة الموجهة نحو المستقبل, فالتنمية المستدامة ليست نقلة واحدة ولكنها عملية مستمرة تمكن جميع أفراد المجتمع من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها بما يكفل تحقيق محصلة يجني ثمارها الجيل الحاضر كما تجني ثمارها الأجيال القادمة.

وبذلك تأكد أنّ عبارة "التنمية المستدامة" لا تقتصر فحسب على التنمية الاقتصادية، بل تتعداها، تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا تستلزم منهجا متعدد الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وهذه العناصر الثلاثة الأخيرة تشكل الركائز للتنمية المستدامة[3].

---

[1] لعمش آمال, شرفي سارة," **أهمية منتجات الهندسة المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية-تجربة مصرف الإمارات الإسلامي في إصدار صكوك الإجارة"**, بحث مقدم للملتقى الدولي," منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية", جامعة سطيف1, يومي 5و6 ماي 2014, الجزائر, ص:09.

[2] ساسية جدي," **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان"**, مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية (منشورة), جامعة بسكرة, الجزائر, 2015, ص:59.

[3] بريش السعيد, شابي حليمة," **دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة"**, بحث مقدم للملتقى الدولي حول,"استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة", جامعة المسيلة, يومي 15 و16 نوفمبر 2011, الجزائر, ص:04.

ثانيا- أبعاد التنمية المستدامة:

1-أبعاد التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة إلى أبعاد، يمكن ذكر أهمها كما يلي:

أ- البعد البيئي:

يوضّح هذا البعد الاستراتيجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل لرأسمال الطبيعي، بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية، حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، وذلك من خلال التحكم في استعمال الموارد وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات واستعمال الملوثات ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة.

ومن أجل الوصول إلى صناعة نظيفة، تقدّم الأمم المتحدة الخطوات التالية:

- تشجيع الصناعة المتواصلة بيئيا في إطار خطط مرنة؛
- إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها؛
- التوعية بكل الوسائل بالخسائر والأخطار الناجمة عن التلوث، سواء المباشرة أو غير المباشرة؛
- إدخال مفاهيم البيئة الآمنة، وإلزامية المحافظة عليها، من طرف الفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم؛
- إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع؛
- تشجيع الإنتاج النظيف بيئيا، من خلال آليات السوق والسياسة الضرائبية.

إضافة إلى تبني الصناعة النظيفة مثلما سبق ذكره، نرى أنّه من المفيد إلقاء الضوء على مفهوم المشاريع البيئية وهي تلك التي تراعي البعد البيئي كركيزة أساسية لقيامها، وهناك من يرى بأنّها المشاريع التي تساهم في التنمية الاقتصادية بالموازاة مع الحفاظ على البيئة والعمل مع المستخدمين والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع الأطراف.

أما إذا كان المشروع اقتصاديا، فإننا لا يجب إغفال دراسة الجدوى البيئية وتعني: " دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة، بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية، أو تعظيم التأثيرات.

ب- البعد الاقتصادي:

إذا كان مفهوم التنمية المستدامة بالنسبة لدول الشمال الصناعية، هي السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير نموذجها الصناعي إلى الدول المتخلفة، فإنّ وجهة نظر الدول الفقيرة بخصوص التنمية المستدامة، تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.

ج- البعد الاجتماعي:

على الصعيد الإنساني والاجتماعي فإنّ التنمية المستدامة، تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطات شديدة على الموارد الطبيعية ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

د- البعد التكنولوجي:

ويعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون[1].

ثالثا: مؤشرات التنمية المستدامة:

إنّ التفكير بالديمومة أدى بشكل معمق إلى تطوير أدوات قياس التنمية التي كان دورها خلال فترة طويلة مقتصرة على ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي، وفي مطلع التسعينات استكملت عن طريق صياغة مؤشرات تنمية مستدامة الغرض منها الإحاطة بالأبعاد البيئية الاجتماعية والاقتصادية.

لقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة والتي أتت بعدة برامج لصياغتها ومن أهمها برنامج الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمن نحو 130 مؤشر مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية مؤسسية.

وقد تم تصنيف مؤشرات التنمية المستديمة إلى ثلاث أنواع رئيسية:

-**مؤشرات القوى الدافعة:** وتصنف الضغوطات التي تمارسها الأنشطة والأنماط؛

-**مؤشرات الحالة:** وتقدم لمحة عن الحالة الراهنة مثل نوعية الماء؛

-**مؤشرات الاستجابة:** تلخص التدابير المتخذة[2].

رابعا: أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة إلى جملة من الأهداف جاءت من خلال النقاط التالية:

- إنّ التنمية المستدامة عملية واعية – معقدة – طويلة الأمد – شاملة- ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية –الاجتماعية – السياسية – الثقافية؛

---

[1] آسيا قاسمي,"**التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية"**, بحث مقدم للملتقى الدولي الثاني," السياسات والتجارب التمويلية بالمجال العربي والمتوسطي, التحديات- التوجهات-الآفاق", جامعة باجة, يومي 26و27 أفريل 2012, تونس, ص ص:08-11.

[2] هويدي عبد الجليل,"**العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة"**,مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية, جامعة الوادي, الجزائر, العدد09, ديسمبر2014, ص:220.

- مهما كانت غاية الإنسان، إلا أنّه يجب أن يحافظ على البيئة التي يعيش فيها، لذا فإنّ هدفه يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية، دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة؛
- هذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أحسن توظيف لها في جميع الميادين؛
- نموذج يحمي خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل[1].

خامسا: التحديات التي تواجه التنمية المستدامة:

هناك بعض المعوقات التي واجهت العديد من تلك الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة لعل من أهمها ما يلي:

1-الفقر: والذي يعد السبب الرئيسي للعديد من المعضلات الصحية والاجتماعية والأخلاقية في دول العالم حيث تزداد حدة الفقر والجوع والتهديدات للأمن الغذائي في الكثير من الدول, كما يدفع الفقر إلى استنزاف الموارد الطبيعية المتوفرة والقليلة وإلى استعمالها استعمالا عشوائيا، حيث تستعمل الأراضي الهامشية إلى درجة استنزافها، وتنخفض قدرتها على الإنتاج الزراعي، كما تقتطع أشجار الغابات لأغراض التدفئة بسرعة لا تسمح بتعويض ما تم قطعه, وتجدر الاشارة، إلى أنّ تلك الجدلية بين الفقر واستنزاف الموارد الطبيعية قد يكون سببها الضغوط التي يحدثها انتشار الأمية والجهل، وارتفاع عدد السكان، وتزايد معدلات البطالة، وتزايد الديون الخارجية وارتفاع أعباء خدمتها، الأمر الذي يجعل الفقراء لا يستطيعون التفكير في المدى البعيد، ولا يفكرون إلا في القوت اليومي الذي يمثل بالنسبة لتلك الفئة من فئات المجتمع أكبر التحديات.

2-التضخم السكاني غير الرشيد: وعدم وجود مواءمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتوفرة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان في العديد من الدول, فلقد أدى النمو السكاني في تلك الدول إلى تزايد الطلب على الموارد البيئية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية, كما عملت الزيادة السكانية على نمو ظاهرة التوسع الحضري، واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، وانتشار ظاهرة السكن غير اللائق، والتوسع العمراني العشوائي، بالإضافة إلى تزايد عدد الفقراء والعاطلين وتدهور الأحوال المعيشية في كافة أرجاء الدولة بشكل عام، وفي المناطق العشوائية والتي تفتقر إلى وجود الخدمات الأساسية بشكل خاص, فضلا عن ذلك فقد أدت الضغوط السكانية إلى تزايد التوسع في زراعة مناطق الرعي الطبيعية والزراعات المطرية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد معدلات الرعي الجائر، والتصحر, وتجدر الإشارة إلى أنّ الزيادة السكانية في العديد من الدول قد أدّت إلى انخفاض حصة الفرد من المياه العذبة بشكل حاد.

[1] آسيا قاسمي, مرجع سبق ذكره, ص:08.

3-تدهور قاعدة الموارد الطبيعية: واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية، مما يؤدي إلى نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وانتشار كافة أشكال التلوث التي تمس الماء والتربة والهواء وخاصة في المناطق الحضرية، ومن ثم إعاقة تحقيق التنمية المستدامة, بالإضافة إلى وطأة التحديات البيئية الكبرى الأخرى التي تتمثل في التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والتكنولوجية، مثل الفيضانات والزلازل وحرائق الغابات, بالإضافة إلى نقص الموارد المائية وندرتها وتدهور نوعيتها، والاستغلال غير المتوازن لخزانات المياه الجوفية، والاستخدام غير الرشيد والمبذر للمياه خاصة في المجال الزراعي, فضلا عن تدهور التربة والأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى تراجع التنوع البيولوجي وفقدان العديد من الأصناف النباتية والحيوانية، وكذلك تدهور البيئة الساحلية والبحرية، واستنزاف الثروة السمكية, وأخيرا، فهناك العديد من المخاطر البيئية الناجمة عن دفن النفايات الخطيرة والسامة الناتجة عن الأنشطة الصناعية أو الأسلحة الكيمائية والمبيدات الحشرية.

4-عدم كفاية مصادر التمويل: اللازمة لتحقيق التنمية البشرية والبيئية المستدامة وبناء القدرات، وعدم وفاء الدول المتقدمة بتقديم المساعدات التي وعدت بها للدول النامية, فلقد كان من نتائج مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو عام 1992, تعهد الدول المتقدمة بتقديم 7.0 %من إجمالي ناتجها المحلي إلى الدول النامية، وذلك في إطار تعويض تلك الدول ومساعدتها في تنفيذ مشروعات بيئية تحقق أهداف التنمية المستدامة، حيث تعد الدول المتقدمة هي المسؤول الأساسي عن تلوث البيئة.

5-ضعف مستوى فعالية الأنظمة التعليمية والبحثية: وقصورها عن مسايرة التقدم العلمي والتقني في العالم ومستلزمات تحقيق التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا، فضلا عن عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية التي تلزم لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.

6-الديون: وتمثل أحد أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤدي للتأثير سلبا في المجتمعات الفقيرة بصورة خاصة، والمجتمع الدولي، بصفة عامة، حيث تشكل الديون وأعباء خدمتها عبئا كبيرا على اقتصاديات الغالبية العظمى من دول العالم[1]

المحور الثالث: علاقة الهندسة المالية بالتنمية المستدامة

أساس الهندسة المالية هو ابتكار وتصميم أدوات مالية وإيجاد حلول خلاقة لمشاكل التمويل وهو الأمر الذي من شأنه إيجاد حلول للتحديات التي تعوق وتحول دون تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: دور الهندسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي:

---

[1] سمير خيري مرسي غانم," **معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي-دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية"**, بحث مقدم للملتقى الدولي," مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي", جامعة قالمة, يومي 03و04 ديسمبر 2012, الجزائر, ص ص05-06.

إذا كان الابتكار المالي يزيد من كفاءة النظام المالي، فهذا يعني بالضرورة أن يكون له تأثير كبير على عمل الاقتصاد عموما, على سبيل المثال، طالما أنّ الابتكار المالي يساعد على توفير الأموال للأعوان الاقتصاديين الجدد، فمن المحتمل أَن يكون عنده تأثير إيجابي على فرص النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

لكن كيف يمكن للابتكار المالي أن يكون داعما للنمو الاقتصادي؟

هناك عدة قنوات لبلوغ أثر الابتكار المالي إلى النمو الاقتصادي، منها:

يؤدي تطور الابتكار المالي- كنتيجة لاستخدام الهندسة المالية -في وسائل الدفع إلى تخفيض تكاليف المعاملات وبالتالي تسهيل تجارة وتبادل السلع والخدمات، وهو الذي يجب أن يؤدي في النهاية إلى التخصيص الأمثل للموارد على المدى الطويلِ، فإنّ ذلك سيدعم النمو الاقتصادي.

الطريق الآخر الذي يمكن من خلاله أن يؤدي الإبداع المالي إلى حفز النمو الاقتصادي هو أنّ انتشار المنتجات المالية الجديدة سيساعد على جعل الأسواق أكثر تكاملا وكفاءة، ومن أمثلة ذلك أنّ تطور التقنية المالية مثل المشتقات المالية والتوريق...مكّن من تجميع المخاطر التجارية أو تشتيتها حسب الحاجة, وكنتيجة لذلك أصبحت الأسواق المالية أكثر سيولة وأكثر عمقا، كما أصبحت الأسعار أكثر تنافسية...إلى أنّ الابتكار ينبغي أن يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي كما يشير ماسون (Mason) وذلك من خلال ثلاثة مداخل رئيسة، هي:

-**المدخل الأول** :تحقيق كمال للسوق، بتوسيع فرص المشاركة في المخاطر وتحقيق التغطية وجذب موارد لم تكن متاحة...

-**المدخل الثاني** :تخفيض تكلفة المعاملات أو تحسين السيولة.

-**المدخل الثالث** :تخفيض تكلفة الوكالة[1].

ثانيا: دور الهندسة المالية في تحقيق البعد التكنولوجي:

الهندسة المالية لها أهمية كبيرة في نشر التكنولوجيا، نظرا لأهمية الدور الذى تلعبه فى دعم وتنمية ومساندة الاقتصاد الوطنى.

تعمل الهندسة المالية على جعل سياسات الابتكار ونشر التكنولوجيا جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية العامة، الأمر الذي يتطلب :

- التنسيق الجاد للإصلاح الهيكلي لأسواق المنتوجات والعمل ورؤوس الأموال وكذا لأنشطة التربية والتكوين؛
- التفتح على التيارات العالمية للابتكار والأشخاص والأفكار.

- كما تقوم على مساعدة السلطات العمومية في:

[1]عبد الكريم قندوز,**"الهندسة المالية الإسلامية"**, مجلة جامعة الملك عبد العزيز, الاقتصاد الإسلامي, المجلد20, العدد02, المملكة العربية السعودية, ص:2007, ص ص:16-17.

- تحسين تسيير القاعدة العلمية، بإضفاء المرونة على هياكل البحث وتكثيف التعاون بين الجامعة والصناعة.
- تكثيف الدعم المالي للبحث والتطوير الصناعي مع إزالة العقبات التي تعترض تطوير آليات السوق كرأس المال المخاطر الذي من شأنه تمويل الابتكار، كبديل أو مكمل للدعم التقليدي للبحث والتطوير.
- تسهيل خلق الشركات الجديدة عن طريق التقليل من العقبات على مستوى القوانين والإعلام والتمويل.

- تعزيز سياسات الابتكار عن طريق:

- تحسين التقنيات والآليات التنظيمية الخاصة بالتقييم؛
- إدخال آليات جديدة لدعم الابتكار ونشر التكنولوجيا عن طريق تشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؛
- إزالة العقبات أمام التعاون التكنولوجي الدولي، مع إضفاء الشفافية على القوانين المسيرة والمنظمة لمساهمة الأجانب في البرامج الوطنية للبحث وكذا خلق صيغة قانونية مؤكدة لحقوق الملكية الفكرية؛
- كما انجر عن عولمة النشاط الاقتصادي وتسارعها في الآونة الأخيرة في الدول المصنعة عوامل كثيرة منها : إيداع براءات الاختراع في خارج أوطانها من طرف مؤسساتها، ازدياد أهمية استثمارات البحث المباشرة، تفاقم المخالفات الاستراتيجية الدولية في ميدان العلم والتكنولوجيا.

تحت ضغوط العولمة، بادرت كل الدول المتقدمة إلى وضع سياسات تهدف إلى تعزيز وتحسين طاقاتها الابتكارية المحلية، حيث راحت توفر كل الظروف المناسبة للابتكار الصناعي عن طريق ترقية اليد العاملة ذات التأهيل العالي وتعزيز ديناميكية القاعدة البحثية.

في هذا الشأن، اتخذت الكثير من الإجراءات القاضية بسد كل الثغرات التي من شأنها منع السير المنسجم للمكونات المختلفة للنظام الوطني للابتكار والهيئات اللازمة للابتكار الصناعي.

ومن هنا سهرت هذه الدول على تسهيل حركة المعارف داخل نظام الابتكار بأكمله، مع وضع التكنولوجيات والمعلومات تحت تصرف الشركات والهيئات وتسهيل التعاون بين كل الأطراف المعنية بالابتكار.

وموازاة مع ذلك، تقوم تلك الدول بإنجاز ثلاثة أهداف كبرى، هي على التوالي:

- منع هجرة البحث والتطوير الوطني؛
- تشجيع فروع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار في البحث والتطوير داخل الاقتصاد الوطني؛
- تعزيز الروابط بين النظام الوطني للابتكار والنظام الدولي للابتكار والاستفادة من غنائم البحث والتطوير المنجز في الخارج.

إنّ المنتظر من كل هذه الإجراءات هو تكاثر ونمو الإنتاجية، خلق الثروة ومناصب الشغل وتنمية الصادرات الصناعية[1].

ثالثا: دور منتجات الهندسة المالية في تحقيق البعد البيئي:

تضم منتجات الهندسة المالية الموجهة لحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية مجموعة واسعة من المنتجات يمكن حصرها فيما يلي:

1-السندات الخضراء (Green Bonds):

السند الأخضر هو صك استدانة يصدر لتعبئة أموال خصيصا لمساندة مشروعات متصلة بالمناخ أو البيئة.

وهذا الاستخدام المحدد للأموال التي تتم تعبئتها لمساندة تمويل مشروعات معيّنة هو الذي يميِّز السندات الخضراء عن السندات التقليدية, ولذلك، فإنّه فضلا عن تقييم الخصائص المالية المعيارية مثل أجل الاستحقاق وقسيمة الأرباح والسعر والتصنيف الائتماني لمصدر السندات، يقوم المستثمرون أيضا بتقييم الأهداف البيئية المحددة للمشروعات التي تهدف السندات إلى مساندتها.

تتيح السندات الخضراء لمصدرها الوصول إلى مختلف المستثمرين والارتقاء بمؤهلاتهم البيئية فعلى سبيل المثال، قام البنك الدولي بتصميم السند الأخضر في إطار برنامجه العام للسندات لتلبية طلبات مستثمرين يهتمون بالاستثمارات المستدامة والمسؤولة، ولتعزيز مساندته لمشروعات التخفيف من آثار تغير المناخ في البلدان الأعضاء المقترضة, ويعرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير باعتباره مؤسسة تنمية تعاونية متعددة الأطراف، التسعير نفسه في قروضه لكل البلدان الأعضاء بأسعار فائدة تعكس متوسط تكاليف قروضه الكلية مضافا إليها نسبة مئوية معيّنة ونظرا لأنّ السندات الخضراء للبنك جزء من برنامجه العام للتمويل، فإنّ أسعار الإقراض في المشروعات التي يتضمّنها برنامج البنك للسندات الخضراء تلقى المعاملة نفسها التي تحظى بها قروض البنك الأخرى.

وفي حالة مؤسسة التمويل الدولية، تكون السندات الخضراء موجهة إلى الاستثمارات في الطاقة المتجددة والاستثمارات في ترشيد كفاءة استخدام الطاقة.

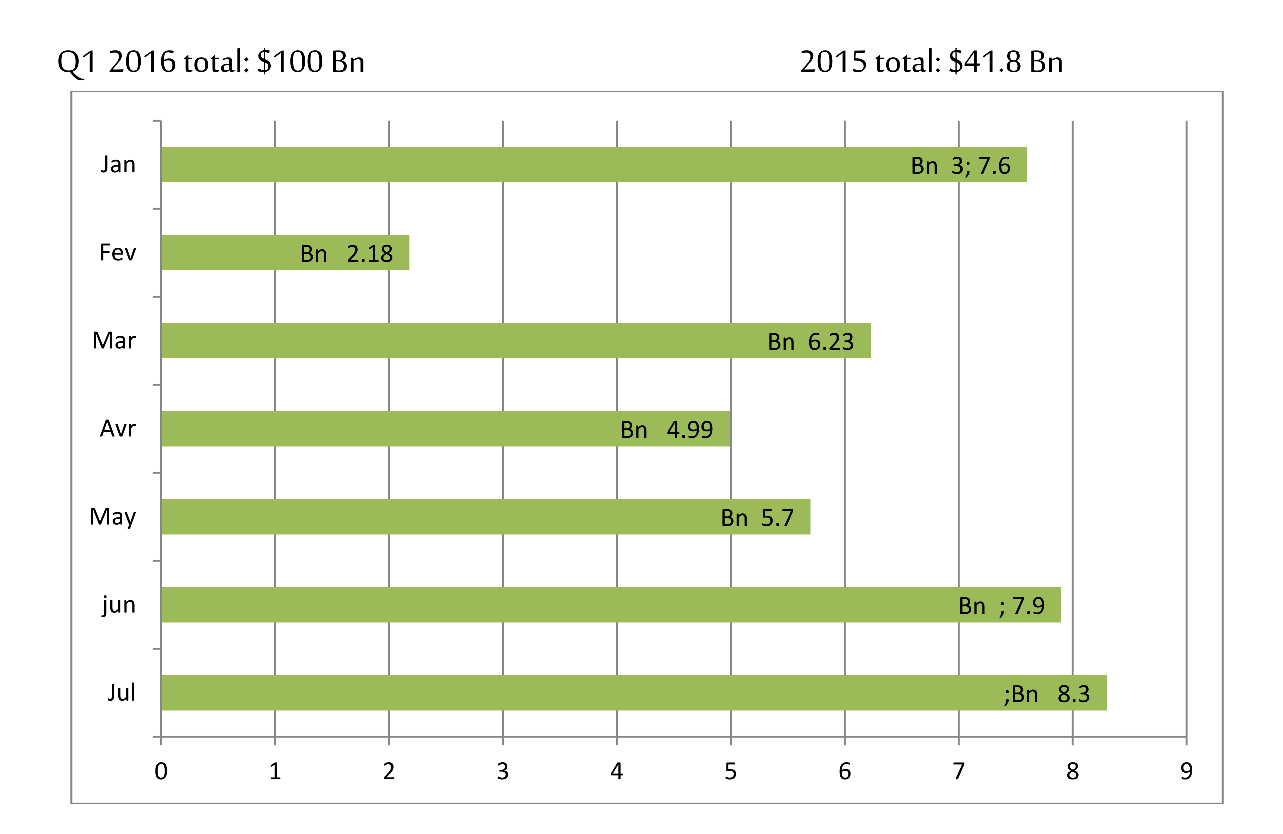
وتنبِّه مبادئ السندات الخضراء إلى عدة فئات عامة من المشروعات المؤهلة المحتملة ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الطاقة المتجددة؛
- كفاءة استخدام الطاقة(ومنها المباني التي تتسم بالكفاءة)؛
- الإدارة المستدامة للنفايات؛

[1] عبد الحكيم بن نكاع،" **متطلبات النهوض بالإبداع والابتكار**", مقال على موقع الدكتور القنطاقجي www.kantakji.com, تاريخ التصفح, 2016/08/07, 17.16.

- الاستخدام المستدام للأراضي(ومن ذلك الغابات والزراعة المستدامة)؛
- حفظ التنوع الحيوي؛
- النقل النظيف؛
- الإدارة المستدامة للمياه(ومن ذلك المياه النظيفة و/أو مياه الشرب النظيفة)؛
- التكيف مع تغير المناخ[1].

الشكل رقم (01): سوق السندات الخضراء سنة 2016(بليون دولار$)



Source: Green Bonds Market 2016, Date De Consultation: 07/07/2016,17.25 www.climatebonds.net

بلغ سوق السندات الخضراء في الربع الأول من سنة 2016 مستويات هائلة من التداول حيث سجل حجم الاستثمار فيها أرقاما قياسية بلغت 42 بليون دولار مقارنة بسنة 2015 الذي كان يمثل هذا الرقم وحده حجم الاستثمار لعام كامل, وجاء هذا نتيجة زيادة الوعي بإصدارها وزيادة عدد المستثمرين المقبلين عليها ومن الأهداف التي وضعتها الحكومات نهاية سنة 2016 أن يصل حجم الاستثمار فيها 100 بليون دولار, ومن المتوقع أن تلقى السندات الخضراء رواجا كبيرا في السنوات المقبلة لمكافحة زيادة حجم التلوث والتغيرات المناخية ومكافحة التهديدات التي تواجه البيئة.

[1] **What are Green Bonds?** , The World Bank Treasury, 2015, p p : 23-30 , Pdf.

2-سندات المناخ (Climat Bonds) :

سندات المناخ هي سندات غير هادفة للربح تعمل من أجل تعبئة أسواق السندات وإيجاد حلول لتغير المناخ, تركز على المستثمرين بهدف خفض تكلفة رأس المال والاستثمارات المتصلة بتغير المناخ وفى نفس الوقت تعمل على إقامة استثمارات آمنة ملائمة لاحتياجات التأمين والمعاشات التقاعدية[1].

3-سندات الأداء البيئي (Environnemental Performance Bonds):

حيث يقوم المستفيد أو المتعامل بتقديم سندات يلتزم بموجبها بمبلغ معين يغطي التكلفة اللازمة لإعادة تأهيل الموقع أو المنطقة التي تمّ العمل فيها, وفي حالة إيفاء المتعاملين بالتزاماتهم اتجاه البيئة عادة تأهيل الموقع كما كان فإنّ هذه السندات ترجع إليهم وإن كان من الممكن الاحتفاظ بجزء من هذه السندات لضمان علاج المشاكل أو التأثيرات السلبية التي تظهر بعد فترة[2].

4-تصاريح التلوث القابلة للتداول (Pollution Permits Tradable):

تصاريح التلوث القابلة للتداول تعتبر سياسة مكافحة التلوث بالولايات المتحدة وقد تطورت كثيرا منذ إنشائها في منتصف السبعينات, وهي عبارة عن حقوق بيع وشراء التلوث الفعلي المتوقع من انبعاثات المؤسسات الصناعية أو المحتمل في الأسواق وبالتالي يكون التلوث موجها من قبل السوق مع القدرة على التحكم فيه[3].

الخاتمة:

تعتبر الأزمات التي يشهدها العالم اليوم من الأزمة المالية الأخيرة إلى أزمة المناخ والتلوث البيئي وندرة المياه السبب الذي دفع بالحكومات للبحث عن سبل وأدوات لتحقيق التنمية المستدامة التي تعتبر

أفضل حل لتحقيق النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي والرقي الاجتماعي في بيئة نظيفة خالية من جميع المشاكل الراهنة.

إنّ العمل على طرح ابتكارات تزيد من كفاءة النظام المالي وابتكارات تطور القاعدة العلمية والبحث العلمي وطرح منتجات مالية بيئية تمول الاستثمارات النظيفة الأمر الذي من شأنه تخفيض الاعتماد على الاقتصاد الأحفوري هو سبيل لتحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] **Climate Bonds Initiative**, date de consultation: 07/08/2016, 13.20 http://www.gogreenbonds.org.

[2] - أوصالح عبد الحليم," **فعالية الهندسة المالية في التحول نحو الإقتصاد الأخضر**", بحث مقدم للملتقى الدولي," منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية", جامعة سطيف1, يومي 5و6 ماي 2014, الجزائر, ص:23.

[3] Tietenberg, T. H. **"Tradable Permits and the Control of Air Pollution-Lessons from the United States"** Zeitschrift für Angewandte Umweltforschung, Waterville, USA,1998, P: 01.

لخصت هذه الورقة إلى أنّ الهندسة المالية من أفضل البدائل التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير التمويل للمشاريع الإنتاجية كما تساهم في تحقيق التطور التكنولوجي عن طريق وضع قاعدة علمية للبحث والتطوير واستعمال تكنولوجيا حديثة, كما تعمل الهندسة المالية على تحقيق البعد البيئي من خلال طرح منتجات في مجال الاستثمارات النظيفة بمعايير محددة بما يساعد في التحكم في التلوث وكميات الطاقة المستهلكة ومواجهة تحديات تغير المناخ.

التوصيات:

- تفعيل العمل بالهندسة المالية في الأسواق المالية؛
- حث المؤسسات المالية والاقتصادية على العمل بمنتجات الهندسة المالية الخضراء؛
- إعطاء الأولوية للمشاريع الخاصة بتنمية الطاقات المتجددة كالطاقات الشمسية والريحية وتدوير النفايات المنزلية؛
- تشجيع مبادرات البحث العلمي والتطوير والابتكار التكنولوجي، التي تشمل الاقتصاد الأخضر وتعزز البعد البيئي في البرامج التربوية وفي التعليم بمختلف أسلاكه؛
- وضع وسائل للمراقبة والمتابعة للصناعات الملوثة، وإصدار قانون متعلق بالبيئة والتنمية المستدامة؛
- تشجيع المؤسسات التي تعتمد في نشاطها على الابتكار والطاقات المتجددة.

قائمة المراجع:

1- آسيا قاسمي,**"التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية"**, بحث مقدم للملتقى الدولي الثاني," السياسات والتجارب التمويلية بالمجال العربي والمتوسطي, التحديات- التوجهات-الآفاق", جامعة باجة, يومي 26و27 أفريل, تونس, .2012

2- أوصالح عبد الحليم,**" فعالية الهندسة المالية في التحول نحو الإقتصاد الأخضر"**, بحث مقدم للملتقى الدولي," منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية", جامعة سطيف1, يومي 5و6 ماي, الجزائر, 2014.

3- بلغنامي نجاة وسيلة, عرابي محفوظ,**" الإطار المفاهيمي للهندسة المالية الإسلامية ومزايا تطبيقاتها (دراسة تحليلية)"**, بحث مقدم للملتقى الدولي الثالث للصناعة المالية الإسلامية," إشكالية إدماج المنتجات المالية الاسلامية في السوق المالي الجزائري", يومي 12و13 أفريل, المدرسة العليا للتجارة, الجزائر, .2016

4- بريش السعيد, شابي حليمة,**" دور التنويع الإقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة"**, بحث مقدم للملتقى الدولي حول,"إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة", جامعة المسيلة, يومي 15 و16 نوفمبر, الجزائر,.2011

5- جليل كاظم مدلول العارضي,**"الهندسة المالية وأدواتها المشتقة مفاهيم نظرية وتطبيقية"**, الطبعة الأولى, دار المنهجية للنشر والتوزيع, .2015

6- رايس حدة, زكية بوستة," **التنظير الشرعي لمنتجات الهندسة المالية-الخيارات المالية** ", بحث مقدم للملتقى الدولي," منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية", جامعة سطيف1, يومي 5و6 ماي الجزائر, .2014.

7- عبد الكريم قندوز،" **الهندسة المالية الأسلامية**"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد الاسلامي، المجلد 20, العدد02,المملكة العربية السعودية, 2007.

8- عبد الكريم أحمد قندوز," **الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق**", مؤسسة الرسالة ناشرون, بيروت, لبنان, 2008.

9- عبد الكريم قندوز,"**الهندسة المالية الاسلامية**", مجلة جامعة الملك عبد العزيز, الاقتصاد الإسلامي, المجلد20, العدد02, المملكة العربية السعودية, ص:.2007

10- سامي سويلم," **صناعة الهندسة المالية، نظرات في المنهج الاسلامي**"، نسخة منقحة, بيت المشورة للتدريب, الكويت, 2004.

11- سمير عبد الحميد رضوان حسن," **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها**", دار النشر للجامعات, الطبعة الأولى, القاهرة, مصر, .2004

12- ساسية جدي," **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان**", مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية (منشورة), جامعة بسكرة, الجزائر, 2015.

13- سمير خيري مرسي غانم," **معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي-دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية**", بحث مقدم للملتقى الدولي," مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي", جامعة قالمة, يومي 03و04 ديسمبر, الجزائر, 2012.

14- منير ابراهيم هندي," **الفكر الحديث في ادارة المخاطر-الهندسة المالية بإستخدام التوريق والمشتقات**", منشأة المعارف, مصر, 2003.

15- نسرين بن زواوي," **إعادة الهندسة المالية لسوق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمات** ", مجلة الملك عبد العزيز, الإقتصاد الإسلامي, العدد 12, المملكة العربية السعودية, جوان 2014.

16- نورين بومدين," **منتجات الهندسة المالية كمدخل لتفعيل سوق الأوراق المالية**", مجلة دراسات ادارية, المجلد 05, العدد 10, جامعة البصرة, العراق, 2013 .

17- لعمش آمال, شرفي سارة," **أهمية منتجات الهندسة المالية في الصناعة المصرفية الإسلامية-تجربة مصرف الإمارات الإسلامي في إصدار صكوك الاجارة**", بحث مقدم للملتقى الدولي," منتجات وتطبيقات الإبتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية", جامعة سطيف1, يومي 5و6 ماي, الجزائر, .2014

18- هويدي عبد الجليل,"**العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة**",مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية, جامعة الوادي, الجزائر, العدد09, ديسمبر 2014.

19- Green Bonds Market 2016, Date De Consultation: 07/07/2016,17.25 www.climatebonds.net

20- What are Green Bonds? , The World Bank Treasury, 2015, p p : 23-30 , Pdf

21-Climate Bonds Initiative, date de consultation: 07/08/2016, 13.20 http://www.gogreenbonds.org.

22- Tietenberg, T. H**. “Tradable Permits and the Control of Air Pollution-Lessons from the United States“** Zeitschrift für Angewandte Umweltforschung, Waterville, USA,1998.

تأثيـر ابتكـار التعبئة والتغليـف

علـى السلـوك الشرائـي للمستهـلك الجزائـري

د.بن منصـور الهـام

جامعـة تلمسـان

الملخـص:

إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد اصبح اليوم يمثل اكبر تحدّ، وأعظم خطر أمام المؤسسات العالمية عامة والمؤسسات الجزائرية خاصّة، هذا لما يحتويه من تعقيد وتنافسية وضرورة الابتكار والتجديد في جميع الأصعدة والمجالات، وهذا ما أدى إلى ضرورة البحث عن احدث الوسائل والسياسات للإبداع في المنتجات التي يتم عرضها في الأسواق.

ومن بين هذه السياسات المتبعة نجد التعبئة والتغليف التي أصبحت اكبر جاذب للمستهلك نحو السلعة، واكبر جانب تعتمد عليه المؤسسات للنجاح والتغلغل في الأسواق المحلية والعالمية، ولكن في ظل البيئة التنافسية الراهنة والتسارع المستمر في التكنولوجيات الحديثة كان لابد على هذه الأخيرة الابتكار في الأغلفة والعبوات بما يتناسب مع المتطلبات والاحتياجات المتزايدة للمستهلك وإرضائه للحفاظ عليه.

وعليه نجد ان الابتكار في التعبئة والتغليف اصبح من اهم الركائز التي تقوم عليها العديد من المؤسسات الناجحة، عبر التجديد المستمر في شكل وحجم ومواد التغليف مما يجعل المستهلك في ترقب دائم نحو الأفضل باعتبار الغلاف المعيار الأول الذي يتم الاعتماد عليه للانجذاب للمنتج قبل الاطلاع عليه.

الكلمات المفتاحية: الابتكار التعبئة والتغليف، السلوك الشرائي، المستهلك.

Summary:

The new global economic order today represents the biggest challenge, and the greatest danger to the general global institutions and private institutions of Algeria, this as it contains the complexity and competitiveness and the need for innovation in all levels and areas, and this is what led to the need to search for the latest tools and policies for Innovation in products that are displayed in the markets.

Among these are followed policies we find packaging that has become the biggest attraction to the consumer about the product, and the largest side depends upon institutions of success and penetration in the local and global markets, but in the current competitive environment and continued acceleration in the modern technologies had to be on this recent innovation in striking cases and containers commensurate with the requirements and needs of the growing consumer and picky maintain it.

Accordingly, we find that innovation in packaging has become of the most important pillars of the many successful enterprises, through constant renewal in shape, size and packaging materials, making the consumer in constant anticipation for the better as cover first criterion that is relied upon for the attraction of the product before accessed.

Keywords: innovation, packaging, purchasing behavior, the consumer.

مقدمـة:

نتيجة لاشتداد حدّة المنافسة بيت المنتجين ورجال الأعمال ،والتغير المستمر في احتياجات ورغبات وتنوع أذواق المستهلك، واتساع حجم البدائل والخيارات المتاحة أمامه، أدت الضرورة الحتمية بمختلف المؤسسات إلى التركيز على هذا الأخير عبر دراسة سلوكه وتحليل اهم قراراته الشرائية.

وعلى هذا الأساس بدأ عمل الباحثين والمسؤولين والمهتمين بالمجال التسويقي بالبحث عن احدث الطرق وأجدد الأساليب لتميز منتجات المؤسسة عن بقية البدائل المنافسة في نفس السوق، ومن اهم هذه السياسات التسويقية العمل على الابتكار في الشكل الخارجي للغلاف والعبوة الحاملة للمنتج أي الاهتمام بالإبداع والتطوير للصورة المرئية لهذا الأخير التي تعتبر الجاذب الأول للمشتري قبل الاطلاع على المحتوى.

وعليه نجد ان اكبر واهم المؤسسات الكبرى في العالم أصبحت تولي الغلاف والعبوة بالغ الأهمية عند تسويق منتج سواء جديد على الأسواق او معروف من قبل، عبر إجراء بحوث ودراسات متواصلة حول أجدَدِ الابتكارات في هذا المجال وذلك للتأثير المباشر على المستهلك والحفاظ عليه وكسب وفائه للمؤسسة المنتجة او المسوقة وعدم تحوله الى المنتجات المنافسة.

ومن هنا يمكننا أن نصوغ الإشكالية الرئيسية التي تقود مسيرة العمل البحثي في الاتي:

ما مدى تأثير الابتكار في التعبئة والتغليف على السلوك الشرائي للمستهلك في الجزائر؟

أولا: أساسيات هامة حول الابتكـار

1- تعريف الابتكار: لا يوجد تعريف محدد للابتكار لاعتباره يضم مجهود العديد من الأفراد في المؤسسة الواحدة، ولكن من ابرز التعاريف الحديثة للابتكار نجد:

- حسب المنظور الاقتصادي: الابتكار هو وظيفة خاصة للعلاقات الريادية التي تنضج بها الأعمال الحالية والخدمات والمبادرات الجديدة من خلال الفرد وحده، وهي الوسائل التي يبتكر بها الريادي موارد الإنتاج جديدة ذات قيمة ويمنح الموارد الحالية إمكانية تعزيزية لتوليد القيمة.[1]
- كما يمكن تعريف الابتكار على أنه التجديد الذي قد يتضمن استغلال اختراع او طريقة تكنولوجية معروفة لإنتاج منتج جديد او معروف بطرق إنتاجية جديدة".[2]

2- أنواع الابتكـار:[3]توجد العديد من أنواع الابتكارات والتي يمكن إحصاؤها في التالي:

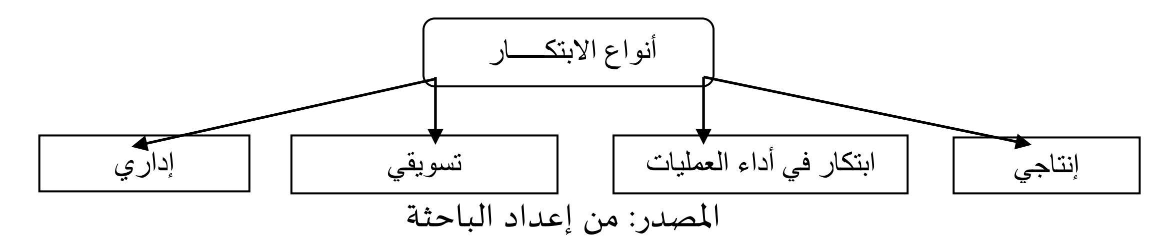
الشكل رقم (01): أنواع الابتكار

---

[1] DAL PONT Jean-Pierre , « L´entreprise Industrielle »,Techniques de l ingénieu ,Vol.AG 10-1.Paris 1999,p 36.

[2] محمد سعيد اوكيل، اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي،الجزائر،1994،ص 54.

[3] www.edera.com



المصدر: من إعداد الباحثة

2-1- الابتكار الإنتاجي:

وهو الابتكار الذي يكون على المستوى الإنتاجي لمختلف السلع.

2-2- الابتكار في أداء العمليات:

ونعني به عمل المؤسسة على تطوير مختلف عملياتها الإنتاجية التي تقوم بها بشكل دوري ودائم ومن أبرز الأمثلة على ذلك:

الجدول رقم (01): الابتكار في أداء العمليات

نوع العملية	الابتكار في أداء العمليات
تسويقية	الانتقال من تسويق المنتج عبر البريد إلى التسويق الإلكتروني عبر الأنترنيت.
إدارية	الإدارة المحلية المنضبطة ثم الانتقال إلى الإدارة المتحررة بمزيد من الإبداع والتجديد.
تنظيمية	الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة كالكمبيوتر بدلا من القلم العادي.
تخطيطية	تكوين العمال الحاليين للمؤسسة ثم البحث عن كفاءات علمية جديدة للاستفادة منها.
إنتاجية	العمل على الرفع من جودة المنتج ثم التصميم الجديد له حسب رغبات المستهلك.

المصدر: من إعداد الباحثة

2-3- الابتكار التسويقي:

هو الابتكار في تسويق المنتج للمستهلك النهائي عبر العديد من التقنيات كالألوان الجذابة والنقوش المستحدثة التي تلفت الانتباه نحو السلعة وتدفع الزبون لاتخاذ القرار الشرائي ومن اكبر الأمثلة على الابتكار في المجال التسويقي نجد:

"ساعات سواتش" التي تفوقت على جميع الساعات السويسرية واليابانية لاعتمادها على الابتكار التسويقي اكثر من التركيز على السعر والتكلفة فهي معروفة بارتفاع الأسعار وانخفاض نوعا ما للجودة مقارنة بمنافسيها في الأسواق ولكن اعتمادها للألوان الجذابة والرسومات والنقوشات المبتكرة دفع بها إلى احتلال الصدارة

2-4- الابتكار الإداري:

هذا النوع من الابتكار نقصد به: إخراج وتوليد الطاقات الكامنة داخل الموظفين العاملين بالمؤسسة مهما كان نوع النشاط الذي تقوم به وذلك عبر التحفيزات والرفع من الأجور والعلاوات إضافة إلى الاستفادة من الخبرات والمهارات المكتسبة سواء داخل المؤسسة او من دورات التكوين المستمرة للمؤسسة طوال السنة.

3- مميزات الابتكار:

من اهم وابرز الصفات والميزات التي يتصف بها الابتكار العلمي نجد التالي:[1]

❖ الحداثة: أي الاعتماد على المعلومات الجديدة والدقيقة والعلمية البحتة، وكل ما خالف هذا يعتبر بعيدا كل البعد عن الابتكار التقني.

❖ الرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية: أي ان الابتكار العلمي والتقني الصحيح هو ذلك الذي يهدف الى الزيادة من حجم الإنتاج ومستوى الإنتاجية سواء الساعية او اليومية للعامل الواحد عبر تطوير وسائل وآلات العمل أو ابتكار تقنيات جديدة لحث الموظف على بذل المزيد من المجهود ومضاعفة القدرة على الإنتاج.

❖ التوسع والتغلغل في الأسواق نتيجة لارتفاع ضغط المنافسة بين المنتجين والمصنعين كان لابد من الابتكار في المنتجات المعروضة على المستهلك الذي هو في طلب مستمر لكل ما هو جديد، وهذا ما أدى إلى اعتبار الابتكار احد اهم الأسس للبقاء والاستمرار في دائرة المنافسة السوقية الداخلية والخارجية.

❖ التقليل من المصاريف والتكاليف الإنتاجية: ان الابتكار الفعال هو الذي يزيح على عاتق المؤسسة اكبر قدر ممكن من التكاليف التي قد تتحملها المؤسسة، هذا فضلا عن الرفع في المقابل من الربح والفائدة التي تبتغي هذه الأخيرة بلوغها.

4- الفرق بين الابتكار والإبداع والتجديد؟

هناك العديد من الناس أو الباحثين يواجهون خلط بين المصطلحين في المعنى بين الإبداع والابتكار والتجديد.

والجدول رقم (02) يوضح ذلك:

الفرق بين الابتكار الإبداع، التجديد		
الابتكار	الإبداع	التجديد
هو عبارة "عن **إبداع** يتجسد على ارض الواقع اي تحويل فكرة ما من معنى غير ملموس إلى شيء مادي ملموس (سلعة، منتوج...) من شانه دخول الأسواق والتداول بين المنتجين والمستهلكين	هو" العمل على إدخال او خلق عنصر إنتاجي جديد على وظيفة جديدة من الوظائف التي تنشا عليها المؤسسة للوصول الى نتائج افضل وأحسن من النتائج السابقة واكبر مثال على ذلك: إدخال جهاز الكمبيوتر على وظيفة الإدارة الحديثة للتسريع في العمل واكتساب الوقت وتحقيق اكبر ربحية للمنظمة التي تعتمد عليه.	هو عبارة عن استبدال عنصر قديم كانت تعتمد عليه المؤسسة في السابق بعنصر إنتاجي جديد للقيام بنفس الوظيفة ولكن بفاعلية احسن.

[1] Bernasconi M , « Création d΄entreprises technologiques : Un modèle intégrateur en trois temps, Séminaire AIRPME ,23-24 octobre 2003,Agadir-Maroc.

المصدر: من إعداد الباحثة

5- العوامل المؤثرة في الابتكار:إن النشاط الابتكاري ظاهرة معقدة وديناميكية مما يعني وجود عوامل عديدة تتداخل في تكوينه وتطوره، كما أن هذه العوامل قد تكون فعالة في تكوين وتحفيز النشاط الابتكاري في ظروف معينة، ولا تكون كذلك في ظروف أخرى وربما هذا ما يزيد في درجة تعقيده.

ومع هذا فإن الدراسات الكثيرة التي تناولت الابتكار والنشاط الابتكاري قد ساهمت في تحديد الكثير من هذه العوامل المؤثرة فيه وهناك ثلاث مجموعات من العوامل المترابطة وذات التأثير المتبادل المؤثرة في الابتكار وهي :مجموعة الخصائص الشخصية على مستوى الفرد المبتكر ،مجموعة الخصائص التنظيمية في المؤسسة ومجموعة عوامل البيئة العامة في المجتمع[1]

وعليه من اهم العوامل التي تؤثر في الابتكار نجد:

5-1- العوامل الشخصية(الفردية):حسب **شارلز مارجيريسون** يرى ان المبتكرين يتميزون بجملة من الصفات عن غيرهم من البشر ومن هذه الميزات نجد:[2]

✓ **الميل الى التعقيد**: وذلك من خلال تفكيرهم بأشياء غير مألوفة لحل المشاكل الصعبة والمعقدة بخلاف الأفراد العاديين.

✓ **حالة الشك**:وهي مرتبطة بالخاصية الأولى، فالمبتكر يميل إلى الشك وهو ما يقوده إلى طرح أسئلة غير مألوفة عن كل شيء وربما قد تطال هذه الأسئلة حتى البديهيات، فنيوتن طرح تساؤله المشهور ماذا لم تسقط التفاحة إلى الأعلى خلافا لمألوف السقوط يكون إلى الأسفل، هذا التساؤل الذي طال بديهية سقوط الأشياء إلى الأسفل جعله يتوصل إلى اكتشاف قانون الجاذبية، ولذا فإن حالة الشك الملازمة للمبتكر تجعله دائما يطرح التساؤلات إلى أن يصل للنتيجة التي لابد منها والمتمثلة في إيجاد حل لمشكلة معينة أو تفسيرات جديدة للظواهر القديمة أو التوصل إلى الجديد الذي لم يظهر إلا في تساؤلاته.

✓ **الحدس**: قد يعمل المبتكر بمنهجية علمية في تحديد المشكلة وجمع المعلومات، إلا أن التعمق في التصور وتجاوز الارتباطات الظاهرة إلى الارتباطات غير الظاهرة يتطلب الحدس، والحدس هو الاستبطان الذاتي والنظر إلى الأشياء بعيدا أو خارج علاقتها الموضوعية الصلبة، وعادة ما نجد الأفراد المبتكرون هم الذين يتمتعون بالقدرة على الاستبطان والقدرة على تصحيح المسار، ويوضح على أهمية الاستبطان وتصحيح الذات، كمقدرتين لتمكين الأفراد من استخدام(Bois 1978) والاستفادة من طاقاتهم الكامنة الفطرية والمكتسبة[3]

---

[1] نجم عبود نجم ، ادارة الابتكار "المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة" ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان/ الأردن، 2003، ص 129.

[2] شارلز مارجيريسون، القيادة بالفريق، ترجمة :سرورعلي إبراهيم سرور، دارالمريخ للنشر، الرياض/السعودية، 2005 ، ص72 .

[3] ابتهاج العالي، دور المدير العربي في الإبداع والتميز، المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة" الإبداع والتجديد"،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ/ مصر، أيام 27- 29 نوفمبر 2004 ، ص64.

✓ **الإنجاز الذاتي:** إن المبتكر يتسم بأنه محفز بالإنجاز الذاتي فلا الحوافز الخارجية تدفعه ولا صعوبة المشكلات تعيقه، وإنما المحرك الذاتي لديه هو الدافعية الذاتية وحب ما يقوم به حيث يلعبان دور المحفز له فهو يشعر بأن ما يقوم به جزء من حياته [1]

5-2- العوامل التنظيمية: إن المؤسسات تمثل إطارا تنظيميا بالغ التأثير على النشاط الابتكاري للأفراد، فالأفراد لا يعملون في الفراغ ولا يمكنهم أن يعملوا خارج محيطهم وسياقهم التنظيمي، وقد أثبتت الدراسات بأن الظروف التنظيمية داخل المؤسسات تؤثر على الجهد الابتكاري من خلال تأثيرها على الأفراد ذوي الخصائص الابتكارية، وفيما يلي أهم العوامل التنظيمية المؤثرة في الابتكار:

5-2-1- استراتيجية المؤسسة: وهنا يمكن أن نميز بين نمطين من الشركات، شركات تتبع استراتيجية ابتكارية وهي المؤسسات التي تجعل من الابتكار مصدر لميزتها التنافسية في السوق وأحد أبعاد أدائها الاستراتيجي فيه والنمط الثاني يتبع استراتيجية موجهة نحو الحالة القائمة أي التكنولوجيا والمنتجات والخدمات الحالية، وبالطبع فإن النمط الأول يبحث عن المبتكرين ويوجد لهم مجالات وفرص كثيرة من أجل أن يقوموا بما عليهم في تكوين وتطوير قاعدة الشركة من الابتكارات، أما النمط الثاني فيواجه النشاط الابتكاري للحفاظ على الحالة القائمة[2]

5-2-2- القيادة وأسلوب الإدارة: لا شك في أن القيادة تلعب دورا فعالا في تحفيز أو إعاقة الابتكار داخل المؤسسة، حيث تعرف القيادة" على أنها ممارسة التأثير على الموظفين) العاملين(، بحيث يتعاونون فيما بينهم في سبيل تحقيق هدف مشترك[3].

5-2-3- الفريق: يعرف الفريق على أنه "تجمع لفردين أو أكثر في تفاعل منتظم مستقر على مدى فترة زمنية معينة لتجسيد اهتمام مشترك وتحقيق هدف مشترك "وقد أثبتت الدراسات تفوق أداء الفريق كوحدة للأداء على الفرد أو على الإدارات، كما أوضحت تجارب المؤسسات الناجحة أن التحول من الهيكل التنظيمي التقليدي إلى استخدام فرق العمل يمكن أن يشكل المناخ الأكثر ملائمة لتعزيز ودعم الابتكار، ولقد أصبحت المؤسسات تشجع استخدام هذه الفرق وخاصة الفرق المدارة ذاتيا لمواجهة خطرين:

- خطر التخصص الذي يمكن أن يوجد وظائف متخصصة أشبه ما تكون بالجزر المنعزلة داخل المؤسسة مما يفقد المؤسسة وحدة الحركة وتكامل الجهود ما بين أقسامها ووظائفها.
- خطر تحرير هذه الفرق مما هو ضروري من القواعد والإجراءات المتعبة من أجل استمرار العمل وضمان تدفق الموارد في المؤسسة.

---

[1] موسى اللوزي، التطوير التنظيمي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان/ الأردن، 2003 ، ص304 .

[2] Martinet A, « Stratégie et innovation »,Encyclopédie de l innovation Economica,2003,p 27.

[3] صالح بن سليمان الرشيد، نحو بناء إطارا منهجيا للإبداع وتميز الأعمال في المنظمات العربية، بحث مقدم ضمن المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة" الإبداع والتجديد"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر، أيام27-29 نوفمبر 2004،ص 35.

5-2-4- ثقافة المؤسسة: تعرف ثقافة المؤسسة على أنها" مجموعة القيم والعادات والمفاهيم والطقوس التي تكونت عبر الفترة الماضية التي تعطي للشركة تميزا معينا في عمل الأشياء[1]"

ونجد أن الشركات ذات النمط البيروقراطي تميل إلى المحافظة على ثقافتها الحالية، مما يجعلها غير ملائمة للابتكار وما يأتي به من مفاهيم وتقاليد وعادات جديدة، بخلاف المؤسسات القائمة على الابتكار والتي يفترض أنها تتسم بقدرة عالية على الابتكار الثقافي الذي يدخل تغييرات مهمة على الهياكل والسياسات والمفاهيم الحالية لصالح التغيير الثقافي وما يتناسب مع التوجه نحو الابتكار.

5-2-5- العامل المؤثر: إن الابتكار في الشركة يتأثر بالعامل المؤثر الذي يمكن أن يحفز على الابتكار أو يعيقه، ولذا يجب على المؤسسة مراعاة العامل المؤثر في كل ابتكار لضمان الظروف التنظيمية الملائمة للابتكار.

5-2-6- الاتصالات: تلعب الاتصالات دورا هاما داخل هيكل القيادة والإدارة، فهي تحافظ على تدفق وانسياب العمل داخلها، فكلما كانت هناك أنظمة جيدة للاتصالات كلما زادت كفاءة الأداء، وتعتبر الاتصالات وسيلة القادة في إدارة أنشطتهم وفي إدارة وتحقيق أهداف العمل، وبالتالي فإن الاتصالات تختلف حسب نوع القيادة ونمط المؤسسة، ففي المؤسسات القائمة على الابتكار تعمل الاتصالات على سهولة تكوين الفرق وتقاسم المعلومات بين أعضائها من جهة، وبين مختلف أقسام الشركة وإداراتها من جهة أخرى [2] وهذا ما يمكن أن تقوم به الاتصالات الشبكية حيث تؤدي إلى تعجيل حركية المعلومات والمعرفة ومن ثم تعجيل تخصيص الموارد واتخاذ القرارات، وخلافه في المؤسسة ذات التوجه البيروقراطي التي تكون الاتصالات جزء من الهيكل المحدد بخطوط الصلاحيات والمسؤوليات، مما يخلق عزلة الوظائف والأفراد، وبالتالي يحد هذا من قدرة المؤسسة على الابتكار والذي يكون أصلا غير مرغوب فيه.

5-3- مجموعة عوامل البيئة العامة في المجتمع: إن الفرد المبتكر مثله مثل الصوت لا يوجد من فراغ وإنما يولد في مجتمع يولي أهمية كبيرة بالابتكار ويعززه، فالإنسان ابن بيئته وبمعنى آخر فإن البيئة المحيطة بالشخص إما أن تساعد على ظهور الابتكار وتعمل على بقائه واستمراره، أو قد تمنع ظهوره واستمراره ولا تشجع إلا على التبعية والتقليد والنقل والمحاكاة وليس الأفراد فقط بل وأيضا المؤسسات فكلهما يتأثر بالعوامل البيئية العامة في المجتمع، ويمكن أن نشير فيما يأتي إلى عوامل البيئة العامة في المجتمع.[3]

5-3-1- الخصائص والنزعات السائدة في المجتمع:

---

[1] نجم عبود نجم ، مرجع سابق،ص 137.

[2] ناصر دادي عدون وهواري معراج،اليقظة التكنولوجية كعامل ابداع في المؤسسة الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني المنعقد بجامعة سيدي بلعباس، مجلة العلوم الاقتصادية،الجزائر،افريل 2005.

[3] سعيد يس عامر،الإدارة وتحديات التغيير، مركز وايد سيرفيس، القاهرة/ مصر، 2001 ، ص600 .

5-3-1-1- العوامل الاجتماعية والثقافية:إن تفاعل الفرد والمجتمع من العوامل والمتغيرات التي تحدد شخصية المبتكر وسلوكه، ويبدأ هذا التفاعل على مستوى الأسرة والتي تشكل البيئة الاجتماعية الأولى للفرد المبتكر، ثم يأتي بعد ذلك دور المؤسسات التعليمية والثقافية في تحفيز الفرد على الاهتمام بالإبداع والابتكار من خلال وسائل التربية والتوجيه الثقافي والحوافز.

5-3-1-2- العوامل السياسية: تعتبر العوامل السياسية : عنصرا حاسما في عملية الابتكار، وذلك أن الدعم المستمر من القيادات السياسية واقتناعها بأهمية الابتكار والإبداع في المجتمع، يؤدي إلى تفجير الطاقات الابتكارية من مستوى الفرد إلى مستوى المؤسسة والمجتمع، ويكون ذلك من خلال تشجيع المؤسسات والبرامج البحثية في مختلف المجالات وتخصيص الحوافز المادية والمعنوية ووضع المناهج التربوية والتعليمية التي تساعد على نمو القدرات الابتكارية والإبداعية.

5-3-2- القاعدة المؤسسية للبحث والتطوير في المجتمع: إن المجتمعات الموجهة نحو الابتكار عادة ما تستكمل بنيتها التحتية الضرورية من أجل الابتكارات وتعزيزها لصالح الأفراد المبتكرين والمؤسسات الابتكارية، ومن بين العوامل المؤثرة في هذه القاعدة:

-مراكز البحث والجامعات: حيث تساهم في خلق وتعزيز المكانة للباحثين المتميزين والمبتكرين.

-نظام البراءة الاختراع: يمكن أن نعرف براءة الاختراع على " أنها شهادة أو وثيقة تمنحها هيئات رسمية معينة تتضمن الاعتراف بالاختراع ما يخول لصاحبها شخصا كان أو مؤسسة حق الملكية[1]"

ثانيا: مفاهيم أساسية حول التعبئة والتغليف

1- مفهوم التعبئة والتغليف:

1-1- تعريف العبوة: هي الرسالة الاتصالية التي يرسلها المسوق إلى المستهلك، فالمستهلك يرى يوميا المئات من المنتجات في المحلات والمتاجر فالعبوة أصبحت تحل محل رجل البيع الذي يعمل على جذب انتباه المستهلك وإعطاء انطباع جيد عن المنتج.[2]

1-2- تعريف التغليف: هو احد الأبعاد الأساسية المكونة لمفهوم المنتج، لأنه يعزز صورته في أذهان المستهلكين حيث يعتبر من القضايا الهامة في التخطيط الاستراتيجي للمنتج[3]

1-3- تعريف التعبئة والتغليف: هي احد المكونات والعناصر المادية الشكلية للسلعة حيث تساعد على تشكيل إدراك وتصور المستهلك عن السلعة، كما يمثل احد أنواع الجاذبيات البيعية.[4]

2- أنواع الغلاف: يمكن تصنيف الغلاف إلى نوعين:[5]

---

[1] محمد سعيد اوكيل،مرجع سابق ،ص 165.

[2] شيماء السيد سالم،الاتصالات التسويقية المتكاملة،الطبعة الأولى،مجموعة النيل العربية،القاهرة/مصر،2006،ص271.

[3] ناجي معلا،.رائف توفيق ،أصول التسويق(مدخل تحليلي)،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان/الأردن،2001، ص186

[4] زكريا غرام،عبد الباسط حسونة،د.مصطفى الشيخ،مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق،الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان/ الأردن،2008،ص207.

[5] يحيى سعيد علي عيد،التسويق الدولي والمصدر الناجح،الطبعة الأولى،دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع،1997،ص158،157.

❖ **التغليف للشحن:** ويختص بالسلع التي تنقل لمسافات بعيدة وخاصة السلع المصدرة للخارج، باستثناء بعض المنتجات التي تشحن في شكل كتل كالخامات أو في شكل وسائل كالبترول الخام، وعليه يجب اختيار انسب وسائل التغليف من حيث عناصر التكلفة والفعالية والقبول من جانب الموزع أو الوكيل أو المستورد.ويبدأ الاختيار بتحديد وسيلة النقل حيث يتحدد على أساسها مدة الرحلة ونوع الحماية التي يحتاجها المنتج ضد السرقة أو التقلبات الجوية، ونظرا لان البضائع غالبا ما يتم تخزينها بالتغليف الذي تشحن به لابد من تحديد التغليف الذي يناسب وسيلة النقل وطريقة التوزيع والتخزين معا.

❖ **تغليف المنتج:** وهنا يجب مراعاة كل المتطلبات اللازمة لتغليف المنتج والتي تتناسب مع السوق المستهدفة ونوع المنتوج إذا كان صناعي أو استهلاكي.

كما يمكن تقسيم الأغلفة إلى نوعين:[1]

❖ **الغلاف المباشر(العبوة)**:وهو الغلاف الحاوي للسلعة مثل: الزجاج، العلب الكرتونية، الحاويات البلاستيكية، العبوات الالمنيومية....

❖ **الغلاف الخارجي:** ويتمثل في الغلاف الذي توضع فيه السلعة بغلافها الأول حيث يستغني عنه المستهلك بمجرد استخدام السلعة، فهو مجرد ديكور الذي عادة ما يشمل عدة رسومات وألوان وبيانات ونصوص...

3- خصائص التعبئة والتغليف الجيدة: للوصول إلى الغلاف والعبوة المناسبين اللذان يرضيان المؤسسة والمستهلك في نفس الوقت لابد من توفر الغلاف والعبوة على جملة من المميزات والخصائص والتي يمكن إيجازها في النقاط التالي:

- العمل على حماية المنتج من التعرية بشتى العوامل المؤدية إلى ذلك كالضوء، الحرارة، الرطوبة...
- السهولة في تداول المنتوج أثناء النقل والتفريغ والتخزين لمدة طويلة لتتم منفعة الحيازة.
- أن يكون الغلاف والعبوة اقتصاديين أي تحقيق اكبر الفوائد بأقل تكلفة ممكنة.
- سهولة الاستخدام وإعادة الاستخدام للمنتوج مرات عديدة.
- القدرة العالية على الترويج للفت الأنظار بالألوان ومواد التصنيع...[2]
- المرونة من حيث الحجم والوزن والمقاس.
- الملاءمة من حيث الشكل واللون والمواصفات للأسواق المختلفة.
- التمييز من حيث إمكانية تمييز السلعة عن غيرها والإعلان عنها.[3]
- الاقتصاد من حيث المواد الخام المستخدمة في الإنتاج وإمكانيات النقل والتفريغ.

---

[1] ناجي معلا،.رائف توفيق، نفس المرجع السابق،ص 187.

[2] محمد حافظ حجازي،المقدمة في التسويق، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية/مصر 2005، ص124.

[3] عادل المهدي،التسويق الدولي في ظل عولمة الأسواق،الطبعة الثانية،رامي سنتر للنشر والتوزيع،ص 148.

4- وظائف التعبئة والتغليف: من الأسباب التي زادت من اهتمام المنتجين ورجال التسويق بالتغليف الوظائف التي يؤديها الغلاف الجيد والتي تعود عليهم بأرباح ونتائج ملموسة ويمكن اختصارها في النقاط التالية الذكر:

✓ **وقاية وحماية المنتج:** حيث يعمل الغلاف الجيد على وقاية السلعة وتامين الحماية الكافية لها من كل المؤثرات الخارجية كالحرارة والرطوبة والتلوث البيئي مما يؤدي به إلى التلف أو التسرب والفساد وخاصة عند نقله أو تخزينه داخل المخازن لمدة طويلة أو حتى بعد بيعه للمستهلك.

✓ **تقديم المعلومات:** تنص القوانين والأنظمة على ضرورة تسجيل البيانات والمعلومات اللازمة على غلاف العبوة سواء كان المنتوج مخصصا للاستهلاك أو التصدير ومن أمثلة هذه المعلومات نجد: تاريخ الإنتاج، مدة الصلاحية، الوزن الصافي، المكونات الإنتاجية، اسم الشركة المنتجة وهنا تجدر الإشارة إلى انه يجب تسجيل هذه المعلومات باللغة التي تتناسب مع البلد الذي يتم التسويق إليه، وهنا نميز شكلين من البيانات المدونة على الغلاف:[1]

- **الشكل الإقناعي:** وهذا الشكل يركز على الجانب الترويجي للمنتج في المقام الأول، وبعدها الجانب المتعلق بتوفير اكبر قدر ممكن من المعلومات للمستهلك في المقام الثاني، إضافة إلى التركيز أكثر على الرسومات والصور والوجوهات التي تصمم خصيصا لأغلفة المنتجات.
- **الشكل الإخباري:** ويعمل هذا النمط على مساعدة المستهلكين على اختيار المنتج المناسب من بين كل البدائل المتاحة لهم ،إضافة إلى التقليل من التناقضات المعرفية والاختلافات بعد الشراء، إعطاء عناية للعمر الافتراضي واللون والخصائص والتعليمات الخاصة بالمحافظة عليه والمعايير والمواصفات الخاصة بمكوناته.

✓ **الإعلان والترويج للسلعة:** يطلق المنتجون والمسوقون لقب "رجل التسويق الصامت" على الغلاف فهو يعمل على مساعدة المستهلك على التعرف على السلعة بسهولة دون الاعتماد على البائع، إضافة إلى القدرة على تمييز السلعة عن غيرها من المنتجات المماثلة في الأسواق وهذا هو الهدف الأسمى الذي يطمح المستصنع في الوصول إليه، كما يمكن اعتبار الغلاف بمثابة وصف مختصر إلى ما تحتويه السلعة من جودة ومتانة ومقاس محدد والمواد الكيماوية المستعملة في التصنيع...إذن يلعب الغلاف دور المروج للمنتوج وخاصة إذا ما كانت السلعة جديدة لدى المستهلك حيث أثبتت الدراسات أن من أكثر الأسباب في زيادة المبيعات هو التغليف المتقن والحديث بمختلف أشكاله فقد أصبح من التقنيات الناجحة للترويج والإعلان عن المنتج.

✓ **التكيف والنمطية مع العادات الشرائية للمستهلك:** يعتبر عامل العادات الشرائية من العوامل المؤثرة غلى التصميم الحديث والمناسب للعبوة فمثلا نجد أن المستهلك الأمريكي يقوم بالشراء بمرات

---

[1] محمد عبد العظيم أبو النجا،إدارة التسويق- مدخل معاصر-،الطبعة الأولى،الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية /مصر، 2008م، ص319.

اقل من المستهلك الأوروبي وعليه يجب أن تتميز العبوات المخصصة للفرد الأمريكي بحجم اكبر من تلك العبوات المخصصة للفرد الأوربي، إضافة إلى الأحجام الخاصة بالاستهلاك العائلي يجب أن تختلف عن تلك المخصصة للاستهلاك الفردي في يتعلق بحجم العبوات.[1]

ثالثا: اطار عام حول السلوك الشرائي للمستهلك :

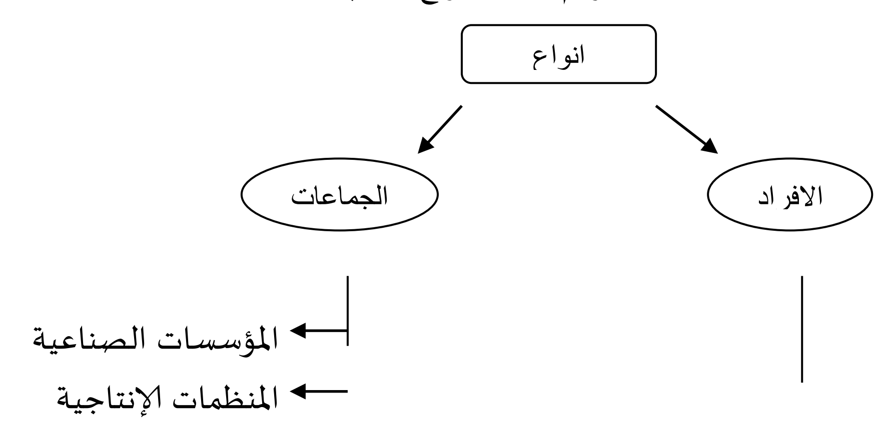
1- مفهوم سلوك المستهلك الشرائي:

1-1- تعريف السلوك: يعرف السلوك بوجه عام أنه" الاستجابة الحركية والفردية أي أنه الاستجابة الصادرة عن عضلات الكائن الحي، أو عن الغدة الموجودة في جسمه. ومن الباحثين من يعرف السلوك بأنه أي نشاط يصدر عن الكائن الحي نتيجة لعلاقته بظروف معينة، ويتمثل هذا في محاولاته المتكررة للتعديل أو للتغيير من هذه الظروف حتى تتناسب مع مقتضيات حياته."

1-2- مفهوم المستهلك: يعرف المستهلك بأنه "كل من يبادر إلى الحصول على خدمة أو سلعة يحتاجها، والسلع والخدمات تختلف في نوعيتها سواء للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيط .[2]

وعليه فان مصطلح المستهلك يشير إلى نوعين مختلفين من المستهلكين:[3] حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (02): أنواع المستهلكين



المصدر: من إعداد الباحثة

1-2-1- الأفراد: يمكن تعريف المستهلك بصفة شخصية:

المستهلك النهائي هو "من يقتني أو يشتري السلع بغرض الاستخدام الشخصي لها،أي لا يعيد تصنيعها أو إدخالها في استخدام آخر غير الاستخدام الشخصي لها"[4]

[1] محمد عبد العظيم أبو النجا، مرجع سابق،ص 318.

[2] مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة علمية دورية محكمة، العدد الرابع، جوان 2006 ، ص189 .

[3] P. paul van vracem - Matine Janssens_umflat-, comportement du consommateur (facteur d'influence externe: famille, groupes, culture ,Économie et entreprise) edition Deboeck-wesmael.s.a,1994,p13.

[4] أيمن علي عمر، قراءات في سلوك المستهلك، الدار الجامعة، الاسكندرية/مصر،2006، ص15

1-2-2- المنظمات أو المستهلكون الصناعيون: "المستهلك الصناعي هو "من يعيد استخدام السلعة أو أحد الأجزاء الصناعية التي تم تصنيعها في منطقة أخرى أو أجزاء أخرى للحصول على منتوج آخر يتم بيعه ويحقق الربح"[1]

1-3- مفهوم سلوك المستهلك الشرائي:

1-3-1- مفهوم سلوك المستهلك:"كافة الأنشطة التي يبذلها الأفراد في سبيل الحصول على السلع والخدمات والأفكار واستخدامها بما فيه من الأنشطة التي تسبق قرار الشراء وتؤثر في عملية الشراء ذاتها"[2]

كما يمكن تعريف سلوك المستهلك على انه:" جزء لا يتجزأ من السلوك الإنساني ويمثل الأنشطة والتصرفات التي يقوم المستهلكون بها أثناء بحثهم عن السلع والخدمات التي يحتاجون إليها بهدف إشباع حاجاتهم ورغباتهم وأثناء تقييمهم لها للحصول عليها واستعمالها والتخلص منها وما يصاحب ذلك من عمليات اتخاذ القرار[3]"

وهناك تعريف آخر: سلوك المستهلك هو:" الأفعال والتصرفات المباشرة للأفراد من أجل الحصول على السلعة أو الخدمة، ويتضمن إجراءات اتخاذ قرار الشراء[4]"

1-3-2- مفهوم السلوك الشرائي للمستهلك:

يقصد به " مختلف تصرفات المستهلكين النهائيين الذين يشترون السلع والخدمات من أجل استهلاكهم الشخصي"[5]

2- أنواع السلوك الشرائي للمستهلك:

وهناك عدة أنواع للسلوكات للنهائية:

❖ **سلوك شرائي معقد:**

يظهر هذا السلوك عندما يتدخل المستهلك بدرجة كبيرة في العملية الشرائية ويواجه اختلافات كبيرة بين العلامات التجارية المطروحة في السوق. وتتصف المنتوجات التي ينتهج فيها المستهلك السلوك الشرائي المعقد بأنها منتوجات مرتفعة الثمن، وغير متكررة الشراء، ويجهل المستهلك الكثير عن خصائصها الفنية، ويحتاج لتجميع المعلومات عنها قبل اتخاذ قرار الشراء.

❖ **سلوك شرائي باحث عن التنوع :**

---

[1] محمد إبراهيم عبيدات، سلوك المستهلك،(مدخل استراتيجي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الرابعة، 2004 ، ص12

[2] Dictionnaire sciences économiques et sociales –HACHET-2002.

[3] www .suhuf. net. Sa/2001jaz/apr/ec 18. Html , 23/03/2012.

[4] Claude dimauro.mc doy gall , Le marketing de la theorie a la pratique , Gaetan morin editeur, Que bec, canada , 1991, p : 62

[5] طارق طه ، إدارة التسويق، دار الجامعة الجديدة، إسكندرية/مصر، 2008 ، ص11

ينتج هذا السلوك عندما ينخفض تدخل المستهلك في العملية الشرائية، ويواجه اختلافات كبيرة بين العلامات التجارية للمنتوجات المطروحة في السوق. ولعل أوضح مثال على المنتوجات التي يتبع فيها المستهلك السلوك الشرائي الباحث عن التنوع هي، الحلويات، الخدمات الفندقية والسياحية . فعادة لا يبذل المستهلك جهدا كبيرا في تجميع المعلومات، ولا في المفاضلة والتقييم بين البدائل المتاحة في السوق.

❖ **سلوك شرائي اعتيادي** :

يمثل هذا السلوك في الحالات التي ينخفض تداخل المستهلك في العملية الشرائية، ويواجه اختلافات قليلة بين العلامات التجارية للمنتوجات المطروحة في السوق .فالمنتوجات التي يتبع فيها المستهلك السلوك الشرائي الاعتيادي، كالملح، السكر، الخبز، تتصف بتكرار معدلات شرائها، وانخفاض أثمانها، وعدم وجود اختلافات واضحة بين العلامات التجارية، ولا يجهد المستهلك نفسه كثيرا في تجميع المعلومات حولها، لمساعدته في اتخاذ قراره الشرائي، فعملية المفاضلة ليس لها وزن نسبي كبير.

❖ **سلوك شرائي مشوش** :

يحدث هذا السلوك عندما يتداخل المستهلك بدرجة كبيرة في العملية الشرائية، ويواجه اختلافات قليلة بين العلامات التجارية المطروحة في السوق للمنتوج. وتتصف المنتوجات التي يكون فيها السلوك الشرائي مشوشاً كالسجاد مثلا بأنها غير متكررة، ومرتفعة الثمن .

3- أهمية دراسة سلوك المستهلك الشرائي والصناعي:

3-1- الأهمية بالنسبة للمستهلك الفردي

تفيد دراسة سلوك المستهلك الفرد من خلال إمداده بكافة المعلومات التي تشكل ذخيرة أساسية تساعده في اتخاذ قرارات الشراء الناجحة التي تشبع حاجاته وتتوافق مع إمكانيته الشرائية وميوله وأذواقه، يضاف إلى ذلك أن نتائج دراسة سلوك المستهلك تقدم للمستهلك الفرد التسهيلات في تحديد احتياجاته ورغباته وحسب الأولويات التي تحددها موارده المالية من جهة وظروفه البيئية المحيطة) الأسرة والمجتمع من جهة أخرى.

3-2-الأهمية بالنسبة للأسرة كوحدة استهلاكية

يتخذ قرار الشراء في الأسرة أفرد ذو أهمية نسبية في عضوية الأسرة كالأب والأم، وعلى هؤلاء تقع مسؤولية اتخاذ القرار المناسب والذي يستفيد منه معظم أفراد الأسرة،[1] حيث قد يتمكن هؤلاء المؤثرون على القرار الشرائي في الأسرة من إجراء كافة التحليلات اللازمة لنقاط القوة أو الضعف لمختلف البدائل السلعية أو الخدمية المتاحة واختيار البديل أو العلامة من السلعة أو الخدمة التي تحقق أقصى إشباع ممكن للأسرة .كما تفيد دراسات سلوك المستهلك في تحديد مواعيد الشراء الأفضل للأسرة وأماكن التسوق الأكثر جاذبية وحسب الطبقة الاجتماعية للمشتري المستهلك[2]

[1] نصر كاسر المنصور،سلوك المستهلك :مدخل الإعلان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006 ص 64.

[2] محمد إبراهيم عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص-17-18.

3-3- الأهمية بالنسبة للمؤسسات الصناعية والتجارية

أ ما المؤسسات الصناعية والتجارية، فتبرز الأهمية الكبيرة لتبني إدارات تلك المؤسسات لنتائج دراسات سلوك المستهلك عند تخطيط ما يجب إنتاجه كما ونوعا، وبما يرضي ويشبع حاجات ورغبات المستهلكين الحاليين ووفق إمكاناتهم وأذواقهم.

4-3- الأهمية بالنسبة لرجال التسويق

إ ن دراسات سلوك المستهلك تزود رجال التسويق في المؤسسات التسويقية الحديثة بالعديد من الأبعاد الاستراتيجية لبناء الاستراتيجية التسويقية العامة لمؤسساتهم، وأهم هذه الأبعاد هي كما يلي:

- تحديد وتعريف السوق الكلية للفئة السلعية أو الخدمية في بلد ما، على أساس العادات والثقافة. الاستهلاكية المتمثلة في سلوك المستهلكين العام.
- تحديد أجزاء السوق الكلية وذلك بتجزئة السوق بإستخدام أسلوب أو أساليب تجزئة السوق.
- التعرف على أذواق المستهلكين في كل سوق فرعية وكذا تحديد الميزة أو المزايا التنافسية .
- اختيار شريحة السوق المناسبة من خلال تقسيم المستهلكين إلى شرائح متجانسة بما يمكن.
- رفع مستوى كفاءة النشاط التسويقي للمؤسسة بما يتلاءم مع خصائص مستهلكيها.
- تحديد أنواع المستهلكين وطبيعتهم ودوافعهم الشرائية وكيف ولماذا وأين وماذا يشترون؟

رابعا: تأثير الابتكار في التعبئة والتغليف على القرار الشرائي للمستهلك الجزائري:

خلال الأعوام الخمسة الماضية شهد العالم تطوارت اقتصادية وصناعية متسارعة، كان لها انعكاسات كبيرة على عالم التعبئة والتغليف وكذلك على النواحي العملية والتقنية، إذ أن لمرفق العلم والتقنية دوراً مهماً في كل ما حصل وسيحصل عالمي ، فبعد إقرار نظام الجودة المتكاملة المسمى بنظام الآيزو9555 وتوابعه، وكان لهذا النظام أثر على عالم التعبئة والتغليف ومواد التعبئة ذات العلاقة.[1]

وعليه نجد من ابرز الابتكارات التي دخلت عالم التعبئة والتغليف وأثرت على السلوك الشرائي للمستهلك بشكل كبير نجد:

1- الابتكار على مستوى مواد التصنيع للأغلفة والعبوات: [2]

1-1- الابتكار في العبوات الزجاجية:

وتمثل هذا الابتكار في التالي:

✓ التوجه نحو استخدام زجاج خفيف، وخاصة تلك المستخدمة مرة واحدة.

---

[1] ياسر أحمد عبد الله التوم ،أحمد عوض إبراهيم النور، سهير عثمان محمد بابكر، أثر التعبئة والتغميف عمى تسويق المنتجات الغذائية المصنعة بولاية الخرطوم السودان، مجلة العلوم الزراعية العراقية،العدد 44(4)،سنة 2013، جامعة الزعيم الأزهري/العراق،ص501.

[2] ياسر أحمد عبد الله التوم ،أحمد عوض إبراهيم النور، سهير عثمان محمد بابكر، مرجع سابق، ص 503.

✓ إدخال طبقة بلاستيكية مع الزجاج لإعطائه ميزة مقاومة للكسر والإقلال من الضوضاء خلال عمليات التعبئة والتداول.

1-2- الابتكار في العبوات الورقية:

و يتضح هذا الابتكار في النقاط المختصرة الآتية:

✓ إدخال التكسية الدقيقة من البولي إثيمين والبولي بروبمين أو الشمع والألمونيوم على علب الكرتون لمنع تسرب المواد الموجودة بداخلها كالمشروبات من العصائر السائلة...

✓ حفظ الرائحة والطعم وعزلها عن الضوء وحفظها من الرطوبة.

✓ تصنيع أكياس ورقية متعددة الطبقات.

1-3- الابتكار في العبوات البلاستيكية:

ويمكن ان نوضح هذا الابتكار في:

✓ تم اختراع الرقائق المركبة من رقائق البولي مير والبولي إثيلين أو البولي بروبلين.

✓ استخدام رقائق الألمونيوم والورق وشمع البارفين كمواد لدعم جودة تشكيل وصنع تلك الرقائق المركبة .

1-4- العبوات المعدنية:

و يتجسد هذا الابتكار في :

✓ طلاء العبوات لإعطاء الصفيح مناعة ضد التآكل أوالأكسدة وذلك بواسطة القصدير أو الكروم أو البلاستيك.

✓ تطوير طرق الطلاء بواسطة الطلاء الكهربائي.

✓ تطوير طرق اللحام(اللحام الكهربائي.)

✓ إدخال الألمونيوم وسبائكه في تصنيع العلب المعدنية وتطويرها بطلائها بطبقة من البولي بروبلين والورنيش.

2- الابتكار على مستوى حجم العبوات:[1]

حليا تقوم العديد من المؤسسات بالاعتماد على الابتكار في إنتاج عبوات مختلفة الأحجام للأسباب التالية:

- الاختلاف في العاداتالشرائية.
- القدرات الشرائية المتفاوتة للمستهلكين حسب الدخل الشهري لكل مشتري.
- الحجم الأسري الذي يختلف بين أسرة وأخرى ...

[1] بن يمينة كمال، التعبئة والتغليف على السلوك الشرائي للمستهلك الجزائري دراسة حالة : ملبنة ترافل /البليدة، مذكرة ماجستير، تخصص تسويق دولي، منشورة ،جامعة ابو بكر بلقايد /تلمسان،2011/2010،ص 63.

وعليه تم ابتكار عبوات صغيرة الحجم بالنسبة للمستهلكين من ذوي الدخل المحدود والأسرة صغير ة الحجم.

بينما العبوات كبيرة الحجم بالنسبة للعائلات كبيرة العدد والهيئات الحكومية والشركات والفنادق...الخ . و يعتبر ذلك اتجاه نحو التشكيل الذي يهدف إلى توسيع نطاق السوق عن طريق إشباع حاجات ورغبات أكبر عدد ممكن من المستهلكين واخذ بعين الاعتبار مستويات دخلهم، ويجب عدم المغالاة في تشكيل والقيام بالدراسات اللازمة باستمرار لتقييم مدى نجاح الأحجام الحالية مع العبوات ودراسة مدى الحاجة إلى إضافة عبوات جديدة بصورة مستمرة.

3- الابتكار على مستوى الشكل: يعتبر الشكل من اهم المؤثرات على القرار الشرائي للمستهلك باعتباره الصورة المرئية للمنتج، وقديما كان يتم الاعتماد على شكل واحد مشترك بين كافة المنتجين والمصنعين تمثل في الشكل المستطيل ،ولكن في الوقت الراهن ومع اشتداد حدة المنافسة السوقية أصبحت كل مؤسسة تبذل كافة مجهوداتها للحفاظ على زبائنها الحاليين والطمع في كسب أخرين جدد ومن ابرز السياسات التي اتبعتها الابتكار في الشكل الخارجي للعبوات التي تحوي المنتج فتم الإبداع في ذلك بابتكار الشكل المربع والشكل الدائري والشكل البيضوي وغيرها من الأشكال التي تلفت الانتباه.

4- الابتكار على مستوى إعادة استخدام العبوات بعد الاستهلاك (إعادة التدوير):

تراعي العديد من المؤسسات عند تصميم العبوة الاعتماد على الابتكار وإدخال التكنولوجيات الحديثة للوصول إلى إمكانية استعمالها من طرف المستهلك بعد الانتهاء من استهلاك محتواها، كاستخدام قارورات عصائر الفواكه والمياه الغازية في حفظ المياه في الثلاجة، وبوقالات المربى والعسل في حفظ البقول وبعض المواد الغذائية ...إلخ .مما يؤدي إلى تخفيض حجم النفايات[1].

5- ابتكار مواد تغليف غير ضارة بالبيئة:

لقد أصبح الغلاف والعبوة من أهم المشاكل البيئية، ويؤدي إلى التلوث وانتشار الغازات السامة نظرا لتزايد حجم النفايات خاصة المنزلية، لدى أصبح على الغلاف أن يفي بالمتطلبات والمعايير الصحية والوقائية ومعايير النظافة والقيود المفروضة على المنتج .ذلك خاصة في عملية إعادة التدوير **فالابتكار والتجديد في مجال مواد التغليف**(زجاج، ورق وكرتون، معادن، بلاستيك، خشب) أصبح يعبر عن صناعة ديناميكية ملحوظة في مجال التغليف[2].

حيث قديما كان يتم الاعتماد على المواد التقليدية المتمثلة في الورق والكرتون، الزجاج، والخشب أما حديثا فتم ابتكار مواد أخرى بمراعاة الجانب البيئي تموثلت في البلاستيك مما يقلل الكسر بذلك تقليص حجم النفايات، إضافة إلى المعادن بمختلف أنواعها (حديد، المنيوم...)

---

[1] حواس مولود، التحديات البيئية للتغليف وسبل معالجتها، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، المنعقد بجامعة ورقلة يومي22 و 23نوفمبر2011 ،معهد العلوم الاقتصادية المركز الجامعي البويرة/ الجزائر،ص 685.

[2] مصباح ليلى، دور التغليف في النشاط الترويجي للمؤسسة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق،2010/2009،ص 53.

6- ابتكار الرسومات والصور الجمالية على الغلاف: من ابرز الابتكارات الحديثة فيما يتعلق بالجانب الجمالي للغلاف او العبوة نجد:

وضع صور المشاهير من الفنانين والممثلين وحتى الرسامين المعروفين على ظهر الغلاف او العبوة، مما يؤدي بشكل غير مباشر إلى إقناع المستهلك بان هذا الأخير(المشهور) من مقتنين هذا المنتج وعليه ينجذب هو الأخر اليه ويصبح من مشتريه والأوفياء له، وهنا يتجسد الابتكار الحقيقي في كيفية التأثير على الزبون ودفعه إلى اتخاذ القرار الشرائي.

7- الابتكار في طريقة الفتح والغلق:

في السنوات الأخيرة ركز العديد من المهتمين والباحثين في المجال التسويقي على طريقة فتح وغلق العبوات، حيث من المتعارف عليه ان الغطاء له بالغ الأهمية في حفظ ما بداخل القارورات من مشروبات او العلب من سلع خاصة تلك الغذائية ، إضافة إلى ان المستهلك بطبيعة الأمر هو تطلع مستمر لكل ما هو افضل مما دفعت الحاجة الى ابتكار عبوات ذات أغطية سريع الفتح والغلق ومحكمة لجعل المستهلك يحس بالأمان عند الاقتناء، هذا فضلا عن الدلالة على الجودة والمصداقية.

8- المشاكل والمعوقات التي تقف في وجه الابتكار في التعبئة والتغليف:

من المشاكل التي تقف دون الأداء الفعلي للابتكار في مجال التعبئة والتغليف نجد الاتي:

- الابتكار كغيره من وظائف المؤسسة يكلفها المزيد من التكاليف والأعباء، مما يرفع من سعر المنتوجات، وهذا ما يكون له أثر سلبي على تحقيق رقم المبيعات المنشود والمتوقع من قبل المؤسسة في نهاية السنة المالية.
- الابتكار في عملية التعبئة والتغليف يتطلب تغييرا في عمليات إنتاج المنتوج، مما يلقى على عائق المنتج أعباء صناعية جديدة بسبب ما يلزم التعبئة من آلات ومعدات مبتكرة ومهام إضافية واستخدام إضافي للمتخصصين الذين يعهد إليهم بعملية التعبئة والتغليف المبتكرة.
- يوجد عدد كبير من المختصين يعتبرون الابتكار في العديد من المجالات ومنها التعبئة والتغليف صندوقا اسودا لا يعرف ما بداخله، مما يرفع من مستوى المخاطرة فيه، لان الفشل في الابتكار يزداد مع عدم الاستطاعة على الوصف الدقيق او التقريبي لمكونات واليات تطوير الفكرة الابتكارية والمشروع الابتكاري.[1]

الخاتمة:

اعتمادا على ما سبق، تتضح الأهمية البالغة للابتكار عامة وفي مجال التعبئة والتغليف خاصة، باعتبار هذه الأخيرة الصورة المرئية الأولى التي تواجه المستهلك قبل الاطلاع على المحتوى من المنتجات، ونجد ان مع المراحل الابتكارية التي مر بها الغلاف والعبوة عبر السنوات الماضية ساعدت بشكل كبير في

[1] D e brabandere L,le management des idées de la créativité a l innovation, ed dunod ,Paris,1998.p160.

جذب ولفت انتباه المشتري نحو المنتج ودفعه الى اتخاذ القرار الشرائي، وقد يصل الأمر حتى الوفاء للمؤسسة والتحول عن منتجات المنافسين، مما يستدعي ضرورة تسليط الضوء بقوة وبجدية على الابتكار في التعبئة والتغليف لما له من خلفيات إيجابية ومهمة من شانها ان ترفع من ربحية المؤسسة وتحسّن سمعتها في الأسواق التنافسية وتزيد من قدرتها على ضمان مكانتها السوقية خاصة في خضم التغيرات المستمرة والمتواصلة في الوقت الراهن.

وعليه لابد على مختلف المؤسسات تخصيص ميزانيات مهمة لجانب الابتكار على مستوى التعبئة والتغليف، وإقامة أبحاث ودراسات دائمة لمواكبة جميع التغيرات والإبداعات والتجديدات الحاصلة في العالم العربي والأجنبي، وبذلك البقاء دوما ضمن دائرة التقدم العلمي والتقني الذي اصبح الركيزة التي يقوم عليها أي هيكل إنتاجي ، إضافة إلى ضمان الأفضل للمستهلك ورسم احسن صورة عن المنتج والمؤسسة في عينه.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

➢ **الكتب:**

1- أيمن علي عمر، قراءات في سلوك المستهلك، الدار الجامعة، الإسكندرية/مصر،2006 .

2- زكريا غرام، عبد الباسط حسونة، د.مصطفى الشيخ، مبادئ التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن،2008.

3- سعيد يس عامر، الإدارة وتحديات التغيير، مركز وايد سيرفيس، القاهرة/ مصر، 2001 .

4- شارلز مارجيريسون، القيادة بالفريق، ترجمة : سرور علي إبراهيم سرور، دار المريخ للنشر، الرياض/السعودية، 2005.

5- شيماء السيد سالم، الاتصالات التسويقية المتكاملة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة/مصر،2006.

6- طارق طه ، إدارة التسويق، دار الجامعة الجديدة، إسكندرية/مصر، 2008 .

7- عادل المهدي، التسويق الدولي في ظل عولمة الأسواق، الطبعة الثانية، رامي سنتر للنشر والتوزيع.

8- محمد إبراهيم عبيدات، سلوك المستهلك،(مدخل استراتيجي)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الرابعة، 2004.

9- محمد حافظ حجازي، المقدمة في التسويق، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية/مصر 2005.

10- محمد عبد العظيم أبو النجا، إدارة التسويق- مدخل معاصر-،الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية/مصر،2008م.

11- موسى اللوزي، التطوير التنظيمي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان/الأردن، 2003 .

12- نصر كاسر المنصور، سلوك المستهلك :مدخل الإعلان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006 .

13- محمد سعيد اوكيل، اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي،الجزائر،.1994

14- نجم عبود نجم ، إدارة الابتكار "المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة" ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان/ الأردن، 2003 .

15- يحيى سعيد علي عيد، التسويق الدولي والمصدر الناجح، الطبعة الأولى، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع،1997.

➢ البحـوث الجامعيـة:

1- بن يمينة كمال، تأثير التعبئة والتغليف على السلوك الشرائي للمستهلك الجزائري ، مذكرة ماجستير، تخصص تسويق دولي، منشورة ،جامعة ابو بكر بلقايد /تلمسان،2011/2010.

2- مصباح ليلى، دور التغليف في النشاط الترويجي للمؤسسة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق، منشورة، 2010/2009.

➢ المقـالات (مؤتمـرات):

1- ابتهاج العالي، دور المدير العربي في الإبداع والتميز، المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة" الإبداع والتجديد"،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ/ مصر، أيام 27- 29 نوفمبر 2004 .

2- حواس مولود، التحديات البيئية للتغليف وسبل معالجتها، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، المنعقد بجامعة ورقلة يومي22 و 23نوفمبر2011 ،معهد العلوم الاقتصادية المركز الجامعي البويرة/ الجزائر.

3- صالح بن سليمان الرشيد، نحو بناء إطارا منهجيا للإبداع وتميز الأعمال في المنظمات العربية، بحث مقدم ضمن المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة" الإبداع والتجديد"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، مصر، أيام27-29 نوفمبر 2004.

4- ناصر دادي عدون وهواري معراج، اليقظة التكنولوجية كعامل إبداع في المؤسسة الاقتصادية ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني المنعقد بجامعة سيدي بلعباس، مجلة العلوم الاقتصادية، الجزائر، افريل 2005.

المجـلات:

1- مجلة اقتصادات شمال إفريقيا، مجلة علمية دورية محكمة، العدد الرابع، جوان 2006 .

2- ياسر أحمد عبد الله التوم ،أحمد عوض إبراهيم النور، سهير عثمان محمد بابكر، أثر التعبئة والتغليف على تسويق المنتجات الغذائية المصنعة بولاية الخرطوم السودان، **مجلة العلوم الزراعية** العراقية، العدد 44(4)، سنة 2013، جامعة الزعيم الأزهري/العراق.

المراجع باللغـة الفرنسيـة:

❖ Livre :

1- Claude dimauro.mc doy gall , Le marketing de la théorie a la pratique , Gaétan Morin éditeur, Que bec, canada , 1991.

2-DAL PONT Jean-Pierre , « L ' entreprise Industrielle »,Techniques de l ingénieur ,Vol.AG 10-1.Paris 1999 .

3-D e brabandere L,le management des idées de la créativité a l innovation, éd dunod ,Paris,1998.

Martinet A, « Stratégie et innovation »,Encyclopédie de l innovation Economica,2003.**-4**

5-P. paul van vracem - Matine Janssens_umflat-, comportement du consommateur (facteur d'influence externe: famille, groupes, culture ,Économie et entreprise) édition Deboeck-wesmael.s.a,1994.

❖ **Annuaires et sites** :

1 -Dictionnaire sciences économiques et sociales –HACHET-2002

www.edera.com**2-**

www .suhuf. net. Sa/2001jaz/apr/ec 18. Html , 23/03/2012**3-**

❖ **Séminaires :**

- Bernasconi M , « Création d ' entreprises technologiques : Un modèle intégrateur en trois temps, Séminaire AIRPME ,23-24 octobre 2003,Agadir-Maroc

.

دور تخطيط النقل في إبراز صورة مدينة باتنة كقطب اقتصادي

أ.د.زكية مقري- أ.فضيل بوجلال
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة باتنة 1.

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة واقع تخطيط النقل في مدينة باتنة، وتهتم بتقدير أثر تخطيط النقل على إبراز صورة مدينة باتنة كقطب اقتصادي. وتم تناول تخطيط النقل، المتغير المستقل، من حيث ثلاث متغيرات، وهي: أهداف الاستراتيجية القطاعية وبرنامج النقل للفترة 2010-2014؛ علاقة العرض الإقليمي بتخطيط النقل؛ علاقة المزيج التسويقي الإقليمي بتخطيط النقل. أما المتغير التابع فتم تناوله من خلال إبراز مدينة باتنة كقطب اقتصادي ممثلا بجذب الأسواق المستهدفة والمهتمون بالمدينة كقطب اقتصادي.

يشمل مجتمع الدراسة مجموع الموظفين الإداريين في مديرية النقل بباتنة، وسيتم اختيار عينة لجمع البيانات الأولية لاختبار فرضية وجود أثر لتخطيط النقل على إبراز مدينة باتنة كقطب اقتصادي، وفرضية وجود اختلافات في إجابات المستجوبين نحو متغيرات الدراسة بدلالة الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة. وخصص لأجل ذلك استبيان وزع على الموظفين المستهدفين. وبالتعرف على النتائج يتم تقديم مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: تخطيط النقل، الاستراتيجية القطاعية للنقل، جاذبية الإقليم، العرض الإقليمي، المزيج التسويقي الإقليمي، مدينة باتنة.

Abstract:

The study aim to determine the reality of transport planning in Batna city, and it is also interested in evaluating the impact of transport planning on highlighting the image of Batna city as a business pole. Transportation planning has been addressed as an independent variable, depending on three variables, namely: the strategic objectives and the transport sector program for 2010-2014, the relationship between supply territorial and transportation planning, the relationship between territorial marketing mix and transportation planning. The dependent variable is treated by highlighting the city of Batna as a business pole, by representing target markets attracted and interested at Batna city.

The study population included the total of administrative staff of Transport Department of Batna, a sample will be chosen to collect data and to test the hypothesis of the existence of an effect of transportation planning on the highlighting of Batna city as a business pole, and the hypothesis of the existence of differences in the answers of respondents due to the study variables in terms of demographic characteristics of the sample of study. A questionnaire will be distributed to the sample of targeted employees. View results a set of recommendations will be provided.

Keywords: transportation planning, transport sector strategy, attractiveness of the territory, territorial offers, territorial marketing mix, Batna city.

مقدمة:

إن المسلمات التي لا تخفى على أحد سواء من الباحثين في مجال النقل أو المتتبعين أن ما ألت إليه مدننا من ضجيج غير مسبوق وانسداد تام لمختلف مسارات تحرك المشاة والراكبين على حد سواء سببه الرئيس سوء التخطيط من جهة وثقافة المجتمع من جهة أخرى، غير أن تخطيط النقل في حد ذاته كعلم ظهر في الدول الأوربية ليحل هذه المسائل وغيرها، والعمل بهذا العلم أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها اذ أن الأمر يزداد سوءا يوما بعد اليوم خاصة في ظل ما نشهده من زيادة حادة لعدد المركبات بأحجامها وأنواعها هذا من جهة، ومن جهة أخرى زيادة عدد الراغبين في السكن في المدينة لما توفره من متطلبات ومكانة اجتماعية. هذا إذا تحدثنا عن حالة عادية يومية معيشية أما إذا كان الأمر يتعلق عن ضرورة تسويق كل مدينة حسب إمكانياتها ومواردها الاقتصادية لجعلها قطبا تنمويا يحقق اكتفائه الذاتي على المدى القصير والاستراتيجي فتزيد ضرورة التطرق والعمل بمخرجات ونتائج تخطيط النقل أهمية، ذلك أنه بدونها نصبح نعيش ضجة متعددة المصادر مثل التي يعيشها ألان الفرد القاطن بالمدينة من جهة والمركبات التي تعج بها المدينة من جهة والقطاع الاقتصادي من جهة أخرى. ولعل هذا ما أخذت به كبرى عواصم العالم، وقد أفادها كثيرا وأصبح التخطيط هو سيد القرار حينها من أمثلتها طوكيو وكيف استطاعت أن تتحكم حسب ما أتيح لها من موارد في مختلف المتغيرات لتصنع نموذجا يحتذى به.

لعل هذه النقاط وأخرى تسمح بطرح السؤال الذي ستعالجه هذه الورقة ومفاده:

كيف يساهم تخطيط النقل في إبراز صورة مدينة باتنة كقطب اقتصادي؟

أولا: الإطار النظري للدراسة:

1. أهداف تخطيط النقل في الجزائر: تطورت شبكات النقل والمواصلات عبر التاريخ من طرق ضيقة وممرات بدائية إلى طرق معبدة، واعتبر النقل واحد من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والازدهار لأي بلد. وعليه، فإن تواجد نظم نقل فعالة وشبكات حديثة ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والإنتاج على نطاق واسع وحماية البيئة. وقد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا، حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد. وفي إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT، استفاد قطاع النقل في الجزائر من عدة مشاريع في النقل على مستوى مختلف فروعه. وبالمقابل سجلت مساعي جادة نحو بناء توجهات بديلة لقطاع المحروقات في إطار SNAT، وغياب رؤية موحدة لتنمية الإقليم وتسويقه يقف حائلا دون استغلال هذه المشاريع وتثمين الثروات الطبيعية المحلية من اجل الإسهام في تحقيق تنمية إقليمية تساهم في تسويق المدن كمقاصد اقتصادية.

1.1. أهداف الاستراتيجية القطاعية: تهدف الاستراتيجية القطاعية إلى زيادة عروض وسائل النقل من أجل:[1]

- تلبية احتياجات تنقل الأشخاص والبضائع؛
- تحسين نوعية الخدمة لتقليل الزمن والمسافة؛
- الاستجابة للاحتياجات اللوجستية للمتعاملين الاقتصاديين؛
- ضمان التنمية المستدامة مع إعطاء الأولوية للتنوع والربط بين مختلف وسائل النقل.

2.1. أهداف برنامج النقل 2010-2014: وعلى أساس هذا المنظور حددت الدولة الجزائرية برامج مختلفة لقطاع النقل للفترات (1999-2004، 2005-2009، 2010-2014). وفي هذا السياق خصصت ميزانية قدرها 40 مليار دولار لقطاع النقل في البرنامج للفترة الممتدة من 2010-2014 من أجل:[2]

- تحديث وتوسيع السكك الحديدية: 30 مليار دولار؛
- تحسين النقل الحضري سيما تحقيق إنجاز مشروع الترامووي عبر 14 مدينة؛
- تحديث القطاع الجوي.

2. مكونات العرض الإقليمي لثمين صورة المدينة:

من مساعي التسويق الإقليمي جذب الزبائن المستهدفين. ومن الضروري أولا تحديد ما هي العناصر التي تقوم عليها جاذبية المدينة وهذا يؤدي إلى العودة لتحديد مختلف المزايا في الإقليم لجذب الزبائن الداخليين والخارجيين.[3] يمكن التمييز بين أربعة مجموعات رئيسية من عوامل الجاذبية الإقليمية وهي كالتالي:[4]

- المكونات الجغرافية (الطبيعية، البشرية)؛
- مكونات الهوية والرموز (التاريخ، الثقافة، المنظمة)؛
- المكونات الاقتصادية والبنى التحتية؛
- المرافق ذات المصلحة العامة.

الجدول رقم (1): عوامل جاذبية الإقليم

المكونات	العوامل
المكونات الجغرافية: الموارد (الطبيعية، البشرية)	مورفولوجية الإقليم: المناخ، قنوات الاتصال، الموقع، التركيبة السكانية.
مكونات عضوية: الهوية والرموز (تاريخية، ثقافية، تنظيمية)	- توفر الخدمات العامة: التاريخ والتنظيم الداخلي؛ - وزن الإقليم من حيث: العاصمة، الأقسام (الإدارة)، المناطق، الجمهور في

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport
[2] ibid
[3] Lucie dupé, Le marketing territorial un outil pertinent pour le développement local touristique et culturel, master1 management et ingénierie des industrie de tourisme, université de Toulouse le Mirail, juin2007, p.p.14-15.
[4] Ibid., p.p.14-15.

	الماضي وفي الفترة المعاصرة؛ - الديناميكية الاجتماعية- الثقافية: الاتصالات الاجتماعية، والمناخ الاجتماعي؛ - الأحداث الجارية؛ - الجماهير؛ وزن الثقافة والتنوع فيها؛ - درجة مشاركة أصحاب المصلحة؛ - الجاذبية؛ التقاليد في السياسات العامة؛ - التراث المادي وغير المادي.
المكونات الاقتصادية والبنى التحتية	- توزيع القطاعات وتصنيف الأنشطة (التنويع مقابل الصناعة) في الماضي وفي الفترة المعاصرة؛ - تحديد الحسابات الرئيسية؛ - الموارد الجذابة كالتربية والتعليم العالي والبحث؛ - الاتصالات: المطارات والنقل؛ - درجة تنظيم القطاعات والتخصصات؛ - الجاذبية الاقتصادية؛ - فرص العمل؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ - الهياكل الأساسية للتعليم العالي.
المرافق ذات المصلحة العامة	- المرافق الرياضية والثقافية؛ - المدارس ودور الحضانة؛ - العلاج والأماكن العامة.

Source : Lucie dupé, le marketing territorial un outil pertinent pour le développement local touristique et culturel, master1 management et ingénierie des industries de tourisme, université de Toulouse de Mirail, juin2007, p.100.

يرى Meyronin أن مكونات التسويق الإقليمي في الخمسين سنة الماضية تتمثل في:[1]

- التنقل الجغرافي للشركات؛
- ظهور مناطق جديدة سواء على الصعيد السياحي أو الاقتصادي؛
- شدة المنافسة.

يلخص Pierre Velty الجاذبية بأنها: مفهوم معقد يطبق على الإقليم ويجب أن تأخذ في عين الاعتبار ثلاث عوامل:[2]

- العولمة الصناعية موازية مع العولمة المالية في عالم التجارة والإنتاج العابر للحدود الوطنية؛
- استقطاب الاقتصاد؛
- تنظيم الشركات (ليست الشركات الكبيرة فقط).

ينبغي على المدن والأقاليم وضع نماذج جديدة لجذب انتباه المستثمرين والجماهير العامة. فقد أصبحت قضية كبرى كما أشارت Patrizia Ingalina " تتطلب المشاريع الرائدة وهيبة المدينة والإقليم

[1] Charlotte Rotureau, En quoi l'événementiel sportif peut-il être un mode de valorisation par un territoire, mémoire de master2 management des événements et des loisirs sportifs, université parie sud, 2011-2012, p.p.12.
[2] Ibid., p.p.12.

البحث عن إنتاج المناسبات الكبيرة والحصول على تعليقات من الجمهور ووسائل الإعلام"، بحيث يكون لها تأثير اقتصادي كبير وتعمل على جذب استثمارات أخرى. لذلك أصبح من أولويات المدن والأقاليم أن تكون لديها رؤية وطنية ودولية أيضا.[1] عموما يمكن استخلاص مكونات التسويق الإقليمي في العناصر التالية: الهوية، المساهمين، المشاريع، المحيط التنافسي والاستهداف.[2]

3. المزيج التسويقي الإقليمي لتثمين صورة المدينة: فصل Vincent Golain في أول الأمر في المتغيرات الثمانية للمزيج التسويقي التي اقترحها في مسعى التسويق الإقليمي، وفي ثاني الأمر عرّف استراتيجيات المزيج التسويقي الممكنة والتكيف مع مختلف خيارات التموقع:[3]

- المزيج التسويقي لكل قطاع؛
- المزيج التسويقي للعرض الإقليمي من خلال واصفي الأقاليم؛
- المزيج التسويقي للسياسة الاتصالية مع جميع الإستهدافات المحدد.

وتتمثل المتغيرات (08) للمزيج التسويقي الإقليمي في: المنتج (Produit)، السعر(Prix)، الترويج (Promotion)، التوزيع (Placement)، السلطة السياسية (Pouvoir politique)، الرأي العام (Opinion publique)، راحة الزبون –العميل (Plaisir du client)، التأثير (Influencer).

- المنتج، والسعر: ويتعلقان بالعرض الذي يتيحه الإقليم لزبائنه –عملائه المحتملين.
- الترويج، والتوزيع: يهدفان إلى التنشيط المباشر بناء على جاذبية الإقليم.
- السلطة السياسية، الرأي العام، راحة الزبون –العميل ، والتأثير: هي الوسائل المستخدمة (في المقاربة 4PS) من أجل التنشيط غير المباشر للطلب (à stimuler indirectement la demande)

وترتكز كل سياسة على:

- سياسة (منتوج إقليمي/ خدمات): تقوم على الاستجابة لتوقعات الزبائن –العملاء، من خلال مجموعة من الخدمات المقدمة.
- سياسة التسعير: تقوم في الغالب على التأثير الغير مباشر على تكاليف الاستثمارات الأولية، بل تكاليف
- سياسة الترويج والاتصال الإقليمي: تتعلق بالوسائل الضمنية والظاهرية المستعملة من أجل صرف الانتباه للطلب المحتمل.
- سياسة التوزيع (البيع): تهتم بمختلف الاختيارات الممكنة لجعل العرض الإقليمي مناخا متاحا للزبائن، وخاصة عن طريق تكثيف جهود فرق تجارية.

---

[1] Ibid.

[2] Valérie gigard, la démarche marketing à une problématique territorial, université jean moulin lyon3, lyon cedex08, p.p.9.

[3] Ibid., p.46.

• سياسة المعتمدة على الرأي العام : وهي تتعلق بالأعمال التحسيسية لأكبر جمهور ممكن، أيضا يمكن استخدام السياسات الرأي العام لتقوية الرسائل التسويقية.

• السياسة المبنية على راحة الزبون –العميل : وتقوم على مايسمى بـ "نحن في الاستماع" " Etre à l'écoute" لقوى اقتصادية حاضرة لتلبية توقعاته من أجل الحصول على ولائهم (leur fidélité).

• سياسة التأثير: تتضمن هذه السياسة مجموعة أعمال موجهة لإقناع شبكة من المؤسسات والشركات (الغرف القنصلية chambres consulaires، لجنة المشاورة l'internationalisation، هيئات عامة organismes publics ، الخبراء، ...) في إيجابيات الإقليم.

وعلى العموم، فإن أساس استراتيجية المزيج التسويقي الإقليمي نجدها في شرائح السوق المستهدف والإجراءات الاستراتيجية التي يجب اتخاذها وهذا النشاط يغطي الخطوات السبعة التالية:[1]

- تذكر التوجه الاستراتيجية وتحديد الأفق المبرمجة؛
- تحديد المناطق الجغرافية ذات الأولوية؛
- تحديد الأهداف المتعلقة بكل منطقة جغرافية؛
- إعطاء حجج ومبررات لكل الأهداف؛
- تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمزيج التسويقي؛
- متابعة استراتيجيتها للمزيج التسويقي وغزو الأسواق بتحديد الإجراءات ذات الأولوية؛
- وضع الصيغة النهائية لاختيار الأعمال ذات الأولوية.

4. الزبائن المستهدفون وصورة المدينة: إن الجمهور الذي يستهدفه تسويق المدن متنوع وليس له بالضرورة نفس الأهمية الاستراتيجية.[2] فباريس، مثلا، هي مدينة سياحية بامتياز بأكثر من 15 مليون زائر و34 مليون ليلة عام 2005، منهم 9 ملايين قادمون و23 مليون ليلة أجنبية.[3] ورقم الأعمال الناتج فيها عن السياحة مهم جدا. علما، على سبيل المثال، أن سائح أمريكي في باريس ينفق حوالي 160 أورو في اليوم وللفرد الواحد.[4] وبالنسبة للمساهمة السياحية، فإن باريس لا تهتم كثيرا بجذب الاستثمارات المباشرة. وهو ليس نفس حالة مدن جزيرة فرنسا، علما أن هذه المنطقة هي الأولى في الاستثمارات المباشرة الأجنبية في فرنسا (تمثل 28% من مجموع سنة 2005). وهذا ما يمثل 664 مشروع و33 ألف منصب عمل و40 مليار أورو في 2005 في فرنسا.[5]

---

[1] Vincent Gollain, Réussir son marketing territorial en 9 étapes, le club des développeurs économiques d'Ile de France(cdeif), version1,paris, août 2008, p.p.56.
[2] Gilmore, F., «A Country – Can it be Repositoned? Spain – the Success Story of Country Branding», Brand Management, vol.9, n° 4-5 (2002 April), pp.281-293.
[3] INSEE-ORTIF, 2006, in www.parisinfo.com/uploads/dc//0601_tp_tableau_bord_10.pdf
[4] De la Chenais, E, «Les Américains dépensiers sont de retour à Paris», Le Figaro.fr, rubrique Economie, 01 septembre 2006.
[5]*; in* www.invest-in-france.org/fr/-France*

فالجمهور الذي تستهدفه المدن وتموقعها يتكون من عدة فئات وأهمها: السواح والذين لا يعتبرون مجموعات متجانسة ومن ثم يتوجب تجزئتهم؛ الزوار أو سواح الأعمال؛ المستثمرون، وبالأخص المستثمرون الأجانب المباشرين؛ المنفيون أو المغتربون؛ الطلبة؛ المقيمون؛ التجار؛ الوسائط (الصحافة)؛ المسهلون مثل الوكالات السياحية، ومؤسسات الطيران.[1]

إن هذه القائمة غير دالة وغير كاملة. وهي تبين تنوع الجمهور وحاجاتهم، مما يجعل من استراتيجية تموقع المدينة أمر معقد.

ثانيا: الدراسة الميدانية

1. الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

1.1. فرضيات الدراسة: من أجل الإجابة على مشكلة الدراسة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد اثر معنوي لتخطيط النقل في ابراز مدينة باتنة كقطب اقتصادي.

وتتفرع الفرضية الرئيسية إلى أربع فرضيات فرعية:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اثر معنوي للأهداف الاستراتيجية القطاعية وبرنامج النقل 2010-2014في ابراز مدينة باتنة كقطب اقتصادي.
- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد اثر معنوي لعلاقة مكونات العرض الإقليمي بتخطيط النقل في ابراز مدينة باتنة كقطب اقتصادي
- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد اثر معنوي لعلاقة المزيج التسويقي الإقليمي بتخطيط النقل في ابراز مدينة باتنة كقطب اقتصادي.

الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروق معنوية بين المستجوبين حول تخطيط النقل بمدينة باتنة حسب المتغيرات الديمغرافية.

2.1. أسلوب جمع البيانات: تم الاعتماد على استمارة الاستبيان بوصفها مصدرا رئيسيا لجمع البيانات، حيث اعتمد سلم ليكرت ذو خمس مستويات. وتم اختبار صدق أداة القياس وثباتها من خلال عرض الأداة على عدد من المحكمين من أصحاب الخبرة والتخصص، وقد أبدوا آرائهم واقتراحاتهم والتي على أساسها استقرت على وضعها النهائي الذي تم توزيعه على العينة المبحوثة، كما تم استعمال معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، وبلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ94%وبذلك تقبل نتائج التحليل المبنية على هذه الاستمارة.

3.1. أدوات التحليل الإحصائي

- التحليل الوصفي المتمثل في التكرارات، والنسب المئوية للتعرف على البيانات العامة لنوع عينة الدراسة.

---

[1]Merunka, D., Ouattara, A., «La Ville en tant que marque: Metaphore ou realité?», W.P. n° 769 Institut d’Administration des Entreprises, Aix-en-Provence Cedex 2, France, Septembre 2006, pp.7, 2-3.

– المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة المتوسط العام لإجابات العينة على عبارات الاستبيان، وللوقوف على موقف أصحاب المناصب في مختلف مناصب المديرية ومدى إدراكهم لأهمية تخطيط النقل وإمكانية ابرازه صورة مدينة باتنة كقطب اقتصادي.

– اختبار الارتباط والانحدار لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية لها.

– تحليل التباين الأحادي One - Way ANOVA لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية.

4.1. مجتمع وعينة الدراسة: عينة الدراسة: لقد تم أخذ عينة من موظفي ومسئولي مديرية النقل باتنة والذين يمثلون الهيئة المشرفة على عملية تخطيط النقل، بلغت عدد الاستمارات الموزعة 60 استمارة حيث وزعت على عينة من فئة: رؤساء أقسام، رؤساء مصالح وموظفون في مديرية النقل لولاية باتنة، وتم استرجاع 39 استمارة صالح للتحليل. ويظهر الجدول رقم (2) الخصائص الديمغرافية لأفراد لعينة البحث.

جدول رقم (2): وصف النتائج الإحصائية الخاصة بالبيانات العامة

متغيرات الدراسة		التكرار	النسبة %
العمر	أقل من 25 سنة	/	/
	35-25	16	%41
	45-35	13	%33.3
	أكثر من 45	10	%25.6
الجنس	ذكر	24	%61.5
	أنثى	15	%38.5
الأقدمية في المؤسسة	أقل من 5 سنوات	11	%28.5
	من 5 -15 سنة	16	%41
	من 15 – 25 سنة	2	%5.1
	أكثر من 25 سنة	10	%25.6
المنصب	مدير	/	/
	نائب مدير	1	%2.6
	رئيس قسم	/	/
	رئيس مصلحة	2	%5.1
	موظف	36	%92.3

من خلال الجدول رقم (2):

– العمر: الفئة العمرية (من 25 - 35 سنة) هي أعلى نسبة حيث بلغت 41% من إجمال عينة الدراسة، تليها الفئة العمرية (من 35-45 سنة)، ثم الفئة العمرية (أكثر من 45 سنة) بنسبة 25.6%،وعادت أقل نسبة للفئة العمرية (أقل من 25 سنة) وذلك بعدم تواجدها.

– النوع: أعلى نسبة كانت للذكور حيث قدرت بـ 61.5%، في حين بلغت نسبة الإناث38.5%.

– الأقدمية: بلغت أعلى نسبة للأقدمية في المؤسسة 41% وكانت لفئة (من5-15سنة)،تليها الفئة(أقل من 5 سنوات) بنسبة 28.5% ،ثم فئة (أكثر من 25 سنة) بنسبة 25.6%، وأقل نسبة لفئة (بين 15 – 25 سنة) قدرت بـ 5.1%.

– المنصب: يلاحظ أن أعلى نسبة قدرت بـ 92.3% وتخص الموظفين يليها رؤساء المصالح بـ 5.1%، ليأتي بعد ذلك منصب نائب مدير بنسبة 2.6%.

2. المقاييس الوصفية لمتغير تخطيط النقل ومتغير صورة باتنة كقطب اقتصادي.

الجدول يتضمن المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير تخطيط النقل وبعض عناصره ومتغير صورة باتنة كقطب اقتصادي كما يلي:

1.2. متغير تخطيط النقل (المتغير المستقل):

الجدول رقم (3): المقاييس الوصفية لاستجابات عينة البحث تجاه متغير أهداف تخطيط النقل وصورة باتنة كقطب اقتصادي

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أهداف تخطيط النقل	3.08	0.81
مكونات العرض الإقليمي وتخطيط النقل	2.75	0.88
المزيج التسويقي الإقليمي وتخطيط النقل	2.56	0.96
الإجمالي	2.78	0.75

يوضح الجدول رقم (3) أن المتوسط الحسابي لمتغيرات تخطيط النقل إجمالا يساوي (2.78)، وانحراف معياري قدره (0.75) والذي يعبر عن مقدار تشتت مفردات العينة، وهي قيمة إيجابية تشير إلى التقييم الإيجابي لفكرة تطبيق تخطيط النقل على مدينة باتنة لجعلها قطب اقتصادي من قبل العينة المبحوثة. وبالنسبة لكل عنصر من عناصر تخطيط النقل نجد تباين، إذ جاء عنصر أهداف تخطيط النقل في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.08)، ثم كل من مكونات العرض الإقليمي والمزيج التسويقي الإقليمي بمتوسطات حسابية إيجابية متقاربة تقدر بـ (2.75)، (2.56) على التوالي. ويمكن توضيح النتائج الجزئية كما يلي:

– أهداف تخطيط النقل: بهدف اختبار هذا المتغير وضع عدد من العبارات في الاستبيان وهي من (1-8):

تبين أن نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتخطيط النقل إيجابية، وتراوحت المتوسطات ما بين (2.64 و3.46)، وهي تشير إلى أن العينة المبحوثة تولي أهمية بالغة لتحسين نوعية الخدمة وتلبية احتياجات التنقل مع ضمان التنمية المستدامة وتحديث وتوسيع شبكة النقل بالسكك الحديدية.

– مكونات العرض الإقليمي لتخطيط النقل: بهدف اختبار هذا المتغير وضع عدد من العبارات في الاستبيان وهي من (9-24):

تأكد نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمكونات العرض الإقليمي لتخطيط النقل على التقييم الإيجابي للمستجوبين لهذا العنصر، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.23 و3.69)، وهذا يدل على اتفاق العينة المبحوثة على ضرورة استغلال مختلف المعالم المتاحة من دينية، صناعية، أثرية ومناطق تمركز السكان ومختلف الاستثمارات المتاحة بغية جعل المدينة قطب اقتصادي.

– المزيج التسويقي الإقليمي وتخطيط النقل: بهدف اختبار هذا المتغير وضع عدد من العبارات في الاستبيان وهي من (25-32):

يتضح من خلال نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعناصر المزيج التسويقي الإقليمي، أن اتجاه العينة المستجوبة نحوه إيجابي، حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابية بين (2.18 و2.87)،وهذا يعني أن العينة ترى أنه يجب مراعاة كل ما يدعم سياسة الاستماع للزبون وتلبية مختلف رغباته بالسعر المناسب والظروف الملائمة خاصة من لهم دوافع الاستثمار أو السياحة، وهذا بغية العمل على جعل مدينة باتنة قطب اقتصادي.

2.2. متغير مدينة باتنة قطب اقتصادي(المتغير التابع):

الجدول رقم (4): المقاييس الوصفية لاستجابات عينة البحث

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدينة باتنة بمقوماتها المختلفة تستطيع استهداف		
السواح	3.26	1.55
الوسائط (الصحافة)	3.18	1.41
المسهلون (مثل الوكالات السياحية، ومؤسسات الطيران)	3.13	1.41
الزوار (سواح الأعمال)	3.26	1.46
المستثمرون، وبالأخص المستثمرون الأجانب المباشرين	2.97	1.32
المنفيون أو المغتربون	2.87	1.46
الطلبة	3.74	1.22
التجار	3.77	1.20
الاجمالي	3.27	1.16

بهدف اختبار هذا المتغير تم تخصيص العبارتين33 و40:

يتضح أن رأي العينة المبحوثة تجاه فكرة جعل باتنة قطب اقتصادي نشط من خلال رسم خطة نقل تراعي هاته المتغيرات إيجابي، وذلك بمتوسط حسابي 3.27، هذا ما يوضح وجوب تفعيل مجمل هذه المقومات وتسخيرها ضمن خطة نقل تضمن جعل مدينة باتنة قطب اقتصادي ضخم.

3. اختبار وتحليل فرضيات الدراسة:

1.3. الفرضية الرئيسية الأولى:

أ. تحليل علاقة الارتباط: لاختبار الفرضيات، يتم أولا تحديد طبيعة العلاقة بين تخطيط النقل ومدينة باتنة كقطب اقتصادي.

الجدول رقم (5): علاقات الارتباط بين متغيرات البحث

ابراز باتنة كقطب اقتصادي(متغير تابع) تخطيط النقل (متغير مستقل)	قيمة الارتباط	مستوى المعنوية
أهداف تخطيط النقل	0.34	0.03
مكونات العرض الإقليمي وتخطيط النقل	0.26	0.10
المزيج التسويقي الإقليمي وتخطيط النقل	0.52	0.001
المؤشر الكلي	0.41	0.008

n= 39مستوى المعنوية = 0,05

من خلال الجدول (5) يتضح أن:

– على المستوى الكلي، فإن علاقة الارتباط بين المتغيرين (المستقل والتابع) بلغت (0.34) عند مستوى معنويـة(0.03). وبـذلك تؤكـد النتـائج وجـود علاقـة ارتبـاط موجبـة وضـعيفة القـوة نسـبيا بـين متغيرتخطيط النقل وإبراز مدينة باتنة كقطب اقتصادي.

– على المستوى الجزئي، فإن علاقة الارتباط موجبة وضعيفة القوة بين عناصر المتغير المستقل، وتأتي في مقدمتها علاقة الارتباط بين المزيج التسويقي الإقليمي وإبراز مدينة باتنة كقطب اقتصادي بمعامل ارتباط (0.52) بمستوى معنوية (0.001)، تليها علاقة الارتباط بين أهداف تخطيط النقل وإبراز باتنة كقطب اقتصادي بمعامل ارتباط (0.34) بمستوى معنوية (0.03)، لتكون علاقة الارتباط بين مكونات العرض الإقليمي وإبراز باتنة كقطب اقتصادي الأقل بمعامل ارتباط(0.26) بمستوى معنوية (0.10).

ب. تحليل علاقة التأثير:الجدول الموالي يبين كل من معامل الارتباط (R)، معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل ($\bar{R}^2$) ،للتعرف على مدى وجود علاقة تأثيرية لعناصر متغير تخطيط النقل في متغير باتنة كقطب اقتصادي واختبار قدرة النموذج على التفسير.

الجدول رقم(6): ملخص نموذج الانحدار

معامل الارتباط _ R _	معامل التحديد _ R^2 _	معامل التحديد المعدل _ $\bar{R}^2$ _	الخطأ المعياري
0.56	0.32	0.26	0.99

حسب الجدول(6) فإن معامل الارتباط بلغ قيمة (0.56)، ما يعني وجود علاقة ارتباط طردية وضعيفة القوة نسبيا بين متغيرتخطيط النقل ومتغير إبراز باتنة كقطب اقتصادي.

أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ قيمة (0.32) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 32%من التباين في المتغير التابع، والنسبة المتبقية تعود إلى عوامل أخرى غير مدروسة.

- اختبار الفرضية الرئيسية:

الجدول رقم(7):تحليل تباين الانحدار ANOVA

	مجموع مربع التباين	درجات الحرية	متوسط مربع التباين	قيمةF المحسوبة	مستوى المعنوية
الانحدار	16.52	3	5.50	5.53	0.003
البواقي	34.81	35	0.99		
المجموع	51.34	38			

يوضح الجدول رقم (7) أن قيمة Fقدرت بـ (5.53) وقيمة مستوى المعنوية المقابلة لها بلغت (0.003)، ما يدل على معنوية قيمة F، وهذا يعني قبول الفرضية الرئيسية القائمة على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتخطيط النقل لإبراز صورة مدينة باتنة كقطب اقتصادي.

اختبار الفرضيات الجزئية:

من أجل اختبار الفرضيات الجزئية فقد تم اعتماد اختبار T، لاختبار معنوية كل معلمة من معلمات النموذج على حدى، وذلك عند مستوى معنوية α=5%، والجدول أدناه يوضح ذلك كالآتي:

الجدول رقم(8): اختبار معنوية معاملات الانحدار وفقا لإحصائية _ T_

	B	الخطأ المعياري	BETA	T	مستوى المعنوية (SIG)
الثابت	1.20	0.67	/	1.79	0.08
الأهداف	0.37	0.25	0.26	1.47	0.14
مكونات العرض الإقليمي وتخطيط النقل	-0.27	0.26	-0.21	-1.06	0.29
المزيج التسويقي الإقليمي وتخطيط النقل	0.65	0.20	0.54	3.21	0.003

– الفرضية الفرعية الأولى:

يوضح الجدول (8) بأن قيمة معامل الانحدار بالنسبة لمتغير أهداف تخطيط النقل بلغت (0.37)وقيمةT المقابلة لهذه الأخيرة (1.47) وهي غير معنوية إحصائيا، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب (SIG) القيمة (0.14)، وبالتالي نرفض الفرضية القائمة على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأهداف تخطيط النقل لإبراز صورة مدينة باتنة كقطب اقتصادي.

– الفرضية الفرعية الثانية:

من خلال الجدول (8) يتبين أن قيمة معامل الانحدار بالنسبة لمكونات العرض الإقليمي بلغت (0.27-) وقيمة T المقابلة لها (1.06-) وهي غير معنوية إحصائيا، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب (SIG) القيمة (0.29). وهذا يعني رفض الفرضية القائمة على وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية بين مكونات العرض الإقليمي وإبراز مدينة باتنة كقطب اقتصادي.

– الفرضية الفرعية الثالثة:

يوضح الجدول (8) بأن قيمة معامل الانحدار بالنسبة للمزيج التسويقي الإقليمي بلغت (0.65) وقيمةT المقابلة لهذه الأخيرة (3.21) وهي معنوية إحصائيا، حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية المحسوب (SIG) القيمة (0.003)، وبالتالي نقبل الفرضية القائمة على وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية بين المزيج التسويقي الإقليمي وإبراز صورة باتنة كقطب اقتصادي.

2.3. الفرضية الرئيسية الثانية:

جدول رقم (9): تحليل التباين الأحادي لمتغير تطبيق التسويق الإقليمي وفقا للمتغيرات

	ANOVA à 1 Facteur						
			Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
تطبيق التسويق الإقليمي	العمر	Inter-groupes	22.41	31	0.72	1.89	0.19
		Intra-groupes	2.66	7	0.38		
		Total	25.07	38			
	النوع	Inter-groupes	7.06	31	0.22	0.73	0.74
		Intra-groupes	2.16	7	0.31		
		Total	9.23	38			
	الخبرة	Inter-groupes	43.23	31	1.39		0.31
		Intra-groupes	6.66	7	0.95		
		Total	4989	38			

من خلال الجدول (9) يتضح أن قيم F لمتغيرات العمر، النوع ، الخبرة، غير معنوية إحصائيا، وهو ما يفسر على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (العمر، النوع، الخبرة، المنصب). ومنه يتم رفض الفرضية الثانية كليا، أي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات المستجوبين حول تخطيط النقل ودوره في إبراز مدينة باتنة كقطب اقتصادي تعزى إلى المتغيرات(العمر، النوع، الخبرة، المنصب).

النتائج: حاولنا في هذه الدراسة ربط تخطيط النقل بتسويق المدينة كمدخل للتعرف على فرص الجذب الاقتصادية ومدى مساهمة تخطيط النقل في ذلك، ومدى وجود فروقات ذات دلالات إحصائية لتخطيط النقل بمختلف عناصره ومدى تأثيره على فرص الجذب الاقتصادية، وقد خلصت الدراسة إلى الآتي:

- متوسطات حسابية متقاربة هذا يعني أن التقييم كان إيجابيا بالنسبة لعناصر الاستبيان لترتب أهداف تخطيط النقل الأولى من حيث المتوسط الأكبر ثم مكونات العرض الإقليمي والمزيج التسويقي الإقليمي.

- أغلبية موظفي المديرية وخاصة العينة المستجوبة يرى بأن لتخطيط النقل دور أساسي في تدعيم فرص الجذب الاقتصادية.
- تم قبول الفرضية الرئيسية القائمة على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتخطيط النقل لإبراز صورة مدينة باتنة كقطب اقتصادي.
- تم رفض الفرضية القائمة على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لأهداف تخطيط النقل لإبراز صورة مدينة باتنة كقطب اقتصادي.
- تم رفض الفرضية القائمة على وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية بين مكونات العرض الإقليمي وإبراز مدينة باتنة كقطب اقتصادي.
- تم قبول الفرضية القائمة على وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية معنوية بين المزيج التسويقي الإقليمي وإبراز صورة باتنة كقطب اقتصادي.
- تم رفض الفرضية الثانية كليا، أي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لاتجاهات المستجوبين حول تخطيط النقل ودوره في إبراز مدينة باتنة كقطب اقتصادي تعزى إلى المتغيرات (العمر، النوع، الخبرة، المنصب).
- علاقة الارتباط موجبة وضعيفة القوة بين عناصر المتغير المستقل،
- تؤكد النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة وضعيفة القوة نسبيا بين متغير تخطيط النقل وإبراز مدينة باتنة كقطب اقتصادي.

التوصيات: بناء على نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- مراعاة الأولويات في عملية تخطيط النقل فلا ينبغي عزل المناطق الصناعية عن خطة النقل الحضرية.
- العمل على تجاوز معوقات تسويق المدينة سواء تعلق الأمر بتخصيص الموارد والجوانب القانونية أو في تبني التفكير التسويقي للمتعاملين في الإدارات والهيئات العمومية.
- ضرورة توحيد الجهود لتحقيق أولوية جعل مدينة باتنة قطب اقتصادي جاذب فعال ومنتج من خلال مراعاة دور خطة النقل في ذلك.
- الحرص على تجسيد مخرجات العملية التخطيطية على أرض الواقع.
- السير على خطى الدول المتقدمة في عملية التخطيط والا سنصل إلى حالة انسداد تام غير مسبوقة.

دور هيئة الأمم المتحدة في مكافحة الفساد الإداري

أ. بوكحيل حكيمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة سوق أهراس

الملخص:

تركّز هذه الدراسة على أهمية منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تقدّم لنا مجموعة من المعايير والمقاييس والقواعد الهامة من أجل مكافحة تلك الظاهرة الخطيرة المؤرقة للمجتمعات والتي أصبح لها تأثير ليس على المستوى الوطني فحسب بل حتى على المستوى العالمي، ومن أجل ذلك فقد جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مخاطبة لجميع أعضاء المجتمع الدولي من أجل التعاون والتكافل فيما بينهم والتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، المكافحة، هيئة الأمم المتحدة

Abstract :

This study is based on the importance of the United Nations in the fight against corruption, which provide us with a set of criteria and important standards in the fight against dangerous phenomenon that haunts communities, which became not only impact nationally and even globally and rules.

For this, the agreement came to speak for all members of the international community for cooperation and solidarity among themselves and to confront this dangerous phenomenon.

Keywords: Administrative corruption, Fight, UN Body

مقدمة:

يعتبر الفساد الإداري من أخطر المشكلات الأساسية التي يعاني منها المجتمع، فقد اتّسع مجاله وشاعت صوره، حتى أصبح سلوكا متّسما بطابع كلي الوجود، وشمولي النطاق محيطا بالنظم السياسية كافة ديمقراطية أو ديكتاتورية.

وبهذا فقد أصبح الفساد تحدّيا يواجه الدول في جميع المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، ويهدّد تنمية المجتمعات بمفهومها الشامل ممّا يشكّل تهديدا خطيرا على أمن واستقرار المجتمعات البشرية.

وقد ازداد القلق العالمي وتضاعفت مخاوفه إزاء هذه الظاهرة الخطيرة وتداعياتها وعواقبها، واستقر في يقينية الحاجة الماسة إلى سياسات فعالة للتصدي لها من خلال تعاون دولي وإقليمي جاد، لا يقتصر على الحكومات بل يمتد كذلك إلى المنظمات الدولية، فكانت منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أوّل عمل قانوني عالمي جامع يمكن من خلاله تطوير مقاربة دولية موحّدة لمكافحة الفساد الإداري ومن هنا يمكن طرح الإشكال التالي:

إلى أي مدى تمثّل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وسيلة فعّالة لمكافحة هذه الظاهرة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، يتم تقسيم هذا العمل إلى مبحثين يتناول أولهما ماهية الفساد الإداري، أسبابه وآثاره، ويبحث الثاني في التزامات الدول لمكافحة الفساد طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة.

المبحث الأول: ماهية الفساد الإداري أسبابه وآثاره.

يعتبر الفساد آفة خطيرة على المجتمع المعاصر، فقد انتشر في الكثير من الدول وبدرجات متفاوتة [(1)] مسبّبا أضرارا بالغة للغالبية العظمى من المجتمعات ممّا أثار قلق ومخاوف مختلف الحكومات والشعوب [(2)].

ونبدأ في هذا المبحث التعامل مع هذه الظاهرة الخطيرة، انطلاقا من التعريف، ثم عرض أهم الأسباب التي تؤدي إلى وجوده، فالآثار الناجمة عنه، وذلك في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: تعريف الفساد الإداري.

إنّ المدلول اللغوي للفساد يختلف عن المدلول الاصطلاحي، إذ أنّ تعدد التعاريف [(3)] ناجم عن اختلاف الدلالة اللغوية التي يعنيها لفظ الفساد في اللغة العربية، وفي اللغات الأجنبية، ومن أجل ضبط هذا المفهوم ينبغي لنا التعرّف على المعنى اللغوي للفساد وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: التعريف اللغوي.

الفساد في اللغة العربية مصدر من فسد، فسادا وفسودا، ضدّ صلح [(4)] والفساد يعني التلف والعطب، الاضطراب والخلل، الجدب والقحط [(5)]، فيقال: فساد شيء ما: كفساد الذوق، فساد الغذاء، وكذلك فساد الأخلاق أي لم يعد صالحا [(6)].

وفي اللغة الإنجليزية: اشتق مصطلح Corruption، المترجم لمصطلح الفساد من المصطلح اللاتيني Rumpere والذي يدلّ على كسر شيء ما وقد يكون هذا قاعدة سلوكية، أو قاعدة إدارية [(7)].

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي.

عرّف الفساد الإداري على أنه: **"كل سلوك أو تصرف إيجابي أو سلبي من قبل موظف عام، أو أي شخص مكلف بخدمة عامة يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية مادية أو معنوية، أو اجتماعية،**

---

[1]. نزيه عبد المقصود محمد مبروك،" الفساد الإقتصادي، أشكاله، أسبابه، آثاره وآليات مكافحته-دراسة مقارنة بالفكر الإسلامي-"دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 7.

[2]. عبد المجيد محمود عبد المجيد،" الفساد تعريفه صوره وعلاقته بالأنشطة الإجرامية الأخرى"، دار النهضة العربية، القاهرة،2014، ص 20.

[3]. عبد الرحمن محمد العيسوي، "سيكولوجية الفساد والأخلاق والشفافية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 20.

[4]. ابن منظور لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 3، ج 2، ص 180.

[5]. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار المعارف، القاهرة، ط3، ج2، 1973، ص 13.

[6]. أحمد محمود نهار أبو سويلم،" مكافحة الفساد"، Stop، دار الفكر العربي، عمان، ط1، 2010، ص 13.

[7]. طارق محمود عبد السلام،" التحليل الإقتصادي للفساد"، دار النهضة، العربية، القاهرة، 2005، ص ص 6،5.

سواء لنفسه أو لأشخاص آخرين على حساب المصلحة العامة واستغلال سلطاته الفعلية لهذه الغاية"[1].

وقد عرّف حسن الشامي الفساد على أنه:" سوء استخدام السلطة العامة من أجل مكسب خاص، يتحقق حينما يقبل الموظف الرسمي رشوة أو يطلبها"[2].

انطلاقا من هذه التعاريف يتّضح لنا مفهوم الفساد الإداري واسع لا يمكن أن يحويه تعريف جامع مانع[3] ولذلك ينظر إليه من خلال هذا المفهوم بأنه استخدام السلطة العامّة من أجل كسب أو ربح شخص، أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية أو منفعة لجماعة معينة، ممّا يترتب عليه خرق القانون، أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي، وبهذا يعتبر الفساد انتهاك للواجب العام.

المطلب الثاني: أسباب الفساد الإداري.الفساد الإداري كظاهرة دولية وداخلية، من الصعب التكهن بكافة أسبابه، مالم يتم تقديم عدد من المبرّرات والأسباب الحقيقية التي تكون من وراء وقوعها [4] وذلك لما يترتب عليه من آثار مدمّرة على المجتمع والدولة على حد سواء وتتمثل أسباب الفساد فيما يلي:

الفرع الأول: الأسباب السياسية والاقتصادية.

أولا: الأسباب السياسية: يتحقق الفساد السياسي خاصة نتيجة لغياب الشفافية والنزاهة والمساءلة وسيادة القانون [5] وهي قيم ترتبط ارتباطا وثيقا بالديمقراطية وهذا ما أشارت إليه الفقرتين الأولى والثانية من ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد [6]

- ✓ عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن في السلطات الثلاث في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وهذا ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد [7]؛
- ✓ ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أي إجراءات وقائية أو عقابية جادة في حق المتسببين في الفساد؛
- ✓ كثرة تعاقب الحكومات [1] والدخول في الصراعات الإقليمية والدولية؛

---

1. عصام أحمد البهجي، " الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد اللإداري"، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2014، ص 225.
2. أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص14.
3. عصام أحمد البهجي، المرجع السابق، ص225.
4. محمد إبراهيم الدسوقي علي،" الفساد الإداري"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص146.
5. أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص 18.
6. الفقرة الأولى: "على أن الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، إذ تقلقها خطورة الفساد من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها ممّا يفوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة".

الفقرة الثانية: "حالات الفساد التي تتعلق بمقادير هائلة من الموجودات يمكن ان تمثل نسبة كبيرة من موارد الدولة والتي تهدد الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة لتلك الدول'.

7. محمد إبراهيم الدسوقي علي، المرجع السابق، ص ص 146،147.

✓ حصر نظام الامتيازات بفئات معينة دون سواها.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية: يمكن القول بأن تردي الأوضاع الاقتصادية في أية دولة يعتبر باعثا أساسيا لكثير من مظاهر الفساد [2] حيث يوجه سلوك الفرد نحو الانحراف وممارسة مختلف الأساليب الاحتيالية لإشباع حاجاته الأساسية، ومن المظاهر الأساسية الدالة على تردي الأوضاع الاقتصادية ما يلي:

-الفقر وسوء توزيع الدخل، انتشار البطالة وتفاقم الأزمات الاقتصادية كثرة تعاقب الحكومات [3] كذلك ارتفاع تكاليف المعيشة.

-أخذ القروض من البنوك بدون ضمانات أو بضمانات وهمية، التهرب الضريبي لكبار الممولين [4] كل هذا يؤدي إلى خلق بيئة مواتية للفساد الاقتصادي وانتشار الرشوة على كافة المستويات.

الفرع الثاني: الأسباب الاجتماعية والثقافية:

أولا: الأسباب الاجتماعية: وهي أسباب متعلقة بمورثات ومكتسبات المجتمع العقائدية والثقافية، ونمط السلوك السائدة والتي نذكر منها على سبيل المثال:

- قلة الوعي لدى المواطنين بأسباب الفساد، أشكاله ومخاطره، وكذلك أسباب مكافحته [5]؛
- توظيف الانتماءات القبلية والطائفية والإقليمية في التعامل الرسمي وفي الضغط على القيادات لتحقيق مكاسب ومزايا بغير وجه حق؛
- شيوع الوساطة وتمرس أصحاب النفوذ الاجتماعي في استغلال علاقاتهم الشخصية وغير الرسمية في إنجاز بعض الأعمال التي تتعارض مع القوانين أو تمس بالمصلحة العامة [6]؛

ومن هن نقول بأن هذا النوع من الفساد يعتبر أخطر الأنواع، لأنه يتغلغل في الثقافة والبيئة الاجتماعية، فيفقد المجتمع قدرته على التمييز بين السلوكيات النزيهة والفاسدة والأخلاقيات القومية وغير القومية، فهو يرتبط بالوساطة والمحسوبية والرشوة والمحاباة.

الفرع الثالث: الأسباب القانونية والقضائية.

أولا: الأسباب القانونية: يرجع سبب انتشار الفساد القانوني إلى ما يلي:

---

[1]. صلاح الدين فهمي محمود، " الفساد المعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والإقتصادية"، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994، ص ص 48،58.

[2]. حجازي المرسي السيّد،" التكاليف الإجتماعية للفساد" مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 166، 2001، ص ص 21،22.

[3]. عبد الرحمن محمد العيسوي، المرجع السابق، ص 147.

[4]. Dina Swain and phyllis Dinin Ahand, book in figh Ting Corruption, Washington, Centrer for Denocracy and Go vernance, February, 1999, pp 7 ,10

[5]. محمد إبراهيم الدسوقي علي، المرجع السابق، ص 146.

[6]. أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص ص 20،21.

•تراكم الثغرات في القوانين والنظم والتعليمات، وعدم المبادرة إلى معالجتها مما يعطي الفرصة لبعض المسؤولين النفاذ منها لصالح فئة دون أخرى خاصة مع تغلغل بعض العناصر المحترفة والمتمرسة في الفساد الإداري إلى المستويات العليا؛

• غموض النص القانوني [1]، فعندما لا يتوفر الفهم المشترك للنص القانوني فإن ذلك يؤدي إلى اختلاف الرأي حول تفسير هذا النص مما يمكّن من استغلاله كغطاء قانوني للاستحواذ على منافع غير مستحقة.

ثانيا: الأسباب القضائية: إنّ الأسباب القضائية تتمثل فيما يلي:

• اعتماد الأجهزة القضائية والأمنية على الوسائل التقليدية في التحقيق وإثبات التهم؛

• عدم مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير والرشوة، مما يؤدي إلى بقاء تلك العناصر بعيدة عن طائلة القانون؛

• كثرة الاستثناءات والتوسع في منح السلطات التقديرية [2] فعندما يتضمن التشريع الإفراط في الاستثناءات والسلطات التقديرية، فإن التطبيق سوف يسمح بالكثير من الاجتهادات، وتكييف الحالات وفق أهواء أشخاص معنيين لتحقيق مكاسب خاصة.

وعليه فإنّ تمتع الموظف العام بموجب القوانين والأنظمة، بحرية واسعة التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة في تصرفاتهم يشكل فسادا خطيرا يهدد أمن المجتمع الاقتصادي، السياسي والاجتماعي.

المطلب الثالث: آثار الفساد الإداري.

إنّ الفساد الإداري له العديد من الآثار السلبية، والتي تؤثر بشكل كبير ومباشر على مستقبل الديمقراطية والتنمية، وهناك العديد من الأدلة على ذلك والتي نوجزها على النحو التالي:

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية والسياسية.

أولا: الآثار الاقتصادية.

-يؤدي الفساد إلى انخفاض في معدل الاستثمار، خاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

-عجز الموازنة العامة للدولة، والتي تؤدي إلى ارتفاع حجم التهرب الضريبي، بفضل ممارسات الفساد، إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وضعف مستوى الإنفاق العام على السلع والخدمات الضرورية [3]؛

-كما أنّ الفساد يضر بالمنافسة الحرة بهدف هدم فاعلية وموضوعية المشاركة السياسية [4]؛

---

[1]. إبراهيم سيف عبد الحميد المنشاوي، " اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد " رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2013، ص 21.

[2]. ياسر إسماعيل حسن، " دور الاتفاقيات الدولية في مكافحة الفساد"، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة،2013، ص 42.

[3]. أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص 89.

[4]. محمود عبد الفضيل، " الفساد وتداعياته"، المستقبل العربي في الوطن العربي، ع 243، 1999، ص 8.

-ركود التجارة الداخلية وانخفاض الصادرات، كما انّ ارتفاع التكلفة الاستثمارية تؤدي إلى إعاقة تنفيذ المشاريع [1]؛

-ارتفاع الأسعار ذلك أنّ الرشاوي والعمولات تشكّل من وجهة نظر الجهات المقدمة لها نوعا من التكلفة فتضاف إلى قيمة السلع والخدمات ليتحملها المستهلك في الأخير[2].

ثانيا: الآثار السياسية: إنّ الآثار السياسية للفساد الإداري تتمثل فيما يلي:

-فقدان الشرعية السياسية للأنظمة الحاكمة [3]، الأمر الذي يجعل الشعب يفقد ثقته في هذا النظام، ويبعده عن التواصل الشعبي ويجعله مدّعاة للنقد اللاذع والسخرية، مما يسيء إلى سمعة السلطة ومكانتها؛

-وقد يؤدي الفساد إلى الإخلال بقاعدة المساواة، وهي القاعدة الأساسية في إقامة أي نظام ديمقراطي [4]؛

-شيوع الفوضى وعدم الاستقرار السياسي [5]، بحيث انتشار الفساد يؤدي انتشار الفوضى السياسية، وتعطل الدساتير والقوانين والأنظمة، الأمر الذي يشجع عدم الالتزام بأحكام القوانين واللوائح؛

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية والثقافية.

إنّ الفساد الإداري له آثار اجتماعية وثقافية وخيمة تتمثل فيما يلي:

أولا: الآثار الاجتماعية.

- فساد السلوك الأخلاقي للموظفين، حيث بعد انتشاره يكون من الصعب إصلاحه ولهذا يتحول إلى سلوك مستقر ومتعارف عليه في الدوائر الحكومية [6] والقطاع العام والخاص فبدلا أن يقاومه الضمير العام فإنه يتغاض عنه؛
- كما أنه يؤثر على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة، وتكافؤ الفرص، وحرية الوصول إلى المعلومات، بالإضافة إلى التوزيع غير العادل للدخل بين الأفراد يؤدي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي بينهم [7]؛

---

1. مصطفى بشير، الفساد الاقتصادي، "مدخل إلى المفهوم"، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، البصيرة، دار الخلدونية، الجزائر، ع 6، 2005، ص 9.

2. نجار الويزة، " التصدي المؤسساتي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري –دراسة مقارنة-"، رسالة دكتوراه، جامعة 5، قسنطينة، 2014، ص 44.

3. حاحة عبد العالي، " الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص 100.

4. أحمد السيّد نجار، "إشكالية الفساد في مصر، أسباب وقضايا"، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2004، ص 423.

5. حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص 101.

6. أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص 91.

7. حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص 105.

▪ (انتشار التمييز الطبقي) وتفاقم الفقر وحرمان بعض المواطنين من الخدمات الأساسية مثل: الصحة والتعليم.

ثانيا: الآثار القانونية: إنّ ظاهرة الفساد لها آثار وخيمة على الجانب القانوني والقضائي للدولة والمتمثل فيما يلي [1]:

▪ ظهور تشريعات جديدة لا تستطيع ملاحقة هذه الظاهرة وتحقيق الردع الكافي لكثرة الثغرات بها؛

▪ بطء إجراءات المحاكمة لعرقلة الفاسدين لها ممّا يفقد العقاب الرادع العام له؛

▪ هروب المتهمين إلى الخارج مع ما حصلوا عليه من أموال نتيجة الفساد؛

▪ ظهور جرائم غسيل الأموال، نتيجة لمحاولة الفاسدين إخفاء متحصلات جرائم من أعين الأجهزة الأمنية[2].

من خلال ما تقدم نقول بأنّ الفساد قد أصبح حقيقة من الحقائق المؤكدة في حياتنا المعاصرة، للدرجة التي زاد تقبل الناس له كقدر محتوم، رغم أنه يعتبر دون أدنى شك من العوامل الرئيسية الصعبة للتنمية، إذ بموجبه يتعطل القانون، وتنتهك حقوق الإنسان والديمقراطية، ويهدد النظام الاقتصادي في المجتمع ككل، لهذا فقد كان إدراك المجتمع الدولي لهذه الآثار الوخيمة والخطيرة والمدمرة لجرائم الفساد، فقد توالت الجهود الدولية للحد منها وقمع مرتكبيها للحد منها وذلك عن طريق تكريس تعاون متبادل لمكافحة هذه الظاهرة وهذا ما سوف نتطرق إليه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: التزامات الدول لمكافحة الفساد طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة. إنّ الفساد الإداري لم يعد مسألة داخلية فقط، بل أصبح جريمة عابرة للحدود، تحتم على كل بلدان العالم التعاون والتكافل والعمل المشترك، من أجل وضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة، فكانت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد [3]، أول عمل قانوني عالمي جامع يمكن من خلاله تطوير مقاربة دولية موحدة وشاملة لمواجهة الفساد، وذلك من خلال قوانينها ومؤسساتها التي تقدم الحد الأدنى من التدابير التي يجب على كل دولة اعتمادها من أجل التصدي لها، وكذلك ضبطها ومعاقبة مرتكبيها.

وسوف نتناول في هذا المبحث بالرصد والتحليل للجوانب المواضيع لالتزامات الدول (في المطلب الأول) وكذا الجوانب الإجرائية (في المطلب الثاني) وذلك طبقا لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

المطلب الأول: الجوانب الموضوعية للتجريم والعقاب وإنفاذ القانون. إنّ منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تضمنت أهم صور الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص والتي من شأنها المساس بالمصلحة العامة حتى تستهدي بذلك الدول وتدرجها في قوانينها الداخلية، لذلك فهذا المطلب يتناول الأفعال المجرمة في الاتفاقية (الفرع الأول) وإقرار المسؤولية الجنائية والعقاب عليها (الفرع الثاني).

---

1. نجار الويزة، المرجع السابق، ص 46.
2. حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص 106.
3. ياسر إسماعيل حسن، المرجع السابق، 119.

الفرع الأول: صور الفساد المجرمة في الاتفاقية.يضم الفصل الثالث من اتفاقية مكافحة الفساد بعنوان "التجريم وإنفاذ القانون" 12 فعلا واعتبرتها جرائم فساد تستوجب تسليط العقاب على مرتكبيها، نذكر منها على سبيل المثال [(1)]:

-رشوة الموظفين العموميين الوطنيين (المادة 15 من الاتفاقية) [(2)] ،رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية (المادة 16 من الاتفاقية) ، اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي (المادة 17)[(3)] ،المتاجرة بالنفوذ (المادة 18) ، إساءة استغلال الوظائف (المادة 19 من الاتفاقية)، الإثراء غير المشروع (المادة 20 من الاتفاقية).

ومن هنا يتضح لنا أنّ الاتفاقية شملت في مجال التجريم مجموعة واسعة من جرائم الفساد منها ما هو تجريم إلزامي في القطاع العام ومنها ما هو تجريم اختياري في القطاع الخاص [(4)].

الفرع الثاني: إقرار المسؤولية الجزائية والعقاب.لقد قامت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بتقرير مسؤولية الشخصيات الاعتبارية، وهذا إذا ما شاركت في الأفعال المجّرمة طبقا للمادة 26 منها [(5)]، فيمكن أن تكون مسؤوليتها جنائية أو مدنية أو إدارية طبقا للفقرة 2 من المادة 26.

كما أنّ النظم القانونية الوطنية لا تزال متباينة تماما فيما يتعلق بمسؤولية الشخصيات الاعتبارية [(6)]، حيث تلجأ بعض الدول إلى فرض عقوبات جنائية مثل: الغرامات أو التجريد من الممتلكات أو الحرمان من حقوق قانونية، بينما تستخدم دول أخرى تدابير جنائية أو غير جنائية فعالة ورادعة بما فيها العقوبات المالية، وذلك دون المساس بإمكانية مساءلة الأشخاص الطبيعيين (الأفراد) الذين ارتكبوا هذه الجرائم المبينة في المادة (26) من الاتفاقية.

ثانيا: قواعد الجزاء في الاتفاقية: إنّ تقرير النظام الجزائي لمواجهة جرائم الفساد يتميز بالفاعلية من جهة، والتنوع من جهة أخرى [(7)].

1. من حيث الفاعلية: لقد حاولت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الحد من الحصانات التي يتمتع بها الموظفون العموميون، والتي تعتبر قيدا على سلطة النيابة العامة في الادعاء ضدهم، كما أجازت اتخاذ تدابير مؤقتة في مواجهة الموظفين المتهمين بارتكاب جرائم الفساد.

---

[1]. أمير فرج يوسف، " الحكومة ومكافحة الفساد الإداري والوظيفي وعلاقته بالجريمة المنظمة على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ط 1، 2010، ص 508.

[2]. نفس المرجع، ص 509.

[3]. يقصد بالموظف المرتشي:" هو كل من باع سلطته لقاء مقابل مادي"، أحمد رفعت خفاجي، "رشوة مفاوضي العقود الدولية في التشريع العقابي المصري"، مجلة المحماة، ع 1، 1986، ص27.

[4]. يقصد باختلاس الموظف العام: " هو استلاؤه على مال بحوزته بسبب وظيفة بنية تملكه"، حمود أحمد عبد السماح، " جريمة الاختلاس في القانون الجنائي –دراسة مقارنة-"، رسالة ماجستير، جامعة عدن، 2008، ص 122.

[5]. الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نيويورك،2006، ص ص 99-112.

[6]. أمير فرج يوسف، المرجع السابق، ص ص 512،513.

[7]. أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص 59.

2.من حيث تنوع الجزاء: إنّ النظام الجزائي الذي اشتملت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد يضم صورا مختلفة ومتنوعة من الجزاءات التي تتمثل في [1]:

- المصادرة والتجميد والحجز كتدابير تسبقها وهذا ما نصّت عليه المادة (31) من الاتفاقية، فقد حثّت هذه الأخيرة الدول الأطراف على اتخاذ تدابير للكشف عن أي عائدات إجرامية وتتبعّها، ثم مصادرة العائدات الإجرامية ما دامت متحصلة من جرائم وفقا لهذه الاتفاقية، وفي حالة عدم وجود هذه العائدات يتم مصادرة ممتلكات تعادل قيمتها[2] ، هذا بالإضافة إلى التعويض عن الأضرار للأشخاص الاعتبارية أو الطبيعية عمّا يلحقها من أضرار جراء جرائم الفساد عن طريق رفع دعوى قضائية للمطالبة به، ووفقا لمبادئ القانون الداخلي وكذلك فسخ العقود وإلغاء حقوق الامتياز، بالإضافة للعقوبات التقليدية الأخرى السالبة للحرية والتي تنص عليها أصلا التشريعات العقابية الوطنية[3].

المطلب الثاني: الجوانب الإجرائية لمكافحة الفساد طبقا لأحكام الاتفاقية (ملاحقة ومتابعة الجناة).

لقد تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نظام إجرائي فعّال في وسائله، ومستحدث في العديد من مفاهيمه القانونية في مجال مكافحة الفساد وذلك سواء على الصعيد الوطني أو الدولي [4]، ويمكن إجمال أهم ملامح هذا النظام الإجرائي فيما يلي:

الفرع الأول: الآليات الوطنية الإجرائية لمكافحة الفساد.

طبقا للمادتين (36-39) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فإنه يمكن إجمال هذه الآليات الوطنية فيما يلي:

- وجود هيئة متخصصة أو أشخاص متخصصين في مكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون، ومنحهم ما يلزم من الاستقلالية لكي يستطيعوا أداء مهامهم بفعالية ودون أي تأثير، وكذلك تزويدهم بما يكفي من التدريبات والموارد المالية لأداء مهامهم على أكمل وجه (المادة 36).
- اتخاذ تدابير لتشجيع التعاون بين القطاع الخاص خصوصا المؤسسات المالية والسلطات المعنية بالتحقيق، وأيضا تشجيع الأشخاص للإبلاغ عن جرائم الفساد وفقا للمادة (39) من الاتفاقية.

الفرع الثاني: الآليات الدولية المعتمدة لمكافحة الفساد الإداري.

لقد تضمنت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مجموعة من القواعد الإجرائية الدولية الفعالة في مجال مكافحة ظاهرة الفساد والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

---

1. نفس المرجع، ص 59.
2. الدليل التشريعي لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 122.
3. نجار الويزة، المرجع السابق، ص 69.
4. أحمد محمود نهار أبو سويلم، المرجع السابق، ص 58.

أولا: استرداد الموجودات المتحصلة عن جرائم الفساد: إن نظام استرداد الموجودات يعتبر من أهم القواعد التي أتت بها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأكثرها تفعيلا وتكريسا، فهذا النظام يتمثل في حرمان مرتكبي جرائم الفساد من العائدات المتأتية من الأفعال المجرّمة وفقا للاتفاقية [1] أو مصادرة ممتلكات تعادل قيمتها قيمة تلك العائدات وهذا ما يساهم إلى حد كبير في التقليل من ظاهرة الفساد وقد أكدت الاتفاقية هذا الأمر في أكثر من موضع ابتداء من الديباجة [2] والمادتين(3-31) والفصل الخامس من المادة 51 إلى 59.

ثانيا: التعاون القضائي الدولي: يعتبر من أهم وسائل التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد بكل صوره ويتمثل فيما يلي [3]:

- التعاون الدولي في مجال المساعدة التقنية لمنع ومكافحة الفساد، ويتمثل ذلك في إنشاء وتدعيم أجهزة الملاحقة المزودة بالوسائل والإمكانات الحديثة، وتدريب العنصر البشري القائم على هذه الأجهزة وهذا ما نصت عليه المادة 1 فقرة ب والمادة 43 من الاتفاقية.
- التعاون الدولي في مجال إجراءات التحقيق والملاحقة، والإجراءات الأخرى الخاصة بالمسائل المدنية والإدارية [4].
- التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد الخاص بالمسائل الجنائية، هدفه تقريب أو توحيد قواعد الإجراءات الجنائية بين الدول لمنع وقوع الجريمة من خلال قمعها بعد وقوعها، ابتداء من الإبلاغ أو الكشف عن ظاهرة الفساد، وصولا إلى إصدار القرار القضائي [5].
- التوسع في الأخذ بمعايير الولاية القضائية وتحقيق التكامل فيما بينها من أجل سد ثغرات الملاحقة القضائية الدولية، والمتمثلة في معيار الإقليمية والشخصية والعالمية العينية [6].
- إنشاء هيئات تحقيق مشتركة، هدفها مباشرة التحقيقات أو الملاحقات، أو الإجراءات القضائية في دولة واحدة أو أكثر [7].

الخاتمة:

إنّ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد قد وضعت مجموعة من التدابير والآليات، كما عملت على بيان سبل توطيد التعاون الدولي والمساعدة المتبادلة في هذا المجال، حيث أنّ التعاون الدولي يعتبر

---

1. نفس المرجع، ص 58.
2. نجار الويزة، المرجع السابق، ص 72.
3. منتصر سعيد حمودة، " المنظمة الدولية للشرطة الجنائية"، الأنتربول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط 1، 2008، ص 139.
4. المادة 43 فقرة 1 من الاتفاقية.
5. المادة 43 وما بعدها من الاتفاقية.
6. المادة 59 من الاتفاقية.
7. نفس المادة.

بمثابة اللبنة الأولى عن طريق المعالجة والمنع فهو إذن يعتبر شرطا ضروريا وأساسيا لا بدّ منه للتضييق على هذه الظاهرة الخطيرة.

النتائج:

معظم بلدان العالم تعاني من ظاهرة الفساد، اذ لا يكاد يخلوا مجتمع من فساد تماما، وان مستويات هذه الظاهرة الخطيرة تتفاوت من مجتمع لآخر، وداخل المجتمع نفسه من فترة لأخرى، إلا ان بعض البلدان تواجه عدة صعوبات في برامج مكافحة الفساد نظرا لعدم وجود القدرات والكفاءات والخبرات الكافية من اجل ان تتصدى لظاهرة الفساد.

إن الفساد متفش في كافة ميادين الحياة وتتنوع مظاهره وصوره تبعا للمجالات التي يستشري فيها، فمنها ما يتعلق بالنظام السياسي وكيفية الحكم ومنها ما يتعلق بالنظام القانوني السائد على المستوى الوطني والدولي، كما قد يرجع إلى أسباب اجتماعية وأخرى إدارية.

يمكن إجمال أسباب الفساد الإداري في الدول النامية، في عنصر مهم جدا والمتمثل في غياب الديمقراطية، والذي يترتب عليه غياب للشفافية، والنزاهة، والرقابة المستمرة، وهذا ما يؤدي بالطبع الى ضعف هيبة القانون فتكون آثاره خطيرة ومدمرة للمجتمع ككل .

ليس هناك تعريف موحد ودقيق لظاهرة الفساد الإداري، وذلك بسبب تداخل القضايا، واختلاف الرؤى والزوايا التي ينظر اليها، وبالتالي عدم وجود اتفاق دولي موحد لتعريفه بصورة شاملة تحتوي على كافة الجوانب السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية.

التوصيات:

- العمل على المستوى الدولي بهدف تعريف الفساد، تعريفا جامعا مانعا، يشمل كل أنواع الفساد فتح خطوط دائمة للإبلاغ عن حالات الفساد الإداري، وتسهيل الإجراءات والبعد عن التعقيدات الإدارية التي تمنع المواطنين من الإبلاغ عن حالات الفساد الإداري.
- إنشاء هيئة خاصة على المستوى الدولي، بهدف رصد المعلومات عن الفساد، وجمعها مع إمكانية تطويرها ودعمها بقاعدة بيانات دولية.
- إصلاح نظام القضاء والعدالة الجنائية من خلال بناء جهاز قضائي نزيه وقوي لمتابعة مرتكبي جرائم الفساد الإداري.

الأبعاد السبعة للمقاولة داخل المؤسسة الاقتصادية:

دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

د. عامر ملايكية

قسم علوم التسيير

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة سوق أهراس

الملخص:

تعرض هذه الورقة البحثية نتائج بحث ميداني هدف إلى التعرف على مدى توافر أبعاد المقاولة داخل مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. وقد بينت نتائج الدراسة اهتمام مدراء تلك المؤسسات بأربع أبعاد تتمثل في: الثقافة التنظيمية، الهياكل والممارسات التنظيمية، التفاعلية، الاستراتيجية، بينما ما تزال الأبعاد الثلاثة المتعلقة بـ: إدارة التغيير التنظيمي، إدارة المعرفة، الابتكار، لا تحظ بالاهتمام والاستثمار اللازمين.

الكلمات المفاتيح: المقاولة داخل المؤسسة، الثقافة التنظيمية، الهياكل والممارسات التنظيمية، إدارة التغيير، إدارة المعرفة، الابتكار، التفاعلية، الاستراتيجية.

Abstract

Although the Intrapreneurship is recognized as a potential vector for innovation for businesses that are capable of taking advantage of it, the concept of Intrapreneurship remains relatively unknown. Few of its constitutive elements have been empirically validated as of today – including intrapreneurial mechanisms targeted by businesses as well as factors that might favour an intrapreneurial behaviour on the part of employees. Based on the results of an empirical research carried out in 08 Algerian SMEs, our article examines the existence and importance allocated by the managers of these companies to seven fundamental factors in the development of the Intrapreneurship.

Keywords: Intrapreneurship, organizational culture, organizational structures and practices, change management, knowledge management, innovation, interactive process, strategy.

المقدمة:

تتسم بيئة الأعمال الحالية بالمنافسة الشديدة والتغير الدائم وزيادة درجات عدم التأكد، وهي عوامل أدت بالكثير من الشركات الكبيرة إلى الإفلاس والزوال لعدم قدرتها على الاستجابة لآثارها الجوهرية، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فقد أتاحت الكثير من الفرص أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنمية قدراتها على النمو والابتكار.

إن نجاح المؤسسات الاقتصادية اليوم مرهونا بسرعتها في تلبية متطلبات الأطراف ذات الصلة بنشاطها الاقتصادي، في ظل قيود كثيرة ومتفاوتة الحدة، وهذا ما يجعلها تركز اهتمامها على عوامل

تنافسية جديدة ترفع من كفاءتها في تعبئة المهارات وتطوير النظم وتفعيل دور الثقافة لبناء استراتيجية تتماشى مع اتجاهات السوق وتتفوق على عروض المنافسين.

ويعتقد الكثير من الباحثين -في الوقت الراهن- أن فلسفة الإدارة الاستراتيجية القائمة على التخطيط لعقود من الزمن، قد ولت، وحلت محلها مقاربات جديدة قائمة على خفة الحركة والقدرة على التكيف. كما أن الغاية التي تنشدها الكثير من المؤسسات الاقتصادية في الوصول إلى ميزة تنافسية مستدامة ظلت حلما طموحا يراود مدراءها الذين حتى وإن لمسوا بعض نجاحاته في الواقع، في فترات محددة، لم يتمكنوا من المحافظة على تلك النجاحات لوقت طويل. وهذا ما تثبته الإحصائيات السنوية المعتمدة في ترتيب المؤسسات الرائدة أو تلك المعتمدة في ترتيب رجال الأعمال والمقاولين والأثرياء على المستوى العالمي.

في سياق متصل، تشير تجارب النجاح في مجال الأعمال أن المؤسسة الرائدة تتميز بنظام إدارة فعال ذو نهج خاص يؤدي إلى تفوقها، والسر في ذلك يكمن في توجهها نحو المقاولة والاستثمار في العوامل الداخلية المحددة لأدائها الاقتصادي وفقا لهذا التوجه. يتجسد التوجه نحو المقاولة في بث روح المبادرة الداخلية بين العاملين وتشجيعهم على توليد الفرص الجديدة واستغلالها، ويقوم هذا التوجه على الثلاثية (مخاطرة، ابتكار، استباقية). أما العوامل الداعمة لنشاط المقاولة داخل المؤسسات الاقتصادية فتتفق أغلب الدراسات في هذا المجال على سبعة أبعاد رئيسية تتمثل في: الثقافة التنظيمية، الهياكل والممارسات التنظيمية، إدارة التغيير التنظيمي، إدارة المعرفة، الابتكار، التفاعلية، الاستراتيجية.

إن دراسة الأبعاد السبعة المشار إليها سابقا يؤدي بنا إلى ولوج البحث في مجال المقاولة داخل المؤسسة (l'intrapreneuriat)، وهو موضوع يلقى اهتماما متزايدا من قبل المنظرين والممارسين في مجال ريادة الأعمال. وقد انصب ذلك الاهتمام على معالجة نشاط المقاولة وفق تيارين أساسين، التيار الأول يبحث في السمات البسيكولوجية للمقاول (l'intrapreneur) والوظائف التي يؤديها داخل المؤسسة. أما التيار الثاني فيحلل المقاولة كسيرورة تنظيمية من خلال دراسة مختلف العوامل المحددة لهذا النشاط. هذا الأخير يتوافق مع دراستنا لموضوع المقاولة داخل مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

إن تطوير سلوك المقاولة داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أصبح أمرا ضروريا لجعلها قادرة على الاستمرار والنمو في المستقبل، خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي والتحولات الجذرية التي تشهدها الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن العشرين، والتي نتج عنها إعادة النظر في التوجه الاقتصادي للدولة وتسطير الكثير من الإصلاحات الاقتصادية وتنمية القطاع الخاص وتحرير السوق الوطنية.

لقد ازداد اهتمام الحكومات الجزائرية المتعاقبة خلال العقدين الأخيرين بزيادة عدد المؤسسات الاقتصادية، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه هذه الأخيرة في

الاقتصاديات القومية والمساهمة الجبارة التي أضحت تحققها في الناتج المحلي الخام لبعض الدول. وقد خصصت الوزارات المعنية لهذا الغرض صناديق خاصة وميزانيات معتبرة، بالإضافة إلى تشريع الكثير من الإجراءات التحفيزية الهادفة لخلق ومرافقة المشاريع الجديدة. وتبقى هذه الجهود غير كافية نظرا لمحدودية أفقها حيث أن التركيز على الجانب الكمي (عدد المؤسسات، حجم الميزانيات، قيمة الدعم، عدد مناصب الشغل) أفقدها الكثير من فعاليتها في الميدان، فقد سجلت الهيئات المعنية نسبا إحصائية كبيرة لعدد المشاريع الجديدة المتعثرة. وعليه نعتقد أن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا يرتبط بخلق المؤسسة في حد ذاتها وإنما يتعدى ذلك إلى تبنيها التوجه نحو المقاولة وتفعيل أبعادها الداخلية. لذلك، سنحاول من خلال هذه الورقة الإجابة عن سؤال هام فحواه:

ما مدى توافر الأبعاد السبعة للمقاولة داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟

تتم الإجابة عن التساؤل الرئيس للبحث بإجراء مسح ميداني لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة ببعض ولايات الشرق الجزائري، والمقدر عددها بثمان مؤسسات. وترتكز الدراسة على استقصاء مدى توافر أبعاد المقاولة داخل تلك المؤسسات.

لابد من الإشارة إلى أن كل بعد من أبعاد المقاولة داخل المؤسسة قد درس بشكل منفصل من قبل الكثير من الباحثين، فقد ركز البعض منهم على تحليل علاقة أحد تلك الأبعاد بأداء المؤسسة الاقتصادية، وركز البعض الآخر على تبيان أثر بعدين أو أكثر على الخصائص الواضحة للمؤسسة المقاولة، ووصف آخرون نشاط المقاولة من خلال تحديد مكوناته وتمييز ملامحه. أما في دراستنا التي نحن بصدد عرض نتائجها نحاول التعرف على مدى توافر بعض أو كل تلك الأبعاد في مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحكم على مدى استعدادها لتبنى التوجه نحو المقاولة.

ويعتمد البحث على فرضية رئيسية صيغت كالآتي: "**تتوافر كل أبعاد المقاولة داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بدرجة كبيرة**".

يتم التحقق من هذه الفرضية من خلال إثبات أو نفي الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الأولى: تتميز الثقافة التنظيمية لمؤسسات الدراسة بأنها ثقافة مقاولة؛

الفرضية الثانية: تتصف الهياكل التنظيمية لمؤسسات الدراسة بالمرونة؛

الفرضية الثالثة: تقوم مؤسسات الدراسة بإدارة التغيير التنظيمي؛

الفرضية الرابعة: تقوم مؤسسات الدراسة بإدارة المعرفة داخلها؛

الفرضية الخامسة: تقوم مؤسسات الدراسة بإدارة نشاط الابتكار؛

الفرضية السادسة: تتميز مؤسسات الدراسة بمستوى عال من التفاعلية؛

الفرضية السابعة: تسطر مؤسسات الدراسة استراتيجيات تنافسية ناجحة.

ينطلق الباحث من المسلمة التي مفادها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون أقدر على التوجه نحو المقاولة لتناسب ميزاتها مع القدرة على الابتكار ومسارعتها للمخاطرة والسبق.

يهدف البحث من الناحية النظرية إلى تحديد مفهوم المقاولة داخل المؤسسة بالتطرق لمختلف أبعادها، وذلك بمراجعة الأدبيات السابقة في الموضوع. ويهدف من الناحية الميدانية إلى التعرف مدى توافر الأبعاد السبعة للمقاولة داخل مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستعمال مؤشرات تقيس حقيقة الممارسات المعمول بها في كل بعد.

وتكمن الأهمية العلمية للبحث في تلخيص نتائج الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع المقاولة وأبعادها الداخلية والاستفادة منها مجتمعة في دراستنا التي تحاول أن تجسد حوصلة لكل الأبعاد لتعطينا رؤية شاملة حول الظاهرة المدروسة في البيئة الجزائرية. كما يتضمن البحث تحليل سبع جوانب -في آن واحد- ذات أهمية بالغة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

من الناحية الميدانية، تستشف أهمية البحث من حداثة الموضوع الذي لم يحظ لحد الآن بالدراسة الوافية في السياق الجزائري. كما تتحقق الأهمية من خلال تكوين معرفة أولية حول مدى استعداد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى التوجه نحو المقاولة ومدى تحضيرها لمختلف العوامل التي من شأنها أن تضمن نجاحاها في المستقبل، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، إلقاء الضوء على مدى إدراك مدراء مؤسسات الدراسة لأهمية الاستثمار في عوامل البيئة الداخلية للمؤسسات التي يديرونها.

أولا، الأدب النظري للدراسة:

1-1- تعريف المقاولة داخل المؤسسة:

ظهر مفهوم المقاولة لأول مرة في النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين حيث كان ريتشارد كانتيون Cantillon R. أول من كتب كتابا عن "المقاول l'entrepreneur" سنة 1755[1]. وقد استخدم هذا المصطلح لوصف الشخص الذي يدفع سعرا معلوما لشراء مواد خام ثم يقوم بتحويلها إلى منتجات ليبيعها بأسعار غير معلومة، فهو يتحمل بذلك مخاطرة بمجرد قيامه بهذه العملية. وفي مرحلة موالية قدم الاقتصادي الفرنسي الشهير جون باتيست ساي Say J-B. في مقاله الذي نشر عام 1803 تعريف المقاول على أنه كل فرد يمتلك كفاءات متميزة تمكنه من إنشاء شركات جديدة، وله قدرات استثنائية تخوله فهم حاجات المجتمع التي يستطيع إشباعها من خلال النشاط الاقتصادي لتلك الشركات.

الواضح أن بداية تحديد مفهوم المقاولة، كانت تتمحور حول تعريف المقاول وتحديد مواصفاته التي تميز من خلالها عن مدير المؤسسة أو رئيس المشروع بكونه شخصا يتطلع لتحقيق النجاح ويخاطر في ابتكار الجديد ليقدم عروضا تجارية متميزة للزبائن. هذا، وتوالت محاولات عديدة للكثير من المنظرين الذين عرفوا المقاولة من زوايا متعددة. وأهم الأفكار التي أثيرت في تحديد محتوى هذا المفهوم هي[2]: المخاطرة (Cantillon R., 1755)، الابتكار(Drucker, 1985, Schumpeter, 1912)، تنسيق الموارد (Casson et al, 1982)، القيمة المضافة (Bruyat,1993, Bruyat et Julien, 2001, Fayolle, 2007).

بالنسبة لمصطلح المقاولة داخل المؤسسة (intrapreneuriat)، فقد كان الصحفي نورمان ماكراي Norman Macrae أول من استخدمه لوصف الشركات ذات الديناميكية العالية، وذلك في مقالته

المعنونة بـ" ثورة المشاريع المقبلة " التي نشرت في صحيفة "The Economist" لشهر ديسمبر 1976 [3]. وقد توقع ماكراي أن تتنافس وحدات الأعمال مع بعضها البعض داخل الشركة الواحدة من خلال سعيها إلى إيجاد الأساليب الناجعة لإدارة نشاطها. كما أشار إلى أن منظمات الأعمال لن تكون قادرة على المنافسة إلا إذا استطاعت أن تطور الطاقة الريادية لعمالها.

أثار ظهور مفهوم المقاولة داخل المؤسسة فضول الكثير من الباحثين الذين سارعوا إلى تداوله والبحث في مختلف جوانبه، فأدى ذلك إلى بروز مفاهيم جديدة مشتقة منه أهمها : المقاول داخل المؤسسة، المقاولة الداخلية، المقاولة الخارجية.

بالنسبة للمقاول داخل المؤسسة، فقد أصبح يمكن التفريق بينه وبين المقاول الحر والمدير باعتبار أن الأول هو " *شخص يعمل داخل المؤسسة له مسؤولية مباشرة في تحويل فكرة مربحة إلى منتج نهائي، ويتحمل بذلك هامشا من المخاطرة لتحقيق ابتكار جديد*" (Pinchot G. 1985)[4]. وهذا التعريف يحمل في طياته الإشارة إلى إجراءات تسيير المشاريع منذ ظهور الفكرة إلى غاية تسويق المنتج النهائي، من جانب. ومن جانب آخر، فهو يدل على أن المقاول هو مسير ناجح بينما لا يشترط أن يكون كل مسير مقاولا داخل المؤسسة. وهذا ما يدفع اليوم بإدارة المؤسسات الاقتصادية إلى محاولة خلق روح المقاولة لدى مدرائها بدفعهم إلى المجازفة بطرح مشاريع جديدة وتزويدهم بالموارد الاقتصادية الكافية ومنحهم الاستقلالية في التصرف. ومنه المقاولة بهذا المعنى ليست حكرا على منشئ العمل بل أيضا من يمارسها من المدراء العاملين في المشاريع والمنظمات الكبيرة منها والصغيرة.

يتمثل نشاط المقاول داخل المؤسسة في تقديم سلع جديدة أو إنشاء خط إنتاج جديد أو استحداث نظام جديد، أي قيامه بنشاط الابتكار والإشراف عليه، ولضمان استمرارية الأنشطة الجديدة فإنه يتوجّب على المقاولين إدارة مواردهم بطرق تختلف عن أساليب الإدارة التقليدية.

وقد فرق جان تشانغ (Chang J., 1998) [5] بين المبتكر والمقاول حيث يرى أن الابتكار عملية قد تتم خارج حدود الشركة باستخدام العوامل الخارجية، مثل: المشاريع المشتركة ورأس المال المخاطر والتعاون من الباطن، وبهذا فإن الطرف الفاعل في هذه الحالة هو مقاول من الخارج. أما في إطار المقاولة الداخلية فإن المقاول هو من يبتكر لنفسه أو للمؤسسة التي يعمل بها، وبالتالي دوافع ونشاطات الابتكار تكون مختلفة في الحالتين.

بالنسبة للمقاولة الداخلية، يمكن القول أن مفهومها تهيكل بشكل واضح في نهاية الثمانيات من القرن العشرين، فقد اعتبرها كل من نيسبيت وأبيردان (Naisbitt & Aburdene, 1986)[6] على أنها نهج ووسيلة تتيح للشركات تطوير منتجات جديدة وإيجاد أسواق جديدة. كما أكدت الكاتبة روزابت موس كانتر (Kanter R-M., 1989) [7] في كتابها المعنون بـ "متى تتعلم العمالة الرقص؟" على حاجة المؤسسات الكبيرة لتطوير قدراتها المقاولية لضمان استمرارها في ظل بيئة تتسم بالتغير المستمر والمتسارع.

وميز نييلسن (Nielsen R.P., 2000)[8] بين المقاولة الداخلية والخارجية، فاعتبر أن المقاولة الخارجية تتمثل في تطوير وحدات الأعمال الاستراتيجية للمؤسسة من أجل اختراق الأسواق وزيادة الأرباح. أما المقاولة الداخلية فتتمثل في تطوير السوق داخل المؤسسة من خلال خلق وحدات صغيرة مستقلة تعمل على تحسين العمليات التنظيمية وتطور التكنولوجيا وتكون أكثر قدرة على الابتكار.

إذن، يمكن القول أن المقاولة داخل المؤسسة (أو المقاولة الداخلية) هي سيرورة من العمليات والنشاطات الجديدة التي تتم داخل المؤسسات القائمة بغية تحقيق السبق التنافسي في الأسواق من خلال تقديم قيم وعروض مبتكرة. إنها بذلك عملية ديناميكية تضمن التطور المستمر للمؤسسات وتؤمن تراكم الثروة للمقاولين الذين يديرون مشاريعهم الخاصة وتزيد من فرص المديرين-المقاولين في تحسين دخولهم والترقي في مسارهم المهني.

تتعلق إدارة نشاط المقاولة الداخلية بثلاث ظواهر رئيسية حسب شارما وكريسمان (Sharma P. & Chrisman J.J., 1999) هي: إنشاء أنشطة جديدة قائمة على المخاطرة، إعادة التجديد الاستراتيجي، الابتكار. وقد أضاف ثورنبيري (Thornberry N., 2001) عنصرا رابعا يتمثل في تنمية روح المبادرة الداخلية من خلال غرس ثقافة وسلوك المقاولة[9].

إضافة إلى ما تقدم، نشير إلى أن نشاط المقاولة الداخلية لا يرتبط فقط بالمقاول وإنما يقوم على توجه المؤسسة نحو المقاولة وتنمية السلوك المقاولي داخلها. يتحقق المطلب الأول برغبة المؤسسة في انتهاج استراتيجية السبق والابتكار، ويتحقق المطلب الثاني بقدرتها على الاستفادة من الكفاءات المقاولية لدى أفرادها.

1-2-أبعاد المقاولة داخل المؤسسة:

ترتبط المقاولة الداخلية بالإحساس بالفرص واقتناصها في الوقت المناسب، لذا على المؤسسات المقاولة أن تخلق الآليات التي تسمح لأعضائها من تحديد فرص الابتكار وتوليد المبادرات التي تدعم ريادة أعمالها. وتعتبر المتغيرات التنظيمية أهم عوامل ظهور السلوك المقاولي داخل المؤسسات الاقتصادية. وقد تعددت تصنيفات أبعاد المقاولة الداخلية، إلا أن أهمها تصنيفين نبينهما في الجدول الموالي.

الجدول رقم (01): تصنيف أبعاد المقاولة الداخلية

التصنيف الأول لـ Russell, 1999	التصنيف الثاني لـ Champagne & Carrier, 2004
الثقافة التنظيمية	الثقافة التنظيمية
هيكل المنظمة	الهياكل والممارسات التنظيمية
توافر الموارد	إدارة التغيير التنظيمي
نظم المكافآت	خلق وإدارة المعرفة
المخاطرة	الابتكار
دعم الإدارة	التفاعلية
إستراتيجية الأعمال	الإستراتيجية

يتضح جليا من الجدول السابق اتفاق التصنيفين بنسبة كبيرة حول أبعاد المقاولة داخل المنظمات، ويعتمد الباحث في هذه الدراسة على التصنيف الثاني نظرا لحداثته.

البعد الأول: الثقافة التنظيمية

تمثل الثقافة التنظيمية مجموعة القيم والاتجاهات واللغة المتميزة التي تنشئ الهوية المشتركة وحس الجماعة في المنظمة. وتكمن أهمية الثقافة في كونها محددا رئيسيا لمستقبل المؤسسة ومرشدا لسياستها العامة واستراتيجيتها الكلية.

يرى الكثير من المختصين أن الثقافة التي يعتنقها الأفراد في المنظمات لها تأثيراً قوياً ومباشراً على سلوكهم وأدائهم لأعمالهم. وتعكس هذه القيم والمعتقدات درجة التماسك والتكامل بين أعضاء المنظمة، وتصبح كنظام رقابة داخلي يدق الأجراس عندما يخرج السلوك عن الحدود التي رسمت له.

يؤكد العديد من الكتاب على أن الثقافة التنظيمية عاملا أساسيا في إدماج الفكر المقاولي داخل المؤسسة ودفعها إلى التوجه نحو المقاولة بتبني ثقافة مقاولة تترجم بعد ذلك في ممارسات إدارية تحفز سلوك المقاولة لدى العاملين بها، كيراتكو وآخرون (Kuratko & al. 1993 [10]

إن وصف الثقافة بالمقاولة يعني أنها تعمل على زيادة مستوى التحفيز للتوجه نحو قيم جديدة قائمة على حرية المبادرة وزيادة القدرات الإبداعية للعاملين ودفعهم لحب المخاطرة وانخراطهم الفكري والسلوكي في سيرورة ديناميكية نحو النجاح. إضافة إلى ذلك، يرى روبنسون (Robinson M. ,2001)[11] أن نجاح المقاولة داخل الشركة ممكنا في ظل توافر شرطين رئيسين هما: *الأشخاص الذين يتميزون بروح المبادرة وترسيخ ثقافة العمل الحر.*

تؤدي ثقافة العمل الحر إلى تطوير الثقافة الريادية لدى الأفراد من خلال اكتشافهم للطاقات الكامنة الواجب تفجيرها لتحقيق استفادة مزدوجة للعامل والمؤسسة على حد سواء. يستفيد العامل من خلال تعديل سلوكه المهني وتطويره فيؤدي به إلى صقل كفاءاته وإتقان عمله، وهذا ما يتيح له فرصا أكبر لتلقي الحوافز والمكافآت. أما المؤسسة فتستفيد من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل الرقابة وتخفيض تكاليف التبذيرات غير المتوقعة حيث تسمح لها ثقافة المقاولة بتغير نظام إدارتها إلى نظام قيمي قائم على التسيير الذاتي.

لقد عالج الكثير من الباحثين علاقة الثقافة التنظيمية بمستوى التوجه نحو المقاولة الداخلية، فاعتبرها البعض منهم مصدرا للميزة التنافسية (Thévenet, 1996, Miller, 2011)[12]. ويزعم البعض الآخر أن الثقافة التنظيمية تدعم التوجه المقاولي للمنظمة. كما يعتبرها البعض عاملا أساسيا يدفع بالمؤسسة إلى انتهاج أسلوب الإدارة المقاولة [13](Fayolle, 2010, Fayolle et al, 2008). هذا، وثبت تأثير الثقافة التنظيمية على صياغة الاستراتيجية بفعل قوة تأثير الأبعاد الثقافية على سلوك المديرين في القمة الاستراتيجية لإدارة المؤسسة.

ولعل التأثير المباشر للثقافة التنظيمية يكمن في تشجيعها على الابتكار وتحسين الأداء وزيادة النمو، لذا تخصص المؤسسات الاقتصادية الكبيرة اهتماما متزايدا بتفعيل دور الثقافة في تقليل قيود البيروقراطية الناجمة عن الحجم الكبير، بل حتى المؤسسات الصغيرة، التي تتميز بتنظيم غير مهيكل، تهتم بخلق ثقافة المقاولة. وذهب كل من فايول وبيجا (Fayolle A. & Bégin L., 2009)[14] إلى أبعد من ذلك حيث اعتبرا أن المؤسسات العائلية يمكن أن يكون لها توجها مقاوليا بفضل التأثير المباشر للثقافة العائلية على أدائها. ومنه السلوك المقاولي يمكن أن يكون له بعدا اجتماعيا-ثقافيا ويمكن تعليمه للمقاولين الشباب في سن متقدمة من العمر.

إذن، تتضح جليا أهمية الثقافة التنظيمية في التأثير على محددات الأداء الاقتصادي للمؤسسة ودفعها للتوجه نحو المقاولة وتنمية السلوكات المقاولة داخلها. وهذا ما يتطلب اعتناء المقاولين والمديرين بالأبعاد الثقافية لنظم الإدارة التي ينتهجونها.

البعد الثاني: الهياكل والممارسات التنظيمية:يتمثل البعد الثاني للمقاولة داخل المؤسسات في التنظيم الداخلي للنشاطات والوظائف، وما ينتج عنه من هياكل وظيفية وممارسات تنظيمية. وقد حظي مفهوم التنظيم بالكثير من الدراسات في المجالات ذات العلاقة بالمؤسسات الاقتصادية. وبشكل عام يتحدد تنظيم الشركة بمعايير عديدة أهمها: الاستراتيجية، حجم الشركة، عمر الشركة، التكنولوجيا، البيئة.يعتبر ألفريد شوندلار (Chandler A.D., 1994) [15] من الرواد الأوائل الذين تطرقوا لدراسة العلاقة بين تنظيم المؤسسة واستراتيجيتها حيث بين أنها علاقة ثنائية متزامنة كحركة " *فكي كماشة* "، أي لكل إستراتيجية تنظيم مناسب يحققها ولكل تنظيم استراتيجية ملائمة تفعله. وإذا اعتبرنا أن المقاولة خيارا استراتيجيا فإن الشركات التي تتبناها اليوم يفرض عليها تنظيما مواتيا لهذا البديل.ووفقا لتصيف الهياكل التنظيمية لهينري مينزبارغ (Mintzberg, H. 2000)[16]، فإن المنظمة المقاولة تتميز بهيكل بسيط تقوم العلاقات الوظيفية فيه على أسلوب الإشراف المباشر ويلعب القائد دورا هاما في إدارته ونجاحه من خلال تفعيل العلاقات المباشرة بينه وبين القاعدة التشغيلية. وقد اعتبر التنظيم المقاول تنظيما ديناميكيا صالحا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أعتبر هذا التنظيم مشجعا على الابتكار ويحقق استجابة سريعة لتغيرات البيئة الخارجية.

لقد ركز بعض الكتاب على دراسة نشاط المقاولة وسيرورة عملياتها وشروط تنفيذها، مثلا درس كل هاسكينز وويليامز (Haskins G. & Williams R., 1987) [17] عمليات توليد الأفكار الجديدة وتسويق نواتجها وعلاقتها بروح المبادرة الداخلية للعاملين اعتمادا على معياري التحفيز والحرية الممنوحة لهم داخل المؤسسة الاقتصادية. كما يتفق جل الباحثين على فكرة أساسية مفادها أن إدماج نهج المقاولة داخل المؤسسة يتطلب تحضير سياق خاص يشجع روح المبادرة الداخلية لدى العاملين ويدفعهم للتخلي عن الخوف من الفشل. في هذا الصدد رأى تولوز (Toulouse J.M., 1988)[18] من الضروري

خلق نظام يحفز ظهور المبادرات الداخلية ويعزز فرص اللقاء بين المبدعين والمقاولين لتسهيل ظهور نشاطات المقاولة.

واقترح بريور وشيز (Pryor A.K. & Shays E.M., 1993) [19] عملية تتضمن تسع خطوات لتهيئة البيئة الداخلية المناسبة للمقاولة، وهي:

1) التزام قوي من الطاقم المسير بالتوجه نحو المقاولة.
2) وضع معايير محددة لأعضاء التنظيم فيما يخص الأهداف ونظام الحوافز.
3) العثور على المقاولين المحتملين داخل الشركة.
4) تطوير الكفاءات اللازمة لاكتشاف المقاولين داخل الشركة وإدارتهم والحفاظ عليهم.
5) اختيار الفريق المقاول.
6) مساعدة المقاولين داخل الشركة من خلال تدريبهم ومنحهم الموارد الكافية.
7) ترك الحرية الكافية للمقاولين داخل الشركة للتجربة والخطأ.
8) عدم إشغال المقاولين داخل الشركة بالمشاكل التقنية للسماح لهم بالتركيز على الزبائن.
9) وضع آليات الدعم لتشجيع نشاطات المقاولة على المدى الطويل.

من جانب آخر، يقول شانغ وجيبونز (Chung L.H. & Gibbons P.T., 1997)[20] أن سلوك المقاولة داخل المنظمة لا يمكن أن ينشأ إلا من خلال الثقافة التنظيمية المناسبة. وذلك باعتبارها محددا لبنية اجتماعية ذات صفتين أساسيتين، الصفة الأولى تتمثل في كون الثقافة بنية فوقية تحدد الايدلوجيا التنظيمية التي تفرض التزام أعضاء التنظيم. أما الصفة الثانية فتتمثل في كون الثقافة بنية اجتماعية تسهل ظهور الرأسمال الاجتماعي الذي يمثل مصدرا للميزة التنافسية. وقد دعم روبنسون (Robinson M., 2001)[21] هذه الفكرة معتبرا أن فلسفة المقاولة لابد أن تكون جزءا من ثقافة المؤسسة كشرط أول وأضاف لها شرطا ثان يتمثل في وجود دوافع لدى الأفراد لاتخاذ المبادرات.

وفي اتجاه مماثل، يرى بعض الباحثين أن أهم العوامل المحفزة لتبني المقاولة وتنمية روح المبادرة الداخلية هي قدرة الشركة على وضع تصور لتنظيم الأفراد وتمكينهم بالإجراءات والموارد الكافية لدعم السلوكات المقاولية. كما اعتبر جون ساندبو (Sundbo J. 1999)[22] أن لامركزية أنشطة الابتكار الهادفة إلى تحرير المبادرة إلى المقاولة من قبل العاملين تؤدي إلى خلق تنظيم أكثر مرونة.

يمكن القول أن وظائف التسويق والابتكار وإدارة الموارد البشرية لا بد أن تحتل مكانة أساسية في التنظيم المقاولي باعتبارها النشاطات المسؤولة عن اكتشاف الفرص الجديدة واستغلالها بما يتوافق والاستفادة من القدرات المقاولية للمنظمة، هذا من جهة.

من جهة ثانية، يرتبط تحفيز نشاط المقاولة الداخلية حسب جيلينك وليتر (Jelinek M. & Littere J.A., 1995) [23] بثلاثة مبادئ كبرى هي:

1) تقاسم المسؤوليات الإدارية.

2) الانتباه إلى الحالات الشاذة (غير الطبيعية).

3) القدرة على استيعاب الغموض الناتج عن عدم التأكد.

ومن جهة ثالثة، ترى زهرة وآخرون (Zahra & al. 2000) [24] أن ممارسة النشاط المقاولي يزداد في الحالات التالية:

1) عندما يكون المدراء والإطارات العليا مساهمين (يمتلكون أسهما) في الشركات التي يديرونها.

2) عندما يكون مجلس الإدارة يتكون من أفراد مختلفين في الصفات والمسارات العلمية والمهنية.

3) عندما يكون مجلس الإدارة ذو حجم متوسط.

تجدر الإشارة إلى وجود فروقات جوهرية من الناحية البنيوية بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينتها كاميل كاريي (Carrier C., 1994) [25] في العوامل الثلاثة التالية: الحوافز الممنوحة، السيرورة الاستراتيجية ، مستوى رضا المقاولين داخل المؤسسات. وهذا ما يدفع إلى تأكيد الاختلاف في أسلوب ونشاط المقاولة داخل المؤسسات وفقا لحجمها.

البعد الثالث: إدارة التغيير التنظيمي

إن إدراك التغيرات والتعامل معها يعد مطلبا هاما للمؤسسات المقاولة يفرض عليها أحيانا إعادة تنظيم وظائفها وإجراء التغيرات التنظيمية في الوقت المناسب حتى تتمكن من التكيف مع البيئة وتستطيع مواجهة الحالات الصعبة التي تعترض مسيرتها. وبما أن حياة المؤسسة وبقاءها يعتمدان على قدرتها على التواؤم مع بيئتها والتغيرات الحاصلة فيها، فإن إدارة التغيير التنظيمي يعتبر من أهم العوامل التي تمكنها من البقاء والمنافسة في بيئة الأعمال المعاصرة.

ولإرساء روح المقاولة داخل المؤسسة لا بد على هذه الأخيرة أن تدخل التغيرات التنظيمية المناسبة من خلال إعادة هيكلة أقسامها وتفويض السلطات ومنح استقلالية أكبر للمبادرات الفردية وترك هامش من الحرية لاتخاذ القرارات.

تهدف الإجراءات السابقة إلى ضمان تشجيع حرية الأفراد المبدعين داخل المؤسسة حتى يتمكنوا من إطلاق العنان لأفكارهم وتزيد مبادراتهم الخلاقة وتنشط المنافسة الداخلية بينهم. وهذا ما يحقق تحولا سريعا إلى نهج المقاولة الداخلية.

تسمح فلسفة المقاولة الداخلية بالتغير بسلاسة وسهولة حيث اعتبرها نيلسون (Nielson R.P, 2000)[26] كإستراتيجية للتغيير التنظيمي تزيد من حساسية المؤسسة لتطورات السوق. كما تكون مناسبة للمؤسسات العمومية التي ترغب في التحول إلى المنافسة في ظل الاقتصاديات الحرة والأسواق المفتوحة.

وقد طور ويندار (Wunderer R., 2001)[27] نموذجا شاملا للتغير التنظيمي من خلال دراسته لمتغيرات: أهداف المنظمة، سياق التغيير، إمكانات وقدرات المنظمة، سيرورات التنسيق، السياسات

والإجراءات التنظيمية. وخلص إلى نتيجة مفادها أن سلوك المقاولة سلوك ديناميكي يقوم على علاقات التعاون والتفاعلات المشتركة لكل أعضاء المنظمة.

تطرق (الداوي الشيخ، 2010)[28] إلى تحليل العلاقة بين الريادة والتغيير في منظمات الأعمال حيث توصل إلى أن التغيير التنظيمي أمر حتمي وضروري للمنظمات التي تطمح لتحقيق الريادة. كما أن التغير التنظيمي عملية طبيعية تنشأ داخل المنظمات تحمل في طياتها التجديد والتطور.

إضافة إلى ما تقدم، نشير إلى أن عملية التغير التنظيمي قد تتوافق مع عملية إعادة التصميم التنظيمي حيث تقوم المؤسسة بتحويل وتطوير بعض الوظائف ودمج البعض الآخر أو التخلص من بعض الوظائف الثانوية بتكليفها إلى أطراف خارجية. وتتم هذه العملية من خلال ثلاث مراحل كبرى هي[29]:

أولا، إعادة تصميم العمل، وذلك بغرض توضيح المهام والنشاطات الجديدة أو فصل عمل ما عن أعمال أخرى أو تنويع المهام وإثراء الوظائف.

ثانيا، إعادة تصميم هياكل التنظيم، وذلك بغرض تغيير المستويات الإدارية أو الفصل بين الوحدات التنظيمية أو التنسيق بين هياكل التنظيم.

ثالثا، إعادة التصميم الداخلي للوحدات التنظيمية، أي إعادة البنية الداخلية لكل الأقسام وتحديد مستويات التنسيق والإشراف بينها.

تُمكن إدارة التغيير التنظيمي من تحقيق الكفاءة والفعالية في الانجاز من خلال دفع المؤسسة للتحول من اعتماد البناء البيروقراطي إلى اعتماد البناء العضوي الذي يتماشى مع ديناميكية البيئة الخارجية، هذا من جهة. ومن جهة أخري، تقوم فلسفة التغيير التنظيمي على بعد سلوكي يتمثل في القدرة على تغيير سلوك العاملين بالتركيز على الجانب الثقافي من خلال تنمية القيم والاتجاهات المشجعة على الإبداع والتنافس الداخلي.

تساهم إدارة التغيير التنظيمي في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية من خلال تحقيق جملة من الفوائد أهمها حسب فرانسوا بيشو (Pichault F., 1998) [30] ما يلي:

1) زيادة قدرة المؤسسة على الاستجابة للتغيرات البيئية.
2) زيادة سرعة الاستجابة للتغيرات التكنولوجية المتلاحقة وزيادة القدرة على استيعابها.
3) تحسين إنتاجية المؤسسة وخفض التكلفة الوحدوية لمنتجاتها النهائية.
4) تركيز برامج التنمية الإدارية.
5) زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة وتحسين أدائها المالي.

البعد الرابع: إدارة المعرفة

خلق المعرفة وإدارتها داخل المؤسسة تمثل بعدا هاما من أبعاد المقاولة الداخلية، فمن بين وظائف المقاول هو إيجاد التوليفة الملائمة للمزج بين المعارف والمهارات والكفاءات الفردية لأعضاء الفريق الذي يديره ليصقلها في كفاءة جماعية تزيد من القدرة التنظيمية على الإبداع والابتكار.

بالنسبة لزهرة وآخرون (Zahra & al, 1999) [31] فإن من المهام الرئيسية للمقاول داخل المؤسسة هو توليد المعرفة والعمل على نشرها وتقاسمها بين العاملين وإتاحة فرص التعلم التنظيمي لتطوير سلوك المقاولة.

في الوقت الراهن، تتعاظم أهمية إدارة المعرفة داخل المنظمات بمختلف أشكالها نظرا لاعتبارها مصدرا للميزة التنافسية أو عاملا مؤديا إليها. وتستفيد المؤسسة الاقتصادية كثيفة المعرفة من إنتاج منتجات جديدة وتطوير أساليب الإنتاج وتمكين العمال من إنتاج كميات كبيرة بتكاليف متناقصة مع مرور الوقت. كما تحث المعرفة على زيادة وتيرة الابتكار من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحوث العلمية والتكنولوجيات الجديدة.

يمكن القول أن ضرورة التحول إلى نمط إداري جديد قائم على المعرفة بات أمرا حتميا بالنسبة للمؤسسات المعاصرة، فقد قصرت المسافة بين العلم والتكنولوجيا مما خلق ضغوطا إضافية في مجال التنافس. وإن أهم مبررات التحول إلى إدارة المعرفة حسب (الزيادات م.ع.أ، 2008)[32] ما يلي:

1) تعاظم دور المعرفة في نجاح المؤسسات الاقتصادية كونها عاملا مخفضا للتكلفة ومولدا للإيرادات.

2) تأثيرات العولمة التي جعلت المجتمعات على تماس مباشر بوسائل سهلة الاستخدام وقليلة التكلفة.

3) إدراك أسواق المال العالمية أن المعلومات والمعرفة مصدرا للميزة التنافسية.

4) اتساع المجالات التي نجحت إدارة المعرفة في معالجتها سيما في مجال التنافس والابتكار.

خلاصة ما تقدم تدفع بنا إلى القول أن المعرفة تؤثر في كل أبعاد المقاولة داخل المؤسسات مما يفرض على مدرائها إحاطتها بالاهتمام اللازم وتفعيل وظائف إدارتها.

البعد الخامس: الابتكار

تؤكد كل الدراسات التي تمت ضمن حقل المقاولة على أن الابتكار بعدا أساسيا من أبعاد المقاولة الداخلية، بل واعتبر الكثير من الباحثين أنه لا يمكن التفريق بين نشاطي المقاولة والابتكار داخل المؤسسة الواحدة من حيث الغاية المنشودة منهما وسيرورة العمليات المحققة لهما. فقد اعتبرت كاميل كاربي (Carrie C., 1997)[33] المقاولة داخل المؤسسة عملية ابتكار تتم من قبل عامل أو مجموعة من العمال أو أي فرد يعمل تحت سيطرة الشركة. كما يرى جيفورد بانشو (Pinchot G., 1985)[34] أن نشاط المقاولة داخل المنظمة يقوم على دعم الأفكار الجديدة للأفراد العاملين بها من لحظة ظهورها إلى لحظة تحقيقها للأرباح.

يشير مفهوم المقاولة الداخلية إلى عملية توليد الأفكار من قبل العاملين بالشركة الذين يلعبون دورا هاما في المراحل الأولى من سيرورة عمليات الابتكار. وهذا دليل على وجد علاقة قوية بين سلوك الابتكار والسلوك المقاولي للعامل داخل المؤسسة، وفقا لجون ساندبو (Sundbo J., 1997)[35]، هذا من جهة أولى.

من جهة ثانية، يعادل بعض المفكرين نشاط المقاولة الداخلية في المقام الأول لعمل المقاول الذي يخاطر بأخذ مبادرة مبتكرة داخل الشركة، منهم بانشو وبلمان (Pinchot & Pellman, 1999)[36].

ومن جهة ثالثة، يرى البعض الآخر أن المقاولة الداخلية أقرب للعمل الجماعي الذي تقوم به وحدات صغيرة أو فرق من العاملين داخل الشركة، تدار هذه الأخيرة من قبل شخص حامل لفكرة المشروع (صاحب المشروع) يكون له دورا كبيرا في بناء العلاقات وتوحيد الجهود وترشيد استغلال الموارد المخصصة للمشروع، توفتوي وتشاترجي (Toftoy & Chatterjee, 2004)[37].

يبدو أن المقاول داخل المؤسسة يلعب دورا هاما في عملية الابتكار من خلال حرصه على توفيق استغلال الموارد المتاحة وتجميع الخبرات وخلق الكفاءة الجماعية لمشروع الابتكار الذي يديره. ووفقا لهذه المقاربة فان المقاولين وأصحاب المشاريع يتصفون بكونهم أشخاصا ذوي رؤى ثاقبة يستطيعون من خلالها استشراف مستقبل القطاعات الاقتصادية الواعدة.

إن الميزة الفريدة التي يحققها الابتكار للمؤسسة المقاولة هي زيادة قدرتها على اختراق الاسواق والهيمنة عليها لفترات زمنية معتبرة بفعل سبقها إلى الجديد. وهذا ما يسمح لها بريادة منتجاتها وأعمالها في القطاعات السوقية المستهدفة. وتأكيدا لهذه الفكرة يعتبر كل من ويلرايت وكيم [38](Weel-Wright, S. & Kim C., 1992) أن الشركات الرائدة هي شركات سباقة إلى الأسواق الجديدة بفضل قدراتها العالية على الابتكار. كما خلصت الدراسة الميدانية التي قام بها موتوهاشي كازويوكي [14](Kazuyuki M., 1998)[39] إلى وجود علاقة إيجابية بين الأداء واستراتيجية الابتكار التي تتبناها الشركات.

بالنسبة لإدارة نشاط المقاولة، من الناحية التنظيمية، يكون الاهتمام موجها إلى ضرورة تحقيق التكامل والفعالية في إنجاح سيرورة النشاطات التي تؤدي إلى بروز الأفكار الخلاقة وتحويلها إلى منتجات جديدة، أي سيرورة عمليات الابتكار. ومن الناحية الاستراتيجية، فالابتكار مهم نظرا لتميزه بخاصيتين، الأولى أنه يندرج في سياق التوجه نحو السوق، بفضل العلاقة الوثيقة للمؤسسات المبتكرة بالسوق. والثانية فحواها أن الابتكار مرادفا للقدرة على المنافسة وخلق القيم المضافة من خلال الأعمال المتميزة التي تقدمها المؤسسة المبتكرة.

وفي الواقع هناك الكثير ممن لا يهتم بالابتكار كفرصة تكنولوجية يتم التوصل إليها في مختبرات البحث والتطوير، بقدر الاهتمام بالابتكار كفرصة سوقية. وهو ما يعبر عن التوجه الياباني الذي يحدد مفهوم الابتكار في جانبين (نجم، ع. ن.2012)[40]:

الجانب الأول يتمثل في تقريب الابتكار من السوق (المصب) بأسبقية عالية على الاقتراب من المنبع (البحث الأساسي)، فالابتكار هو القدرة على تمييز الفرصة في السوق وحشد الموارد لقنصها والمبادرة في اغتنامها قبل الآخرين. وهذا ما يقرب بين المبتكر والمقاول.

الجانب الثاني يتمثل في أن الابتكار لا يعني فقط الوثبة الاستراتيجية العالية أو التقدم الكبير المفاجئ في مجاله بل إنه قد يكون بمثابة تحسين طفيف ذو أهمية استجابة لالتقاط الفرص السوقية.

ومن الجانبين، يمكن القول أن الابتكار والمقاولة الداخلية مفهومين متلازمين وعلاقتهما تتصف بالتداخل والديناميكية، وهما الصفتان الأكثر وضوحا للمؤسسات المقاولة.

إن اعتبار الابتكار بعدا أساسيا في توجه المؤسسة نحو المقاولة أدى بالباحثين ميلر وفريزين (Miller & Friesen, 1983)[41] إلى تقييم مستوى التوجه المقاولي باعتماد مؤشرات قياس القدرات الابتكارية للمؤسسات المقاولة التي تمثلت في أربع عناصر هي:

1) عدد الابتكارات في مجال المنتجات والخدمات وأساليب الإنتاج.
2) نواتج الاستثمار في نشاط البحث والتطوير والتكنولوجيات الرائدة.
3) معدل الابتكار في المنتجات الجديدة.
4) درجة التطوير في خط الإنتاج.

إضافة إلى ما سبق، نشير إلى أن نشاطات البحث والتطوير والاستثمار في التكنولوجيات المتقدمة يزيد من نشر روح المبادرة الداخلية ويحسن من فعالية نشاطات المقاولة ويسرع في الاستفادة من نواتج الابتكار.

البعد السادس: التفاعلية

تبين العديد من الدراسات أن سر نجاح المؤسسات المقاولة مرتبط بقدرتها العالية على التفاعل مع اتجاهات السوق والتغيرات البيئية حيث يسمح التوجه المقاولي للمدراء-المقاولين باكتشاف الفرص واغتنامها قبل المنافسين مما يحقق لهم سبقا في خدمة حاجات ورغبات المستهلكين والزبائن.

وفقا لميلر وفريزين (Miller & Friesen, 1983)[42] تتخذ علاقات التفاعل بين المؤسسة وبيئتها شكلين رئيسين، الأول يتمثل في الحركة من خلال ردة الفعل السريعة التي تبديها المؤسسة للتطورات الحاصلة في البيئة. أما الثاني فيتمثل في مبادرة المؤسسة بالفعل والتأثير في بيئتها من خلال الابتكارات التي تقدمها للأسواق.

وإذا انطلقنا من الفكرة التي تعتبر الابتكار بعدا رئيسيا من أبعاد المقاولة، فإنه يمكن وصف المؤسسات المقاولة بالمبتكرة. وإن جوهر الابتكار يتمثل في دفع المؤسسات المبتكرة لأن تكون القائم الأول بالحركة في إيجاد الفكرة الجديدة والمنتج الجديد والسوق الجديد (نجم ع.ن. 2003)[43]. لهذا السبب تتصف استراتيجية المؤسسة المقاولة بأنها استراتيجية استباقية.

تنطوي الاستراتيجية الاستباقية على التأثير في الأسواق من خلال ابتكار منتجات جديدة وخلق أسواق جديدة. ويتطلب بناء هذه الاستراتيجية قدرة كبيرة على التنبؤ بالتطورات المستقبلية في البيئة وقدرة أكبر على تحديد الفرص الكامنة في الأسواق.

يرى دافيد آكر (Aaker D., 1995)[44] أن الاستراتيجية الاستباقية تقوم على المبادرة بالحركة الأولى في السوق. وبما أن السبق إلى السوق هو الأهم فإن الميزة التنافسية التي تحققها هذه الاستراتيجية هي التفرد والوحدانية في عرض القيمة الجديدة لشرائح واسعة من الزبائن في ظل غياب المنافسة المباشرة.

تحقق الاستراتيجية الاستباقية ميزتين هامتين للمؤسسات الاقتصادية، الأولى ذات مصدر تكنولوجي، والثانية مرتبطة بسيرورة الشراء من قبل المستهلكين، وفقا لدلفين مونسو (Manceau D. 2001)[45].

تتمثل الميزة الأولى في السبق التكنولوجي للمؤسسة المبتكرة حيث تكون أكثر قدرة على التحكم في التكنولوجيا المطورة وأكثر قدرة على إضافة التحسين والتطوير، وهذا ما يخلق ميزة تنافسية قائمة على الابتكار. وتتمثل الميزة الثانية في كون المؤسسات السباقة إلى السوق تعرض قيما جديدة وعروضا فريدة من نوعها تؤثر في قواعد اللعبة التنافسية وتجذب الزبائن والوسطاء نحوها في ظل غياب المنافسة في الفترات الأولى لتقديم الابتكارات الجديدة.

وقد أضاف كل من إربان وأوسار (Urban & Hauser)[46] ستة عوامل أساسية تدفع بالمؤسسات لانتهاج الاستراتيجية الاستباقية هي: هدف البحث عن مستوى نمو عال، إمكانية ترقية الابتكار إلى براءة اختراع، آفاق التطور الهام لهوامش الربح، توفر الموارد الضرورية، عدم قدرة المنافسين على زيادة التحسين والتطوير، التحكم الجيد في قنوات التوزيع. كما يمكن إضافة العديد من العوامل الأخرى التي تتصف في مجملها بأنها تدفع المؤسسة لأن تكون فاعلة وذات جاهزية عالية للتفاعل مع مكونات البيئة التي تنشط فيها.

خلاصة ما تقدم أن درجة التفاعل العالية بين المؤسسة وبيئتها، سواء كانت من منظور الفعل أو رد الفعل، تعتبر هامة لإنجاح سيرورة عمليات المقاولة الداخلية، وهي ضرورية لإدماج ونشر ثقافة وسلوك المقاولة داخل المؤسسة.

البعد السابع: الاستراتيجية

عالج الكثير من الكتاب مفهوم المقاولة الداخلية من منظور استراتيجية المؤسسة، فقد اعتبرها كريم مسغام (Messeghem K., 2003)[47] كاستراتيجية صالحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة حيث يتناسب التوجه المقاولي والممارسات المقاولية مع تصميمها التنظيمي. وأثبتت دراسته حول استراتيجية المقاولة أن المؤسسات الأكثر توجها نحو المقاولة هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

التي يكون لها تنظيما بيروقراطيا. وتفسير هذا التناقض أن الهياكل التنظيمية البيروقراطية الصغيرة تسمح باستجابة أفضل لحاجات ورغبات المستهلكين والزبائن.

وقد اعتبرت المقاولة خيارا استراتيجيا ملائما لمواجهة الاحتياجات المتغيرة لفئات المستهلكين وتحسين المركز التنافسي للشركة. كما تتحدد كثافة النشاطات المقاولة الداخلية من خلال العديد من المتغيرات أهمها استراتيجية المؤسسة، بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي والبيئة الخارجية، حسب زهرة وبيرس (Zahra S.A. & Pearce J.A., 1994)[48].

الأكيد اليوم أن هناك علاقة تناسبية قوية بين التوجه نحو المقاولة والأداء المالي للمؤسسة حتى يمكن اعتبار المقاولة كاستراتيجية طويلة المدى. ولا يكف وضع استراتيجية رسمية تدفع بالمؤسسة نحو المقاولة وإنما التحدي الحقيقي لمدراء المؤسسات ينطوي على الكشف عن المقاولين داخل تلك المؤسسات وزيادة سيرورات التعلم والمعرفة لتدريب العاملين علي النشاطات الجديدة وتنمية الفرص السانحة لظهور المبادرات المتميزة.

تفيد استراتيجية المقاولة المؤسسات الاقتصادية في التعامل مع تذبذب البيئات غير المستقرة، ويحقق لها نهج المقاولة الداخلية زيادة في تمكين العاملين وتنشيط قدراتهم المقاولية وتوسيع في درجات اللامركزية مما يسمح بظهور الأفكار والمشاريع الجديدة.

تؤثر استراتيجية المؤسسة في بيئتها الداخلية، وهذه الأخيرة تؤثر في نشاط المقاولة. ومنه فإن عملية تحديد الغايات والأهداف الاستراتيجية لا بد أن تأخذ في الحسبان التوجه الاستراتيجي للمؤسسة نحو المقاولة بتحضير المتطلبات والإمكانيات الداخلية وفقا لهذا التوجه. هذا الأخير يراه كل من قوث وجينزبرغ (Guth W.D. & Ginsberg A., 1990) [49] يكون وفق شكلين، الأول يتمثل في التوجه نحو الابتكار، والثاني يتمثل في إعادة التجديد الاستراتيجي للمؤسسة.

وفي سياق متصل، وصف بعض الباحثين استراتيجية الابتكار بكونها استراتيجية مقاولة حيث لا يمكن الفصل بين نشاطي الابتكار والمقاولة، باعتبار الأول يمثل " *روح الاستراتيجية* " والثاني يمثل " *الجسد الملموس لها* ". وبغض النظر عن وصف تلك الاستراتيجية بالابتكار أو بالمقاولة فغايتها السبق إلى الأسواق والهيمنة السريعة عليها من خلال ترويج العروض الجديدة.

من زاوية أخرى، طور باريت ووينشتاين (Barrett H. & Weinstein A., 1999) [50] نموذجا حول المقاولة الداخلية يربط بين ثلاث متغيرات هي: المقاولة، التوجه نحو السوق، المرونة. وقد تم تأكيد الأثر الإيجابي لهذه المتغيرات الثلاث على الأداء الاستراتيجي للمؤسسة من قبل الكثير من الدارسين، ورغم أن الأثر يكون بسيطا في السنوات الأولى لتبني التوجه المقاولي إلا أنه يتعاظم بمرور السنين، خاصة بالنسبة للمؤسسات الناشطة في بيئات عدائية.

ومن زاوية مغايرة، أشار كل من كوفان وسيلفين (Covin J.G. & Slevin D.P., 1994)[51] إلى وجود علاقة متوسطة الشدة بين المستوى التكنولوجي واستراتيجية المقاولة. وتكملة لهذه الفكرة نشير إلى أن

الشركات الناشئة (start-up) غالبا ما تقوم على التوجه نحو المقاولة باعتماد تكنولوجيات متطورة تحقق من خلالها نموا متسارعا في فترات زمنية قياسية.

إضافة إلى سبق، نلفت الانتباه إلى أن كل العوامل الاستراتيجية السابقة الذكر ترتبط أساسا برغبة وسلوك الأفراد ومبادرتهم في ممارسة نشاط المقاولة، وإن تلك السلوكات يجب أن تكون محفزة بدوافع فعالة للتوجه نحو المقاولة، وهما المحددين الرئيسيين لاستراتيجية المقاولة.

ثانيا، منهجية الدراسة الميدانية وتصميمها:

تندرج الدراسة الميدانية ضمن الدراسات الاستكشافية، وتقوم على تحليل أداء مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة بولايات الشرق الجزائري، وتتصف هذه الأخيرة بأنها مؤسسات منتجة ذات استقلالية إدارية ومالية.

تقوم الدراسة على أسلوب المسح الميداني باستخدام الاستمارة، وهي تنطلق من تصنيف مرجعي لأبعاد المقاولة الداخلية المقترح من قبل (Champagne D. & Carrier C., 2004)[52].

يعتمد الباحث على مقاربة البحث في المضمون في إثبات أو نفي فرضيات الدراسة الميدانية، ويتم جمع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج منها بالتدرج من الجزء إلى الكل بغية تكوين تصور أولي حول الممارسات والأساليب المعمول بها في مجال المقاولة داخل المؤسسات الجزائرية.

تتطلع الدراسة الميدانية إلى التعرف على مدى توافر الأبعاد السبعة للمقاولة لدى مجموعة تتكون من ثمان مؤسسات صغيرة ومتوسطة من منظور وإدراك مسيريها الذين قدر عددهم بـ 46 مستجوبا.

2-1- منهج البحث:

يعتبر موضوع المقاولة داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية حديثا حيث ما تزال الكتابات والبحوث قليلة في هذا المجال، سواء النظرية منها أو الميدانية. وتفرض طبيعة البحث استخدام المنهج المناسب لدراسة الإمكانيات الداخلية للمؤسسات الاقتصادية بكل ما يميزها من خصائص قد يكون لها أثر على طبيعة الظاهرة المدروسة أو ما يفرقها من اختلافات قد يكون لها أثر على نتائج الدراسة.

وقد ارتأينا تطبيق منهجين متكاملين في هذا البحث، يتمثل الأول في منهج دراسة الحالة حيث تم اختيار عدد محدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كحالات للدراسة. أما الثاني فيتمثل في منهج المسح الميداني من خلال الاستقصاء باعتماد استمارة بحث خاصة وجهت لكل أفراد المجتمع الإحصائي المستهدف.

إن دراستنا لأبعاد المقاولة داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتم باستقصاء الحقائق من وجهة نظر وإدراك مسيري تلك المؤسسات. وينبغي أن ندرك أن الغاية من الدراسة ليس تقديم نتائج عامة تنطبق على كل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وإنما يرغب الباحث في الحصول على رؤية

استكشافية حول مدى استعداد وتوجه مؤسسات الدراسة إلى المقاولة الداخلية من خلال التعرف على عدد وطبيعة الأبعاد المتوافرة داخلها.

2-2- المجتمع الإحصائي:

حدد الباحث المجتمع الإحصائي للدراسة على أساس مجموعة المفردات التي تربطها سمات مشتركة ويمكن الوصول إليها بالوسائل المتاحة للبحث. وقد ترتب عن ذلك اختيار 08 مؤسسات اقتصادية تشترك في الخصائص التالية:

أولا، مؤسسات الدراسة هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة حيث يتراوح عدد عمالها ما بين (19-299) عاملا. وقد بلغ العدد الإجمالي للعاملين 997 عاملا، وهو ما يمثل المجتمع الإحصائي الأصلي.

ثانيا، تنشط كل مؤسسات الدراسة في ولايات الشرق الجزائري.

ثالثا، تتمتع مؤسسات الدراسة بالاستقلالية المالية والإدارية في إدارة نشاطها.

تقتضي الدراسة الميدانية استقصاء الحقائق من مدراء ومسيري مؤسسات الدراسة، وهو ما يؤدي بنا إلى استهداف عدد أقل من العدد المشار إليه سابقا، أي المجتمع الإحصائي المستهدف بالبحث، أنظر الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): تحديد المجتمع الإحصائي المستهدف بالبحث

الرقم	اسم المؤسسة	قطاع النشاط	المجتمع إ. الأصلي (عدد العمال)	**المجتمع إ. المستهدف (عدد المسيرين)**
01	مؤسسة القلم	صناعة الأدوات المدرسية	19	03
02	المؤسسة الوطنية للدهن	الصناعة الكيمائية	299	20
03	مؤسسة الآجر	صناعة مواد البناء	160	05
04	وحدة الفرخات المنطلقة	إنتاج اللحوم البيضاء	24	04
05	مطاحن الهلال	إنتاج السميد ومشتقاته	97	08
06	مطاحن بلغيث	إنتاج السميد ومشتقاته	166	09
07	مؤسسة صناعة مواد التجميل	صناعة مواد التجميل	22	03
08	الشركة الوطنية لصناعة النسيج	صناعة النسيج	210	19
		المجموع	**997**	**71**

نظرا لصغر حجم المجتمع الإحصائي المستهدف وقدرة الباحث على الوصول لكل مفرداته اعتمدت الدراسة الميدانية على أسلوب المسح الميداني الشامل. وتقتضي الإجراءات الميدانية وفق هذا الأسلوب تعيين مفردات المجتمع الإحصائي المستهدف واستجوابهم من خلال الاستمارة وحثهم على الرد في أحسن الآجال.

بناء على المرحلة السابقة قام الباحث بتصميم استمارة البحث وتوزيعها على كل مفردات المجتمع الإحصائي المستهدف. كما سعى لاسترداد الاستمارات المملوءة بكل الوسائل الممكنة، وكانت نتيجة هذه المرحلة ما يلي (الجدول رقم 03).

الجدول رقم (03): عدد الاستمارات الصالحة للتحليل

البيان	العدد
عدد الاستمارات الموزعة	71
عدد الاستمارات المستلمة	62
عدد الاستمارات الصالحة للتحليل	**46**
نسبة الاستمارات الصالحة للتحليل إلى المستلمة	**%74.19**

بلغ عدد الاستمارات المستلمة 62 استمارة مملوءة منها 16 استمارة غير صالحة للتحليل نظرا لعدم دقة الإجابة عن أسئلتها، وقدر عدد الاستمارات الصالحة للتحليل بـ 46 استمارة، أي ما يمثل 74.19% من عدد الاستمارات الموزعة، وهي نسبة جيدة لقبول نتائجها.

2-3- تصميم استمارة البحث:

تمت صياغة وترتيب أسئلة الاستمارة في محورين رئيسيين، تضمن المحور الأول معلومات حول المجيب والمؤسسة محل الدراسة. أما المحور الثاني فأحتوى على سبع فقرات، كل واحدة منها تتعلق ببعد من أبعاد المقاولة الداخلية، وضمت كل واحدة منها ست مفردات (items)، وقد صيغت كل الفقرات بأسلوب القياس السلمي باعتماد سلم ليكرت (Likert) الخماسي. كما نشير إلى اعتمادنا على حساب مدى الفئة المقدر بـ 0.8 في تحليل البيانات الأولية وترتيبها وتصنيفها.

إن صياغة فقرات الاستمارة بالشكل المشار إليه سابقا كان مقصودا ومبررا برغبة الباحث في إعطاء وزنا متكافئا لتصريحات المستجوبين في كل بعد من أبعاد المقاولة الداخلية وباعتماد عددا متساويا من متغيرات القياس. وهذا ما يسمح بتكوين مصفوفة مربعة من مؤشرات القياس عند مقابلة كل بعد بآخر.

2-4- ثبات الاتساق الداخلي للاستمارة:

لقياس مدى صدقية الاعتماد على نتائج الاستمارة استخدم الباحث معامل ألفا كرونباك لاختبار المعنوية عن طريق حساب هذا المعامل لكل بعد من أبعادها على حدى. وقد بلغت قيم هذا المعامل لفقرات الاستمارة ما يبينه الجدول الموالي (جدول رقم 04).

الجدول رقم (04): درجات ثبات فقرات استمارة البحث

الفقرة	أبعاد المقاولة الداخلية	معامل ألفا كرونباك
الفقرة (A)	الثقافة التنظيمية	0.782
الفقرة (B)	الهياكل والممارسات التنظيمية	0.718
الفقرة (C)	إدارة التغيير التنظيمي	0.791
الفقرة (D)	إدارة المعرفة	0.727
الفقرة (E)	الابتكار	0.790
الفقرة (F)	درجة التفاعلية	0.845
الفقرة (G)	الاستراتيجية	0.701

يتضح من الجدول أعلاه أن كل فقرات الاستمارة تتميز بدرجة ثبات عالية تفوق 70%، وهذا ما يدعم الاعتماد على نتائجها.

5-2- وصف وحدة الاستقصاء:

تتمثل وحدة الاستقصاء في كل من له صفة المسير من عمال مؤسسات الدراسة، وذلك لسببين، الأول باعتبارهم المصدر الأكثر مصداقية للبيانات المبحوث عنها، والثاني باعتبارهم المقاولين داخل تلك المؤسسات. وقد كانت أبرز صفاتهم ما يلي:

أولا، من حيث الجنس، قدرت نسبة المستجوبين بـ 73.9% من الذكور وبـ 26.1% من الإناث.

ثانيا، من حيث مستويات السن، قدرت فئة الشباب (18-30 سنة) بـ 17.4% وفئة الكهول بنسبة 82.6% .

ثالثا، من حيث مستوى التعليم، فقد كانت الفئة الأكبر لأصحاب التعليم الجامعي بنسبة 60.9% ، ويليها حاملي شهادات التكوين المهني بنسبة 17.4%، وفي مرتبة ثالثة الذين لم يتجاوزا التعليم الثانوي بـ 13%.

رابعا، من حيث المنصب الوظيفي، كانت النسبة الأكبر لفئة "رؤساء المصالح" بنسبة 36.95%، يليها فئتي " مدير، نائب مدير، مساعد مدير" و" رؤساء الأقسام " بنسبة متساوية لكليهما تقدر بـ 19.56% . وفي المرتبة الرابعة فئة "عامل مؤهل برتبة مشرف" بنسبة 15.12% . أما المرتبة الخامسة كانت لفئة "محاسب، مساعد محاسب" بنسبة 8.69%.

خامسا، من حيث مدة الأقدمية في المنصب، فإن أكثر من ثلثي المستجوبين لهم خبرات تفوق العشر سنوات بينما الثلث الآخر منهم تفوق خبراتهم الخمس سنوات.

ثالثا، عرض وتحليل البيانات الأولية:

نعرض فيما يلي البيانات الأولية المحصل عليها في كل بعد من أبعاد المقاولة داخل مؤسسات الدراسة.

1-3- ملامح الثقافة التنظيمية:

يبين الجدول الموالي مفردات ملامح الثقافة التنظيمية لمؤسسات الدراسة.

الجدول رقم (05) : ملامح الثقافة التنظيمية لمؤسسات الدراسة

المفردة	البعد الأول : الثقافة التنظيمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
A1	تعمل مؤسستكم على غرس قيم وأفكار إيجابية لتحسين الأداء والعمل.	4,30	1,07	قوية	2
A2	تشجع مؤسستكم على زيادة نسبة الإنجاز وتحقيق النجاح.	4,37	1,16	قوية	1
A3	تدفع مؤسستكم عمالها إلى إتقان العمل والابتكار واقتصاد الوقت	2,89	1,47	متوسطة	6
A4	يتشارك كل عمال مؤسستكم قيم ومعتقدات واضحة تجاه العمل.	3,63	1,38	قوية	3
A5	لمؤسستكم نظام رسمي واضح لتلقى الاقتراحات والأفكار الجديدة	2,96	1,57	متوسطة	5
A6	لمؤسستكم مناخ داخلي جيد لزيادة التعلم والمعرفة وتحسين المهارات العمالية	3,02	1,39	متوسطة	4

المصدر : إعداد الباحث

اتفق اغلب المستجوبين بنسبة كبيرة على أن مؤسساتهم تشجع عمالها على زيادة نسبة الإنجاز وتحقيق النجاح، وهي تعمل على غرس قيم إيجابية لتحسين الأداء، وتحاول إشراك كل العمال لتبني

هذه القيم. كما قيموا المناخ الداخلي بدرجة متوسطة بكونه لا يشجع كثيرا على التعلم وتحسين مهارات العمال، هذا وتتوافر لدى البعض من مؤسسات الدراسة أنظمة رسمية تشجع على الابتكار والمبادرات الجديدة.

2-3- وصف الهياكل والممارسات التنظيمية:

يوضح الجدول الموالي مفردات وصف الهياكل والممارسات التنظيمية لمؤسسات الدراسة.

الجدول رقم (06) : وصف الهياكل والممارسات التنظيمية لمؤسسات الدراسة

المفردة	البعد الثاني: الهياكل والممارسات التنظيمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
B1	يسمح تنظيم المؤسسة بالاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لديها.	4,00	1,60	قوية	4
B2	يحقق تنظيم المؤسسة درجة عالية من الرقابة الداخلية.	4,28	1,06	قوية	2
B3	يمكن التنظيم الداخلي للمؤسسة من التنسيق بين العمال في مختلف الأقسام والمصالح.	4,35	1,12	قوية	1
B4	يعمل التنظيم الداخلي للمؤسسة على تنمية روح الإبداع والابتكار لدى العمال.	2,30	1,44	ضعيفة	6
B5	يحقق تنظيم المؤسسة إمكانية حل المشاكل الداخلية في أسرع وقت ممكن.	4,04	1,11	قوية	3
B6	يسمح تنظيم المؤسسة بتدفق عال للمعلومات بين المؤسسة والأطراف الخارجية.	3,87	1,45	قوية	5

الواضح من الجدول السابق أن كل مفردات البعد الثاني لاقت إجماع أغلبية المستجوبين حول أهميتها وتوافرها في مؤسسات الدراسة حيث وصف تنظيمها بالجيد لأنه يمكن من التنسيق بين مختلف الوظائف، ويمكن من تحقيق الرقابة الداخلية التي تسمح بحل المشاكل في الوقت المناسب ويزيد من عقلانية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة داخل تلك المؤسسات. كما نشير إلى صفة سلبية وحيدة تتمثل في ضعف التنظيم الداخلي لمؤسسات الدراسة في مجال تحفيز روح الإبداع والابتكار.

3-3- إدارة التغيير التنظيمي:

يوضح الجدول الموالي مفردات البعد الثالث المتعلق بإدارة التغيير التنظيمي في مؤسسات الدراسة.

الجدول رقم (07): إدارة التغيير التنظيمي في مؤسسات الدراسة

المفردة	البعد الثالث : إدارة التغيير التنظيمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
C1	تقوم مؤسستكم بإدارة التغيير التنظيمي	2,22	1,15	ضعيفة	6
C2	تقوم مؤسستكم بإشراك العاملين في التخطيط للتغيير التنظيمي	2,50	1,34	ضعيفة	4
C3	تقوم مؤسستكم بإقناع العاملين بأهمية التغيير وبجدوى إدارته	3,07	1,37	متوسطة	3
C4	تحاول مؤسستكم تنفيذ مخططاتها الجديدة للتأقلم مع التغيير	3,24	1,47	متوسطة	2
C5	تكوّن مؤسستكم فرق خاصة بإدارة التغيير والوضعيات الجديدة	2,43	1,37	ضعيفة	5

C6	تشجع مؤسستكم عمالها على تنفيذ خطط التغيير بنجاح	3,93	1,20	قوية	1

يتضح من الجدول أن إدارة التغيير التنظيمي لا تحظ بالاهتمام الكافي من قبل مسيري مؤسسات الدراسة حيث لا تشرك الإدارة العاملين في إدارة التغيير. كما لا يتوافر لديها نهج خاص بإدارة التغيير ولا تكون فرقا خاصة لهذا الغرض، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يعتبر مدراء مؤسسات الدراسة أن التغيير يكون من خلال التنفيذ الناجح للخطط المعدة سلفا.

3-4- إدارة المعرفة:

يبين الجدول الآتي مفردات تقييم عملية خلق المعرفة وإدارتها من قبل مؤسسات الدراسة.

الجدول رقم (08): تقييم عمليات خلق المعرفة وإدارتها من قبل مؤسسات الدراسة

المفردة	البعد الرابع : إدارة المعرفة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
D1	تحاول مؤسستكم باستمرار اكتساب/خلق المعارف الجديدة	2,76	1,25	متوسطة	2
D2	تخصص مؤسستكم قسما خاصا بنشاط البحث والتطوير	2,04	1,11	ضعيفة	5
D3	تقوم مؤسستكم بتكوين وتدريب مواردها البشرية بشكل مستمر	2,24	1,19	ضعيفة	4
D4	تستعمل مؤسستكم التكنولوجيات الحديثة لاستغلال المعلومات والمعرفة وتخزينها والاستفادة منها	3,11	1,35	متوسطة	1
D5	لمؤسستكم نظم وآليات واضحة للحصول على المعرفة	2,28	1,20	ضعيفة	3
D6	تساهم مؤسستكم في تحضير ونشر كتب، مقالات، وثائق أخرى لتعليم العمال	1,76	0,99	ضعيفة	6

من نتائج الجدول السابق يمكن وصف الجهود المبذولة من قبل مؤسسات الدراسة في مجال إدارة المعرفة بالضعيفة. وذلك لعدم مساهمتها في إنتاج المعرفة، وهي لا تخصص أقساما خاصة بالبحث والتطوير. كما أنها متوسطة في مجالي الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة وتكوين الموارد البشرية.

3-5- تقييم نشاط الابتكار:

يوضح الجدول الموالي مفردات البعد الخامس الخاص تقييم نشاط الابتكار لمؤسسات الدراسة.

الجدول رقم (09): تقييم نشاط الابتكار لمؤسسات الدراسة

المفردة	البعد الخامس : نشاط الابتكار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
E1	تقدم مؤسستكم منتجات وخدمات جديدة باستمرار للسوق	3,15	1,46	متوسطة	1
E2	تتنافس مؤسستكم على أساس تحقيق السبق إلى الجديد في السوق	2,78	1,36	متوسطة	3
E3	تخصص مؤسستكم ميزانيات مالية معتبرة للبحث والتطوير والابتكار	2,59	1,34	ضعيفة	5
E4	تهتم مؤسستكم بتطوير تكنولوجياتها الإنتاجية والإدارية لمواكبة المنافسة	3,02	1,35	متوسطة	2
E5	تقوم مؤسستكم بتكوين مواردها البشرية باستمرار لتحسين كفاءاتهم الإبداعية	2,65	1,41	متوسطة	4
E6	لمؤسستكم نظام خاص لتلقي الأفكار الجديدة والاختراعات وتطبيقها	2,24	1,33	ضعيفة	6

النتيجة التي نستخلصها من بيانات الجدول أعلاه هي أن مؤسسات الدراسة لها نشاط ابتكار يسمح لها بإنتاج منتجات وخدمات جديدة لكن يوصف هذا النشاط بأنه متوسط الفعالية من الناحية الاقتصادية. وذلك لاعتبار أن أغلب المؤسسات متوسطة في مجالات: تطوير التكنولوجيات الجديدة، تكوين الموارد البشرية في مجالات الابتكار، السبق إلى الأسواق الجديدة. كما لا تخصص جل المؤسسات ميزانيات مالية مستقلة للابتكار بينما يخصص عددا قليلا منها أنظمة خاصة بتلقي الأفكار الجديدة.

قياس درجة التفاعلية :

يبين الجدول الموالي مفردات قياس درجة التفاعلية لمؤسسات الدراسة.

الجدول رقم (10): قياس درجة التفاعلية لمؤسسات الدراسة

المفردة	البعد السادس : التفاعلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
F1	تقوم مؤسستكم برصد وجمع المعلومات عن البيئة الخارجية بشكل مستمر.	4,02	1,22	قوية	1
F2	تستطيع مؤسستكم التنبؤ بالتغيرات في حاجات ورغبات الزبائن.	3,93	1,27	قوية	3
F3	تستطيع مؤسستكم التفوق على منافسيها من خلال استغلالها للمعلومات التي تجمعها حولها.	4,13	1,22	قوية	2
F4	تستجيب مؤسستكم للتطورات والتغيرات البيئية بسرعة وفعالية عالية نظرا لجاهزيتها	3,52	1,36	قوية	6
F5	لمؤسستكم وعيا كافيا بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة (حقوق المستهلك، حماية البيئة، المسؤولية الاجتماعية)	3,85	1,46	قوية	4
F6	غالبا ما تتمكن مؤسستكم من التكيف مع التغيرات التي يحدثها أطراف البيئة الخارجية والداخلية.	3,78	1,34	قوية	5

التقييم العام الذي تظهره بيانات الجدول السابق أن كل مؤسسات الدراسة تتميز بدرجة تفاعلية قوية حيث تقوم برصد المعلومات عن بيئتها الخارجية بشكل مستمر مما يحقق لها تفوقا على منافسيها. كما تستطيع التنبؤ بالتغيرات في حاجات ورغبات المستهلكين والزبائن، ولمدرائها إحساسا كافيا بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما يمكنها من التكيف مع تطورات البيئة التي تنشط فيها. وتفسير ذلك يمكن أن نرجعه إما إلى بساطة البيئة التي تنشط فيها مؤسسات الدراسة، وإما إلى قدرة هذه الأخيرة لتحقيق تفاعل قوي مع مختلف التطورات الحاصلة بفضل خصائصها الاقتصادية.

6-3- وصف ملامح الاستراتيجية:

يبين الجدول الموالي المفردات المعتمدة لوصف الاستراتيجيات المنتهجة من قبل مؤسسات الدراسة.

الجدول رقم (11): وصف الاستراتيجيات المنتهجة من قبل مؤسسات الدراسة

المفردة	البعد السابع : وصف ملامح الاستراتيجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
G1	تركز مؤسستكم على تحسين جودة منتجاتها لتجعلها تنافسية	4,65	0,82	قوية	1
G2	تهدف مؤسستكم إلى تقديم منتجات وخدمات تقلل التكاليف التي يتحملها الزبون.	4,17	1,16	قوية	4
G3	تهتم مؤسستكم بتوسيع مجال النشاط خارج الرقعة الجغرافية	3,93	1,30	قوية	5

	الحالية.				
G4	تهدف مؤسستكم إلى زيادة حصتها السوقية.	4,57	0,80	قوية	3
G5	تحاول مؤسستكم خلق مزايا متفردة ووحيدة تميزها عن منافسيها.	4,59	0,74	قوية	2
G6	تحاول مؤسستكم تقليد وملاحقة منافسيها باستمرار	3,35	1,55	متوسطة	6

من نتائج الجدول، فإن الصفة الأولى المميزة للاستراتيجية المتبعة من قبل مؤسسات الدراسة تركز على عامل الجودة الذي يمنحها ميزة التموقع الجيد مقارنة بمنافسيها في السوق. والصفة الثانية تتمثل في تركيز أدائها على زيادة الحصة السوقية الحالية، أي هدف التوسع والنمو. أما الصفة الثالثة فتتمحور حول العمل على تقليل التكاليف التي يتحملها الزبون النهائي.

رابعا. اختبار فرضيات البحث ومناقشة النتائج:

4-1- اختبار فرضيات البحث:

يتم اختبار الفرضية الرئيسية للبحث بإثبات أو نفي الفرضيات الفرعية حيث يلجأ الباحث في ذلك إلى انتهاج الأسلوب الاستقرائي باعتماد خطوتين، الأولى تتمثل في تلخيص قيم كل بعد في قيمة واحدة معبرة عن مدى توافر ذلك البعد من عدمه، والثانية تتضمن الحكم على صحة كل فرضية فرعية بناء على نتائج الخطوة الأولى. والجدول الموالي يلخص هاتين الخطوتين.

الجدول رقم (12): حوصلة القيم الخاصة بأبعاد المقاولة داخل مؤسسات الدراسة

الرقم	أبعاد المقاولة الداخلية	متوسط المتوسطات	الانحراف المعياري	درجة توافر البعد	الفرضية	اختبار الفرضية
1	الثقافة التنظيمية	**3,53**	1,34	**قوية**	H1	**إثبات**
2	الهياكل والممارسات التنظيمية	**3,81**	1,30	**قوية**	H2	**إثبات**
3	إدارة التغيير التنظيمي	2,90	1,32	متوسطة	H3	نفي
4	إدارة المعرفة	2,37	1,19	ضعيفة	H4	نفي
5	الابتكار	2,74	1,38	متوسطة	H5	نفي
6	التفاعلية	**3,87**	1,31	**قوية**	H6	**إثبات**
7	الاستراتيجية	**4,21**	1,06	**قوية**	H7	**إثبات**

تبرز بيانات الجدول رقم (12) نتيجتين هما:

أولا. فرضيات الإثبات : هي أربع فرضيات تتمثل في الفرضية الأولى والثانية والسادسة والسابعة. وبناء عليها يمكن القول أن مؤسسات الدراسة تتوافر على بعض أبعاد المقاولة الداخلية المتمثلة في: الثقافة التنظيمية، الهياكل والممارسات التنظيمية، التفاعلية، الاستراتيجية. وهي نتيجة إيجابية باعتبار هذه الأبعاد عوامل رئيسية لإدارة المؤسسات الاقتصادية.

إذن، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1) تتميز الثقافة التنظيمية لمؤسسات الدراسة بأنها ثقافة مقاولة؛
2) تتصف الهياكل التنظيمية لمؤسسات الدراسة بالمرونة؛
3) تتميز مؤسسات الدراسة بمستوى عال من التفاعلية؛

4) تسطر مؤسسات الدراسة استراتيجيات ناجحة.

ثانيا، فرضيات النفي: هي ثلاث فرضيات تتمثل في الفرضية الثالثة والرابعة والخامسة. وبناء عليها يمكن القول أن مؤسسات الدراسة لا تتوافر على بعض أبعاد المقاولة الداخلية المتمثلة في: إدارة التغيير التنظيمي، إدارة المعرفة، الابتكار.

إذن، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1) لا تتوافر مؤسسات الدراسة على بعد من أبعاد المقاولة الداخلية المتمثل في إدارة التغيير؛
2) لا تتوافر مؤسسات الدراسة على بعد من أبعاد المقاولة الداخلية المتمثل في إدارة المعرفة؛
3) لا تتوافر مؤسسات الدراسة على بعد من أبعاد المقاولة الداخلية المتمثل في الابتكار.

من العنصرين السابقين يمكن نفي الفرضية الرئيسية للبحث التي مفادها: "تتوافر كل أبعاد المقاولة داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بدرجة كبيرة"، فقد أثبتت نتائج الدراسة الميدانية على توافر بعض الأبعاد دون أخرى.

4-2- نتائج البحث وخلاصته:

تؤكد نتائج الدراسات السابقة في مجال المقاولة الداخلية -في الكثير من الدول المتقدمة- على أهمية هذا النهج الجديد في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية وضمان تفوقها بينما لا تزال الدراسات المماثلة في الجزائر قليلة جدا. وقد أتيحت لنا الفرصة من خلال دراستنا الحالية بإلقاء الضوء على أهم أبعاد المقاولة داخل مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالاعتماد على استقصاء الحقائق من وجهة نظر وإدراك المقاولين داخلها.

هدفت الدراسة الميدانية إلى قياس مدى توافر سبعة أبعاد رئيسية للمقاولة داخل ثمان مؤسسات صغيرة ومتوسطة حيث تحققت الغاية المنشودة من قبل الباحث بالتعرف على الأبعاد التي تلقى اهتماما من قبل مدراء تلك المؤسسات وممارسة واضحة من قبل عمالها والأبعاد التي ما يزال ينقصها الاهتمام والاستثمار اللازمين لتفعيلها.

لقد اتضح جليا من نتائج البحث أن مؤسسات الدراسة تعمل جاهدة لضمان ثقافة تنظيمية إيجابية توجه السلوك والممارسات نحو المقاولة، هذا التوجه حتى وإن لم يعبر عنه صراحة بهذه التسمية إلا أنه اعتبر مرادفا للتوجه نحو التحسين والإتقان والرغبة في ابتكار الجديد. كما تبين أن التنظيم الداخلي لجل المؤسسات المدروسة يتميز بمرونة هياكله وفعالية الممارسات داخله، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة مستويات التنسيق والفعالية في الإنجاز ويسمح بالاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لها.

تبين كذلك في طيات الدراسة أن هناك قصورا واضحا في استثمار ثلاثة أبعاد هامة هي: إدارة التغيير وإدارة المعرفة والابتكار. قد يرجع تفسير ذلك لعوامل موضوعية متعلقة ببساطة البيئة التي تنشط فيها مؤسسات الدراسة وثباتها النسبي، أو لعوامل متعلقة بالقيود التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السياق الجزائري. كما قد يرجع تفسير هذا القصور إلى الكثير من العوامل الخاصة بكل مؤسسة.

وقد تميزت مؤسسات الدراسة بدرجة تفاعلية عالية سمحت لها بمواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة التي تنشط فيها. كما اعتبرت الاستراتيجيات التي تتبعها ناجحة إلى حد كبير في تحقيق أهدافها الاقتصادية. وقد ركز مدراء وصانعوا تلك الاستراتيجيات على ثلاث جوانب هي: التوسع والنمو (الهدف الاستراتيجي)، علاقة الجودة-سعر (عامل النجاح)، التحكم في التكاليف (المصدر).

خلاصة النتائج المتوصل إليها تبشرنا بآفاق مستقبلية أفضل في مجال المقاولة داخل مؤسسات الدراسة باعتبارها تمتلك الإمكانيات في أربع مجالات -من أصل سبع- من المجالات الداخلية الأساسية، لذا الواجب علينا أن نوصي مدراءها بالمسارعة في زيادة الاهتمام بنشاطات البحث والابتكار وإدارة المعرفة ومواكبة التغيير. ربما تكون هذه العوامل غير الملموسة هامشية بالنسبة للكثير منهم نظرا لعدم ادراك آثارها الاقتصادية على الأداء. لذا وجب علينا، كباحثين وممارسين، تغيير المعتقدات والقيم السائدة في مجال الأعمال ومواكبة التطورات العلمية والانفتاح أكثر على العالم في مختلف المجالات ذات الصلة بالمؤسسة الاقتصادية.

أخيرا، لا بد من الإشارة إلى حدود هذه الدراسة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في قبول نتائجها وبناء مسارات بحث جديدة في موضوع المقاولة داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أهمها أن النتائج المتوصل اليها خاصة فقط بمؤسسات الدراسة حيث لا يمكن (ولم يهدف الباحث) لتعميمها على كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. وهذا ما يفتح الباب واسعا أمام المهتمين لمباشرة البحث على مستويات أخرى.

المراجع والحواشي:

[1] Chirita M-G. & Oliveira J.B. & Filion L.J. (2008), « *Intrapreneuriat et entrepreneuriat organisationnel : Examen de la documentation 1996 – 2006* », Cahier de Recherche n° 2008-01, HEC Montréal, ISSN : 0840-853X, pp 3.

[2] Lisein O. et Degré J. (2011), « *Comprendre les pratiques d'entreprises en matière d'intrapreneuriat: une proposition de caractérisation* », Revue Internationale P.M.E., Vol. 24, N° 2/2011, pp :167-210.

[3] Chirita M-G. & Oliveira J.B. & Filion L.J. (2008), Op. Cit. p 4.

[4] Pinchot, G. (1985), « *Intrapreneuring : Why You Don't Have to Leave the Corporation to Become an Entrepreneur*». New-York: Harper & Row. on line: http://homepages.rpi.edu/~oconng/CorpEntrepreneurship/Model1a/Pinchotintrapreneuring%20chapter%201.pdf.

[5] Chang J. (1998), « *Model of Corporate Entrepreneurship: Intrapreneurship and Exopreneurship*», Proceedings of the Allied Academies Internet Conference, vol.1, pp: 7-36, (e-books) on line: http://alliedacademies.org/Public/Proceedings/InternetProceedings/paai-1.pdf#page=10.

[6] Chirita M-G. & Oliveira J.B. & Filion L.J. (2008), Op. Cit. p 5.

[7] Ibid. p 5.

[8] Nielsen, R. P. (2000), « *Intrapreneurship as a Peaceful and Ethical Transition Strategy toward Privatization* », Journal of Business Ethics, Vol. 25/2, pp:157-167.

[9] Carrier C. (1997), « *De la créativité à l'intrapreneuriat* », Collection Entrepreneuriat et PME, Presses de l'Université du Québec, (e-books), p 83.

[10] Champagne D. & Carrier C. (2004), *« les études sur l'intrapreneuriat : objets d'intérêt et voies de recherche »*, 7eme Congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME, 27,28 et 29 Octobre 2004, Montpellier, p 8.
[11] Allali B. & Filion L-J. (2003), *« Intrapreneuriat et organisations »* Cahier de Recherche n° 2003-10, ISSN: 0840-853X, édit. HEC Montréal, p 17.
[12] Acha N. & Louitri A. (2012), *« Contribution à la compréhension de l'influence de la culture d'entreprise sur son orientation entrepreneuriale : une approche par les ressources »*, 11eme CIFEPME, Brest, France, p 3. Voir tout les CIFEPME sur : www.airpme.org
[13] Ibid. p 3.
[14] Fayolle A. & Bégin L. (2009), *« Entrepreneuriat Familial : Croisement de deux champs ou nouveau champ issu d'un double croisement ? »* Revue Management International, vol. 14, n° 1, pp:11-23.
[15] Chandler A. D. (1994), *« Stratégies et structures de l'entreprise »*, édit. Organisation.
16 Mintzberg H. (2000), *« Le Management : Voyage au Centre des Organisations »*, 3eme tirage, édit. Organisation, p171.
[17] Haskins, G. & Williams, R. (1987), *« Intrapreneurship in action»*, The Economist Intelligence Unit, Special Report No.1099, pp: 40-46.
[18] Toulouse, J.-M. (1988) *« Entrepreneurship et gestion : opposition ou complémentarité »*, Cahier de Recherche de la Chaire d'entrepreneurship Maclean Hunter, HEC Montréal.
[19] Allali B. & Filion L-J. (2003), Op. Cit. p 16.
[20] Chung, L.H. & Gibbons, P.T. (1997) *«Corporate entrepreneurship: The role of ideology and social capital»*, Group & Organization Management, Vol. 22, No. 1, pp: 10-30.
[21] Allali B. & Filion L-J. (2003), Op. Cit. p 17.
[22] Ibid. p 18.
[23] Champagne D. & Carrier C. (2004), Op. Cit. p 8.
[24] Ibid. p 8.
[25] Carrier, C. (1994) *« Intrapreneurship in large firms and SMEs: A comparative study»* International Small Business Journal, Vol. 12, No. 3, pp. 54-59.
[26] Champagne D. & Carrier C. (2004), Op. Cit. p 10.
[27] Ibid. p 11.
[28] الداوي الشيخ، تحليل العلاقة بين الريادة والتغيير في منظمات الأعمال، الملتقى الدولي حول الريادة ومجتمع المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 2010.
[29] ماهر أحمد، السلوك التنظيمي: مدخل بناء المهارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط 7، 2000، ص .75
[30] Pichaut F. (1998), *« La fonction des ressources humaines face aux restructurations : Trois cas de downsizing »*, édit. Harmattan, Paris, 1998, p 21.
[31] Champagne D. & Carrier C. (2004), Op. Cit. p 11.
[32] الزيادات أحمد عواد محمد، إتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار الصفاء للنشر، الأردن، ط 1، 2008، ص .60
[33] Carrier C. (1997), Op. Cit. p 64.
[34] Pinchot G., (1985), Op. Cit. p 11.
[35] Allali B. & Filion L-J. (2003), Op. Cit. p 9.
[36] Ibid. p 9.
[37] Ibid. p 9.
[38] Wheel Wright S. & Kim C. (1993), « Managing New Product and Process Development: Text and Cases », édit. The Free Press, (e-books).
[39] Kazuyuki M. (1998), *«Innovation Strategy and Business Performance of Japanese Manufacturing Firms »*, Economics of Innovation & New Technology, vol. 7, n°1, pp 27-52.
40 نجم عبود نجم، القيادة وإدارة الابتكار، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2012، ص 142.

[41] Basso O. & Fayolle A. & Bouchard V. (2009), *« L'orientation entrepreneuriale : Histoire de la formation d'un concept »*, Revue Française de Gestion, 2009/5 n° 195, p 179.
[42] Ibid. p 179.
[43] نجم عبود نجم، إدارة الابتكار، المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 28.
[44] Aaker D. A., (1995), *«Developing Business Strategies »*, edit. University of California, 4th édit. p 234.
[45] Manceau D. (2001), *« Faut-il être le premier à innover ? » (in) « L’art de Management »*, Les Echos, édit. Village Mondial, Paris, p 29.
[46] Choffray J-M. & Dorey F.(1983),*« Développement et gestion des produits nouveaux »*, édit. McGraw-Hill, p16.
[47] Champagne D. & Carrier C. (2004), Op. Cit. p 9.
[48] Ibid. p 9.
[49] Allali B. & Filion L-J. (2003), Op. Cit.p 19.
[50] Champagne D. & Carrier C. (2004), Op. Cit. p 10.
[51] Allali B. & Filion L-J. (2003), Op. Cit. p 21.
[52] Champagne D. & Carrier C. (2004), Op. Cit. p 4.

مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجي الأغواط – الجزائر مجلة دولية محكمة ISSN 1112-4652 العدد 46
سبتمبر 2016

المحفزات التأسيسية للاستثمار في الدولة الجزائرية

د. غريبي فاطمة الزهراء
قسم الحقوق
جامعة الأغواط

الملخص:

تعدّ الاستثمارات أساس الحركة الاقتصادية في الدولة كونها محرك إنماء ذمتها المالية وكذا تنميتها المحلية، بل وتهدف إلى خلق الوعاء الإيجابي فيها والمتمثل في رأس مال الدولة، ومن ذلك تكمن أهمية الاستثمار باعتباره تقنية تمويلية من جهة ومن الأخرى إسهامه في تنامي الأصول البعدية غير المباشرة حيث تحجيم نفقات الإنتاج وترقية الموارد البشرية نفسها إلى غير ذلك من مهام وأهمية، وللسبب ذاته جاء التعديل الدستوري الرابع لدستور الجزائر الصادر عام 1989م ببنود عدة لتدعيم الاستثمار وترقيته لمواكبة الظروف الاقتصادية العالمية من جهة والوطنية المحلية من جهة ثانية، وهو ما يستلزم إعادة النظر مرة أخرى في مجموعة القوانين ذات الصلة بالعمليات الاستثمارية لتدعيمها وتعزيزها بالمحفزات اللازمة بالمزايا وبالضمانات الكافية لتأهيل الاقتصاد الوطني.

summary:

Investment is seen as the cornerstone of any economic movement as it boosts the financial side of any development, It is in this context that investment takes all its significance as it provides finance and contributes to strengthen or weaken production expenditures and promote human resources.

The fourth amendment of Algeria's constitution has provided favorable condition to support and promote investment according to the new international and national economic environment, and this is conducive to reconsidering laws relative to investment by providing necessary incentives and guarantees for a sufficient national economic revival.

مقدمة:

نظرا لانخفاض أسعار البترول وتحول الدول المتقدمة نحو الطاقات المتجددة، لم يبقى للدول النامية ومنها الجزائر من كثير السبل عدى الاهتمام أكثر وبإرادة أكبر بالاستثمارات بأنواعها وبتحفيز المستثمر، حيث يستدعي تنظيم الظاهرة الاستثمارية بدءًا من أسسها ووصولا إلى آثارها مما يقتضي وجود نظام قانوني متطور مواكب للحركية المستمرة لوتيرة المشاريع التمويلية المتعددة، ولعلى من بين أهم دعائم الاستثمار هو إرساء أسس صلبة من المحفزات التي تدعم الاستثمار من جهة وتدعيم هذا الأخير لاقتصاد الدولة من الجهة الأخرى، ومنه ارتأينا البحث في هذه الأسس الدستورية كسبيل للحوافز التأسيسية التي أحدثتها الدولة بغية إنماء الاستثمارات فيها، وعليه فهل حققت الجزائر بمنظومتها التشريعية الحوافز اللازمة للاستثمار، أم أنّ البنود الدستورية تؤسس لدعم أكثر مما يستوجب التعديل في قانون الاستثمار وفي كل التشريعات ذات العلاقة بالاستثمارات؟، هو سؤال سنبحث له عن جواب في طيات هذا المقال.

أولا: أهمية الاستثمار في اقتصاد الدولة وتصنيفاته:

لإدراك دول العالم للأهمية القصوى للاستثمار المحلي منه والأجنبي سارعت الدول النامية مؤخراً إلى تقديم التحفيزات التشريعية على غرار الدول المتقدمة كمحاولة متواضعة بالمقارنة مع غيرها لجذب الاستثمار واستقطاب المستثمرين حتى من خارج الدولة، كون الاستثمار يّعد من أهم الوسائل الممولة لخزينة الدولة وإزكاء أصولها ومساهمته في زيادة الصادرات وترشيد الواردات لتدعيم اقتصادها بتصدير منتجاتها والتقليل من الاستيراد غير المدروس، وبالنتيجة توخي نهجا مدروسا لأنظمته الحديثة في التخطيط والتسيير وتطوير التقنيات وعصرنتها لتنمية الخدمات، وبما أنّ توفير العرض وتوفير الطلب وتوفير العمالة بتوفير فرص العمل حيث مناصب الشغل من وسائل الاستثمار فهي من أهدافه أيضا لامتصاص البطالة في الدولة ومنه لتعزيز القدرة الشرائية للمواطن[1]، كما أن الاستثمار يساهم في تدريب العنصر البشري واكتساب مهارات وخبرات.هذا ويصنف الاستثمار حسب سلطة المستثمر في الرقابة على المشروع واتخاذ القرارات إلى قسمين أساسيين:

الأول: الاستثمار المباشر وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي يمتلك فيه المستثمر القدرة على السيطرة أين يكون له حق الرقابة الكاملة أو شبه كاملة على محل المشروع.

أما الصنف الثاني فهو الاستثمار غير المباشر وهو الذي لا تكون للمستثمر فيه أية سيطرة أو رقابة لاقتصاره على المشاركة المالية، والتي يكون فيها على شكل قروض تقدمها الهيئات الخاصة والأشخاص الطبيعية أو صورة شراء الأسهم والسندات الدولية طويلة الأجل[2].

و قد عرّف قانون الاستثمار الجزائري في مادته الثانية منه على أنه يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يلي:

1- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة تأهيل أو إعادة الهيكلة.

2- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمة نقدية أو عينية.

3- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية[3].

ثانيا: الأسس الدستورية للاستثمار:

لقد أرسى الدستور الأسس التي من شأنها الدفع بالاقتصاد الوطني قدما وأولى اهتمام لجذب الاستثمار على نحو يخدم الصالح العام، ولعلى الارتقاء بالمبادئ والضوابط التحفيزية للعملية الاستثمارية إلى مصاف الوثيقة الدستورية باعتبارها أساس المنظومة الاستقرارية، هذا وقد دعمت البنود الدستورية الاستثمار

---

[1] للمزيد من المعلومات أنظر: برا كاس لوناني وغسان رزين، "ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية"، مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، المجلة 38، العدد 2، يونيو 2004.

[2] أنظر: د. بشار محمد، قوانين الاستثمار الموسوعة القانونية العربية، ص23، من الموقع الالكتروني:
http://www.arab_ency.com

[3] راجع المادة 02 من قانون الاستثمار.

بكذا شكل ولعلنا سنختزلها في ناحيتين أساسيتين، أما الأولى: فتأسيس حرية الاستثمار والاعتراف بها، والثانية التأكيد على تعزيز وتحسين مناخ الأعمال وسنتناولهما تبعا في ما يلي:

أ/ حرية الاستثمار:

وسنبحث فيها من حلال العناوين الآتية:

1- حرية الاستثمار ودعم الاقتصاد:

لاشك أن حرية الاستثمار ودعم الاقتصاد وجهان للعملة ذاتها، ولاسيما إن كانت حرية الاستثمار تصب في صالح الاقتصاد الوطني بالأساس حيث تكون مضبوطة بحدود تأهيل الاقتصاد وبالدرجة الأولى لا تمس بأركانه حماية له من أية مخاطر تردي به منهارا لسبب من الأسباب، لذلك قد جاء أحدث تعديل دستوري في جزائرنا ليترجم اهتمام الدولة بالنظام الاقتصادي ووضعه في قائمة أولى الأولويات، كيف لا؟ وقد أدركت أن المال عصب الحياة وبضعفه تضعف الدولة وبقوته تقوى، وقد جعلت الديباجة من مهمة بناء اقتصاد منتج وتنافسي واجب يقع على عاتق شعب الدولة أيضا، وأن الدولة تسعى بكل التشريعات إلى وضع ما يلزم من تحفيزات، لبناء اقتصاد قوي متنوع يثمن ما للدولة من قدرات سواء كانت قدرات طبيعية أو بشرية أو علمية[1].كما أكد المؤسس الدستوري دور الدولة وواجبها في حماية الاقتصاد الوطني من أي شكل من أشكال التلاعب أو الاختلاس أو الرشوة أو التجارة غير المشروعة أو التعسف أو الاستحواذ أو المصادرة غير المشروعة[2].

2-الاعتراف الدستوري بحرية الاستثمار:

اعترف المؤسس الدستوري[3] وأقر بصريح نصه في الفقرة الأولى من المادة 43 أنّ " حرية الاستثمار والتجارة معترف بها، وتمارس في إطار القانون"، والملاحظ أن النص الأول قبل تعديل 07 فبراير 2016 كان كالتالي "حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون"، وبالتالي تم إسقاط حرية الصناعة من النص الدستوري واستبدالها بحرية التجارة، وحسب تحليلنا فليس هذا بالغريب ذلك أن الصناعة من بين المشاريع الاستثمارية طبعا ولا يعاب ذكر الكل بدلا من الجزء، هذا وإن كانت حرية الاستثمار قد تم إقرارها منذ إصدار قانون الاستثمارات لسنة 1993م بنصوص تتيح للمستثمر الدخول في المشروعات بأنواعها تحت أي صياغات، دون الحاجة إلى تعقيد الإجراءات باستثناء النشاطات الاستراتيجية للدولة، كما قد نص ذات القانون وفي ذات السياق على مبدأ المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي من حيث الحقوق والالتزامات ليأتي الأمر الرئاسي سنة 2001[4] داعما المنظومة التشريعية لترقية وتطوير الاستثمار الخاص، وكانت دولة

---

[1] أنظر المادة 9 في فقرتها ما قبل الأخيرة.

[2] أنظر ما تضمنته الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من الدستور الجزائري.

[3] من خلال أحدث تعديل له الذي تم بمصادقة البرلمان على مشروع التعديل الدستوري بتاريخ 07 فبراير 2016 م وأصدر بالجريدة الرسمية في عددها 14 بتاريخ 27 جمادي الأول عام 1437هـ الموافق ل السابع من مارس 2016 م.

[4] الأمر الرئاسي الصادر بالجريدة رقم 47 المؤرخة في 27 أوت 2001 رقم 1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 وكان قبله المرسوم التشريعي رقم 12-93 الصادر في أكتوبر 1993 الخاص بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 64.

الجزائر قد سعت منذ بداية التسعينات إلى الدخول إلى السوق الحرة بفتح السوق بينها وبين الدول وتحولها من الاقتصاد الموجه والمخطط المركزي إلى اقتصاد متفتح على السوق والأكثر انفتاحا على القطاعات الخاصة المحلية منها والأجنبية، لكن هذا لا يمنع من تأكيد ضوابط الدولة في الفقرة الثالثة والرابعة من المادة 43 على أنّ الدولة تتدخل لضبط السوق رغم الاعتراف بحرية التجارة والاستثمار وذلك حماية أيضا لحقوق المستهلكين، وحظر الدستور ومن ثم القوانين للممارسات غير النزيهة في المنافسة، كما يمنع الدستور الاحتكار[1].

ولا ريب أنّ حرية الاستثمار من أهم المحفزات لجذب الاستثمار وهي من المؤشرات الضرورية التي تدفع المستثمرين إلى الاستثمار في الدولة من عدمها، بل ويعد مؤشر الحرية الاقتصادية أداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية والمستثمرين وهو يعكس درجة مدى تدخل أو عدم تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وحيث تتأثر الحرية الاستثمارية بعدة عوامل أيضا[2]، هذا ورغم أن حرية الاستثمار من أهم الحوافز التأسيسية[3]، إلا أن لكل حرية ضوابط، وأهمها الضوابط القانونية حيث لا يسمح بالاستثمارات في مشاريع غير مشروعة كالممنوعات مثل المخدرات ولا حتى في المشروبات الكحولية، وغيرها لكونها لا تتفق مع الشريعة الإسلامية حيث نصت المادة 02 من الدستور الجزائري "الإسلام دين الدولة"، وبتالي حظر كل ما تحرمه الشريعة الإسلامية وكل ما يتنافى مع مبادئها لكونه أيضا يتنافى مع القيم الإنسانية، فنص المادة آنفة الذكر واضح لا لبس يعتريه، حيث الاعتراف بحرية الاستثمار والتجارة ولكن في حدود قوانين الجمهورية بدءًا من الدستور وصولا إلى أدناه درجة منه، وأيضا في حدود النظام العام وما يقتضيه الصالح العام، وبالتالي يجب أن تكون الحرية الاستثمارية في إطار ما تقتضيه العقلنة ومصلحة الدولة واقتصادها من كل الجوانب، ذلك أنّ الحرية المطلقة غير المشروطة من شأنها أن تأتي بنتيجة عكسية، مما قد تجلب مخاطر للدولة وكيانها سلطة وأفرادًا، هذا وقد أصدر معهد "هيرتاج" وصحيفة "ووال ستريت جورنال" قائمة عن مؤتمر الحرية الاقتصادية منذ سنة 1995م، من حيث عواملها ومن حيث مدى قوة المؤشر أو ضعفه والتي تشمل السياسة التجارية الموازنة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد والسياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي للتمويل والنظام المصرفي، سياسة الأجور والأسعار في الدولة، حقوق الملكية، السوق الموازية أي السوق السوداء، وطبعًا مستوى النصوص التشريعية والإجراءات، ولعلى ذلك ما يعكس ضعف مؤشر

---

[1] راجع الفقرات الأخيرة من المادة 43.

[2] أنظر: بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات المباشرة وطرق تقييمها، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، سنة 2012، ص107.

[3] للمزيد من المعلومات عن حرية الاستثمار ومخاطرها، راجع : محمد أحمد المخلافي، آثار العولمة على التنمية في البلاد الأقل نمو، مخاطر حرية الاستثمار، سلسلة دراسات وأبحاث مركز الدراسات والبحوث اليمني، رقم 6 سنة 2002.

الجزائر رغم الأموال جد الضخمة التي صرفت لتحسين تلك العوامل مما أصبح لزاما إعادة النظر في الأطر التشريعية نفسها الخاصة بتشجيع الاستثمارات[1].

ب/ تحسين مناخ الأعمال:

وسندرس هذه النقطة بالبحث من خلال الآتي:

1- تعريف المناخ الاستثماري:

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري فأصبح عبارة عن تلك العوامل المؤثرة على الحركة الرأسمالية ذلك أن رؤوس الأموال عادة ما تتميز بالجبن وعدم المخاطرة[2]، لذلك أصبحت مفاهيم المناخ الاستثماري تشمل توليفة مركبة من تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأيضا عوامل ترويجية للفرص الاستثمارية في الدولة.

وبينما يعرف البنك الدولي في تقريره للتنمية العالمي لعام 2005 مناخ الاستثمار بأنه "مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة مربحة". يشير التقرير إلى أنّ السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وخاصة قضية الفساد والمصداقية تمارس تأثيرا قويا على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة وبدرجة أكبر توفر الاستقرار الأمني وضمان حقوق الملكية ودرجة الالتزام باللوائح التنظيمية والقوانين ونظام الضرائب التي تترك آثارا بالغة على التكاليف والمخاطر.[3]

وبناء عليه فإن توفير مناخ استثماري معين هي واحدة من أهم الدوافع التي تشكل بناء الأرضية الصلبة لجلب الاستثمارات بأنواعها خاصة تلك المشاريع طويلة المدى والآجال ذلك أن المناخ الملائم للاستثمار هو جملة الأوضاع المكونة لبيئة العمل حيث المحيط الذي تتم فيه المشاريع الاقتصادية وتأثير تلك الظروف بالإيجاب أو السلب على فرص النجاح للاستثمارات بمختلف أنواعها ومن ثم تؤثر على حركة واتجاهات الاستثمارات في دول العالم ومن هذا المنظور فإن مناخ الأعمال يشمل الأوضاع الأمنية والاقتصادية، السياسية والاجتماعية، مثلما يشمل الأوضاع القانونية وكذا التنظيمات الإدارية.[4]

وعلى ذات الوتيرة نجد أن مناخ الأعمال أحد أهم المحفزات التي تشكل وسيلة لاستمالة الاستثمار الأجنبي، فالاستقرار السياسي يعد من العوامل البالغة الأهمية التي تجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث أنّ

---

[1] للإطلاع على بعض الجداول الموضحة مركز الجزائر ورتبتها بخصوص مؤشر الحرية الاقتصادية، أنظر: بولرباح غريب، مرجع سابق، الجدول الثالث، 107-109.

[2] أنظر في هذا المعنى مقالة أ. قويدري محمد، المزايا والحوافز المؤثرة في تكوين مناخ الاستثمار بالإشارة إلى بعض الاقتصادية العربية تونس والجزائر.

[3] أنظر في هذا المعنى فلاح خلف الربيعي، سبل تحسين مناخ الاستثمار في العراق الحوار المتمدن، العدد 2229 بتاريخ 23 مارس 2008.

[4] أنظر في هذا المعنى د. يعقوب علي، علم الدين عبد الله، تقيين تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، مؤتمر الاستثمار والتمويل، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2006، ص09.

المستثمرين يفضلون الأنظمة الديمقراطية على غيرها لكونها تعدّ الأكثر استقرارًا مما ينعكس هذا الاستقرار بدوره على البيئة التشريعية والإدارية معا[1].

و على ضوء ما تقدم قد خصص المؤسس الدستوري مناخ الأعمال وتحسينه بنصوص غير مباشرة وأخرى مباشرة صريحة كنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة والأربعين التي جاء فيها ما يلي: "تعمل الدولة على تحسين مناخ الأعمال، وتشجع على ازدهار المؤسسات دون تمييز خدمة للتنمية الاقتصادية الوطنية"، ولا شك أنّ واحدة من أهم دعائم التأسيس للاستثمار هي النص عليها في صلب الدستور والتأكيد على دور الدولة في توفير شروط العمل والاستثمار وبيئته، ومنه تحسين مناخ الأعمال، والتي أولها إرساء بيئة اجتماعية يسودها الأمن والاستقرار ضمن نظام سياسي يعتمد الديمقراطية في الحكم.

2-الأمن والسلم الداخليان:قد جاء الدستور بدءًا من ديباجته بترسيخ سياسة السلم والأمن في الدولة حيث هي الأرضية التأسيسية التي لا مناص منها ولا استغناء عليها لنجاح أي مشروع استثماري، مؤكدا في ظل احترام القاعدة الدستورية على مبدأ الاستقرار المبني على السلم والمصالحة ودرأ العنف والتطرف ونبذ الفتنة والتشبث بروح الوحدة الوطنية وقيمها القائمة على الحوار والسلمية، ففي ضل أوضاع أمنية متدهورة لا يمكن للمستثمرين المخاطرة بمشاريعهم.

3- رشادة النظام السياسي:من المعلوم أن النظام السياسي لا يمكنه تحقيق دولة القانون دون تكريس دولة الحقوق، حيث دولة تعترف بالحقوق إقرارا وضمانا، وحيث الكل حر والكل سواسية إلا ما قيدته وميزته النصوص القانونية العامة المجردة في نظام سياسي عماده الفصل بين السلطات العامة وركيزته مبدأ استقلال الجهاز القضائي، ووسائله جمهورية شكل الحكم وديمقراطية نوع النظام فهي من مؤهلات النظام السياسي الحكومي وهي بدورها من دعائم مناخ الأعمال ولذلك أسهمت الديباجة بدورها في تأكيد تلك النقاط التي تعد من أهم أركان النظام السياسي المستقر لكون الصلة بينه وبين المنظومة التشريعية للدولة مباشرة تخضع لسنة التأثير والتأثر في كل شاردة وواردة ولعلى أهمها مبدأ استقلالية السلطة القضائية باعتبارها للدولة حصن درع وردع في الوقت ذاته، فجاء النص الدستوري منطلقا من تمهيده للوثيقة ومعززا إياها بالقيمة الدستورية في آخر فقرة من الديباجة مؤكدا على مبدأ استقلالية العدالة وأن الدستور يكرس التداول الديمقراطي عن طريق انتخابات حرة ونزيهة وهي المبادئ التي تأسست بدورها ضمن نصوص المواد الدستورية وغيرها ميكانيزمات ذات الصلة، كالنص على الديمقراطية التشاركية محليا ووطنيا والنص على مبدأ المساواة في الحقوق بين الأحزاب السياسية كافة ومنح بعض الصلاحيات للأقليات البرلمانية المعارضة[2].

---

[1] أنظر في هذا المعنى: أ. أمغار محمد الاستثمار الأجنبي للبلدان المغاربية، الحوار المتمدن، العدد 4124 سنة 2013، المحور دراسات وأبحاث قانونية، ص10-11، وأنظر أيضا: د. محمد قويدري كامل، واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005، وأما بخصوص مفاهيم الاستثمار وأقسامه، أنظر المرجع نفسه، ص 3-5.

[2] راجع مثل تلك المواد: المادة 114، وفصل السلطة القضائية بدءا من المادة 156 إلى المادة 177.

هذا وقد نص الدستور أيضا ضمن فقرات المادة المستحدثة رقم 44 على أنّ حرية البحث العلمي مضمونة ويقع على واجب الدولة ترقيته وتنميته خدمة للتنمية، والتي هي من أهداف الاستثمار في النهاية، وكذا واجب الدولة في وضع سياسات للمساعدة على استحداث مناصب شغل في صلب المادة 69 والتي هي هدف من أهداف الاستثمار كما أنها وسيلة من وسائله أيضا، فمبدئيا لا يمكن للمستثمر تأسيس مشروعه دون تأكده من وجود العنصر البشري كآلية من آليات النهوض بالمشاريع الاستثمارية، هذا ومن ضمن الحوافز التأسيسية أيضا للاستثمار هو مبدأ المساواة بين المستثمرين بخصوص الحقوق والواجبات، ومن ذلك جاء النص أيضا في المادة 78 ما حظر من خلاله المؤسس الدستوري أي عمل يهدف إلى التحايل في المساواة.

ولعلى من الحوافز التأسيسية ذات الأهمية بخصوص مستقبل المشاريع الاستثمارية بعيدة الأثر هو درأ الاحتمالات السلبية للضرر بالموارد الطبيعية فاستحدثت المادة 19 للنص على دور الدولة وضمان الاستعمال الرشيد لمواردها الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة وبالنتيجة دورها في حماية الأراضي الفلاحية كما تحمي الأملاك العمومية للمياه وكذا النص على الحق في بيئة نظيفة في غيرها مواد.

وهي نصوص تأسيسية في غاية الأهمية لحكامة السياسات الاستثمارية وترشيد آثارها في المدى القريب والبعيد، هذا وقد تم تأسيس مجلس وطني اقتصادي واجتماعي ضمن المادتين 204 و205 على التوالي ليساهم ويدفع من جهته بعجلة الاقتصاد الوطني قدما باعتبار المجلس يمثل المشاركة المدنية في إطار التحاور والتشاور الوطني حول سياسة الدولة في الاقتصاد وماله علاقة مباشرة بالاستثمارات.

وفي سياق آخر وبتمحص موضوعي للظاهرة الاقتصادية في الجزائر نجد من بين أهم المعوقات للمشاريع الاستثمارية في دولتنا واتكال الدولة على قطاع المحروقات النفطية وفشله الذريع خارجه هو تفشي الفساد وسوء التسيير والبيروقراطية سواء على مستوى القاعدة أو على مستوى القمة، ولذلك فمن الحوافز التأسيسية الوقائية هي مكافحة ظواهر الفساد والمال الفاسد الذي ينعكس ولا ريب سلبا على اقتصاد الدولة ومنه على الدولة وبنيتها نفسها، ولعل مع تفطن المؤسس لذلك بجعل هيئة وطنية توضع لدى رئاسة الجمهورية مهمتها الوقاية من الفساد ومكافحته، صار معها لزاما تحري وضعها موضع التنفيذ حتى لا تبقى التشريعات مجرد شعارات، وكذا أعمال مجلس المحاسبة للدور المنوط به[1]، وتفعيلها ومواد دستورية أخرى كثيرة في ذات السياق مثل المادة 24 والمادة 25 و26 التي كانت موجودة قبل التعديل.

ثالثا: عقبات الاستثمار وتخّطيها:انه لا يمكن تجاوز أزمة ما دون تشخيص أسبابها، كما لا يمكن النهوض باستثمار حقيقي دون معرفة عوائقه لتفاديها:

أ/مثبطات العملية الاستثمارية: لا شك أنّ التعديل الدستوري الأخير يعكس إرادة الدولة للنهضة بالاقتصاد الوطني حيث دعمه ببنود لها من الأهمية بمكانة، ومنها النصوص التعزيزية للتنمية الاقتصادية من خلال الظاهرة الاستثمارية لرؤوس الأموال، إلا أنه يجب إلى جانب ذلك التغلب على بعض المثبطات والتي تشكل عقبات تشريعية يجب تجاوزها وتخطيها من خلال التحديث في قوانين الاستثمار وغيرها ذات

---

[1] أنظر: المواد 202 و192 تبعا.

العلاقة به، وبالنتيجة فإن تذليل تلك الصعوبات التي تعتري طريق المستثمرين وتحول دون تحقيق الاستثمارات المرجوة والمعول عليها للنهضة باقتصاد الجزائر من شأنها أن ترفع من وتيرة العمليات المشروعاتية للاستثمار، ولعلى أغلب الدول العربية والتي من بينها الجزائر ما زالت تعاني من محدودية المنظومة الاستثمارية وعدم استيعابها إلى المعطيات الجديدة لصيد وحصد الاستثمارات المحلية منها والأجنبية في حين نجد كل من الدولتين المغاربيتين تونس والمغرب قد سعتا بخطوات مهمة في تعديل المنظومة التشريعية الاستثمارية طبقا للتداعيات الاقتصادية الراهنة والتي انعكست بالإيجاب في مجال التقدم الاستثماري لكل من الدولتين المجاورتين مقارنة بالجزائر[1]، فعلى سبيل المثال يجب على التشريع الجزائري تقديم المزيد من الحوافز الضريبية للتقليل من الفرق الكبير بين ما هو ممنوح من تخفيضات وإعفاءات بين الجزائر وغيرها على مستوى العالم[2]، ولعلى من بين أبرز ما تحتاجه التشريعات العربية عموما ومنها الجزائرية في التحفيز الفعّال للاستثمار من خلال مجموعة معطيات معينة حيث أن التشجيع للاستثمار يرتبط بمدى ما توفره الدولة من ضمانات قانونية تكفل إلى جانب ما ذكرناه آنفا حماية المستثمر من المخاطر والمعوقات التي يمكن أن تعترض مساره، كما يتطلع المستثمر في الوقت ذاته إلى مزايا ومحفزات مالية تسمح له بأكبر عائد استثماري ممكن، وحيث أن نجاح أي مستثمر يركز على جملة شروط جوهرية أولها: مبدأ حرية الاستثمار ورفع القيود الإدارية والحكومية المفروضة عليه، لضمان سند تأميم المشروعات وحرية تحويل رأس المال والأرباح الناتجة عنه خارج الدولة، وكذا حق التحكيم الدولي باعتباره ضمانة الاستقلالية والحياد ونزاهة الأحكام وكذا سريتها وطبيعتها الاستعجالية والخبرة الخاصة المتوفرة عند المحكمين الدوليين بخصوص هذا النوع من القضايا وغيرها مما تقتضيه العملية الاستثمارية ككل، ولعلى قانون الاستثمار الجزائري الصادر عام 2001م قد استدرك الكثير من هذه التحفيزات بالنص، كما أقرّ حق المستثمر في اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب نزاعات بين المستثمر والإدارة باعتبارها ممثلة الدولة، ومع ذلك ما زالت التشريعات الجزائرية في هذا الصدد على غرار أغلب الدول العربية تفتقر إلى الكثير من الشفافية اللازمة بخصوص الإجراءات الإدارية، وبالخصوص بعد قيام المشروع الاستثماري، كعدم تحديد الجهات الإدارية التي تتخذ الصلاحيات المخول لها باسم الدولة ولاسيما من ناحية الاختصاص الإقليمي، وكذا كيفية التظلمات الإدارية مما يشوب تلك النصوص بالخصوص، فنجد مثلا العديد من القوانين الاستثمارية للدول المتقدمة تنص على حالة التعارض بين تشريعاتها وبين اتفاقية دولية تكون طرفا فيها على سمو الاتفاقية على قوانينها، بينما تركت الجزائر النص الصريح عن ذلك في قانون الاستثمار[3]، بينما أرى أن هذا الرأي قد يكون مردودا عليه، حيث نصت الشرعة الجزائرية على ذلك بقاعدة دستورية شاملة لكل

---

[1] وبإجراء مقارنة بالنسبة للحوافز الضريبية التي منحها المشرع التونسي مثلا نجدها أكثر تحفيزا للمستثمرين على تلك الحوافز التي قدمها نظيره الجزائري، ونفس الشيء بالنسبة للعديد من الدول.

[2] أنظر في هذا المعنى: أ. طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، ص330.

[3] أنظر في هذا المعنى أ. محمد بشار، المرجع السابق، ص24-25.

أنواع الاتفاقيات المصادق عليها بسموها على القانون، وهذا بصريح نص المادة 150 من الدستور، وفي إطار آخر فإن أغلب النصوص التشريعية الخاصة بالاستثمار جاءت مقتضبة وغير مفصلة أو على الأقل تفتقر إلى الدقة اللازمة، وهو شأن معظم الدول العربية مما يشوب الاتفاقية التي تحول دون جذب المستثمر زيادة على ذلك ضرورة توفير الدولة ضمانة التقليل من احتمال المخاطر بمختلف أنواعها ومن بينها المخاطر غير التجارية وتوفير الثقة التامة في بيئة الاستثمار ومن الضمانات ضد المخاطر هو امتناع الدولة عن تجريد المستثمر من ملكيته، مثل المصادرة والتأميم وكفالة عدم الاستيلاء على أموال المستثمر وتأميمها إلى شروط محددة ومضبوطة قانونيا وبتعويض عادل ومنصف شأنه في ذلك شأن المواطن العادي سواء كان المستثمر محلي أو أجنبي باعتبار حق الملكية من الحقوق الدستورية المعترف بها ضمن المادة 22 والتي نصت "لا يتم نزع الملكية إلا في إطار القانون ويترتب عليه تعويض عادل ومنصف"، والمادة 64 في فقرتها الأولى "الملكية الخاصة مضمونة".

ب/المُحفزّات العملية للمشاريع الاستثمارية: في خضم هذا البحث المتواضع وجدنا في مجموعة مراجعه أن لا اختلاف في أن حوافز المستثمر بشموليتها تتمحور حول نقاط أهمها:

1/ التأسيس لبنية جوهرية تعكس درجة الانفتاح نحو الاقتصاد العالمي مشجعة لرؤوس الأموال الخاصة في استثمارات مباشرة أو غير مباشرة.

2/ وضع سياسة شاملة تعزز استقرار الاقتصاد الكلي والقدرة على التنبؤ والاستشراف.

3/ التحكم أو حتى وجود أسعار صرف مستقرة نسبيا.

4/ وعاء ضريبي محفز يتيح لصاحب المشروع ربح أكبر من مردودية المشروع المستثمر.

5/ موارد بشرية متوفرة وبأقل تكلفة[1].

6/ استقرار اقتصادي حيث ينبني على قواعد صلبة لا تتأثر بأحوال البورصة يوميا وبسعر البترول صعودا أو نزولا، ولعلى من ذلك هو الاستقرار التشريعي أيضا الذي يضمن حقوق المستثمر ويكفل الاستمرارية للمشاريع والاستقرارية للمستثمرين في ظل معطيات تشريعية معروفة مسبقا حتى لا تباغت المستثمر وتجعل أمره ومشروعه في حالة طوارئ دائمة.

وعليه يمكنني القول أن استقرار المنظومة التشريعية وبالأخص بالنسبة للأسس القاعدية من مبادئ سيتحقق أخيرا بقوة الدستور، حيث قد تم دسترتها وليس للتشريعات التي تدنوه من قوانين ولوائح إلا تكريسه بالميكانيزمات اللازمة.

7/ كما يجب توجيه التحفيزات الأكثر بالنسبة لاستثمارات معينة تحتاجها الدولة حسب دواعي اقتصادها، ذلك أن سياسة التحفيزات العشوائية دون تمييز بين قطاع وأخر يعكس افتقار الدولة لسياسة رشيدة سيقصي المعامل الاقتصادي بخصوص قطاعات معينة أو مناطق معينة مفتقرة لبعض الاستثمارات بعينها،

[1] أنظر: أ. بولرباح غريب، مرجع سابق، ص102.

هذا ويجب محاربة ظاهرة الازدواج الضريبي التي تؤرق المستثمر وذلك بسعي الدولة إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية في هذا الخصوص.

الخاتمة:

من موجز القول أن الدولة الجزائرية تتجه بقوة لتدعيم الاستثمار اعتبارا من إرادتها المترجمة في النصوص الدستورية والتي لا يخفى أنّها منبع المنظومة التشريعية ومصدر شرعيتها وقوتها ومنه ما تؤثر به في صناعة القرار حيث التوجه إلى اقتصاد منتج حرّ مفتوح على العالم مشجع للأموال الخاصة ومستقطب لاستثماراتها بحرية في إطار القانون بعمومه وكذا النظام العام، ولأجل ذلك نقدم بعض التوصيات مما انتهينا اليه بين ما في البحث من طيّات:

الأولى: يجب الاقتداء بالدول الرائدة بخصوص التأطير القانوني للاستثمار بوضع استراتيجية شاملة، ولما لا تشرك الدول المجاورة على غرار تجربة الدول الغربية في وضع خطة استثمارية مشتركة مدعمة لبعضها البعض مما يكفل نجاح مستثمراتها معا.

الثانية: يجب مكافحة السوق الموازية بتفعيل التشريعات العقابية ذات العلاقة، ذلك أن هذه الأسواق تعيق نجاح المشاريع الاستثمارية مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين للخوض بمشاريعهم نحو طرق مسدودة.

الثالثة: يجب ترشيد العمليات الاستثمارية وذلك بإجراء الموازنة بين جذب المستثمر الأجنبي للاستفادة منه، مع ضرورة عقلنة هذا الاستقطاب حتى لا يضر بمصالح الدولة من جهة، والحرص على حماية الاقتصاد الوطني بمنع السيطرة الأجنبية عليه أو ما قد يمس بالإنتاج الوطني ويضر به من جهة أخرى.

الرابعة: يجب أن تعمل الدولة بكل مؤسساتها على أنسنة الإدارة وأخلقة دهاليزها لخلق مناخ إداري أكثر استقطاب للاستثمارات وأدعى لثقة المستثمرين، ولعلى القضاء الفعلي على الفساد المالي والإداري في المؤسسات والقطاعات الحكومية من شأنه أن يكفل القضاء على البيروقراطية المُثبّطة للعملية الاستثمارية بكليتها.

الخامسة: يجب توفير الكفاءات المؤسساتية والبشرية الضرورية للقيام بالاستثمارات المطلوبة، والأهم من ذلك كله يجب توافر إرادة صادقة من أصحاب القرار للنهضة الاقتصادية والتي أصبحت ضرورة لا مناص منها بمنح الميكانيزمات الكافية، ومنها منح المزيد من المزايا والضمانات للمستثمر والإعلام والترويج للقطاعات المقصودة بالاستثمار أكثر من غيرها بعرض كافة فرصها على نحو يحقق لجزائرنا الحبيبة أكبر عائد ممكن في إطار ضوابط أخلاقية وأهداف قريبة المدى لتنمية وطنية وبعيدة المدى لأجل تنمية محلية ومستدامة.

وبالتالي حرّى بنا إعادة النظر مرة أخرى في قانون الاستثمار وكل القوانين ذات الصلة بالاقتصاد، إذ أصبح لزاما أن تتسامى هذه المنظومة القانونية بعمومها وخصوصها إلى ما آل إليه الدستور سواء بصريح نصه أو ما بين السطور، وإلى ما يحتاج إليه شعب الجزائر من نصوص تردع اللصوص لأجل استثمار حقيقي لأموال الدولة لبناء اقتصاد قوي مرصوص.



Université Amar Telidji -Laghouat-

DIRASSAT

Revue internationale

N° 46

SEPTEMBRE 2016

ISSN 1112-4652